

مصر والعالم العربي

مركز الدراسات والوثائق
الاقتصادية والقانونية والاجتماعية

رقم ٣

قانون

اقتصاد

مجتمع

العمل الحبرى والإصلاح الاجتماعى فى مصر فى منطفة الأربعينات

الآن روسيون

نماذج الإصلاح ودعائه او ليبرالية الاعيان

روبير إلير

النار والإصلاح الاجتماعى والهوية الحديثة بين الإغباط [١٨٥٤ - ١٩٥٢]

دونالد ماكولم ريد

الاقتصاد السياسى للسلاى سيمومية وحببة القسيس فى مصر الحديثة

جيلان آلوم

إسماعيل القياس و قياس الدكا.

ايمان فرج

مسار عالم مصرى من القرن التاسع عشر . محمود الفلكى [١٨١٥ - ١٨٨٥]

باسكال كروزيه

البحث العلمى والتحديث فى مصر . مثال على مصطفى مشرفة (١٨٩٨- ١٩٥٠)

رشدى راشد

الموارد والسكان . فى نقد المسلمات

المؤلف : هرقيه لوپراس

عرض : ايمان فرج

مصر والعالم العربى

رقم ٣

يناير ١٩٩٥

مصر والعالم العربى

رقم ٣

يناير ١٩٩٥

المشرف العام : فيليب فارغ
رئيس التحرير : ايمان فرج
التصديق : سامية رزق
الجمع : نورا السرجاني
الجمع والإشراف الفنى : لولا لحام

مجلس التحرير :

أعضاء من المركز : ايمان فرج ، فرانسوا إيرتون ، آن لوجال - كانازيان ،
الآن روسيڤين .

أعضاء من الخارج : محمود أمين العالم ، كريستيان ديكويير ، مديحة دوس ، نيللى
حنا ، نيكولا هوبكينز ، حسام عيسى ، ريشار جاكمون ، هناء خير الدين ، نازلى
معموض ، سليم نصر ، أمينة رشيد ، هدى وصفى .

مصر والعالم العربى

تصدر عن مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية

CEDEJ - القاهرة

الاشتراكات والمراسلات

مصر والعالم العربى

مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية CEDEJ

١٤ شارع جمعية النسر - صندوق بريد ٤٩٤ - الدقى - جمهورية مصر العربية

تليفون : ٣٦١١٩٣٢ - ٣٦١٣١٤٧ فاكس ٣٤٩٣٥١٨

Hors d'Egypte

2 numéros par an : 150 FF - hors Europe : 200 FF (ou équivalent US\$)

au numéro : 100 FF (ou 125 FF hors Europe)

CEDEJ - Egypte/Monde Arabe

Ambassade de France en R.A.E. - Service de la valise diplomatique

128 bis rue de l'Université - 75351 PARIS 07 SP

فهرس

- ٩ العمل الخيري والإصلاح الاجتماعي
في مصر في منتصف الأربعينات
الآن روسيون
- ٦١ نماذج الإصلاح ودعائه أو لبيرية الاعيان
ديبير إلبير
- ٧٧ الآثار والإصلاح الاجتماعي والهوية الحديثة
بين الإقباط [١٨٥٤ - ١٩٥٢]
دونالد ماكولم ريد
- ١٢٣ الاقتصاد السياسي للسان سيخونية
ونخبة القنبيين في مصر الحديثة
جيلان آلوم
- ٢١١ اسماعيل القبانى و قياس الذكاء
ايمان فرج
- ١٧٩ مسار عالم مصري من القرن التاسع عشر
محمود الفلكى [١٨١٥ - ١٨٨٥]
باسكال كروزيه
- ٢١٩ البحث العلمى والتحديث في مصر ،
مثال على مصطفى مشرفة [١٨٩٨ - ١٩٥٠]
رشدى راشد
- ٢٣٣ الحوارد والسكان ، في نقد المسمات
المؤلف : هرفيه لوپراس
عرض : ايمان فرج

الآراء الواردة في المجلة لا تعبر بالضرورة عن آراء مجلس التحرير أو مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية .

افتتاحية

فى هذا العدد الثالث من مصر و العالم العربى ، يجد القارئ سبع دراسات تتعلق جميعها بمصر ، علاوة على ما يربط بينها من وحدة موضوعية . ويمكن القول بأن ما يجمع بينها هو تعرضها ، من زوايا مختلفة ، و من خلال موضوعات باللغة التنوع ، لإشكالية التحديث و الهوية : تلك الإشكالية التى اتخذت فى حقبة ممتدة من التاريخ المصرى المعاصر، عنوان « الإصلاح الاجتماعى » . و هو ذات عنوان المؤلف الجماعى الذى يصدر قريبا باللغة الفرنسية ، عن مركز الدراسات و الوثائق الاقتصادية و القانونية و الاجتماعية .

و سواء نظرنا للتاريخ المصرى المعاصر من زاوية النهضة ، أو من زاوية الحركة الوطنية ، أو من زاوية العهد الليبرالى ، فإن الافتراض الأساسى الذى انطلق منه المؤلفون هو أن مركزية هذا المفهوم ، أى الإصلاح الاجتماعى ، وإن اختلفت المضامين وأشكال التعبئة الجماعية أو الفردية التى ارتبطت به ، تمكن من إعادة اكتشاف بعض ملامح التاريخ المصرى المعاصر ، على نحو يسمح بتجاوز الثنائيات وإن كان يأخذ فى الاعتبار بالتوترات بين أقسام النخبة وتلك التى تكمن داخل و بين الخيارات السياسية و الثقافية و الاجتماعية .

توتر بين أنصار أولوية الاستقلال التام وأنصار أسبقية الإصلاح ؛ توتر في العلاقة مع الآخر الغربي ، كمستعمر وكمصدر للنماذج التحديثية ؛ توتر بين نزوع الطبقات المالكة إلى الربح وبين استعدادها للتنازل عن جزء يسير، مقابل الإبقاء على الكثير ، فالإصلاح من هذه الزاوية هو نقيض الثورة ؛ توتر في صفوف النخبة المصلحة ذاتها بين القبول بأوضاع اجتماعية تتنافى مع مظاهر التحديث وبين إصلاح يطمح لتعديل هذه المظاهر وإن كان يهدد في ذات الوقت بالقضاء على مظاهر الأصالة ؛ توتر بين الإلتزامات الأولية والطائفية للنخبة ، وبين تطلعها للمشاركة على مسرح السياسة القومية .

وإذا كانت الحقبة الاستعمارية قد أسهمت في بلورة إشكالية الإصلاح الاجتماعي ومركزيتها كنظام لإنتاج المعنى ، بقدر ما أسهمت في إحباط نتائجها ، يساعدها في ذلك قصر نظر الطبقات المالكة والحاكمة ، فثمة اتفاق على أن حدود الإصلاح كما فهمته هذه الطبقات قد بلغ مداه ، مع أول مساس خطير بأسس هيمنتها ، أي بملكية الأرض .

ومن ثم ، فإن إعادة طرح إشكالية الإصلاح في « العهد الليبرالي » اليوم ، قد يسهم في إلقاء الضوء على « عودة الليبرالية » .

في عددها القادم ، تواصل مصر والعالم العربي نشر بعض الإسهامات حول الإصلاح الاجتماعي ، إضافة إلى عدد من الدراسات الأخرى . ومقترحات القراء والباحثين وتعليقاتهم ، هي خير وسيلة لتطوير هذه المجلة . لذا نأمل أن يتصل الحوار .

رئاسة التحرير

العمل الخيري والإصالح الاجتماعي في مصر في منعطف الأربعينات*

الآن روسيون

CEDEJ - CNRS

ترجمة أميمة نور الدين

« إن أولاد أضيائنا لا يكونون مثل آبائهم أو أمهاتهم في الأخلاق إلا نادرا »
محمد عمر ، حاشر المصريون وسر تلخهم ، القاهرة ، ١٩٠٥ ، ص ٢٣

يرجع جون هايورت ديون J. Heyworth-Dunne أحد المراقبين الأوائل الذين
أبدوا اهتماما « بالحركة الأهلية » التي ظهرت على الساحة المصرية ، توسع
انتشارها في الأربعينات إلى ثلاثة موائل : ١- إضعاف الحكم الاستعماري في
أعقاب الحرب العالمية الثانية ، ٢- إحساس المسلمين بضرورة هند القوى
الغربية التي كانت على وشك أن تدمر العالم ، ٣- تدهور مستوى المعيشة وعدم
إحساس الطبقات السائدة باحتياجات الفقراء^١.

* نشرت هذه الدراسة في العدد ١٨/١٩ - ١٩٩٤ من Egypte/Monde arabe

وتلك بالفعل عناصر التحليل الرئيسية التي أبرزها معظم المراقبين حينئذ لتفسير تطور هذه الجمعيات : إن ازدهارها ، إنما يدل في رأيهم على إعادة تنظيم « ذاتي » للمجتمع المدني بعيدا عن تدخل الدولة ، بمعنى أن الأهالي يسيرون بطريقة « تلقائية » إلى إصلاح أنفسهم بأنفسهم ، كما أن تصاعد قوة الحركة الأهلية التي وصلت إلى ذروتها في الثلاثينات والأربعينات من هذا القرن ٢ يدل ، من وجهة نظر هؤلاء المراقبين ، على تعميق للاتجاه الوطني بمعنى تجاوزه إطار الأحزاب السياسية المحدود والاتجاه إلى تنظيم « أعماق المجتمع » ، مما يدل على نضج عناصر المعارضة التي تناوى النظام القائم أي الإقطاع والهيمنة الاستعمارية ، كما يشير إلى إعادة سيطرة الأهالي على القيم المركزية للمجتمع وتوجيهها لخدمة أغراض التغيير - « التقدم » . ويقارن مودو برجير M. Berger ، من وجهة نظر أخرى ، بين مفهوم « تقليدي » للجمعية ، ممثلا في الطرق الصوفية وبين مفاهيم أخرى جديدة « خيرية تطوعية » (voluntary associations) من خلال مجموعة من المعايير تمكنه من إبراز حداثة الجمعيات الجديدة : ١ - التوجه الديني : « تقليدي/حديث » ٢ - الأهداف : « التركيز على نشر المشاعر الدينية ، التوحيد ، الفضيلة ، الاهتمام بالآخرة / محاولة استيعاب الاحتياجات الخاصة للسكان وخاصة سكان المدن : البر ، التعليم ، الرعاية الصحية » : ٣ - الأنشطة : « دينية صرفة : الصلاة ، الصوم ، عبادات ، وطقوس / دينية في بعض جوانبها ولكن من خلال أنشطة أخرى رئيسية : مدارس ، توعية ، عبادات » : ٤ - دوافع أعضائها : « دوافع شخصية أو متعلقة بأعضاء الجماعة فقط / تأكيد الذات من خلال مساعدة الآخرين خلاف أعضاء الجماعة نفسها » : ٥ - المكاسب المرتقبة : « روحية صرفة ، فردية / روحية ولكن عن طريق تحسين الجوانب المادية والاجتماعية » ٢ .

الجانب الآخر لتنميط هذه الجمعيات ، بالإضافة إلى هذه المعايير ، يأخذ في الاعتبار علاقتها بالدولة ، ويخص التساؤل المثار هنا هامش الاستقلال الذي

يمكن لهذه الجمعيات الحفاظ عليه ، ويتسامل برجير ما إذا كان من شأن توطيد الحكم العسكري بعد عام ١٩٥٢ أن يقضى تدريجيا على هذا الشكل من التعبئة قبل أن يسمح الوقت بإحراز نتائجه : « إذا كتب البقاء لهذه المؤسسات ، فسوف نستطيع المقارنة بين ما كانت عليه قبل الثورة وما صارت عليه بعدها ، وإذا كان مصيرها الانقراض كما يتوقع لها بعض الناس في مصر ، تكون الدراسة قد قدمت على الأقل نبذة عن طبيعتها قبل اندثارها أو تحولها » ٤ .

وبمعنى آخر ، يمكن تفسير تاريخ الحركة الأهلية في مصر بأسره باعتباره تاريخ الجهود التي بذلتها مختلف الجمعيات من أجل الحفاظ على هامش استقلالها في مواجهة تدخلات الدولة والجهود المضادة التي بذلتها تلك الأخيرة لفرض سيطرتها على منظمات تعتبرها « خطرا محتملا » ، ويبدو أن ما يؤكد هذا التفسير هو إقرار الدولة ، منذ عام ١٩٥٤ ، لسلسلة من القوانين واللوائح أتاحت لها أكثر فأكثر سلطة التدخل في شتى أمور هذه الجمعيات كبريها وصغيرها على السواء . وهذا التصور للعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني باعتباره ناتجا عن توازن القوى فيما بينهما هو الذي يبرر إبراز مونرو برجير « للتناقضات » بين الدولة وأنشطة الجمعيات الأهلية .

في محاولتنا تحليل نظام العلاقات التي أقيمت في الثلث الثاني من القرن العشرين بين مؤسسات « أهلية » أو « مدنية » - كما يقال اليوم - تشترك ، بصرف النظر عن تنوع مستويات أنشطتها وأنماط تنظيمها وتحديد أهدافها ، في انتسابها بشكل من الأشكال إلى إشكالية أو منطق « الإصلاح الاجتماعي » - وبين الدولة المصرية المتمثلة في المؤسسات المسؤولة عن تعبئة المجتمع وتنظيمه والمتمثلة في المصالح الطبقية المسيطرة عليها ، نتابع فيما يلي هدفين :

- من ناحية أولى ، تحليل رهانات العلاقة بين هذين الطرفين : وفرضيتي هنا أن الدولة ليست هي التي « تتدخل » و « تُخضع » المؤسسات الأهلية ، بقدر ما تسعى هذه المؤسسات ذاتها إلى تأسيس شبكة من المواقف الاجتماعية

والمهنية في داخل الدولة لتتمكن من خلالها من ممارسة أنشطتها ، وبمعنى آخر ، سنقدم فيما يلي تحليلاً لكيفية شروع شريحة من قوة العمل المصرية المثقفة في بناء مساحة شرعيتها وفي الوقت نفسه فرض نمط تعبئتها والاعتراف بكفاءاتها وبالأدوار التي تطالب بها في التقسيم الاجتماعي للعمل ، وذلك في إطار مساواة واسعة النطاق مع الدولة .

— ومن ناحية أخرى ، توضيح كيف تمكنت هذه الشريحة المنظمة على أسس « أهلية » ، من إعادة تفسير القيم الرئيسية للمجتمع المصري ولاسيما القيم المرتبطة بالدين والهوية ومن طرح تصورهما الخاص لجدلية الوفاء للأصول ومتطلبات تحديث المجتمع ، وكذلك كيف استطاعت أن تفرض ما ساشير إليه بالنموذج الخيري للنشاط الاجتماعي كصيغة وآلية للإصلاح الاجتماعي ، ضد شرائح أخرى مثقفة ، والجامعيين على وجه الخصوص .

بروز النموذج الخيري للإصلاح

يمكن أن نجد في أول تقرير عن نشاطها تصدره الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية عام ١٩٣٨ تعريفاً بالغ الدلالة على السياق الذي برز فيه هذا النمط من التعبئة : « ليس من قبيل المصادفة أن تظهر جمعيتنا إلى الوجود في الوقت الذي قد دخلت فيه مصرنا الحبيبة إلى عهد جديد قد بدأ بصعود ملكتنا الشاب المحبوب جلالة الملك فاروق الأول إلى العرش ثم بإلغاء الامتيازات الأجنبية ، أثناء مؤتمر « منترو » ، في شهر مارس ١٩٣٧ ، مما مهد الطريق لإنشاء نظام قضائي جديد يساوي بين كل سكان مصر ، ثم بدخول مصر في عضوية عصبة الأمم ، في شهر مايو ١٩٣٧ »^٥ .

إن في التقاء هذه الأحداث المواتية ما هو أكثر من مصادفة : الدليل على بداية تبلور العلاقة المزنوجة التي كانت تربط بين هؤلاء المثقفين الذين اقترح أن نسماهم « إصلاحيين »^٦ وبين السلطة السياسية التي يحاولون التأثير عليها

بطريقة منظمة ، من جهة ، ، وبينهم وبين « الغير » أو « الآخر » - أوروبا الاستعمارية بصفتها مسيطرة على نماذج ومعايير الحداثة ، من جهة أخرى . ومنذ حصول الأسرة المالكة التي أسسها محمد علي ، على استقلالها « الشكلي » عن الباب العالي عام ١٩٣٠ ، تحول قواد من خديوي ممثل للسلطان العثماني على عرش مصر إلى ملك تام الاستقلال ، وبعد إلغاء الحماية البريطانية على مصر ، انصب اهتمام قواد الاساسي على توطيد حكمه ، حتى وإن اضطره ذلك إلى الاعتماد على الإنجليز . وقد أعطى غيابه - بعد نهاية حكم « مضطرب » وبعد « الانقلاب الملكي » الذي ارتكبه في عام ١٩٢٨ بتعليقه الدستور الذي كانت الحركة الوطنية قد انتزعت عام ١٩٢٣ - وصعود خلفه إلى العرش ، الأمل للأوساط المستنيرة في إحياء علاقاتهم بالقصر . فقد جاء الوقت ، وفقاً للتعبير المتداول في مناقشات تلك الحقبة ، لإحلال « القضية الاجتماعية » محل « القضية السياسية » على رأس الأولويات القومية . ويحسم إلغاء الامتيازات الأجنبية كذلك ضرورة وضع الترتيبات القانونية وتنظيم الممارسات الاجتماعية بشكل مقبول « لكل سكان مصر » ، إذ أن إقرار مبدأ المساواة بين المواطنين الأصليين وبين « النزلاء الأجانب » في مصر أمام القانون لم يكن يعني موافقة هؤلاء الأجانب على الرضوخ للقواعد والمعايير « الأهلية » كقانون العقوبات وقانون العمل على سبيل المثال ، بل موافقة المصريين أنفسهم شأوا أم أبوا على الخضوع للمعايير المستوردة بضمان « عالميتها » . وهذا ما يفهم في هذه الأوساط من قبول مصر عضواً في عصبة الأمم : الاعتراف بوجودها ككيان سياسي مستقل والتأكيد على بلوغها مستوى الحضارة التي جعلت منها أمة بالمعنى الصحيح والكامل .

الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية

استطاعت الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية في الفترة بين تأسيسها عام ١٩٣٧ وبين تأسيس وزارة الشؤون الاجتماعية عام ١٩٣٩ ، في مجلس

الوزراء الذى رأسه على ماهر ، زعيم حزب السعديين ، أن تفرض نفسها كجهة مركزية فى إمكانها بلورة نموذج معترف به للعمل الاجتماعى وتحديد أهدافه ووسائله . وترجع مركزية تلك الجمعية إلى الهدف الذى حددته لنفسها : هدف البناء على أسس جديدة لما بدا ادعائها كمهنة مستقلة تماما - مهنة الخدمة الاجتماعية - باستبدال التطوع الخيرى لرواد الإصلاح الاجتماعى فى مصر « باحتراف » الإخصائين الاجتماعيين للمهنة الجديدة .

إن الرجوع إلى الظروف التى تزامن فيها إنشاء مدرسة الخدمة الاجتماعية وتأسيس الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية يمكننا من فهم كيف نجحت هذه الجمعية فى أن تفرض تصورها عما يجب أن تكون عليه المهنة الجديدة . أما المبادرة بفكرة هذا المشروع فيعود فضلها إلى إخصائية اجتماعية سويسرية تدعى إلزا ميستر ثابت Elsa Meister-Thabet ، جاءت إلى القاهرة عام ١٩٣٤ ، لترأس « حضانة دولية » تحت إشراف جمعية الشابات المسيحيات ، شاركت فى بداية عام ١٩٣٧ فى تأسيس « اتحاد للمستقلين بالخدمة الاجتماعية بالقاهرة » وكان هدف هذا الاتحاد تشجيع فكرة إقامة « مدرسة للخدمة الاجتماعية لتدريب المصريين » ، أبناء وبنات البلد أنفسهم ليصبحوا إخصائين اجتماعيين مهنيين^٧ . وتكونت نواة هذه الجماعة ، فى البداية ، من عناصر غير مصرية : فبالإضافة إلى إلزا ميستر ثابت ، نذكر برتا فهمى Bertha Fahmy ، وهى إخصائية اجتماعية أمريكية متزوجة من مصرية والتى أصبحت فيما بعد أول مديرة لمدرسة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة ، ومارى ديفونشاير Mary Devonshire ، وهى ممرضة وداية بريطانية وعضو فى الجمعية العالمية لرعاية الأمومة والطفولة ، ومن أعضاء هذه المجموعة البارزين ويندل كليلاند Wendell Cleland الذى كان يفضل الوظائف التى شغلها ، أحد « الأوصياء » على تطور العلوم الاجتماعية ليس فقط على ضفاف النيل بل فى الشرق الأوسط عموما^٨ .

وقد بدأ أعضاء هذه الجماعة ، منذ تأسيسها ، فى الاتصال بالجمعيات الخيرية النشطة حينذاك كما شرعوا فى إقامة اتصالات مع الهياكل السياسية والاقتصادية المصرية والأجنبية على السواء ، لجمع الأموال اللازمة لافتتاح تلك المؤسسة ، ونذكر ضمن الرعاة الأوائل لهذا المشروع : هدى شعراوى ، رائدة وزعيمة الحركة النسائية المصرية ، وكذلك قرينة عبود باشا ، أحد قادة الصناعة البارزين فى تلك الفترة ، وعلى ماهر الذى أصبح بعد ذلك رئيسا للوزراء ورئيسا للجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية ، وعبد السلام الشاذلى ، محافظ القاهرة ، والشيخ مصطفى المراغى ، شيخ الأزهر ، بالإضافة ، أيضا ، إلى بنك مصر رائد الرأسمالية الوطنية ، الذى أسسه طلعت حرب فى أوائل الثلاثينات ، والمصرف العقاري المصرى وشركة السكر وجنرال مونتورز وشيكوريل ، أول وأضخم متجر أنشأ فى مصر .

وتمثل مدرسة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة التى بدأت أعمالها عام ١٩٣٧ - والتى كان الهدف المعلن من تأسيس الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية هو القيام بإدارتها والإشراف عليها لتخريج « اخصائيين اجتماعيين أكفاء لدراسة القضايا الاجتماعية من مصادرها الأصلية عن طريق الاتصال بالآباء والأمهات فى بيوتهم وعن طريق العمل فى المستشفيات والملاجئ وفى المجالات الاجتماعية وفى الإصلاحيات وفى أندية العمال ، وعن طريق دراسة المشاكل الريفية فى القرى وفى بيوت الفلاحين وبالعامل فى هذه الميادين للحصول على الخبرات المباشرة »^٩ - تمثل المدرسة حجر الأساس الذى ارتكزت عليه أنشطة هذه الجمعية : فمن ناحية ، كان التدريب المنظم الذى تقوم به مدرسة الخدمة الاجتماعية يساهم فى تحديد ملامح هوية المهنة الجديدة وتحديد حقل تخصصها فى الوقت الذى كان احتراف هذه المهنة يساهم بدوره فى إعادة تنظيم حقل النشاط التطوعى أو الخيرى على أسس « علمية » . ومن ناحية أخرى ، أمدت المدرسة الجمعية باحتياط الأيدي العاملة التى مكنتها من القيام ببعض

المشروعات النموذجية التي تهدف إثبات دور الوسيط الذي بإمكان الاختصاصيين الاجتماعيين القيام به بين مشاريع الدولة الإصلاحية وبين قطاعات المجتمع المعنية . وقد استقبلت مدرسة الخدمة الاجتماعية ، سنة افتتاحها ، ٦٥ طالبا التحقوا بالدراسة لمدة ٣ سنوات في الفترة المسائية . وفي سنة ١٩٤٦ ، وبعد أن حصلت المدرسة على اعتراف وزارة المعارف بالشهادة التي تمنحها ، تم تسجيل ١٧٥ ملف ترشيح بالمدرسة قبلت منها ٧٠ من بينهم ١٨ طالبة . وكان عدد طلاب وطالبات المدرسة في هذا العام ١٤٨ موزعين على السنوات الثلاث الدراسية .

جدول ١ . شهادات طلاب مدرسة الخدمة الاجتماعية في سنة ١٩٤٦

الشهادة	طالب	طالبة	سنة ١	سنة ٢	سنة ٣	مجموعة
ليسانس جامعة القاهرة	٧		٥	٢		٧
دبلوم معهد التربية	١٢		٣	٣	٦	١٢
دبلوم مدرسة المعلمين العليا	٧		٢	٢	٣	٧
دبلوم ثانوى للمعلمين	٩		٣	٥	١	٩
دبلوم دار العلوم	١		١			١
دبلوم معهد الصحة	٤		٢		٢	٤
ثانوية عامة	٨٥	٨	٤٨	١٧	٢٨	٩٣
دبلوم المعلمات الابتدائى	٥		١	١	٣	٥
شهادة بون الثانوية	٥	٥	٥		٥	١٠
مجموع	١٣٠	١٨	٧٠	٢٨	٥٠	١٤٨

المصدر : الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية ، التقرير السنوى لعام ١٩٤٦ .

وتؤكد مذكرات سيد عويس ، أحد خريجي الدفعة الأولى لمدرسة الخدمة الاجتماعية بعض الدلائل التي يمكننا استخلاصها من الجدول رقم (١) فيما يخص المسار الاجتماعي الذي أدى بهؤلاء الطلبة إلى الانضمام للمهنة الجديدة ، ويمكننا أن نفترض أن مدرسة الخدمة الاجتماعية ، باستقبالها أعدادا كبيرة من الحاصلين على شهادة اتمام الدراسة الثانوية ، كانت تمثل لعدد كبير منهم بديل للالتحاق بالجامعة أو بمؤسسات التعليم العالي ، التي ليس في استطاعتهم الالتحاق بها ، سواء لأسباب اقتصادية - ارتفاع المصاريف الدراسية - أو لتوافق الدراسة المسائية أكثر مع ظروفهم لارتباطهم مسبقا بنشاط مهني . وبالرغم من توافق التعاليم التي حصل عليها سيد عويس في المدرسة مع توقعاته وتطلعه الاجتماعي إلا أنه يعبر في مذكراته قبل كل شيء عن رغبته في اكتساب شهادة عالية . فقد جاء التحاقه بمدرسة الخدمة الاجتماعية بسبب عدم قدرته ، لأسباب مادية ، على الالتحاق بكلية الصحافة بالجامعة الأمريكية أو بكلية الحقوق بجامعة القاهرة أو بمدرسة الحقوق الفرنسية ^{١٠} . ويؤكد وجود نسبة كبيرة من الحاصلين على شهادة التدريس ضمن طلبة المدرسة - وأغلبهم موظفون منتدبون من وزارة المعارف ، التي كانت تسدد لهم المصاريف الدراسية ، بالإضافة إلى المساعدة العادية التي تقدمها للمدرسة ^{١١} - يؤكد التطلع إلى الحراك الاجتماعي الذي بدأ عن طريق احتراف المهنة الجديدة .

جدول ٢ : برامج مدرسة الخدمة الاجتماعية فى سنة ١٩٤٧

المادة	سنة أولى	سنة ثانية	سنة ثالثة
لغة إنكليزية	لغة إنكليزية	لغة إنكليزية	مذكورة فى مسألة
اقتصاد	مبادئ الاقتصاد	مبادئ الاقتصاد	اجتماعية
المجتمع المصرى	مدخل إلى الاقتصاد المصرى	مدخل إلى الاقتصاد المصرى	
والمجتمع العالمى	تطور الحياة البدائية	الأسرة المصرية والعشرات الدينية	
	السكان	دراسة مقارنة للأسر المصرية	
	مبادئ علم الاجتماع	الأمراض الاجتماعية الجماعية والفردية	
	الفرد والجماعة		
	تطور التركيب الاجتماعى المصرى		
علوم سياسية	المذاهب السياسية	المذاهب السياسية	
	الحكومة والعمل الاجتماعى	الحكومة والعمل الاجتماعى	
	التشريع	التشريع	
سيكولوجية	تاريخ النظريات السيكلوجية	الصحة النفسية والتربية	
التربية	مبادئ علم التربية	تربية الأحداث	
	الفرد فى التربية الحديثة	أسس التربية	
صحة وطب	صحة وطب	صحة وطب	
سيكولوجية	تنوع التصرفات الانسانية	السيكولوجية الطبية والأمراض العقلية	
طبية			
خدمة	تاريخ الخدمة الاجتماعية	مناهج الخدمة الاجتماعية	تدريب
اجتماعية	المبادئ العامة للخدمة الاجتماعية	الفلسفة وسياسات الخدمة الاجتماعية	ميدانى
	مناهج الخدمة الاجتماعية	البرامج الحكومية والإصلاح الاجتماعى	
تقنيات الخدمة	مبادئ الخدمة الاجتماعية	الخدمة الاجتماعية للأفراد	
الاجتماعية	دراسة حالات لخدمة الجماعة	الأسرة والعلاقات الأسرية	
	المناهج العملية للخدمة الاجتماعية	رعاية الطفولة	
	الخدمة الاجتماعية للأفراد	الأطفال غير الأسوياء أو المعوقين	
تنسيق المجتمع	تنسيق المجتمع	المؤسسات والأعمال الاجتماعية	
	مؤسسات التخطيط الاجتماعى	إدارة المؤسسات الاجتماعية	
البحث	مناهج البحث العلمى	التحليل الإحصائى	
الاجتماعى	مبادئ الإحصاء الاجتماعى	تقييم الأبحاث	
		أنواع البحث	

المصدر : دليل الطالب الموزع سنة ١٩٤٧ .

ومن هنا تأتى الأهمية الاستراتيجية المزدوجة لبرامج النشاط الاجتماعى الأولى التى وضعتها الجمعية منذ نشأتها : فهى تستهدف ، من ناحية ، تعريف المجال المتاح لتطبيقات المهنة الجديدة ؛ وتشكل هذه البرامج ، من ناحية أخرى ، أول فرصة لتجنيّد حاملى شهادة المدرسة . وقد قامت الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية فى السنوات الثلاثة الأولى من إنشائها بأربع عمليات لـ « تحديد » ميدان نشاطها الاجتماعى وبلورة الأشكال المؤسسية التى ستحتل هذا الميدان .

- وفى عام ١٩٣٨ ، اجتمعت لجنة برئاسة عبد السلام الشاذلى ، محافظ القاهرة ، لتحديد الأعمال التى من شأنها ، وفقا لما جاء فى تقريرها الأول ، أن تحقق أول أهداف الجمعية - ألا وهو تعريف الجمهور وأولى الأمر بفلسفة الخدمة الاجتماعية مع تحقيق ثانى هذه الأهداف - وهو أن تؤهل محترفين قادرين على القيام بمهمة إصلاح المجتمع المصرى . أما أول هذه المشاريع - الذى خصص لتمويله ٤٥٤ جنيه مصرى - وهو مبلغ لا يستهان به فى تلك الفترة - فكان هدفه القيام بدراسة ميدانية لـ « تقييم الفقر فى مصر عام ١٩٣٨ » . وقد كلف بإدارة هذا المشروع ويندل كلياند الذى جند ، أثناء صيف ١٩٣٨ ، ٢٤٩ شخصا - من بينهم ٥٦ من الـ ٦٥ طالبا المسجلين بمدرسة الخدمة الاجتماعية ، و ١٦٩ مديرا للمدارس الابتدائية ، و ١٣ قسا بروتستانتيا - قاموا بزيارة ٣٠٠ أسرة مصرية فى الريف والمدن ومعهم استمارة - وهى أول تجربة من نوعها فى مصر - بغرض دراسة أسباب الفقر فى مصر باعتبار أن « أية محاولة لمعالجة هذه المشكلة معالجة جادة ، يجب أن تستند على دراسة علمية لهذه الأسباب ، لتمهيد الطريق لاستئصالها » ، كما جاء فى الخطاب الذى ألقاه على ماهر بمناسبة تخريج الدفعة الأولى لطلاب مدرسة الخدمة الاجتماعية سنة ١٩٤١ . وتكمن أهمية هذه الدراسة ، فضلا على نتائجها الفعلية - التى لم تنشر - فى كونها أول وأكبر دراسة ميدانية يقوم بها فريق عمل : فبينما استخدم القائمون بالتحقيق مفاهيم تمكّنهم من

« تسعية » الفقر المصري - مراتب الفقر ، الحد الأدنى للمعيشة ، معدل استهلاك الأسر ، الاحتياجات الضرورية ، ومؤشرات الفقر « المطلق » - كانوا يقدمون أنفسهم كوسطاء بين الأهالي والسلطات المسؤولة عن الإصلاح الاجتماعى الذى يسعون لنصرتة .

- ومن هنا تأتى الأهمية « التكتيكية » لمشروع « إصلاح القرية المصرية » الذى بادرت بتبنيه الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية فى إبريل ١٩٣٩ ، قبل تسليم التقرير عن الفقر ، وذلك بتأييد من وزارة الشؤون الاجتماعية ، التى كانت قد أنشئت منذ بضعة أسابيع ، ووزارتى الصحة والحربية - وفورت تلك الأخيرة كمية كبيرة من البطاطين - والجمعية الجغرافية الملكية . وإرسال خبراء اجتماعيين من خريجي مدرسة الخدمة الاجتماعية كى « يعيشوا مع الفلاحين ويختلطوا بهم حتى يكسبوا ثقتهم ويتمكنوا من التأثير عليهم فيتبنون المشاريع التى يقترحها هؤلاء الخبراء » ، كما جاء فى التقرير السنوى للجمعية عام ١٩٤١ ، إلى قريتين تجريبيتين - « المنایل » التى اختيرت لطابعها البدائى وفقا لتعبير المسؤولين عن المشروع ، وشاطنوف الأكثر « تقدما » - كان هذا المشروع يهدف إثبات قدرة المهن الجديدة على إحداث نهضة القرية المصرية بأقل التكاليف - وقد حدد يعقوب فام ، مقرر المشروع ، بـ ٢٤١ جنيتها مصريا فى السنة الأولى المبلغ المطلوب لإقامة مراكز اجتماعية ريفية وهى القاعدة التى ينطلق منها نشاط الخبراء ، كما حدد بـ ١٤٠ جنيتها مصريا سنويا المصاريف المطلوبة لتشغيلها . ولقد أنكر المسؤولون عن المشروع بطريقة لها دلالتها أن يكون غرض المشروع « إنشاء قرى نموذجية » وإنما حددوا الغرض بأنه اكتشاف الصيغة الملائمة لإصلاح الحياة فى القرية والتى يكون من المتيسر اتباعها فى قرى مصرية أخرى ١٢ .

- وينطبق المنطق نفسه على ثالث مجال اختارته الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية لتثبت عن طريقه النتائج الاجتماعية التى يمكن أن تحققها

مناهجها ، وبناء على اقتراح عبد السلام الشاذلى ، محافظ القاهرة ، الذى كان يهتم اهتماما كبيرا بالأمن وبالعاصمة المصرية وصورتها ، عينت الجمعية فريق عمل لدراسة مشكلة الطفولة المشردة فى محافظة القاهرة وقد أدى التقرير الذى سلمه هذا الفريق إلى افتتاح « مؤسسة الزفاف الملكى » عام ١٩٣٩ وهى مؤسسة لإيواء الأحداث الجانحين ، وقد أطلق عليها هذا الاسم لأن الأموال التى خصصت لها كانت قد جمعت بمناسبة الاحتفالات بزواج الملك فاروق . وقد تولت إلزا ميستر ثابت وبعدها سيد عويس إدارة هذه المؤسسة ، التى وضعت تحت إشراف الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية ، والتى استقبلت ، منذ افتتاحها ٢٠٠ نزيلا . وقد افتتحت الجمعية ، فى نفس العام بالاتفاق مع وزارة العدل والنيابة العامة ، مكتبا للخدمة الاجتماعية ملحقا بمحكمة الأحداث بالقاهرة ، تولى سيد عويس وإلزا ثابت إدارته معا وكان افتتاحه بهدف « معاونته القاضى فى وتليفته كميرى للأحداث ، فيكون الإخصائى الاجتماعى بمثابة حلقة الاتصال بين القاضى وأسرة الحدث والحدث نفسه وبين هؤلاء والمؤسسات المختلفة سواء الحكومية أو الأهلية التى تعتنى بالحدث لسبب أو لآخر » ١٣ .

— وقد كان تأسيس « مكتب الأبحاث الاجتماعية للمستقبل » عام ١٩٤٢ ، بمبادرة من عبد المنعم رياض ، وهو عضو نشيط فى الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية وفى نفس الوقت أول أمين عام لوزارة الشؤون الاجتماعية ، والذى كانت مهمته « جمع ومعالجة جميع المعلومات الخاصة بالحياة الاجتماعية فى مصر لتنسيقها واكتشاف اتجاهات المجتمع المصرى والإجراءات التى من شأنها التوجيه نحو الأفضل ومواجهة المستقبل » ١٤ ، كما جاء فى التقرير السنوى للجمعية لسنة ١٩٤٢-١٩٤٣ نتيجة عملية للرسالة التى تبنتها الجمعية ، وقد تركّز نشاط هذا المكتب فى القيام بدراسات مونوغرافية عن بعض الأحياء فى القاهرة أو الإسكندرية أو عن بعض القرى . ويدل تركيب هذه الدراسات بوضوح على أهداف تراكم المعرفة ذاتها : فيقدم الجزء الأول من هذه التحقيقات دراسة

التكوين الطبيعي والإنساني للأحياء أو القرى محل الدراسة مع اعتبار المعطيات السكانية والصحية والاقتصادية والثقافية ، أما الجزء الثاني ، فيقوم بإحصاء الخدمات الاجتماعية المتاحة في مجال التعليم والصحة والإحسان وأوقات الفراغ ، بما في ذلك الجمعيات الدينية ، وذلك من منظور قدرتها « الاستيعابية » ، وفي الجزء الثالث ، تسمح النسبة بين الحاجة إلى الخدمات الاجتماعية ، التي تحددها البيانات السكانية ، وبين المعروض الفعلي من الخدمات بتحديد مقدار عجز هذه الخدمات ، على المستوى المحلي ، والحاجة إلى مؤسسات للقيام بهذه الخدمات وعدد من يجب تدريبهم للعمل بها .

الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية

وتأسيس وزارة الشؤون الاجتماعية

جاء تأسيس وزارة الشؤون الاجتماعية ، عام ١٩٣٩ ، ليؤكد النجاح الباهر الذي حققته الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية في الحصول على اعتراف الدوائر الرسمية بالمهنة الجديدة وترجمة هذا الاعتراف على شكل تعيين عدد من قادتها في أماكن قيادية بارزة : فقد أصبح على ماهر ، رئيس الجمعية ، رئيسا للوزراء ، كما عين عبد السلام الشاذلي ، أحد أعضائها الناشطين أول وزير للشؤون الاجتماعية ، كما أصبح عيد المنعم رياض أول أمينا عاما للوزارة الجديدة . وقد عين ويندل كلياند ، مرجع الجمعية العلمي ، مستشارا للوزارة الجديدة ، وتولت زاهية مزروق ، أول مديرة لمدرسة الخدمة الاجتماعية ، مسؤولية إدارة الجمعيات الخيرية بالوزارة . وقد أقدم كوادر الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية - فضلا عن القائمين بأعمال الوزارة الجديدة وعددا من موظفيها - على تحديد مجالات نشاطها وقائمة أولويات الإصلاح ، وكذلك بإمداد الوزارة بفلسفتها الخاصة بالتدخل الاجتماعي ، أي أنهم قاموا بتقديم تصورهم لما يجب أن تكون عليه أشكال تعبئة الأخصائيين الاجتماعيين وكذلك تصورهم للمجتمع نفسه الذين يقع على عاتقهم مهمة إصلاحه .

ويكشف البناء الإداري للوزارة الجديدة وكذلك إعادة توزيع التخصصات في الحكومة ذاتها ، التي أمدت الوزارة بدائرة صلاحيتها ، الطريقة التي تم بها « نقل » برامج العمل الخاصة بالجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية إلى وزارة الشؤون الاجتماعية . وقد جاء القرار الوزاري الذي صدر في ٦ سبتمبر ١٩٣٩ ليحدد اختصاصات وزارة الشؤون الاجتماعية وصلاحياتها . وتضم الوزارة الإدارات التالية :

١ - إدارة الفلاح والجمعيات التعاونية التي كانت في ما قبل من اختصاص وزارة الزراعة ؛

٢ - إدارة العمل التي انتزعت من وزارة الاقتصاد والصناعة ، على أن تكون مهمتها إقرار القوانين المناسبة ومكافحة البطالة وكذلك الحكم في نزاعات العمل بين العمال وأصحاب العمل ؛

٣ - إدارة السجون بما في ذلك المؤسسات الأولى لتهذيب الأحداث الجانحين ، التي كانت من اختصاص وزارة الداخلية ؛

٤ - إدارة الخدمات الاجتماعية التي تتضمن رقابة الملاجئ ، ومؤسسات إيواء المسنين ، وملاجئ الأيتام ، التي كانت تتولاها من قبل وزارة الأوقاف .

٥ - إدارة الدعاية المكلفة بمراقبة الأخلاق العامة والمسئولة عن ما نسميه الآن بـ « وسائل الاتصال » ، عن طريق رقابة المسارح والسينما والإعلانات والأندية الرياضية وغيرها ، لمكافحة انحطاط الاخلاقيات والسلوك وانتشار الرذيلة ، ومحاولة تهذيب وتوجيه الرأي العام نحو الفضيلة - والتي كانت من مهام وزارتي المعارف والعدل .

وجدير بالملاحظة أن الإدارة الوحيدة الجديدة داخل الوزارة كانت تلك المسؤولة عن الأنشطة الخيرية - التي أصبحت أهم أولويات الوزارة أن تسن لها تشريعات جديدة . وقد تطابقت البرامج الأولى التي تبنتها هذه « الإدارات » لتحديد مجالات نشاطها مع « التجارب » التي أجرتها بالفعل الجمعية المصرية للدراسات

الاجتماعية ، حتى بدا نشاط الوزارة منذ أول وهلة وكأنه تعميم بحث لهذه البرامج أو نوع من المحاولة لتوسيع نطاقها . وهكذا ، تمثل أول برنامج قامت به إدارة الفلاح في تعميم التجربة التي أجرتها الجمعية في قريتي المنايل وشاطانوف . كما تمثلت الإصلاحات الأولى ، التي بادرت بتنفيذها إدارة السجون ، في تطبيق المبادئ التي أدت الى إنشاء « مؤسسة الزفاف الملكي » : تأسيس إصلاحيات زراعية لاستقبال الأحداث الجانحين ، وإصلاح المحكوم عليهم عن طريق العمل ؛ واعتبار المدمنين مرضى بحاجة إلى العلاج وليسوا مجرمين ، وتمرير قانون يسمح بإسقاط السلطة الأبوية لحماية الطفولة المعرضة للخطر . وقد استهدفت إحدى الحملات الأولى - التي بادرت بشنها وزارة الشؤون الاجتماعية ، بالاشتراك مع قوات الأمن وكذلك الصحف التي ساندتها بالشرح والتفسير - جامعي أعقاب السجائر الصغار ، وهي الظاهرة التي كان يعتبرها المراقبون آنذاك تجسيدا لكل أمراض المجتمع المصري . واستهدفت حملة أخرى بالغة الدلالة ، عام ١٩٤١ ، حظر التجول في الطريق العام بإقدام حافية ليس فقط في المدينة ، حيث قد « يصدم » منظر كهذا أعين الزائرين الأجانب لمصر ، ولكن أيضا في القرية ، على أساس أن ارتداء الأحذية يمثل أول خطوة في طريق إصلاح الفلاح المصري . وهناك أيضا الحملات التي شرعت فيها الوزارة لمحاولة اقتلاع الدمار وإغلاق البارات التي تزايدت على الحدود بين المدينة القديمة والأحياء الجديدة ، حيث تتركز منشآت المتعة ، التي كان يتردد عليها جنود الحلفاء ١٥ .

لا يسمح المجال المتاح لهذه الدراسة أن نشير بالتفاصيل إلى جميع الأنشطة التي قامت بها أوراعتها وزارة الشؤون الاجتماعية كما لا ننوي تقييم أدائها في ما يخص تحقيق الإصلاح . وكان مؤيدوها ومعارضوها يتفقون على ضالة ميزانيتها وعلى اعتبار أن إنشائها لم تدل على زيادة حقيقية للأموال العامة المخصصة لـ « إصلاح المجتمع » ، حيث نتجت عن إعادة توزيع حسابية محض لموارد مالية كانت مخصصة لوزارات أخرى لأهداف متماثلة . إلا أنه ما يهمني هنا

الإشارة إليه هو إعادة بناء التصورات عن المجتمع وأساليب إدارته التي يترجمها عمليا إنشاء الوزارة الجديدة وإعادة توزيع الموارد المخصصة لمعالجة « المشاكل الاجتماعية » . من وجهة النظر هذه ، تبرز العلاقة الجدلية التي تربط بين الرؤية الشمولية التي يترجمها إنشاء وزارة خاصة لمعالجة المشاكل الاجتماعية من جهة ، وبين الطابع المحلي الجزئي الذي تتصف به بالضرورة البرامج المطبقة لإصلاح المجتمع . رؤية شمولية إذ يعبر نشاط الوزارة عن ويرمز إلى معنى ومقصد الفعل الحكومي ذاته : « إن وزارة الشؤون الاجتماعية وزارة بحث وتوجيه وإصلاح قبل أن يكون وزارة أمر ونهي وسلطان »^{١٦} رؤية شمولية كذلك إذ يتفق الجميع على ضرورة معالجة « تأخر » المجتمع المصري في جميع أبعاده في آن واحد : « ولعل هذه هي مشكلة الإصلاحات الاجتماعية فهي مسألة وجدانية واقتصادية وقانونية وصحية ، وبتعبير مجمل : مسألة إنسانية معقدة كتعميق الإنسان ذاته وكل إغفال لعقدة من العقد يضر حلها جميعا ، إن لم يحدث بها مشكلات وعقد جديدة »^{١٧} . في الوقت نفسه ، فالطابع المحلي بالضرورة ، وقد أقول الفردي لعملية الإصلاح ، يرتبط بالفلسفة الخاصة لهذا التوجه ذاته ، إذ يرى في قيام الأفراد أنفسهم بالجهود المؤدية إلى تحسن أوضاعهم الدليل القاطع على نجاح الإصلاح ذاته . أكثر من ذلك أن حاجة الإصلاح تفرض نفسها على المستوى المحلي - الفردي الذي يتم - أو لا يتم - فيه تحقيقها : في شخص كل امرأة يمنحها ثقل التقاليد من أداء رسالتها في المجتمع ، في كل طفل مهمل تربيته ، في كل أسرة مفككة . إن العامل أو الفلاح أو الحدث الجانح يمثلون في آن واحد أهداف مشروعات الإصلاح والقائمين بإتمامها في إطار ما قد أسميه « توبولوجيا غياب النظام » une topologie du désordre . من هذا المنطق ، فإن الموقف أو الموقع الذي يسعى المصلحين الاجتماعيين إلى احتلاله يرمي الى القيام بـ « وساطة مزدوجة » : بين الدولة والمواطنين - الأهالي ، مصريين كانوا أم غير مصريين - حيث يضمنون صلاحية وجدوى المشروعات التي تقوم بها الحكومة :

بين مختلف « الطبقات » - أغنياء/فقراء ، نخبة/عامة ... - التي يتكون منها المجتمع والتي يرجى إشراكها كل من موقعه الخاص في عملية إصلاح المجتمع . وتحدد مجلة الشؤون الاجتماعية - وهي مجلة تصدرها الوزارة شهريا بالمجان - رسالتها قائلة إنها « مجلة تعنى بالشؤون الاجتماعية ناطقة بلسان الحاكم ومستعدة للرأى والفكرة من المحكوم فهي بين الجهتين صلة سهلة وسغير موفق محبيب »^{١٨} . وانطلاقا من المعرفة « العلمية » التي يملكها عن أسباب وآليات « تأخر » المجتمع يسعى المصلح الى إبراز كيفية الربط بين شمولية الإصلاح وخصوصية المجتمع المصرى ، بمعنى إيضاح أوجه التوافق بين الأهداف والوسائل ، بين العقلية الاجتماعية المستوحاة من هذه الخصوصية ، وبين المشروعات الإصلاحية التي يطبقها « الساسة » .

سوف أعود فى ما يلى إلى تركيب المعرفة الخاصة بالمجتمع المصرى المتولدة من هذه التساؤلات مكتفيا بالإشارة إلى تعدد هذه المواقف التى يتخذها باسم « العقلية الاجتماعية » مثقفين نوى توجهات مختلفة أو حتى متناقضة أمثال سيد قطب ، مفكر الإخوان المسلمين مستقبلا ، أو سلامة موسى ، « أول اشتراكي مصرى » ، أو على عبد الواحد وافي ، أول عالم اجتماع يوركيهايمى فى مصر ، أو لطفى السيد ، « أستاذ الجيل على الطريقة الليبرالية » - وجميعهم يكتبون بانتظام فى صفحات مجلة الشؤون الاجتماعية « ويدل هذا التعدد على بروز الـ « وظيفة النقدية » (fonction critique) للمثقف التى تستهدف فى آن واحد المشروع الاستعماري والمسؤوليات الداخلية فى الحالة الراهنة للمجتمع المصرى . وربما تكمن خصوصية هذه الموقف فى دور الـ « حكم » الذى يكلف به المصلح الاجتماعى بين هذا وذاك ، بين الداخل والخارج .

وعلى مستوى ثان ، تتعلق الوساطة التى يقصدها المصلحون الاجتماعيون بترجمة الرؤية الشمولية للإصلاح التى تحتكر النولة صياغتها الى أنشطة ميدانية

تكون بالضرورة « محلية » ذات أهداف محددة جزئية . وثبتت التجارب التاريخية للأمم المتقدمة من جانب - والنماذج التى يناقشها المصلحون المصريون تتراوح بين دور المؤسسات الخيرية الأمريكية إلى « جيش الخلاص » مروراً بنواى العمال والجامعات الشعبية و « دور العمل » (workhouses) والاتحادات النسائية - وكذلك حالة الميزانية المصرية ، من جانب آخر ، تثبت أنه يستحيل على الدولة أن تحتل وحدها جميع أبعاد عملية الإصلاح مما يترتب عليه أن المبادرة الفردية يجب أن تأخذ نصيبها من المسؤولية فى بعض الميادين المتفق عليها من تربية وصحة ومساعدة المحتاجين إلى حماية الأخلاق الحسنة والمشاركة فى الدفاع عن قيم المجتمع المركزية . وفى الوقت نفسه لا يقل أن يتم توزيع الموارد التى تجمع من خلال القنوات التقليدية للبر والإحسان - من زكاة وأوقاف ، وحسنات ... - من طريق الصدقة لطبقة الاحتياجات الأولية للمحتاجين كما لا يمكن أن يترك هذا التوزيع لمبادرة المحسنين إذ « تكره المذاهب الاجتماعية فكرة الإحسان المباشر من يد المحسن إلى يد المحتاج وترى فيها غشاضة وإذاء للكرامة فى نفس المحسن إليه كما ترى فيها إيقاظاً للمباهاة والتعالى فى نفس المحسن ؛ ولذلك أبطلت الأمم الراقية التسول ، ولهذا وفرض آخر هو إزالة هذه الوشمة عن جبين الأمة لجأت إلى معاونة الطبقات المحتاجة إلى طريقين : الأول فرض الضرائب التى تكفل تحقيق العناية لهذه الطبقات ، والثانى التبرعات للجمعيات الخيرية ومنشآت الخدمة العامة حتى لا تصل الصدقة من يد المحسن إلى يد المحسن إليه مباشرة واحتفاظاً بالكرامة الانسانية للجميع »^{١٩} . من هذا المنطلق تتحدد المسؤولية الخاصة لوزارة الشؤون الاجتماعية فى تنظيم هذه الوساطة المزبوجة : بين المستوى الكلى والمستوى المحلى ، أى بين تحديد الأهداف والغايات للعمل الاجتماعى والتطبيق التنفيذى للوسائل المتاحة ، من جانب - وهو ما يمكننا أن نسميه الوظيفة « التصورية » أو الإدارية للدولة - ؛ وبين الأغنياء والفقراء ، من جانب آخر - وهو ما قد نسميه الوظيفة السياسية والتنظيمية للدولة - ، فعلى

الأغنياء أن يعطوا وأن يأخذوا ما عليهم من مسؤولية في إصلاح حالة من جعلوهم أغنياء ، كما على الفقراء أن يفهموا ما يبذل من جهود من أجلهم فيأخذوا ما يعطى لهم دون أن يحاولوا عض اليد التي تصلحهم ، وإن كانت التربية التي يخضعون لها خشنة بعض الشيء . « ثم تأتي دور الحكومة تنفق في هذه السبيل كل ما تستطيع وتتولى التنظيم والتوجيه وتحقيق الانسجام بين المجهودات الخاصة وتوفير أسباب النجاح لها بحيث لا تسرف في التدخل ولا تتهاون بل تكون بين ذلك وسطا » ٢٠ .

ونمط الجمعية الأهلية هو الذي قدم المصلحين الاجتماعيين الوسيلة الفعالة للقيام بهذه الوساطة المزوجة في إطار استراتيجيتهم لإثبات « احترافهم » لمهنة جديدة ، فالجمعيات تمثل في آن واحد نمطا مميزا لتحقيق التضامن بين الطبقات وآلية لمعالجة « المشاكل الاجتماعية » وكذلك ميدانا سانحا لتطبيق قدراتهم المهنية . فعلى مستوى « قاع المجتمع » ، ويتعبنهم شبكات الانتماءات الأولية - والدينية منها الوجه الخصوص - الفعالة على المستوى المحلي لتوزيع شتى أنواع الخدمات ، استطاع المصلحون الاجتماعيون إيجاد صيغة ملائمة للتفاعل بينهم كمحترفين للعمل الاجتماعى وبين « جيش » المتطوعين الذين لا غناء عنهم لهؤلاء المحترفين في محاولتهم لـ « تأطير » المجتمع . ويضم دليل الجمعيات الأهلية النشطة في حقل العمل الاجتماعى في مدينة القاهرة - وقد قام مركز البحوث الاجتماعية التابع للجامعة الأمريكية بالقاهرة سنة ١٩٥٦ بمبادرة من مؤسسة فورد بإعداد هذا الدليل - يضم أسماء ١١٩٨ جمعية تشير تسمية ثلثيها إلى مرجعية دينية أو إقليمية أو مهنية مرتبطة بتوزيع خدمات معينة أمثال « جمعية الإخلاص الإسلامية للبر للفقراء ودفن الموتى » أو « الاتحاد الأسبوطى الخيري » أو « مبرة الخدمة الإسلامية لتربية الفتاة » أو « الجمعية الخيرية لأصحاب كى الملابس » . ورابع هذه الجمعيات كانت تلتقى حينئذ معونات حكومية توزعها عدد من الوزارات منها وزارة الشؤون الاجتماعية والتعليم والصحة والأوقاف ... وعلى

المستوى التنظيمي تسعى جمعيات الاخصائيين الاجتماعيين - كما يسمون أنفسهم - ، وعلى وجه خاص الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية - إلى تنسيق أنشطة الجمعيات الأهلية « التلقائية » وتوجيهها من خلال إنشائها « مجالس لتنسيق الخدمات الاجتماعية » في الأحياء الشعبية في مدينتي القاهرة والإسكندرية « لتنظيم وتنسيق الخدمات الاجتماعية الحكومية والأهلية في هذه الأحياء ولتفادي الانبعاثية والتأكيد من حاجاتها وتخطيط تنميتها وتوفير مساعدة تقنية للجمعيات خاصة في مجال تدريب القيادات » . ثم يأتي دور وزارة الشؤون الاجتماعية لينسق بين أنشطة جمعيات الاخصائيين الاجتماعيين التي تحدد « ميثاق » عملهم في مقابل توفيرها لهذه الجمعيات جزءا مهما من ميزانيتها وعتاها .

وقد نصف « الصفة » بين الجمعيات المناضلة للإصلاح الاجتماعي والسلطة والتي يجسدها إنشاء وزارة الشؤون الاجتماعية بقول إن هذه الجمعيات قد حصلت على اعتراف الدولة و« تقنين » لاختصاصات مهنية جديدة تمت تجربتها في المؤسسات التي خلقتها هذه الجمعيات في مقابل قبولها لـ « رعاية » الدولة ورقابتها على أنشطتها وقياداتها . أو بعبارة أدق ، فالـ « بضاعة » التي « يبيعها » الإخصائيون الاجتماعيون للدولة هي قدرتهم الإنسانية والمادية على « اختراق » الجمعيات « التلقائية » - أو « العضوية » ، إن صح التعبير - للسيطرة عليها وتنظيمها ، هذه القدرة التي يكونونها بالاستناد على الموارد التي توفرها لهم وزارة الشؤون الاجتماعية .

التركيب الإصلاحي للمعرفة الاجتماعية عن مصر

إن صورة مصر التي تكونت بالتقاء المساعي المعرفية المقصود منها تسمية « المشاكل الاجتماعية » وتشخيص أسبابها وعلاقتها مع المبادرات العلمية الإدارية التي استهدفت إيجاد نظام ما في عشوائية الواقع ، هذه المساعي هي نتاج

سياق خاص من العلاقات الاجتماعية (ما أقترح أن نسميه التوجه الإصلاحى أو الطرح الإصلاحى) يمكننا أن نحله على مستويين : ما يتعلق ببناء السلطة أى التوازنات وعلاقات القوة فى ما بين القصر الملكى وكبار الملوك والحركة الوطنية ، من جهة ؛ العلاقة مع « الغير » أى الاستعمار كمصدر لمناهج التحديث وفى الوقت نفسه كتجسيد لما يرفضه المجتمع المصرى لنفسه من « بدع » و « فتن » واضطرابات النظام الاجتماعى ، من جهة أخرى .

لا يسع المجال لنستعرض بالتفصيل جميع الـ « مقولات » التى يتم من خلالها تشخيص الظواهر الاجتماعية وما يجب أن يكون عليه النظام الاجتماعى الجديد بل سوف أكتفى هنا بمحاولة إبراز « شبكة المعانى » أو « تمفصل الأفكار » التى يعبر عنها ما قد أسميه « قانون تأخر المجتمع المصرى » ٢١ - هذا القانون الذى ينتظم من خلاله مختلف العناصر المتاحة لمعرفة المجتمع معرفة « علمية » كما يحدد هذا القانون حدود « اللامدرك » الاجتماعى ، أى ما يرفض المجتمع والنخب الحاكمة بوجه خاص أن يعرفه أو يعرف به من نفسه . ومن خلال العمليات المعرفية والعملية - الإدارية التى تساهم فى إعادة صياغة المجتمع المصرى فى أجزائه وشموليته يظهر المجتمع ذاته فى عدد من القوالب التاريخية (historicité) المتعارضة المتكاملة فى آن واحد ، يتفق عليها مراقبوه ويختلفون ، يتم من خلالها التعرف على « الآليات » التى تحكم تطوره :

- تاريخية التدهور أو الاضمحلال : وتسعى الى تفسير طبيعة الاستمرارية والانقطاعات التى يتصف بها الوجود الزمنى أو زمنية المجتمع المصرى : ما هو كائن بالمقارنة بما سبق أن كان . ومن وجهة النظر المصرية أو القومية ، يدور التساؤل المثار حول الأسباب التى جعلت مصر العظيمة - التى ما يزال علماء الآثار يعيون اكتشافها دون أن يخفوا انبهارهم - ، مقيدة بهذا الحاضر المتخلف . وليس التناول الشائع لموضوع الاحتلال الأجنبى لمصر والذى لم ينقطع منذ الفرس حتى الإنجليز ، وكذلك توصيف العصر العثمانى « المظلم » أو

« الفوضى المملوكية » سوى خطوات على نفس هذا الخط . ومن وجهة النظر الغربية ، تتعلق المشكلة في ضعف أداء المشروع الاستعماري ذاته ، سبعين سنة بعد افتتاح قناة السويس وستين سنة بعد الاحتلال الإنجليزي : كيف تفسر تعطل أو تعطيل الوعد الاستعماري بالتقدم مقابل الاحتلال على الرغم من انفتاح المجتمع المصري وقبوله الملحوظين وقد نقول حماس بعض عناصره لنماذج الحداثة الغربية باعتراف المستعمرين أنفسهم ؟ وتطال الأسئلة المطروحة في هذا الصدد قضية السكان - هل تعد مصر دولة « مكتظة بالسكان » لصغر مساحتها أم على العكس ، لا تكفي عدد سكانها لتوسيع رقعتها ؟ كما تطرح مسألة « النوع » أو « الجنس » المصري الذي داهمه شتى أنواع الآفات والأوبئة وتعمه مختلف العاهات أو مسألة الفلاح المعضلة : هل نبدأ بإصلاحه أولاً قبل الزراعة المصرية ذاتها ، أم لا إصلاح للفلاح دون إصلاح الزراعة المصرية أولاً ؟

- تاريخية الممكن أو المحتمل التي تسعى إلى تفسير المسافة بين ما هو كائن وبين ما يمكن أو ما يجب أن يكون . وهذه الزمنية هي الزمنية الخاصة بالإصلاح وإن اضطرب المراقبون في معظم الأحيان أن يسجلوا أفضاله . ويتعلق السؤال المثار هنا ببعضين مزيجين : أولهما الفرق بين متطلبات الحداثة في تطبيقاتها العملية ، والقيم اللازمة للارتقاء بالعادات والتقاليد السائدة كما تأخذ بها الحكومات الرشيدة و« المتحضرة » ، من ناحية ، وبين عجز السلطات الاستبدادية عن الوفاء بهذه المتطلبات ، من ناحية أخرى ؛ أما ثانيهما ، فيتعلق بمسألة تطبيق النماذج الحديثة ذاتها وعدم فعاليتها النسبية مما يعاكس - إيجابياً أو سلبياً - « خصوصية » المجتمع المصري ، والموضوعات المطروحة للمناقشة من وجهة نظر هذه الزمنية تتعلق بالتربية وتربية الفتيات على وجه الخصوص ، كما تتناول الأخلاق الأسرية والعمل وتنظيمه ، وكذلك « الحس الاجتماعي » وأوجه الخلل فيه . ومن نفس المنطلق ، تحتل التقارير العديدة المكرسة للتجارب الرائدة في أوروبا وأمريكا وكذلك في الهند واليابان في ميادين « العمل الاجتماعي »

المختلفة مكانا لا بأس به في صحف الإصلاح الاجتماعي في محاولة لتوضيح إمكان تطبيقها في مصر .

- تاريخية التزوير أو التحريف : وتستهدف التثديد بما كان يجب ألا يكون إلا أنه أصبح قائما بالفعل : ونصل هنا إلى علاقة الإصلاح ذاته بإشكالية الهوية التي ينادى بالدفاع عنها في الوقت الذي قد يبدو المصلحون وكأنهم يقامرون بها وقد بدأ بعض « المحافظون » يتهمونهم بخيانتها . وينور الجدل المثار هنا حول التحقق من مرجع الهوية ذاته : هل هو « فرعونية » مصر ، أو « عروبتها » ، هل يتحقق بإطلاق « الوحدةانية » (monothéisme) على أرض مصر « موحدة » ، أم يشير الى « إسلاميتها » ؛ هل هي « متوسطة » أم كما تمنّاها الخديوي إسماعيل « قطعة من أوروبا » ، أم هي كل ذلك في آن واحد من خلال ترتيبات بديقة للغاية تخضع نظم القيم والأساطير الجماعية وإمكانية العمل المشترك ؟^{٢٢} وتكمن معضلة إشكالية الإصلاح الحقيقية في توازن توجيهين مختلفين : أولهما يتلخص في محاولة إدراك الذات المصرية « من الخارج » عن طريق تكريس أنماط فكرية ومناهج علمية غربية « مستوردة » وفي المقابل ، محاولة امتلاك القيم المعرفية للعلوم والتقنيات الغربية « من الداخل » عن طريق قيم الهوية ومتطلباتها .

أما ما يضمن إمكانية الانتقال بين تاريخية وأخرى - وقد يعتبر بمثابة التركيب الأساسي للطرح الإصلاحي - فهو الرؤية التي تمخضت عنها هذه التاريخيات والتي تميل إلى إقرار عدم وجود « مجتمع مصري » بالمعنى الكامل - أي الحديث - للكلمة وقد تعد هذه المقولة « أصغر قاسم مشترك » بين المشتركين في طرح إشكالية الإصلاح بصرف النظر عن الطريقة التي تصاغ بها فكرة عدم وجود المجتمع . ويتساءل سيد قطب : « هل نحن أمة ؟ »^{٢٣} ويتابع : « هل نحن متحضرون ؟ » ، مشيرا الى « الفوارق السحيقة بين مظاهرتنا وحقائقنا »^{٢٤} ويجيب سيد قطب بالنفي لكلا من السؤالين : « لن يصلقنا أحد حين نزع أننا أمة متملنة ، بينما يرى في عاصمة البلاد وفي أهم أحيائها ما يراه

كل سائر من المناظر المخجلة ، المناظر الادمية الشائنة التي لا يمكن أن تعيش في شعب متحضر ، والمناظر المادية القذرة التي لا تعيش في بيئة المتحضرين . ف بجانب الجدران وفي محطات الترام وفي الميادين وعلى أبواب المساجد والحدائق العامة وفي المقاهي وحيثما يقع نظر الجالس أو المار أو الراكب يجد طوائف من القطع الادمية الزرية الهيئة والمظهر ، تكفي كل قطعة منها لتشويه حضارة بأسرها بينما في مصر مبعثرة بالآلاف في كل مكان « . ويشير التعارض الذي يقيمه سيد قطب بين المظاهر - أي كل ما من شأنه أن يدفعنا الى التسليم بوجود « أمة مصرية » قادرة على أن تلعب دورها على مسرح الأمم - وبين حقيقة التأخر المصري ، يشير إلى ضرورة أن يشمل الإصلاح المجتمع بأسره وكذلك أن يطبق في جميع الحالات الفردية والمحلية . فلا الدستور أو البرلمان ولا وجود جامعة أو وزارة للمعارف ولا الأحياء الجميلة أو الأوبرا أو المتاحف - أي بالتحديد الرموز التي تمسك بها الوطنيون لتأكيد حق مصر في الاستقلال - لا تكفي جميعها لقيام أمة ، فهو ادعاء أكيد مؤشرات التخلف الإحصائية التي يجتهد الخبراء الاجتماعيون في تقديمها على عدم صحته : « نحن في عصر لاتقاس المدنية فيه بهذه المظاهر ولكن تقاس بالخدمات الاجتماعية ومدى أثرها في رفاهية الشعب كله بجميع طبقاته ، وتقاس بمقدار التضامن الاجتماعي بين الطبقات والأفراد وبقرب الفوارق بين الجميع وتوافر الضروريات للجميع على عكس ما كانت تمتاز به عهود الإقطاع من استمتاع أفراد مخصصين بالمال والجاه والشرف وحرمان سائر الشعب من هذه المتاع » ٢٥ . ومن هذا المنطلق ، يتم بناء التصور الإصلاحى عن واقع المجتمع المصرى من خلال المؤشرات التي تدل على غياب الخدمات الاجتماعية ذاتها تجاه ذوى العاهات ، والمرضى ، والمعزة ، والأرامل ، والأيتام المتروكين لأقدارهم بلا مصدر للرزق سوى التسول ، وكذلك الأحداث المشردين والجانحين ، « والفتيات المشردين اللواتي يقفن على حافة الهاوية

تتلقفهن الذئاب الجائعة في وقفتهن المترددة الشاردة . وعما قليل يسلكن طريق الرقيق الأبيض والمجتمع في غفلة عنهن وعن بواث الجريمة في نفوسهن ومحيطهن ، حتى إذا سلكن طريق البقاء السريع ، قامت الضجة من هنا ومن هناك تطالب بإلغاء البقاء ، وتحتج بالدين والكرامة وتندّر بالويل والثبور ، وكان في استطاعة المجتمع أن يحسم الداء قبل استفحاله لو أراد « ٢٦ » .

وبالتالى ، فإن ما يشكل « مادة » المعرفة التى يكونها الخبراء الاجتماعيون ومنطق تدخلهم الإصلاحى ينطلق من ملاحظة عدم الملاءمة بين الظروف التى يعيش فيها أفراد المجتمع وبين الأنوار التى ينتظر منهم أدائها كما يتضح ذلك من الطريقة التى طرحت بها قضية أوضاع المرأة وهى بلاجدال القضية المركزية للتوجه الإصلاحى عموما والمصلحين المصريين على وجه الخصوص ، وكذلك قضية « العامل » أو قضية « العمال » وهى من القضايا « المستقبلية » التى عالجها الإخصائيون الاجتماعيون فى الأربعينات من هذه القرن . وفيما يخص القضية الأولى - ويتبسيط شديد لمجادلات يستحق غناؤها وحساسيتها مزيدا من التحقيق والتحري ، يمكن أن نلخص فى مقولتين أزمة الوضع النسائى كما تصورها إشكالية الإصلاح :

١- لا تتلقى الفتيات المصريات التعليم الذى يسمح لهن بإنجاز مهمتهن البيولوجية والاجتماعية .

٢- يخلق التعليم الذى تتلقاه بعضهن ، وبالأخص فى المدارس الحديثة التى تحاكي النماذج الأوروبية ، لديهن تطلعا يعوقهن عن القيام بمهامهن البيولوجية والاجتماعية ، فيصبح مصيرهن حينذاك التعاسة وعدم الرضا ، وذلك لعدم قدرتهن على الحصول على وضع مناسب لهن فى المجتمع ، أو يصبح مصيرهن هو الانحراف والزيلة إذا ما أطلقن العنان لهذا التطلع . لم تعد الفتاة المصرية - والمشكلة ذاتها مطروحة بالنسبة للصبيان - كما كانت بالأمس ، ولم تصبح بعد ما يجب أن تصير مستقبلا : « إن القفزة التى قفزتها المرأة المصرية

بعد الحرب العظمى هي سبب هذا الاختلال كله في حياتنا الاجتماعية ، وأنا لا أستطيع أن أدعو الى احتجاج المرأة ولا أطبق هذا الاحتجاج في عصرنا الحاضر ولكنني لا أفهم سفورها على الوضع الذي تلج فيه (...) . أما نحن شبان هذا الجيل ، فنؤيد ضريبة التطور كاملة بين أجدادنا وأحفادنا وبين آبائنا وأبنائنا ، وعلى قنطرة من سمادتنا وأخلاقنا تعبر الأجيال القادمة ، لا فرق في هذا بين الشبان والشابات »^{٢٧} وتشير جدلية الحجاب/السفور هنا إلى موضع الخل ومنطقه : فمشاعر المصريين الدينية هي التي صدمت بسبب ما طرأ على وضع المرأة من تغيرات ، مما يترتب عليه أن كل محاولة لـ « تحديث » أحوال المرأة دون أن تحترم متطلبات « الهوية » مصيرها هو الفشل المحتوم . ويقع عصب المعرفة المكونة عن المرأة من خلال التوجه الإصلاحى فى المسافة بين الهوية والحدثة ؛ وقد تمكن سيد قطب بمقدرته على التوفيق بين متطلبات الأولى والثانية من أن يوضح رهانات إصلاح وضع المرأة نفسه : « ومتى تحدثت الوظيفة ، تحدث معها نوع التربية ولون الثقافة . فإذا أريد من المرأة المصرية أن تكون منشئة الجيل القادم ، يجب أن تزود فى ثقافتها بما يسهل لها هذه المهمة ويقدرها عليها . وكل انحراف بهذه الثقافة فى أية مرحلة من مراحل التعليم من هذه الغاية يعتبر شذوذاً بالمرأة عن غايتها وغاية الحياة والمجتمع منها وانحرافاً عن الخطه المثلى لأوضاع الشعب الاجتماعية . فالفتاة المصرية إما أن يراد لها أن تكون أما وربة بيت ، فيجب حينئذ أن تلاحظ هذه الوظيفة عند وضع برامج ثقافتها ، وإما أن يراد بها الشنونة عن هذه الغاية الطبيعية فتدرس حينئذ على نظام الفتيات - الذين ستؤدى وظيفتهم - وتكون قد وطدت نفسها وولدت أهلها أنفسهم ، وعزمت الدولة كذلك ، على ألا تحيا هذه الفتاة الحياة الطبيعية لها ، لأنها - ومعها أهلها والدولة - قد نذرت نفسها للعلم والبحث أو العمل فى ميدان الحياة كما تنذر الراهبات للدير حين ينحرفن عن الوضع الطبيعى لهن فى هذه الحياة »^{٢٨} . والمقارنة التى أقامها سيد قطب بين مصير الفتيات المصريات اللاتى تلقين تعليماً متناقضاً مع

طبيعتهن وبين مصير الراهبات المسيحيات : ويأتى ذكر الراهبات هنا للتدبير بالإصلاحات « الدخيلة » ، وتجاوزها الأهداف المحددة لها : ودلالة المقارنة تكمن فى رفض المسلمين لظاهرة الرهينة ، وبالتحديد عند النساء ، لاعتبارها من أبعد المظاهر عن « الطبيعة » وأكثرها مجافاة ليسر أداء الفرائض الدينية فى الإسلام . ونورد هنا ، على أى حال ، ما يمكن اعتباره صياغة التوجه الإصلاحى المتعلق بالمرأة : فلقد انحصر معظم المصلحين - الرجال - فى النداء بتعليم النساء ليصبحن قادرات على الوفاء بما عليهن من أدوار تقليدية تجاه المجتمع وليس إعفاهن من أداء هذه الأنوار ٢٩ .

والجدير بالملاحظة فى الطريقة التى طرحت بها قضية « العامل » ، تشابه تركيبها أو صياغتها مع قضية المرأة . ومثلما ليس هناك سبيل إلى مجتمع متحضر بدون تحديث أوضاع المرأة ، فإنه بنفس المنطق لا مجال لمجتمع صناعى بدون وجود « وضع » صامى يحدد الأنوار التى يكلف بها العامل فى المجتمع . فمن ناحية ، يعد وضع العامل الحالى ، على غرار وضع المرأة ، نتاج جميع مساهمات المجتمع الذى يساهم العامل نفسه فى إعادة إنتاجه : بصفته فلاح سابق ، تودى العامل فى حلقة مفرغة من « الأقات الثلاث » هى « الفقر والمرض والجهد » ولكن بعكس وضع الفلاح ، يظهر العامل فى نوع من الـ « خلاء » الاجتماعى - شأنه فى ذلك شأن نظام تعليم الفتيات - حيث يمكن تأسيسه « من أول وجديد » ، دون أن تعرقل العادات والتقاليد الموروثة إيجاد صيغ حديثة لتعبئة قوى المجتمع الحية . وإذا كان تأثير إصلاح أوضاع المرأة على الوضع العام للمجتمع يأتى تدريجيا عن طريق الأسرة والتربية ، فإنه ينتظر من بروز دور العامل أن يؤدى إلى إعادة خلق للمجتمع بأسره : « العمال فى مصر كما فى غيرها من بلاد الدنيا هم الأساس الذى تبنى عليه النهضة الصناعية والتجارية والزراعية ولذلك نرى مستبشرين عناية واهتماما بأمورهم فى صورة لم نعهدوا فى الزمن الماضى . حتى كان الكثير منا يظنون أن البحث فى شؤون العمال لتحسين حالهم ما هو إلا

نوع من الشعب أو الثورة ضد المبادئ التى كانت مقررة من قبل ، لكننا بدأنا جميعا نعتقد ونؤمن أن العامل هو أهم عضو فى جسم هذه الأمة الناهضة فيجب على الأقل أن يساير باقى أعضائها فى النمو والنهوض إن لم يسبقها فى الطريق إلى النجاح « ٣٠ .

وبتعبير آخر ، إذا كانت الصناعة هى التى تخلق العامل ، فإن تقنين الوضع العمالى وتنظيم أداء نوره هما الذان يخلقان المجتمع الصناعى . ويمد تاريخ الحركة العمالية العالمى - على النمط الإنجليزى أو الأمريكى وليس على النمط السوفيتى - بالنماذج الأساسية التى أصبح تطبيقها فى مصر موضوع النقاش الشائع بين المصلحين ، بدءا من تشريعات العمل ونظم التأمينات الاجتماعية ، مروراً بالأندية العمالية وتنظيم المدن العمالية وطب العمل ، بهدف حصر الحياة اليومية لمن يعد « مواطنا كاملا » ينتظر منه أن يساهم فى تحديد الرخاء العام للمجتمع .

وتبدو القضية النقابية مركزية فى هذا النقاش وذلك على نحوين : أولهما أن تأسيس المنظمات العمالية ما هو إلا امتداد طبيعى لنموذج الجمعية الأهلية التى أوضحت أنها تمثل لدى محترفى الإصلاح الاجتماعى أداة ومضمون هذا الإصلاح ذاته بالنسبة لهذا القطاع الهام والحساس . من هذه المنطلق تعد النقابة نمطا « طبيعيا » لتعبئة الطبقة العمالية ، وفى الوقت ذاته نمطا لتفاعل هذه الطبقة مع المجتمع ككل : « وما هى الحكومة الراشدة تهين الطبقة العاملة طرق الاتحاد والتعاون ، إذ تجد فى استصدار قانون لتنظيم نقابات العمال على أساس يحفظها من أسباب الفوضى والاضطراب ويقيها من نوى الأغراض والأطماع ويمكنها من تحقيق آمال العمال فيها فترفع أجورهم وتخفف أعباءهم وتصلح شؤونهم وترقى بمستواهم الفكرى والخلقى ، فليعد العمال أنفسهم لاستقبال هذا العمل المجيد الذى تجد الحكومة فى إنجازه ، وليطمحوا أن عمال أوروبا وأمريكا لم يرقوا ولم ينهضوا إلا عن طريق واحد هو الاتحاد فى نقابات منظمة مخلصه جمعت شملهم

وشملت أنزهم وجهرت برأيهم واستخلصت حقهم ، فليهدى عمالنا بأثار زملائهم الذين سبقوهم إلى الرقى واليسر وينظموا صفوفهم تحت لواء النقابات التي تحفظ لهم حقوقهم دون أن تعترض طريق الطبقة العاملة إلى الرقى والرخاء ودعمه التقدم الاجتماعي في مصر الصناعية « ٣١ .

إن الدور الذي يتعين المصلحون الاجتماعيون أن تؤديه النقابات العمالية لا يكاد يختلف عن دور الجمعيات التعاونية الزراعية في الأرياف أو منظمات الأحياء في المدن : فهي عبارة عن مساحات أو مساح اجتماعية قد تم فيها الإصلاح بالفعل لتأوى تفاعلات اجتماعية من نمط جديد ، تكون أسوة حية لباقي قطاعات المجتمع بمحاسن هذا النموذج من العلاقات الاجتماعية ومعالجة تضارب المصالح بين أعضاء المجتمع الواحد . إلا أن هناك رهانا آخر ليس أقل شأنا تتعلق بالدور الذي يربح للنقابات العمالية أن تلعبه كبديل لأنماط أخرى من التعبئة ، يخشى أن تجتذب انتباه العمال ليوجههم نحو أفكار ومطالب لا يرضى بها الحكماء ، والجدير بالملاحظة أنه إذا كانت « حدتو » (الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني) أو جماعة « اسكرا » زمرة من المثقفين الهامشيين انضم لهم عدد محدود من « العمال » ، فإن تأثير « جماعة » الاخصائيين الاجتماعيين على حقيقة الأوضاع الراهنة في القطر المصري لم تكن تفوق تأثير الجماعات اليسارية تفوقا ملحوظا ٣٢ . من هنا تأتي أهمية التأكيد من الطابع غير السياسي للمنظمات النقابية العمالية وهو الأمر الذي أجمعت أوساط الإصلاح على ضرورته على تأكيد الدعوة إلى « الاعتدال » في مطالبهم التي يتوقف عليها مستقبل الصناعة المصرية ، وعلاقات الطبقة العمالية بباقي البناء الاجتماعي : يجب على العمال المصريين أن يتفهموا أن لمطالبهم حدود لا يجب أن يتجاوزوها ٣٣ .

كان قصدي من خلال هذه الملاحظات السريعة عن كيفية طرح مسألتى المرأة والعمال في منعطف الأربعينيات - وقد تطبق المقولات ذاتها على مسألة الفلاح أو التحضر - أن أبين تركيب ما قد أسميه « المعرفة الإصلاحية

المجتمع « أو » التركيب الإصلاحى للمعرفة الاجتماعية . وعلى مستوى قد أصفه بأنه « سطحى » - ليس بمعنى سطحية مضامينه أو تفاهتها ، بل إشارة الى الصفة « الشكلية » أو « الخطابية » لصياغتها - يتم تصور الوحدات المعرفية ، كما أشرت ، من خلال « مثلث » ما هو كائن (ويسعى الاخصائيون الاجتماعيون إلى تسجيله وتقييمه) وما يجب أن يكون (ويتم تصويره من خلال المنافسة بين متطلبات الحداثة والهوية) وما يجب ألا يكون (والإشارة هنا إلى نواقص الحداثة والهوية وتناقضاتها) . على هذا المستوى التصورى / المعرفى - وكذلك على المستوى العملى / الإدارى - يمكن تفسير ما اسماء المشتركين فى هذا النقاش المجتمعى « قانون الآفات الثلاث » مبدأً أو سببية « تأخر » المجتمع المصرى . ويمثل هذا « القانون » إطاراً تنظيمياً بل ونظرياً يوجه عملية التراكم المعرفى عن مشاكل المجتمع وخصوصيته ، وفى الوقت ذاته تعبيراً عن الغايات التى يتفق عليها المهتمون بإصلاح المجتمع .

إن حلقة الفقر والمرض والجهل المفرغة هى التى تسمح للمراقبين بربط المشاكل الاجتماعية الجماعية بالمشاكل واللام الفردية ، وفى الوقت نفسه بتوضيح شروط التعادل بين حجم هذه المشاكل والمنساعى التى تبذل للقضاء عليها : « نحن فى حالة حرب حقيقية ضد الفقر والمرض والجهل ، ضد الانحراف الأخلاقى والانحلال الاجتماعى وعدد من الأمراض الأخرى التابعة لها . فعلىنا أن نوجه كل مواردنا وكل طاقاتنا معلنين حالة الطوارئ حتى انتصارنا على هذه الآفات الثلاث » ٣٤ .

تأتى الاستعارة هنا من القاموس العسكرى وفى مواضع أخرى تلجأ الى مصطلحات الفيسيولوجية أو الطب العصبى ، مما يشير فى كلا الحالين إلى « وضوح » المشاكل و« وضوح » الغايات وإن اختلف المعنيون حول الاستراتيجيات المناسبة أو حول العلاج الفعال . ويتسم قانون الآفات الثلاث هذا أكثر ما يتسم وكذلك الحوارات التى دارت حوله بدرجة عالية من « الوضعية

المعرفية ، (positivisme) إذ يعبأ مفهوم الإصلاح للبحث عن إجماع وتضامن والتقاء المصالح ، تعتبر في آن واحد الحالة الطبيعية والمثالية للهيئة الاجتماعية وتشكل للإصلاحيين هدفا بذاته للإصلاح وعلامة على نجاحه . وهناك كذلك قدر كبير من التناقض بأن معرفة المشكلة وتحديد ما يحمل في طياته حلها ، مما يبرر اكتفاء غالبية المشاركين في حوار الإصلاح بمناقشة مزايا مختلف النماذج الأوروبية ، سواء في البرلمان أو في الصحف ، دون تعرض - في أغلب الأحيان - إلى قضية تطبيق هذه النماذج في مصر .

مع ذلك ، لا يصح لنا أن نعتبر هذه المواقف على أنها تمثل مجرد انتهازية توفيقية لن تمر سنوات طويلة حتى تقضى عليها الثورة . بل إن ما يبررنا في أن نرى في إشكالية الإصلاح عصب عملية إنتاج المعنى - أى معنى وكل معنى ممكنين - عن تاريخية (historicité) المعاصرة ، هو وجود مستوى آخر لبناء المعرفة وإدارة المشاكل الاجتماعية ، مستوى قد أصفه بأنه « ضمني » أو « افتراضي » ، إذ أن نموذج « الأقات الثلاث » ، الذى يظهر على السطح ، كمحل إجماع بين كافة المصلحين ، يعكس على المستوى الضمني خصوصية الطرح الإصلاحي (réformiste) في مصر خلال الأربعينات . وتتعلق هذه الخصوصية ، التاريخية والاجتماعية والسياسية في آن واحد ، بغموض وصعوبة العلاقة بين الموقف (المواقف) الإصلاحي كتوجه « شبه - سياسى » وبين السلطة المحلية (القصر ، الحكومة) وبينه وبين هيمنة الآخر الاستعماري . ويعد إخفاق مشروع محمد على ، الذى أجهضته القوى الأوروبية ، والنتائج المفجعة لمغامرات إسماعيل المالية وما أسفرت عنه من احتلال بريطاني ، بالإضافة إلى سرعة وتفاقم أزمات القطن وفي قلب الفوضى التي نجمت عن الحرب العالمية الثانية مع ما صاحبها من خلل اجتماعي وأخلاقي - بغاء ومخدرات ونصب واحتيال وانحرافات من كل الأنواع والتي أخذت أشكال قاسية في هذه السنوات ٢٥ - يجد الإصلاحيون أنفسهم أمام مأزق فحواه أن عليهم أن يوضحوا سبيل الإصلاح وأن يفسروا في الوقت ذاته

لماذا لم تتجح - وإن تتجح - محاولتهم الإصلاحية . والمواقف التي وصفناها بـ « السطحية » أو « الاجتماعية » بمناسبة مناقشتنا قانون الآفات الثلاث ، يتم تنوعها على المستوى الضمني الذي أشرت اليه وفقا لنموذجين تفسيريين متكاملين يقصد من تطبيقهما :

- ١ - إيضاح الأسباب التي تحول دون ترجمة الاستقلال السياسي - الذي حصل عليه القطر المصري سنة ١٩٣٦ ، وإن كان شكليا - الى توحيد الساحة الاجتماعية أي إعادة تماسك قطاعات المجتمع « المتعارضة » - قديم / جديد ، موروث / واهد ، ريف / حضر... - في كيان حضاري / مجتمعي مستقل ،
- ٢ - إيضاح الأسباب التي تفسر « عدم تراكمية » (la non cumulativité) مشاريع الإصلاح الجزئية مما يؤدي إلى استمرار دوران حلقة الفقر والمرض والجهل المفرغة .

- في حركة أولى ، يتم « تعميق » قانون أو نموذج الآفات الثلاث من خلال عملية ترتيب هذه الآفات ليرز أسبقية الفقر سببيا وألوية معالجتها سياسيا ، مما يؤدي الى إعادة توزيع المواقف السياسية وتوازن القوى المتنافسة على الساحة الإصلاحية : « لا شك في أن الفقر هو الداء الأول الذي يجب مكافحته على هذه القاعدة فالفقر مرض اجتماعي لا شخصي في غالب الأحيان وهو بحالته في مصر مرض اجتماعي لا شك في ذلك منشؤه ما قدمت من سوء عقلية الحكم في ما مضى . ومن الفقر ينشأ المرض وينشأ الجهل ، وإن كان يعويان بدورهما فيزيدان حدته ويثبتان أقدامه . والتجربة تثبت أن ارتفاع الدخل لشخص ما أو طبقة خاصة يتبعه حتما ارتفاع درجة الصحة والرغبة في التعلم كما تتوارى في الحال مغيوب وأمراض اجتماعية أخرى » ٣٦ . لا يسعنا أن نقلل من أهمية هذه العملية وهي بمثابة « الثورة الكوبرنيكية » (révolution copernicienne) التي تجعل من « مشاكل » اجتماعية ، أمثال الجريمة والدعارة والطفولة المشردة « ظواهر » أو « أعراض » (symptômes) ليست سبب نفسها ، بل تدل على آليات أكثر جوهرية

مسببة لهذه الظواهر أو الأعراس . وهذا الاعتراف بأسبقية الفقر يتلوه من خلال « قانونيين تطبيقيين » بمعنى أنهما يمكنان المراقبين من الربط بين « الأمراض الاجتماعية » التي يشخصونها وبين الإجراءات العلاجية التي يوصون بها . وهناك أولا ما قد أسمى « قانون الجزء التكرجي عكسيا للجهود المبذولة »

(loi de la répartition inversement proportionnelle aux contributions effectives)

الذي يحكم على توزيع الثراء والفقر وبالتالي على آلية إنتاج وإعادة إنتاج المجتمع على الصعيد الاقتصادي / الاجتماعي : « لكل فرد في مصر ، كل هيئة ، كل طبقة تتناول من الأجر بقدر ما تبذل من الجهد وتعطي للمجتمع بالقدر الذي تأخذ منه ؟ هل موظف الدرجة الأولى الذي يتقاضى مائة وعشرين جنيتها في الشهر ينفع الدولة بمقدار ما ينفعها موظف الدرجة التاسعة الذي يتقاضى ثلاثة جنيهات أربعين مرة ؟ (...) هل صاحب العمل الذي يستخدم ألف أجير في اليوم بالفين وخمسمائة قرش ويربح في اليوم مثلاً ، يبذل من الجهد مقدار ما يبذله ألف أجير ؟ هكذا نمضي في تلك الأسئلة والجواب عليها دائماً بالنفي والفرق بين الأخذ والإعطاء وبين الجهد والجزاء في كل حالة هو الفرق بين الصحة الاجتماعية والمرضى في المجتمع المصري الفارق في هذا الاختلال »^{٣٧} . وهناك ثانياً ما يمكن أن أطلق عليه « قانون الأسياء والعبيد » الذي يوضح الشروط السياسية لاستمرار غياب العدالة الاجتماعية : « وكان السادة من الملاك أو الموظفين أو المحاسبين ... إلى آخر الأسماء والأوصاف في حاجة إلى الأجراء من الفلاحين والعمال والخدم الذين لا يشعرون نحوهم بمطافة من جنس أو لغة فكان لا بد من تخفيض الأجور لهذه الطبقات بل لا بد من السخرة والاهانة والإيذاء ليصفو الغنم كله للسادة ويقع الغرم كله على العبيد . اختل التوازن بين الجهد والجزاء حتى إن قدم الاستعمار الأوروبي والامتيازات حل السادة من الأجانب محل السادة من المماليك والأتراك »^{٣٨} . هل كنت واضحاً بما فيه الكفاية في الإشارة إلى أن هذا النوع من الخطاب يتم صياغته في قلب جهاز الدولة بل أنه جزء لا يتجزأ من إقرار مشروعيته - بغض النظر عن

التطبيقات الفعلية - ؟ أكثر من ذلك ، قد نفترض أن هذا النوع من الخطاب لا يصبح ممكنا وصائبا إلا حيثما تلتقى مصالح جهاز الدولة في طريقه الى التنوع والتحديث من جهة والمصالح « الموضوعية » للنخبة الاقتصادية بشروطها الزراعية والصناعية من جهة أخرى . وتبدو مسألة الإصلاح الزراعي - أي فرض حد أقصى للملكية الزراعية وإعادة تقسيم الأراضي المتاحة - بمثابة نهاية المطاف بالنسبة لهذه الإشكالية . وقد صدرت بالفعل من أوساط الإصلاح الاجتماعي أول دعوة لإقرار هذا الحد الأقصى إذ دعا بها صراحة ميريت غالي ، سنة ١٩٤٥ ، وهو من كبار ملاك الأراضي ومؤسس « جماعة النهضة القومية » وندد في سياسة الغد - « مانيفستو » الجماعة « سوء استخدام الحكم النيابي » كما دعا إلى « تكوين الرأي العام وفي مهمة قومية تقع على عاتق الموظفين والصحفيين والكتاب وجميع الذين يربطهم بالجمهور اللسان والقلم وخصوصا الذين يتولون تربية الأطفال والشباب » كما نبه الطبقة الاجتماعية التي وضع في عنقها مسؤولية حماية الليبرالية إلى ضرورة تقديم التضحيات « وإلا تعرضنا جميعا إلى فقد تلك المزايا الغالية » ٢٩ . بالرغم من هذه التوعية المبكرة ، لن يتم الإصلاح الزراعي إلا على يد الثورة القادمة إذ أن الاهتمام السائد لدى المشتركين في نقاش الإصلاح الاجتماعي يرمى إلى تجنب هذه المسألة - أي الانتقال من مسألة سوء توزيع الثراء إلى ضرورة القيام بهذا الإجراء الراديكالي ، إعادة توزيع الأراضي - أملى بأن تعميم نموذج الجمعيات التعاونية الزراعية أو زيادة أجور العمال الزراعيين أو حماية حقوق صغار الملاك بالإضافة إلى تحسن الحالة الصحية في الأرياف وتقديم التعليم سوف تكفي لحل المشكلة .

- إذا كان قانون الآفات الثلاث قد أمد المراقبون بتصور « استاتيكي » للمجتمع ، مبني على عناصر استمراريته ، فإن ما قد أسمى بـ « قانون التعدد الثقافي المتناسق » (loi de l'hétérogénéité culturelle) يدمم بتصور « ديناميكي » العناصر الحاكمة على تطوره ، كما أنه يقدم تبريرا لما يبدو بمثابة معضلة الإصلاح

الرئيسية : كيف نفسر أن تطبيق الإصلاحات بدلا من أن يعمل على تقليل الفوارق الاجتماعية ، يساهم على العكس في تعميقها : « إن الباحث الاجتماعي ليشعر بالحوار والرهبة حين يستعرض عشرات البيانات وعشرات الثقافات التي تشترك في تكوين مقوماتنا الشخصية والعقلية ، وحين يرى كلا منها مستقل في إخراج قسم من الشعب لا تربطه بالأقسام الأخرى صلة إلا صلة الحياة في حدود جغرافية واحدة وإلا التمتع - من الوجهة القانونية - بجنسية واحدة »^{٤٠} . والمشكلة ليست فقط أن تختلف عادات الملابس والمأكل ومعاملة الزوجات وتعدد اللهجات والنظم التشريعية والمعتقدات ، بل أن تمتزج في خليط لا أمل أن ينبع منه وعي قومي . والنقطة الحاسمة في هذا الصدد هي أن هذه التعددية الثقافية ليست فقط نتيجة لوجود عناصر دخيلة على المجتمع المصري - الـ « كسمبوليتيسم » (cosmopolitisme) العثماني ثم الأوروبي - بل هي أيضا نتيجة للآليات الفعالة في عملية إنتاج وإعادة إنتاج المجتمع المصري ذاته . وإذا كان من المعترف به أن العنصر البشري المصري « سليم » - « نحن في مصر مطمئنون من ناحية وحدة الدم لأن الريف المصري سليم وهو يصهر مختلف الأجناس والعناصر التي تصب فيه ويحيلها عنصرا واحدا متشابه السمات »^{٤١} - ، فإن ما يثير التساؤل هو آثار الإصلاح نفسه الذي يعرض أصالة المنشأ ، من خلال الأسرة والتعليم ، لخطر الذوبان . والمفارقة التي يكتشفها الإصلاحيون ، هي أن هذا الخطر يهدد النخبة قبل أن يهدد العامة ، وأن تأثير الإصلاح على هذه النخبة هو الذي يجعل من أعضائها غرباء في المجتمع وعنه ، وأن كونها « مصلحة » أو « إصلاحية » هو الذي يجعل منها أهم قنوات الثقاف أي التفريب : « لا يجوز أن تكون سلامة الريف - إلى حد كبير داعية إلى التهاون أو الاطمئنان الكاذب ، فالريف إذا كان قلب الوطن فإن المدينة هي رأسه ، والرأس هو المفكر والموجه للجسم جميعا »^{٤٢} . وتكمن المشكلة هنا في صعوبة تحديد الأصالة والتمييز بين ما يلائمها من الحداثة وما يخالف طبيعتها ومن ثم يشوهها . والريف الذي يتفق

المراقبون على اعتباره المنبع المميز للأصالة المصرية هو في الوقت ذاته بمثابة رمز التخلف المصري وحقيقته . والخطر الذي استشعره الإصلاحيون هو أن تقتصر الهوية تدريجيا على مجرد علامات ذاتها في الوقت الذي أصبحت فيه تلك العلامات متناقضة مع الحداثة : « هذا الزى المركب من الجبة والقفطان والحزام والشال إنما هو زى الخمول والكسل ، زى عدم الحركة ، زى الضعف والاستكانة ، زى يتعارض والرقى المطلوب للبلاد والقوة التي نطلبها لشبابنا ورجالنا »^{٤٢} . مع ذلك ، لا يمكن الاكتفاء بمجرد نقل « مؤشرات » الحداثة خاصة وأن وجود هذه المؤشرات دون حقيقتها لا يدل إلا على سطحية امتلاكها : « إن رنين الكؤوس - أيتها القاهرة - وعريدة السكارى وقهقهة السعداء وضجيج السيارات الفخمة ووجع الأضواء المتراقصة ، يوم كانت فيك أضواء ، ليفطى على أنين المرضى وصرخات الجياع ودموع المحزونين والام البيوساء وظلام القبور التي يعيش فيها أولئك المنسيون »^{٤٣} .

في مواجهة الهيمنة الاستعمارية وفتنة الكوزموپوليتانية ، يتبلور مشروع مفارقة الإصلاح الاجتماعي يتمثل في محاولة لتغريب الهوية (occidentalisation identitaire) بما فيه من تأكيد لأحقية مصر أن تصنف بين الأمم المصرية ، ولكن دون التضحية بنظام القيم المركزية للمجتمع المصري التقليدي وعلى وجه الخصوص ، تركيبة السلطة والنفوذ وتقاسم الموارد المتاحة التي أسندتها هذه القيم . فمن ناحية ، ينقلنا مفهوم الإصلاح الاجتماعي إلى الحديث عن العالمية - عالمية الطبيعة الإنسانية وعالمية مناهج الحداثة . وقد نجد في المناقشات الساخنة التي أثارها نشر ترجمة التقرير الذي أعده لورد بفريدج Beveridge عن إقرار نظام التأمينات الاجتماعية في إنجلترا في مجلة الشؤون الاجتماعية عام ١٩٤٢ ، مثلا ذا دلالة للطريقة التي تطرح بها مسألة هذه العالمية . ففي مقابل سخط الوطنيين الذين رأوا في نشر هذا التقرير بمبادرة وزارة الشؤون الاجتماعية ، توضحية صارخة وغير مقبولة بالخصوصية المصرية ، يدافع سيد قطب عن « عالمية » توجهات هذه التقرير بالرغم من اتفاق الجميع على استحالة تطبيقه في مصر

لأسباب تتعلق بالميزانية : « يجب أن نفرق بين تفصيلات هذا المشروع وبين اتجاهاته العامة . فهذه التفصيلات قد لا ننتفع بها في الطور الحاضر من حياتنا ولكن اتجاهاتها العامة ترشدنا إلى خطة السير في الحاضر والمستقبل (...) » .
هذه الاتجاهات العامة هي :

١ - تدخل الدولة في تنظيم الحياة الاجتماعية وتحديد الصلات بين طبقات المجتمع وتقييد حرية التعامل بين هذه الطبقات بالقيود التي تكفل سلامة المجتمع ومصالح الجميع ؛

٢ - تقريب الفوارق بين الطبقات برفع مستوى الحد الأدنى وخفض حد المستوى الأعلى للكسب ؛

٣ - ضمان الحياة المناسبة من المهد إلى اللحد لكل فرد في البلاد ؛

٤ - جعل هذا الضمان واجبا مفروضا على الدولة وعلى القادرين وليس إعانة اختيارية أو إحسانا أو تبرعا من المتبرعين « ٤٥ . وقد قام سيد قطب بقراءة قد نصفها بـ « الراديكالية » للرهانات الاجتماعية والطبقية المتعلقة بإنشاء نظام للضمانات الاجتماعية إلا أنه يبلور فيها المحاذير التي تفرض نفسها لدى الشريحة الليبرالية لطبقتي كبار الملاك وأصحاب المشاريع الصناعية الجدد أمام تضاحم المشاكل الاجتماعية التي تواجهها مصر والذين لا يتقنون في « ديمagogية » الوفد الوطنية لحل هذه المشاكل . ويشير سيد قطب إلى العنوان الثانوي الذي أعطاه بفريدج لتقريره : « نصف الطريق إلى موسكو » وليس معنى هذا العنوان أن إنجلترا في طريقها لتصبح شيوعية ، بل يشير إلى الثمن الاجتماعي الذي يتحتم على مصر أن تدفعه لإنقاذ ما يمكن إنقاذه ، أي استمرار موازين القوى لصالح البرجوازية الزراعية / الصناعية / الإدارية في طريقها إلى التكوين تحت شعار الإصلاح الاجتماعي .

ويبدو الدين - سواء الإسلام أو المسيحية - بمثابة أكثر المراجع فعالية لتبرير هذا المشروع : « ليس هناك أية ضرورة لاستقاء تشاريعنا من معين آخر ما دامت أصول الشريعة الإسلامية صالحة لأن تمدنا بتشريع يطابق حاجات الزمان وما تقتضيه الحياة الاجتماعية السليمة »^{٤٦} . ويساند هذه المقولة الاجتماعية اقتباس من توصيات المؤتمر العالمى للقانون المقارن المنعقد بمدينة لاهاى ، عام ١٩٣٧ ، يقرر فيها أن « الشريعة الإسلامية مؤهلة لمواكبة التطورات الحديثة » . وما يهمنى توضيحه فى هذا الصدد ، هو « اتجاه » عملية إضفاء الشرعية على المشروع الإصلاحى : لا يعارض الإسلام مقتضيات الإصلاح الاجتماعى التى يعترف لها بالأولوية ، وهو ما يمكننا أن نفهمه على نحوين : سلباً ، فلا جدوى للمصلحين الاجتماعيين من الاشتباك مع ممثلى الاسلام « الرسمى » و الأجدر التحالف معهم لمكافحة كافة أشكال « الشعوذة » و « البدع » - شفاعة الأولياء والسحر وأشكال التصوف الشعبية ... - ؛ ايجاباً ، هناك التوجه الذى بدأ يسود فى نهاية الثلاثينات عند عدد كبير من المثقفين يحاولون أن يجدوا فى الدين مرجعاً فلسفياً لإثبات مكانة الإنسان فى التاريخ - الذى يسيطر على مجراه مجتمعات غير إسلامية - وفى الوقت نفسه منهجاً لإدارة عملية التغيير بهدف إنشاء (أو إعادة إنشاء) المجتمع الصالح ، الوفى لمبدئه التأسيسى (الوعى الإلهى) ولتاريخيته الخاصة (مواجهة الاستعمار) .

الصيغة السياسية للإصلاح الاجتماعى

انطلاقاً من تحليل التكوين الاجتماعى لعضوية الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية أو من الهوية الاجتماعية لكتاب المقالات المنشورة فى مجلة الشؤون الاجتماعية ، بوسعنا أن نرى فى مشروع الإصلاح الاجتماعى كما حاولت أن أحلله فى هذه الدراسة تعبيراً مميزاً عن مصالح تكتل من الشرائح الاجتماعية المتضامنة المتنافسة فى آن واحد - هذا التكتل أو التحالف الذى أثبت قدرة

ملحوظة على الاستمرار قبل الثورة أو بعدها بنجاحه في الاستجابة السريعة والعملية لإعادة صياغة الأهداف الجماعية .

- ونجد على رأس هذا التكتل أو التحالف عددا من الباشوات ، أى شخصيات عامة يرتبط موقعهم الاجتماعى المتفوق باحتلالهم مناصب قيادية فى جهاز الدولة / أو لساحتهم الاقتصادية وبالتالى السياسية . ويزداد عددهم باستمرار فى مجلس إدارة الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية ، إذ كانوا ثلاثة أو أربعة فى بداية تأسيسها ثم أصبحوا عشرة من بين خمسة وعشرون عضواً فى عام ١٩٥١ ، قبيل قيام الثورة . نحن هنا بصدد مشروع لـ « اقتلاع السياسة » (dépolitisation) من المجتمع المصرى يتلق عليه - على الأقل ضمناً - كل من القصر الملكى والجناح « المستنير » من طبقة كبار الملاك والصناعيين الجدد ثم الانجليز ، مستهدفاً « التجاوزات » الحزبية و « الديماغوجيا الديمقراطية » التى يجسدها الوفد بقدرته على تعبئة الشعب خلف شعاراته الوطنية . أما حزب الاحرار الدستوريين ، وحزب السعديين ، وهما حزبا كبار الملاك الزراعيين ورجال الصناعة الذين شكلا حكومات الاقلية والقمعية فى الأربعينات - « أحزاب الكرابيج » كما وصفهم جاك بيرك - ، وكذلك حزب مصر الفتاة الراديكالى الشعبوى ، فقد كونت « الاحتياطى » الذى كانت قيادة الجماعات الإصلاحية تجند من خلاله « كتائب » الإصلاح الاجتماعى . وهذه الأحزاب والجماعات هى التى أرست - إن لم يكن بعد تصور « دولة الرفاهية » (l'Etat providence) ، فعلى الأقل فكرة ضرورة تدخل الدولة لإعادة توزيع جزء من الثراء لصالح عامة الشعب المنتج على شكل ضمانات اجتماعية وصحة وتعليم وأجور مقبولة وأسعار مدعومة ... ويتباهى محمد العشماوى « المستشار الاجتماعى » للملك فاروق والعضو البارز فى الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية ومؤسس « رابطة الإصلاح الاجتماعى » بلقب « الزعيم الاجتماعى الكبير » فى المقالات التى يوقعها فى مجلة هذه الجمعية . وفى دفاع عن مشروع وزارة الشؤون الاجتماعية للسيطرة على مربود ضريبية

الزكاة ، والتي كانت من اختصاص وزارة الأوقاف ، كتب أحد محرري مجلة الوزارة في لهجة صارخة عما يدوله الرهان الحقيقي للسياسة الاجتماعية للحكومة : « إن أغبي الأغبياء وأحمق الحمقى هم أولئك الذين لا يربعون أن يستغلوا فرصة إدخال الطمأنينة إلى قلوب الملايين من المحتاجين الذين يرون مظاهر الترف أمامهم وهم منها محرومون وبهذا القدر الضئيل من التكاليف التي تنويعها وزارة الشؤون الاجتماعية . وهذه الوزارة إنما تقدم لهم خدمة جليلة حين تكلفهم هذا التكليف المتواضع في سبيل تغيير هذا الوضع الشاذ تغييراً ضئيلاً .

وحين ترفض الساخطين وترد اليهم طمأنينتهم إلى أنها تقوم لهم بما فرضته لهم الأديان من الحقوق في أموال الأغنياء ، وبذلك تصد مطامعهم الأخرى التي قد تثيرها التيارات العالمية »^{٤٧} - والمقصود هنا الاشتراكية . والتركيز على شخص الملك ، الذي بلغت شعبيته أوجها في السنوات الأولى لحكمه ، وكذلك التحالف مع الأوساط الدينية المحافظة الملتفة حول الأزهر ، كان الهدف منهما إيجاد بديل للصيغة السياسية الوطنية الممثلة في حزب الوفد - حشد الجماهير ، المطالب الدستورية ، المطالبة بالتمثيل البرلماني ... - لصالح ما يمكن أن نطلق عليه دولة دينية - تكنوقراطية والتي كانت ادعاءات فاروق للخلافة محاولة لتجسيدها .

- أما العنصر الثاني في هذا التحالف ، فيتمثل في أصحاب اختصاصات مهنية ومسابرات اجتماعية مختلفة ويجمع بينهم لقب الافندية الذي يستحقونه بصفاتهم الشخصية بفضل قدراتهم المكتسبة عن طريق التعليم والتكوين المهني ، إلا أنهم يظلون غير آمنين من مخاطر سطخ مستخدميهم « الطبيعيين » أي الدولة وأجهزتها ورأس المال المحلي أو الأجنبي مما قد يعيدهم إلى أصولهم الاجتماعية الدانية . وبشكل الإصلاح الاجتماعي لشريحة من هؤلاء الافندية - إلا أنهم يمثلون أكثر قطاعات الرأي العام تقبلاً بين مختلف الأفكار والآراء المتضاربة على الساحة وأكثرها تأثيراً على هذا الرأي العام في طريقه الى التكوين - يشكل ليس فقط بديلاً للوطنية ، بل نمطاً مساوياً للتعبئة السياسية « غير المسيسة » . والمشكلة

المطروحة تتعلق بترتيب الأولويات : تحقيق الاستقلال « من أعلى » بناء قواعد
اتزان المجتمع « من أسفل » . وقد نفترض أن الموقف الإصلاحى يمثل لهؤلاء
الأفندية أنسب الخيارات الأيديولوجية للتعبير عن مسارات اجتماعية صاعدة وحراك
اجتماعى ناجح ، فيما تتعلق الوطنية بمواقف الرفض - أو عدم القدرة - للحراك
الاجتماعى تحت الوصاية البريطانية . فيصبح « اللاتسييس » (l'apolitisme) بمثابة
الطريقة التى ينظم بها الاخصائيون الاجتماعيون ارتباطهم بالسياسة : « إن دور
المفكر لا يمكن أن يكون سوى أن يرشد المصلح ، إنه لا يصلح ولكن يرشد
المصلحين وينشر الوعى بين القادرين على استيعاب هذا الوعى »^{٤٨} .

والفكرة التى يحاول محترفو الإصلاح الاجتماعى فرضها على للرأى العام
وأصحاب القرار ، هى فكرة « حياد أهل الخبرة » ، المقربين من السلطة السياسية
والمستقلين عنها فى ذات الوقت ، كشكل لتعبئة المعارف والكفاءات . وقد نرى فى
رفضهم دخول الحلبة السياسية ، الحركة التأسيسية لنشاطهم كممارسة محترفة
بحق : فهم بمطالبتهم باستقلال نشاطهم عن الدولة والسياسة ، يجعلون من قدرتهم
على تجنب مكايد المجادلات السياسية / الأيديولوجية شرط فاعليتهم الاجتماعية ؛
وبالمقابل ، يعتمد نجاح مبادراتهم على الكيفية التى يجذبون بها اهتمام السلطات
ودوائر الحكم ، إذ يعتمد تمويل جزء كبير من أنشطتهم على مساندة أولى الأمر على
الأقل لتوسيع نطاق هذا النشاط .

- أما العنصر الثالث فى هذا تحالف فهو فيتكون من « الخبراء »
الأجانب ، الذين يتحكمون فى مناهج الإصلاح وتقنياته . وأكثر العلامات دلالة فى
هوية الأجانب الذين يعملون مع الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية ووزارة
الشؤون الاجتماعية ، هى كونهم « غير بريطانيين » و « غير فرنسيين » . ابتداء
من ويندل كلياند الذى أشرت الى أهمية دوره فى هذه الجمعية والذى كان مديرا
للقسم الخارجى (Division of Extensions) بالجامعة الأمريكية بالقاهرة ، ويتسم
غالبية هؤلاء الخبراء بانتمائهم للأنساق الأمريكية وبالتحديد للبعثات التبشيرية
البروتستانتية . وكانت أولى منح البعثات التعليمية التى نالها طلاب مدرسة الخدمة

الاجتماعية تسوقهم إلى الولايات المتحدة . وتتعلق « ميزة » هؤلاء الخبراء الأمريكيين ببعدهم عن الصراعات الاستعمارية بين القوى الأوروبية وكذلك بسمعة الديمقراطية الأمريكية الطيبة ، فيجسدون صورة شبه مثالية لحدثة تبين أقل خطرا لأنها أكثر ابتعادا . ويضاف إلى ذلك أن الخبراء الأمريكيين كانوا حريصين أكثر من غيرهم تجاه « حساسيات » الوطنية المصرية بينما كانت هويتهم البروتستانتية تعيل بهم إلى التفاهم مع محاولات بعض المصلحين الاجتماعيين في استخدام العقيدة لإضفاء الشرعية على مشاريعهم . وقد أكد ويندل كيلاند أمام مبعوثي الجمعيات الأهلية المجتمعين في بيروت ، عام ١٩٤٩ ، تحت رعاية اليونسكو بمناسبة أول ندوة عن الدراسات الاجتماعية في الدول العربية : « إن علاقات الدول بهذه العملية - أي الإصلاح الاجتماعي - لها أهميتها ولكن في مرحلة تفكيرنا هذه ليس « شكل » النولة مما يهمنا كثيرا وفي الدول العربية لا تحول الأساليب السياسية الحالية من تمكيننا من العمل في سبيل القضاء على الفقر والمرض والجهل ، (...) ومتى تحقق هذا ، فإن المجتمعات تصبح عندئذ حرة طليقة لكي تعمل بحذق وذكاء على إيجاد طراز الدولة الذي يلائم أحوالها ويتفق مع رغباتها »^{٤٩} . من نواهل القول إن مثل هذا الكلام كان مناسباً للقصر وللانجليز كتنقيض للمواقف الوطنية .

- أما العنصر الأخير في هذا التحالف فيمثله النساء ، أو على الأقل تلك اللاتي كن يعتبرن أنفسهن كنساء قبل أن يعتبرن أنفسهن كمصريات ، وبالتالي يرين من الأجدر فصل مطالبهن النسائية عن الحركة الوطنية . ومن وجهة نظرهن ، يمثل العمل في الجمعيات - الذي أوضحنا أنه يشكل الأسلوب العملي المميز للتوجه الإصلاحى - أهمية استراتيجية مزبوجة : فمن ناحية ، تمثل الجمعيات الأداة الرئيسية لتأكيد وجودهن كنساء ، فاعل ومفعول في عملية إصلاح وضعهن بأنفسهن ؛ ومن ناحية أخرى ، يشكل النشاط في الجمعيات الأهلية الساحة السانحة لتجريب الأنوار الجديدة التي يمكن للنساء أن يلعبنها في المجتمع ، على

منتصف الطريق ، إذا جاز التعبير ، بين الدخول فى سوق العمل والانغلاق فى المنازل وأسلوب العمل مناسب « لطبيعتهم » . وقد يبدو وضع النساء مشابها إلى حد ما لوضع الأفندية داخل جمعيات الإصلاح الاجتماعى : فقبولهم وقبولهن وصاية الباشوات (آباء وأزواج) الذين يديرون ويكفلون هذه الجمعيات هو الذى يسمح للنساء ، على غرار الإخصائيين الاجتماعيين المحترفين ، بتوسيع مجال نشاطهن .

ويمكن النظر إلى « أداء » الصيغة السياسية للتوجه الإصلاحى قياسا إلى الصيغ الأخرى المنافسة لها والتى سوف تأتى ثورة يوليو ١٩٥٢ لتحكم بينها :
- التيار الوطنى المتجسد فى حزب الوفد إذ أقام التوجه الإصلاحى وجوده وخصوصيته ، كما فسره ، بالتمييز عنه إن لم يكن بالتعارض الصريح له . وتأتى الثورة التى قامت بها تحالف بين الضباط الأحرار والأخوان المسلمون لتعلن إخفاق الحركة الوطنية . وكانت إحدى القرارات السياسية الأولى التى اتخذها مجلس الثورة حل الأحزاب السياسية وخاصة الوفد ، مما يؤكد بطريقة مفارقة منطق « اللا تسييس » القائم عليه التوجه الإصلاحى .

- الحركة الشيوعية المصرية ، القائمة على مشروع تحالف بين مثقفين بعضهم أجانب وطبقة عمالية فى طريقها إلى التنظيم السريع إذ يقدم الأوانل لأعضاء هذه الطبقة ، وخاصة فى النقابات ، أنماطا للتعبة قد تكون « ثورية » إلا أنها تشابه فى تركيبها وأساليب عملها - منها ، على سبيل المثال « مدرسة الكوادر » التى أنشأها هنرى كوريزال سنة ١٩٤٣ والتى يعتبر افتتاحها بمثابة شهادة ميلاد « الحركة المصرية للتححر الوطنى » ، مثلما اعتبر افتتاح مدرسة الخدمة الاجتماعية بمثابة شهادة ميلاد الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية - تشابه أنماط تعبئة وعمل الإصلاح الاجتماعى ، كما تبنت الحركة الشيوعية المصرية فى خطابها نموذج « الأقات الثلاث » .

- الأخوان المسلمون الذين تواطؤوا مع توجه الإصلاح الاجتماعى وأهدافه
وأساليبه - العمل مع الجمعيات ، الاهتمام بالمسائل الصحية والتعليمية
والتعاونيات ... - ولكن بمفهومهم الخاص للتعبئة .

فمن ناحية ، بعد قرار القيادة الثورية بحل الأحزاب ومنع كوادرها
القياديين ، وخاصة زعماء الوفد من المشاركة السياسية وبعد أن رفض الضباط
الأحرار تقاسم السلطة مع الإخوان المسلمين بالرغم من مساهمتهم فى إنجاح
الثورة ، مما أدى إلى مواجهة ١٩٥٤ العنيفة ، أصبح أنصار الإصلاح الاجتماعى
والليبرالية المحافظة الفريق السياسى الوحيد الذى أمكن للثورة الاعتماد عليه .
وقد أصبح على ماهر ، الذى أشرنا إلى اهتمامه بالمشؤون الاجتماعية ، وإن
كان لفترة قصيرة ، أول رئيس لوزراء مصر الثورية ، كما شغل عدة وظائف مثل
وزارة الخارجية ، والحربية ، ووزارة البحرية والداخلية وقد قام خلال تكليفه برئاسة
الحكومة بمهمة فى غاية الحساسية ألا وهى إقناع فاروق بالتخلي عن عرشه . ومن
ناحية أخرى ، ظل مسؤول وزارة الشؤون الاجتماعية ، التى سرعان ما أصبحت
إحدى « واجهات » نظام الضباط الأحرار ، يجندوا فى أوساط جمعيات الإصلاح
الاجتماعى . وهذا الفريق هو الذى تحمل مسؤولية تحديد ، بل وتنفيذ السياسات
الاجتماعية الأولى للثورة . وروى سيد عويس كيف اتصل مع النظام الجديد
بمناسبة إقرار برنامج « معونة الشتاء » الذى اقترحها أحد أعضاء مجلس قيادة
الثورة ، لينضم بعد ذلك الى صفوف أنصار الثورة والنظام الجديد . وفى السنوات
الأولى للثورة خرج من صفوف الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية وجمعية
الرواد ، القريبة منها أيديولوجيا وتنظيميا ، ثلاثة وزراء وأربعة وكلاء لوزارة الشؤون
الاجتماعية ، ووزيرا للصحة كما خرج منها عدد من الوزراء المكلفين بأكثر
الوزارات حساسية - ووزيرا للثقافة وأول وزير للتخطيط ... مما أدى إلى من إطالة
عمر نموذج الخدمة الاجتماعية وأنماط النشاط السائدة فى الأوساط الإصلاحية .

وقد زود اليسار الماركسى النظام ، بعد عام ١٩٦١ وإقرار « ميثاق العمل
الوطنى » ، ببعض المراجع النظرية والأيديولوجية لصياغة خطابه - أما الجزء

الأخر فقد كان مصدره القومية العربية - منها فكرة حتمية الصراع الطبقي « كقدر مؤسف » يقع على الدولة أن تستوعبه وأن تضع له حدا بإقامتها للعدالة الاجتماعية « من أعلى » (تصفية آثار الاقطاع) وكذلك تأكيد حقوق وواجبات العاملين ، عمالا وفلاحين ، الممثلين بصفتهم « الطبقيّة » في جميع مؤسسات النظام الثوري . وقد نرى في التفرقة التي يقيمها النظام بين ما هو سياسى و أيدىولوجى باعتباره من صميم خصائص مركزية الدولة - وترجمتها سياسيا نظام الحزب الواحد - وبين مستوى تنظيم وتأطير المجتمع عن طريق المؤسسات الأهلية الخدمية التي تتم من خلالها التفاعلات والمساومات الفعلية بين السلطة والمجتمع « العدى » ، قد نرى في هذه التفرقة سمة من السمات الدائمة الخاصة بالأنظمة السياسية المصرية منذ الثلث الثانى لهذا القرن ، وفى الوقت ذاته دليلا على انتصار نموذج الإصلاح الاجتماعى على النماذج المتنافسة .

وبعبارة أخرى ، فالاحتكار السياسى للنظام أى انفراد الحزب الواحد بإلقاء الخطاب المشروع عن المشروعية يكامله انفراده فى تمثيل الرأى العام فيما يخص الرهانات الجماعية والمصلحة العامة العليا . وفى المقابل ، فإن تنظيم المجتمع أو تأطيره يتم عن طريق نموذج الجمعية بجميع أنماطها ، إذ يتم فى هذا الإطار معالجة التنافس العملى لشتى المصالح « الموضوعية » ، محلية كانت أو قطاعية أو فئوية ... وبهذا لا يحق أن ينشأ فى مصر حزب العمال أو حزب للأطباء أو للمعلمين أو رجال الأعمال لأن تطلعات تلك الفئات ليست صالحة للتعبير عنها بلغة السياسة وعلى ساحتها كما أنه ليس دور الأحزاب السياسية أن تمثل المصالح الفئوية . وفى المقابل ، فالإطار التجمعى الأهلى أى المحلى الجزئى هو الذى يصلح للتعبير عن شتى الهويات الاجتماعية والمصالح الخاصة وهى مشروعة ما دامت لا تدعى الوقوف فى صف المصلحة العامة . لم تغير إعادة التعددية الحزبية التدريجية التى قام بها أنور السادات منذ عام ١٩٧٧ كثيرا هذا التقسيم للعمل السياسى : فإذا كانت الأحزاب السياسية قد اكتسبت حق التعبير بحرية عن وجهة نظرها فى أية قضية تقريبا ، فإن أدنى محاولة من جانبها

للانضمام إلى حركة اجتماعية - مثال ذلك موقف حزب التجمع سنة ١٩٨٦ في إضراب عمال السكك الحديدية عندما بادر أعضاء من هذا الحزب بالدفاع عن العمال والتعبير عنهم فقوبلت هذه المبادرة بالقمع الفوري . كذلك ، كان ادعاء بعض المنظمات المهنية - أمثال نقابات المحامين والصحفيين واتحاد الكتاب - إعلان موقفهم كمنظمات تجاه قضايا المصلحة الوطنية - اتفاقيات السلام المصرية / الإسرائيلية - هو أساس المواجهة بين هذه المنظمات والسلطة ، كما في عام ١٩٨٠ - ١٩٨١ وليست المطالب المهنية . وقد تفسر قواعد اللعبة هذه التي يفرضها النظام بالتفرقة بين صلاحيات الأحزاب والمنظمات الفئوية عدم اهتمام المصريين المستمر بالحياة السياسية « الرسمية » بالرغم من أن مصر قد أصبحت منذ عام ١٩٨٢ إحدى دول المنطقة الأكثر تقدما نحو الليبرالية السياسية .

المصوامش

١ - J. Heyworth-Dunne, *An Introduction to the History of Education in Modern Egypt*, London, 1939.

٢ - وفقاً لمعلومات زاهية مرزوق ، كان عدد الجمعيات الأهلية فى مصر قد تجاوز ثلاث آلاف جمعية سنة ١٩٤٩ وكانت تضم أكثر من ربع مليون عضو نشيط . انظر زاهية مرزوق ، « أثر الهيئات الأهلية فى النهضة الاجتماعية فى مصر » ، حلقة الدراسات الاجتماعية للدول العربية ، بيروت ، اليونسكو ، ١٩٤٩ .

٣ - Morroe Berger, *Islam in Egypt today, Social and political aspects of popular religion*, Cambridge Univ. Press, 1970, p. 127.

٤ - المرجع السابق ، ص ١٢٧ .

٥ - تقرير مجلس إدارة الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية ، ٢٩ أبريل ١٩٣٧ .

٦ - أقصد بذلك المواقف الثقافية والسياسية المبنية على فكرة ضرورة الربط « العضوى » بين مسألة المعرفة والعمل والقيم والمعنى ذاته ، من جهة ، وبين مسألة الهوية مهما يكن مرجع هذه الهوية - إسلامى ، عربى ، مصرى ، شرق أوسطى ... - من جهة أخرى . انظر فى هذا الصدد :

Alain Roussillon, *Réforme sociale et identité : pensée idéologies, société en Egypte*.

(الإصلاح الاجتماعى من منظور الهوية : الفكر ، الايديولوجيات والمجتمع فى مصر) ، رسالة دكتوراه الدولة ، جامعة السوربون الجديدة - باريس ٣ ، يونيو ١٩٩٤ .

٧ - سيد عويس ، نشأة مهنة الخدمة الاجتماعية فى مصر : تاريخ شخصى ، القاهرة ، ١٩٧٣ ، ص ٦٩ .

٨ - وصل ويندل كليفلاند إلى القاهرة فى بداية الثلاثينات كاستاذ فى الجامعة الأمريكية بالقاهرة وأصبح رئيساً لـ « قسم الخدمات العامة » فيها - وهو المقابل الأمريكى للجامعات الشعبية التى انتشرت فى أوروبا فى مثل هذه الفترة . ثم أصبح كليفلاند مستشاراً للحكومة الأمريكية فى إطار مكتب شؤون الشرق الأوسط وأفريقيا وشارك سنة ١٩٤٩ فى تنظيم أول مؤتمر للدراسات الاجتماعية فى الدول العربية . وأثناء الحرب العالمية الثانية كان من الأوائل الذين شجعوا اهتمام الحكومة الأمريكية بالدراسات الاجتماعية فى الشرق الأوسط إذ دعا إلى إنشاء مراكز أمريكية للبحوث فى هذه المنطقة ،

هذه الفكرة التي نفذتها في ما بعد كبرى المؤسسات الأمريكية أمثال مؤسسة فورد التي مولت إنشاء « مركز البحوث الاجتماعية » في إطار الجامعة الأمريكية بالقاهرة . وكتبت من زيادة تكريما لنشاطه : « أنهم الدكتور كليفلاند بإلقاء القنابل الممغنطة ووضع الألفام الديناميكية في المجتمع المصري ! بيد أن هذا الصنف من الألفام والقنابل يوافق عليه قانون الجنايات وقانون الأحكام العسكرية وترحب به وتنشطه الحليفة العظيمة وكل أمة أحب مصر في ماضيها فتمنت لها مستقبلا خليقا بذلك الماضي المجيد . » من زيادة » ، حاجتنا الى ثقافة اجتماعية » ، الهلال ، يناير ١٩٤٠ ، ص ٣٧٠ .

٩ - سيد عويس ، التاريخ الذي أحمله على ظهره ، القاهرة ، دار الهلال ، ١٩٨٥ ، الجزء الأول ، ص ٢١١ .

١٠ - المصدر السابق ، ص ١٧٥ .

١١ - خطاب إلقاء على ماهر ، رئيس الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية ، بمناسبة تخرج أول دفعة مدرسة الخدمة الاجتماعية ، التقرير السنوي ٤١-١٩٤٠ ، ص ١٣ .

١٢ - الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية ، سنة ٤٠-١٩٣٩ .

١٣ - سيد عويس ، التاريخ ... ، المرجع السابق ، ص ١٣٣ .

١٤ - الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية ، سنة ٤٣-١٩٤٢ ، ص ٣٨ .

١٥ - انظر ، على سبيل المثال ، محمد عبد الخالق حسونة بك « في سبيل مكافحة الحفاة » ، مجلة الشؤون الاجتماعية ، السنة الثانية ، العدد الخامس ، ١٩٤١ : البيزباشي صالح زكي ، « البغاء في مصر » ، مجلة الشؤون الاجتماعية ، السنة العاشر ، العدد الخامس ، ١٩٤١ .

١٦ - « وزارة الشؤون الاجتماعية في أربعة أشهر » ، مجلة الشؤون الاجتماعية ، السنة الأولى ، العدد الأول ، ١٩٤٠ ، ص ٤ .

١٧ - « وظيفة الإرشاد الاجتماعي ووسائله في هذا الطور من حياتنا » ، مجلة الشؤون الاجتماعية ، السنة الثالثة ، العدد السادس ، ١٩٤٣ ، ص ٣١ .

١٨ - حمد الباسل باشا ، « نظرات في حياتنا الاجتماعية » ، مجلة الشؤون الاجتماعية ، السنة الأولى ، العدد الثاني ، ١٩٤٠ ، ص ٢١ .

١٩ - « النشاط الاجتماعي لوزارة الشؤون الاجتماعية : مشروع الزكاة : مكاتب اجتماعية في الأقاليم : مكافحة الأمية عن طريق المراكز الاجتماعية » ، مجلة الشؤون الاجتماعية ، السنة الثالثة ، العدد التاسع ، ١٩٤٢ .

٢٠ - محمد عبد الخالق حسونة بك ، « تعاون الحكومة والشعب على الإصلاح الاجتماعي في مصر » ، مجلة الشؤون الاجتماعية ، السنة الثانية ، العدد الأول ، ١٩٤١ ، ص ٢٥ .

٢١ - لتتظير رائد لهذه « قانون » ، انظر : محمد عمر ، حاضرم المصرين ومسر
تأخرهم ، القاهرة ، مطابع المقتطف ، ١٩٠٥. وهذا الكتاب المنقطع النظريرالمرغم من
إغفاله شبه الكامل من قبل معاصريه والأجيال التالية قد يعتبر بمثابة أول دراسة
سوسيولوجية بالمعنى الحديث للمجتمع المصرى . عن هذا الكتاب ، انظر ،

Alain Roussillon, 'Réforme sociale et production des classes moyennes : Muham-
mad 'Umar et l'arriération des Egyptiens, in *Entre réforme sociale et mouvement
national, identité et modernisation en Egypte, 1882-1962*, Le Caire, CEDEJ,
1994.

(الإصلاح الاجتماعى وإنتاج الطبقات الوسطى)

— عن هذه المنافسة ، بل الصراع ، لتحديد مرجع الهوية انظر :

C. Wendell, *The Evolution of the Egyptian national image from its origins to
Ahmad Lutfi al-Sayyid*, Berkeley, University of California Press, 1972.

٢٣ - سيد قطب ، « نقص تشكيلاتنا الاجتماعية : هل نحن أمة ؟ » ، مجلة الشؤون
الاجتماعية ، السنة الأولى ، العدد السابع ، ١٩٤٢ .

٢٤ - سيد قطب ، « الفوارق السحيقة بين مظاهرننا وحقائقنا : هل نحن
متحضرين ؟ » ، مجلة الشؤون الاجتماعية ، السنة الثالثة ، العدد الرابع ، ١٩٤٠ .

٢٥ - المصدر السابق ، ص ٧٣ .

٢٦ - المصدر السابق ، ص ٧٢ .

٢٧ - سيد قطب ، « ضريبة التطور » ، مجلة الشؤون الاجتماعية ، السنة الأولى ، العدد
السادس ، ١٩٤٠ ، ص ٤٥ .

٢٨ - سيد قطب ، « ثقافة المرأة المصرية يجب أن تخضع لوظيفتها الطبيعية
والاجتماعية » ، مجلة الشؤون الاجتماعية ، السنة الأولى ، العدد الرابع ، ١٩٤٠ .

٢٩ - هذه الغاية سرعان ما رفضتها الحركات النسائية الأولى . انظر :

I. Fénoglio Abd El Aal, *Défense et illustration de l'Egyptienne aux débuts d'une
expression féminine*, Le Caire, CEDEJ, 1988.

(دفاعاً عن المصرية ، بدايات التعبير النسوى)

٣٠ - حامد العبد ، « فى سبيل تحسين حال العامل » ، مجلة الشؤون الاجتماعية ، السنة
الأولى ، العدد الرابع ، ١٩٤٠ ، ص ٣٩ .

- ٣١ - عبد المجيد عبد الغنى ، « نقابات العمال : طريق الطبقة العاملة إلى الرقى والرخاء وديمقراطية التقدم الاجتماعى فى مصر الصناعية » ، مجلة الشؤون الاجتماعية ، السنة الأولى ، العدد السابع ، ١٩٤٠ ، ص ٥٦ .
- ٣٢ - جدير بالملاحظة أن الماركسيين المصريين قد تبنا على طريقته الخاصة « قانون الأوقات الثلاث » كما كانت المبادرة التأسيسية للحركة المصرية للتحرر الوطنى إنشاء كوريال لمدرسة الكوادر قد نرى فيها « بديلا وظيفيا » لمدرسة الخدمة الاجتماعية .
- ٣٣ - عبد المجيد عبد الغنى ، لمصدر السابق .
- ٣٤ - « نحن فى حرب ضد الفقر والمرض والجهل » ، مجلة الشؤون الاجتماعية ، السنة ثانية ، العدد السابع ، ١٩٤١ .
- ٣٥ - أكثر من « جزائر الأقدام السود » أو « هند الجانتلمان » ، فإن « المناخ » الذى كان سائدا فى مصر فى الأربعينات وأثناء الحرب العالمية الثانية قد يذكرنا « شانقهاى الجاليات الأجنبية » أو « الصين الهندية الفرنسية » ، انظر على سبيل المثال : لورانس دوريل ، كليا ، الجزء الأخير من ربيعة الاسكندرية .
- ٣٦ - الأستاذ س... ، « نقطة البدء فى الإصلاح الاجتماعى هى التعاون بين الجهد والخبرة » ، مجلة الشؤون الاجتماعية ، السنة الثانية ، العدد العاشر ، ١٩٤١ ، ص ١٣ .
- ٣٨ - المصدر السابق ، ص ١٢ .
- ٣٩ - مريت غالى ، سياسة الفد ، اقتباس من رؤوف عباس ، جماعة النهضة القومية ، القاهرة ، دار الفكر ، ١٩٨٦ ، ص ٥٧-٥٩ .
- ٤٠ - محمد عبد الجليل أبوسمرة باشا ، « المجتمع المصرى عرضة للانحلال لتعدد سمات التربة وسمات الثقافة » ، مجلة الشؤون الاجتماعية ، السنة الثانية ، العدد الخامس ، ١٩٤١ ، ص ٣ .
- ٤١ - المصدر السابق ، ص ٣ .
- ٤٢ - المصدر السابق ، ص ٥ .
- ٤٣ - محمد على علوبة باشا ، « حالتنا الاجتماعية » ، مجلة الشؤون الاجتماعية ، السنة الثالثة ، العدد العاشر ، ١٩٤١ ، ص ٩ .
- ٤٤ - سيد قطب ، « القاهرة الخداعة » ، مجلة الشؤون الاجتماعية ، السنة الثانية ، العدد الخامس ، ١٩٤١ ، ص ٣٠ .

- ٤٥ - سيد قطب ، « مشروع بيفروج اتجاه عالمي ولا مشروع محلي » ، مجلة الشؤون الاجتماعية ، السنة الرابعة ، العدد الخامس ، ١٩٤٣ ، ص ٢٨ .
- ٤٦ - « قرارات مؤتمر الإسلام والإصلاح الاجتماعي » الذي نظمته رابطة الإصلاح الاجتماعي سنة ١٩٩١ والذي نشرت مجلة الشؤون الاجتماعية أعماله في عددها التاسع لسنة ١٩٤١ .
- ٤٧ - « النشاط الاجتماعي... » المصدر السابق ، ص ٤ .
- ٤٨ - سيد هويس ، التاريخ... ، الجزء الثاني : « ماء الحياة » ، ص ٤٠ .
- ٤٩ - وايندل كلياند ، « أهمية الإنعاش الاجتماعي في المجتمع والدولة » ، حلقة الدراسات الاجتماعية للدول العربية ، بيروت ، اليونسكو ، ١٩٤٩ ، ص ١٧ .

نماذج الإصلاح ودعائه أو ليبالية الأعيان *

روبير إلبير

جامعة بروفانس

ترجمة سامية رزق

١ - الكبير والسياسي

عندما طرحت في مطلع هذا القرن مسألة شق طريق الكورنيش بالإسكندرية في اتجاه الإبراهيمية ، كان لابد من الرضوخ الواقع : فعلاوة على نزاع عدد كبير من الملكيات ، كانت هذه العملية تستلزم إعادة تخطيط نظام الصرف في هذا الجزء الجديد من المدينة . وفي هذا الصدد ، تجدر الإشارة إلى أنه لم ترد فكرة إنشاء ماسورة مجمعة رغم إقامة مستشفى الشاطبي الحكومي في ذات الفترة والذي تم الاكتفاء بتزويده ، حسبما جاء في التقرير الفني ، بماسورة للصرف

Alain Roussillon

* نشرت هذه الدراسة في المؤلف الجماعي

(dir.), *Entre réforme sociale et mouvement national : identité et modernisation en Egypte (1882-1962)*, CEDEJ, Le Caire, 1995.

(بين الإصلاح الاجتماعي والحركة الوطنية : الهوية والتحديث في مصر ١٨٨٢ - ١٩٦٢)

المكشوف مثبتة على حوامل وتمر على الطريق الموازي لشط البحر ، وتصرف عن طريقها مياه صرف المستشفى » ، رغم احتمال تلويث المارة .

غير أنه سرعان ما تم الاعتراف بأن هذه الإنشاءات لن تقى بالغرض المطلوب ، وفي حالة التمكن من إخلاء المنطقة ونزع الملكيات كان لابد وأن يبدأ العمل بها فوراً قبل أن يحتلها قاطنيها مرة أخرى ، إذ أن الضغوط قد بلغت حد أن السكان كانوا يعوون للإقامة في أية مساحة شاغرة . ولذا كان يتعين القيام في نفس الوقت بتشبيد المدن العمالية ، التي أطلق عليها الأحياء الأهلية ، ونقل السكان إليها وتوفير حد أدنى من الخدمات . ذلك أن أى تدخل في الظروف المكانية ، وإن كان الهدف المباشر من ورائه فنياً ، إنما يعنى بالضرورة التدخل في مجموع الكيان الاجتماعي .

غير أن المهندسين الذين عهد إليهم بعملية الكورنيش لم يفكروا بمنطق رجل السياسة ، بل كانوا يؤمنون عملهم كخبراء شأنهم شأن المهندسين الأوائل الذين ميّنتهم « لجنة تجارة التصدير » في عام ١٨٦٥ ، وكلفتهم بتمهيد الطريق بين المخازن والميناء حتى تستطيع العربات الكارو من السير فيه دون أن تتوحد في الأيام الممطرة ، فكان أن دعى هؤلاء المهندسون إلى إنشاء بلدية قادرة على جباية الضرائب .

وكذلك فعل الأطباء المكلفون بمقاومة أوبئة الطاعون ثم الجدرى والسل ، حينما طالبوا بفرض إجراءات الطوارئ ، ونادوا بتعميم التطعيم ضد المرض ودهان « مدن الصفائح » وفصل المساكن الشعبية عن غيرها من الأحياء . ومن وجهة نظرهم ، فالمشكلة بالغة البساطة : فمعدل الوفيات في مدينة الإسكندرية في بداية القرن العشرين كان مرتفعاً بدرجة هائلة حيث تراوح بين ٣٣ و ٣٧ في الألف بفترات ذروة وصلت إلى ٤٢ في الألف ، بينما كان من المفترض أن ينور هذا المعدل حول ١٣ في الألف . وفي عام ١٩٠٣ ، تسبب الطاعون في وفاة ٥٥ شخصاً و ٤٧ شخصاً في عام ١٩٢١ . كان يتحتم إذن العمل على الأقل لحماية من كان في مقدورهم استثمار بعض الأموال للوقاية من الأوبئة . ووجد هؤلاء

الخبراء أن الحل الأمثل هو العزل . « فالتفرقة المكانية فى الإسكندرية شأنها فى ذلك شأن باريس ولندن ليس مرجعها الخوف من الثورات بقدر ما هو الخوف من العدوى بالأمراض » .

وحتى لا يفتك الوباء بالبشر ، كان لابد من المواجهة ، وإذا كان الخبراء من الأطباء ورجال الصحة العامة والمهندسون قد طالبوا بإدخال تغييرات تمس بصميم الأوضاع السياسية فلم يكن ذلك إلا لاعتبارات عملية بحتة وإسد بعض الاحتياجات الملحوسة . ولم يختلف سلوكهم كثيرا عن سلوك نظرائهم فى فرنسا أو بريطانيا ، بل كان زملأهم فى أوروبا ينظرون إليهم بعين التقدير والاهتمام . وفى المؤتمرات الدولية ، كان لأطباء ومهندسى القاهرة والإسكندرية وكذلك بومباى وكالكوته مكانتهم ، فكان يصغى إليهم بقدر كبير من الاهتمام وكانت خبراتهم تعد مرجعا هاما نظرا لما يتعرضون له من مواقف قصوى ومشكلات معقدة . والواقع أن الخبراء فى مصر كانوا يتمتعون بنفوذ أكبر من نفوذ أقرانهم فى أوروبا ، فقد جعلوا من هذا البلد مختبرا للإنجازات الأوروبية ، يعملون فى إطاره على إصلاح الأخلاق ونمط الحياة بطريقة مباشرة أكثر مما كان فى إمكانهم عمله فى أوروبا .

أما المجال المتاح لرجال السياسة فكان أقل اتساعا ، ذلك أن الاستعمار قد ترك المجال مفتوحا أمام إدارة الحياة اليومية ، فنال الخبراء ما كانوا يطمعون إليه ، على حين ظل الساسة يصارعون من أجل السلطة نون جدوى .

لم يلتق الساسة والخبراء فى السعى وراء هدف موحد ، وهو فرض إصلاحات جذرية ، إلا فى العشرينات من هذا القرن . فحتى قيام ثورة ١٩١٩ ، ثم تدعيم الليبرالية فى مصر ، كان هناك تناقض ، بل تناقض ، ولو ظاهرى ، بين لغة رجال السياسة ولغة الخبراء ، غير أن ذلك لا يعنى غياب الإصلاح .

٢ - الإصلاح والسياسة

إذا ما نظرنا إلى الإصلاح الاجتماعي باعتباره أوسع مما تشير إليه الحركة التي تشكلت حول مجموعة من المهندسين المعماريين في الثلاثينات ، يمكن حينئذ القول بأن ما يميز هذا المفهوم هو تلك العلاقة غير الواضحة بين السياسة والخبراء . لقد كانت « حركة الإصلاح الاجتماعي » تعبيراً عما كان يسمى في العقد الأول من هذا القرن بـ « حركة مصر الجديدة » (L'Egypte nouvelle) . وكان هدف هذه الحركة أن يقوم من درسوا التقنيات الحديثة (التي لم تكن غريبة إلا من حيث المصدر) بتعميم الإصلاحات اللازمة لحسن سير الأمور في مجتمع يتجه نحو التبادل والنمو الاقتصادي . وإدراكاً منهم لمحدودية أثر التحرك على المستوى التقني البحت ولعجز وندرة النخب المشاركة في الساحة السياسية ، فقد سعى هؤلاء الخبراء المصلحون ، لفرض مفهومهم الخاص للتغيير الاجتماعي . وكان محور هذا المفهوم هو إعادة التشكيل الكاملة للعلاقة بين الريف والمدينة ، بهدف تغيير أنماط الحياة في البلاد . وبطبيعة الحال ، فقد فضلت هذه الحركة في تحقيق أهدافها ، إذ أنها استكملت بنيتها في الوقت الذي أمسك فيه السياسة بمستقبل البلاد وعلى حين تراجعت القطيعة بين الخبير والسياسي التي ميزت القرن التاسع عشر .

وبهذا المعنى ، فإن استخدامنا لمفهوم « الإصلاح الاجتماعي » يشمل فترة تاريخية أكثر امتداداً ومجالاً اجتماعياً أكثر تحديداً . ونعني بالإصلاح الاجتماعي تلك الجهود التي قام بها أولئك الذين عملوا في المجال الاجتماعي لتكييفه ومتطلبات مجتمع في طور التحول وهي الجهود التي سبقت قيام تنظيم الحركات السياسية واسعة النطاق .

وحتى يتخذ هذا التعريف كل معناه وقوته ، يستلزم الأمر مزيداً من التوضيح . فالإصلاح الاجتماعي تعريف يسمح بالتمييز ، بصورة عملية وإن لم تكن دقيقة ، بين « الإصلاحيين » - ورثة النهضة من المفكرين والمناضلين على

السواء - وبين أولئك الذين كانوا يواجهون بيئة وإطار الحياة اليومية ويعملون على تغييرها . وحتى تكون أكثر رقة ، فإن هذا التعريف يرجعنا إلى إحدى المعطيات الأساسية لمجمل القرن التاسع عشر : وهى الانفصال بين الطوبوية السياسية والحركة الاجتماعية .

ففى مصر كما فى أوروبا ، ترتب على التغير الاجتماعى السريع وعلى الثورة الصناعية فى القرن التاسع عشر ، ظهور الحياة السياسية والخبرة الفنية فى آن واحد . فمن الغرب إلى الشرق ، تبلور البعد السياسى أولا كطوبوية محورها الواقع الاجتماعى ، بينما ظهرت الخبرة الفنية التى اضطلعت بالتدخل المباشر فى هذا الواقع بغية تغييره . وإذا ، نجد أن الخبراء العديدين الذين أدركوا ضرورة العمل السياسى كانوا يمارسونه فى أغلب الأحيان من زاوية الضرورات العملية .

وهذه الازدواجية أساسية لفهم تاريخ القرن التاسع عشر الأوروبى ، فهى التى تفسر عدم تطابق السياسى الثورى والمصلح الاجتماعى فى كثير من الأحيان ، والأهم من ذلك ، فهى توضح بطريقة أعمق إثنين من أهم التطورات الأساسية والمتنافرة فى آن واحد من تاريخ العالم . فمن جهة ، نجد الولايات المتحدة ، حيث الطوبوية التقنية والحوار السياسى الذى لا يعدو أن يكون تعبيراً عن وجهات نظر مختلفة ترمى إلى هدف مشترك هو زيادة الرفاهية ، حيث يقع الحوار السياسى فى الولايات المتحدة على هامش الحياة الاجتماعية ، وحيث الدولة المثلى هى الدولة الحد الأدنى من التدخل . ونجد من جهة أخرى روسيا التى اندفعت فى بداية القرن وراء الطوبوية الماركسية . ولم تصبح الرأسمالية طوبوية اجتماعية وسياسية للاشتراكيين القدامى من البولنديين والروس ، إلا بعد انهيار الكتلة الشرقية . أما قبل ذلك ، فلم تكن الرأسمالية طوبوية .

إذن ، خلال القرن التاسع عشر ، وذلك فى مصر كما فى فرنسا ، كانت المشكلات الاجتماعية هى محور الطوبويات السياسية وقد حاولت حلها من خلال

« السياسات العامة » ولكنها ظلت مستقلة عن طوبويات ونظريات التدخل والعمل الاجتماعي . وهذا يفسر بالمناسبة أهمية الكاثوليكية الاجتماعية التي دعا إليها Montalembert و Lacordaire وكانا أكثر تأثيرا على التطور الاجتماعي من الفوضويين المثاليين Cabet و Proudhon .

وهذا الانقسام معروف جيدا في مصر ، حيث نجد من جهة ، رجال الفن وبروجوازية الأعيان الذين يتمسكون بتحسين أوضاع المدينة أو ظروف نمو الإنتاجية ، ومن جهة أخرى ، المفكرين الذين يدركون لضرورة العمل والتدخل في الحقل السياسي حديث النشأة ، وأغلبهم أصلا من علماء الدين وبعضهم من المفكرين وأصحاب المهن الحرة . هؤلاء هم الذين تم الاعتراف بهم كأصلاحيين بينما لم تذكر المجموعة الأولى إلا نادرا .

والسؤال الآن ، هو لماذا انعكس الحال ولم يعد يؤخذ في الاعتبار سوى بهذه المجموعة الأخيرة ؟ الواقع أن نهاية القرن التاسع عشر قد شهدت التقاء الحركتين . فبينما فقدت الطوبويات السياسية في غالب الأحيان شيئا من قوتها ، اضطر المصلحون الاجتماعيون ، من جانبيهم ، إلى الاعتراف بضرورة النضال والعمل العام ويفضل التقاء هذين العنصرين ولدت الديمقراطية في أوروبا ، ويفضل هذا الالتقاء أيضا لمصر أن تحيا عصرها الليبرالي .

٣ - التنظيمات والإصلاح

يبدأ تاريخ مصر السياسي الحديث فيما بين ١٩٠٧ و ١٩٢٢ ، أي بين قيام الحركات الوطنية الأولى بها والثورة التي دفعت الملكية الناشئة إلى إعلان الاستقلال وإن كان شكليا . ولا يعني ذلك عدم وجود أي نشاط سياسي في مصر قبل هذه الفترة ، إذ لا يمكن إنكار أو تجاهل الحركة العربية ومحاولات التنظيم التي دفعها محمد علي ، غير أن فترات الحكم الخديوي والاستعماري تتميز بأدىء ذي بدء بالفراغ الذي يميز الساحة المركزية . فمنذ فرض النظام الخديوي ، كان

أفراد الأسرة الخديوية وأعاونهم يتولون السلطة في البلاد . أما الوزراء ، فكانوا مجرد موظفين في الدولة ، وكان الفرد يصل إلى منصب الوزير كما يصل اليوم إلى رتبة مدير عام في وزارة من الوزارات . وخير مثال على ذلك ، نوبار باشا الذي بلغ قمة السلم الإداري بتهيينه رئيسا للوزراء ، ليس لكونه من رجالات السياسة وإنما لمهارته كموظف كبير في الدولة . أما الآخرون ، على مثال علي مبارك ، فقد شغلوا مناصب مماثلة وكانوا ، نظرا لدراساتهم وتخرجهم في المدارس الفنية ، لا يفكرون بمنطق السلطة المباشرة أو الوصول إلى السلطة بل بمنطق الإداريين . وحتى الحاكم نفسه كان غالبا ما يتصرف كـ « كبير التجار » ، فكان التجار الإنجليز في الإسكندرية يعتبرون الخديوى إسماعيل « منافسا لديه مدافع » .

وقد لعبت السياسة البريطانية دورا في تعمق وتعزيز هذا الفراغ ، وهي المعروفة بمهارتها في الإدارة غير المباشرة ، بمعنى إنها تقصح المجال للوسطاء المحليين وتحصر دور السلطة المركزية في كونها مجرد جهاز رمزي . وهذا « الفراغ الاستعماري » لا يملؤه عشرات الإداريين البريطانيين المعتدلين في مختلف الوزارات ، ولا يملؤه أيضا « أهل القلم والبيان » . بل أن إنشاء هيئة تشريعية ذاتة لم يؤدي إلى قيام منبر عام أو أغورا (Agora ، ساحة عامة كانت المجالس السياسية في المدن الإغريقية تنعقد فيها) تنشأ فيها أليات السياسة . فلا الجيش ولا الدين ولا حتى العمل الحكومي دعائم يمكن للشرعية أن ترتكز عليها .

الفراغ الاستعماري مفهوم أساسي يفسر في آن واحد قوة التنظيم الذاتي المحلي الذي تعتبر الإسكندرية رمزا له ، من ناحية ، وضعف الخطاب الإصلاحى الذي لا يجد من يردد صده .

اعتقد البعض أن المطالبة السياسية قد وُلدت في إطار التنظيمات العثمانية . والواقع أن ما حدث هو العكس . فمن خط شريف جلهمان إلى الخط الهمايوى ، كان الخطاب العثماني هو خطاب التنظيم وليس خطاب العمل القومى . وقد حيا نوبار باشا روح العدل والمساواة تجاه الأقليات ، التي اتضحت من خلال المراسيم

العثمانية . ولكنه كان يقر بالواقع الجديد فحسب ويوضع حد لظلم تاريخى .
فالإمبراطورية الآيلة للسقوط كانت تحاول إطالة ما بقى لها من عمر ، إلا أنه لم يكن
بمقدورها خلق ديناميكية قومية .

وعوضاً عن تكرار التحليلات الكثيرة التى تعرضت « لإعلانات النوايا » التى
وأكبت تلك الفترة ، يجدر أن تتم دراسة كيفية استقبال التنظيمات العثمانية فى
مصر ، وقد ندهش للمساعدة التى حظيت بها إصلاحات بدأ بها الخبراء من
الأوروبيين أو خريجي المدارس الفنية العليا ، والذين استهدفوا بها فى آن واحد
تحديث البلاد ، فضلاً عن تحقيق مكاسب شخصية كبيرة .

ذلك أن الفراغ الاستعماري ليس مرادفاً للجمود وعدم الحركة . فعلى
عكس ما يقال اليوم ، لا يجب أن نقلل من شأن الإصلاحات التى تمت فى ظل
الأزمة السياسية . وليس فى هذا إنكار لقوة الضغوط التى شكلتها وممارستها
الإمبريالية . ذلك أن الإمبريالية ليست أيديولوجية ولكنها الترجمة العملية والحركية
للـ « قوة » . وحيث أن الرأسمالية ليست هدفاً فى حد ذاتها ، فقد تسمح
الإمبريالية بتمايز الحقل الاقتصادى دون أن يرتبط ذلك بقيمة عليا . ويقابل تحرير
العمل الفردى وتيسير أشكال الاستقلالية الجزئية المختلفة فى ظل الإمبريالية ،
تحجيم للتعبير السياسى . نستخلص من ذلك أن مرحلة الفراغ الاستعماري هذه
الفترة كانت ، على عكس ما يساق عادة ، فترة نمو دعة الإصلاح ، وفيها تعمقت ،
فى مصر أكثر منها فى أوروبا ، الفجوة بين أصحاب الطوبوية السياسية من
ناحية ، والخبراء والفنيين ، من ناحية أخرى .

ثم حدث أن دخلت مصر فى عصر « الحركة » الاجتماعية والاقتصادية على
السواء ، تلك الحركة التى تحتاج إلى إدارة ، وكان حكام مصر يعرفون بطبيعة
الحال أن عليهم السيطرة على الآثار المترتبة على تنمية زراعة القطن والنهوض
بالرى والصناعة ، من تغيرات فى المجتمعات الريفية وتطورات سريعة وفجائية فى
المدن . وعليهم أن يتعاملوا مع هذه الحركة الاجتماعية ويديروها . وفى ظل النظام

السائد ، كان المنطق يفرض أن يوكل بهذه المهمة للخبراء الفنيين . إلا أن هؤلاء لم يكونوا وحدهم على الساحة ، فمن وراء الخبراء ، كانت تقف مجموعات اجتماعية على رأسها أعيان الحضر الذين كانوا يسعون وراء مصالحهم الشخصية دون غيرها ، ومع ذلك ، فقد كان موقعهم الاجتماعي يفرض عليهم القيام بأوار معينة في ضبط الصراعات وأشكال التفاوت الاجتماعي . ومن هذا التحالف بين الفنيين والأعيان تستمد عملية الإصلاح طابعها الفريد .

٤ - قوة الأعيان

ماذا حدث في ظل فرض الرقابة الاستعمارية ؟ لقد تعرض النظام الاقتصادي لمنعطف أساسي حيث دخلت مصر المجال الاقتصادي العالمي وباتت من أكبر منتجي القطن في العالم بل أولهم خلال فترة الحرب الأمريكية التي دامت سنتين ، وفرض النظام النقدي نفسه في شتى أنحاء الريف وشهدت القاهرة والإسكندرية نموا لم تعرفه من قبل . ولم تكن الثروات التي تكونت في تلك الفترة كلها في أيدي أجنبية ، وعلى أية حال ، فالجميع يعيد استثمار أمواله داخل البلاد . فثروة أفيريوف الذي توفي عام ١٨٩٩ كانت تعد من أكبر الثروات في العالم ، وقد بلغت ٥ إلى ٧ أضعاف ثروة أكبر تاجر حرير في مدينة ليون الفرنسية .

من هم هؤلاء الرجال وماذا يريدون ؟

إنهم تجار يريدون الثراء والعمل ، لعللاقة لهم مطلقا بالطبقات الحاكمة القديمة ، عرفوا كيف يفتنمون الفرص التي أتاحها الفراغ التشريعي وتكوين الملكيات العقارية في آن واحد ، ووجدوا أنفسهم وسط نظام يقوم على إنابة الوسطاء في الرقابة على الأموال العامة .

وفي نفس الوقت نجد أن متطلباتهم من حيث فرض النظام والتقدم قد توطدت ، فممارسة الأعمال تتطلب مزيدا من الضبط الاجتماعي ، ومن هنا ، جاء تعاضديهم لزيادة سلطات القناصل حين كان هؤلاء يحاولون الحد من سلطة

الخدوي طالما كانت تصرفاته شبيهة بتصرفات التجار . غير أنهم أبدوا نفس الحماس واستعانوا بالبريطانيين ونوبار باشا للتصدي لنفس القناصل عندما أراد هؤلاء عرقلة تحديث المدينة استناداً إلى نظام الامتيازات الأجنبية .

ومن المؤكد أن هذا الموقف الذي يقوم على المطالبة بالاستقلالية ، باسم رخاء ونمو المشروعات الخاصة ، في أوج الفتره الاستعمارية ، لا يخلو من تناقض ، ويزداد هذا التناقض حدة لما تفرضه الأعمال والمشروعات الخاصة وتستلزمه في شأن إدارة المدن والريف وذلك بتيسير تكيفها مع ظروف الحياة الجديدة . وحتى يضمن الأعيان زيادة ثروتهم اضطروا للدخول في لعبة الإصلاحات .

وفي الإسكندرية تشكلت هذه القوة الجديدة حول مشروع البلدية ، وتاريخها معروف ونواة هذه القوة هي مجموعة صغيرة من مصدرى القطن ثم اتحاد الملاك الذي يرمى إلى تيسير وتوفير البنية الأساسية اللازمة لحسن سير التجارة الدولية . وفي غياب الدولة عن هذا المجال ، أقامت اللجان إدارات فنية مهمتها رصف الشوارع ، وذلك بالجهود الذاتية ، وفي نفس الوقت استلزم الأمر إعادة النظر في شبكة الصرف وتنظيم عملية توزيع المياه . وكان لابد أخيراً من التفاوض في شأن إنشاء بلدية حقيقية ، أي جهة مصرح لها بجباية الضرائب وتحديد أطر التنمية الحضرية ، ولم يتم ذلك إلا في عام ١٨٩٠ .

وكانت قوة هؤلاء الأعيان تكمن في ثروتهم علاوة على روح التضامن التي سادت بينهم . فأيما كان الأصل الذي ينحدرون منه كان هناك حد أدنى من المصالح المشتركة ، وتأسيس البلدية كان بالنسبة لهم بمثابة تدريب على العمل الجماعي ، فالبلدية هي إدارة الحيز الاجتماعي أي الأشخاص ، وهي إدارة الشبكات والخدمات ، أي مجموعات الضغط ، وهي إدارة الأماكن أو المواقع الاقتصادية ، أي مستقبل المدينة .

وفى مثل تلك الظروف ، كانت البلدية ، التى أخذ الأعيان إنشائها على عاتقهم ، هى الموضوع الذى ولدت من خلاله المدينة كواقعة حضرية وكوحدة إدارية وإطار للحياة الاجتماعية فى ذات الوقت . فهى تعبر عن سيادة جزء من المجتمع (الأعيان) ، ولكنها أيضا تفرض حدا أدنى من التماسك واشتركا فى المصالح وسيادة نموذج للإصلاحات .

والواقع أن ضعف الأطر السياسية قد دفع بالفنيين والخبراء إلى تبنى الإصلاحات المرتقبة ، إذ أنهم كانوا الفئة الوحيدة التى تملك الأساليب الموائمة لهذه العملية .

٥ - النموذج الليبرالى

تعد حالة أعيان الإسكندرية أساسية فى تاريخ مصر عامة ، حيث ظلت هذه الحالة ، لسنوات عديدة ، مرجعا ونموذجا يحتذى به فى القاهرة وكذلك فى الزقازيق ودمياط . ومن جهة أخرى ، لعبت الإسكندرية دورا هاما فى إعداد وتخريج عدد كبير من الذين تولوا فيما بعد قيادة مصر الليبرالية . وفى غيبة التعبير السياسى ، أصبحت البلدية بمثابة مختبر متميز ، خاصة وأنه أتاح الفرصة أمام عدد كبير من المهندسين والأطباء لاختبار الوسائل والأساليب الجديدة .

وحرصا منهم على تدعيم مركزهم الاقتصادى ، كان على الأعيان أن يهتموا بتحديث المدينة حتى تتوفر فيها كل سبل الحياة . وقد أجمعوا على الأقل على ضرورة إقصاء « مراكز الخطر » المتمثلة فى الطبقات الشعبية ، ولذا عملوا على ضبط التوترات الاجتماعية عن طريق توزيع حد أدنى من أرباح الثروات .

ذلك ويمكن القول بأنهم كانوا ينتهجون نموذج سلوكى واحد أسميه بالنموذج الليبرالى . وأول ما يرمى إليه هذا النموذج هو تحقيق الأهداف الاقتصادية ، وهو نموذج حضرى معاد لطبقة الفلاحين وراسخ كل الرسوخ فيما ورثه من تقليد التنظيمات . وقد كان قبل كل شيء نموذجا للإثراء ، هذا النموذج

الذى ظل سائدا عشرينات السنين والذي يعد محمد طلعت حرب ، مؤسس بنك مصر ، رمزا له . إلا أن تحقيق هذا الثراء كان يستلزم أيضا تنظيم الحياة اليومية وإدارة شؤونها .

يمكن فهم هذا التوتر الكامن فى السلوك الليبرالى من خلال كيفية التعامل فى مسألة العشش والاكواخ على سبيل المثال . ففي عام ١٨٩٢ ، كان يوجد بالإسكندرية ما لا يقل عن ٢٠٠٠ مسكن من هذا النوع ، يقيم فيها نحو ٢٠.٠٠٠ نسمة (٤٠.٠٠٠ فى عام ١٩٣٠) ، أى ما يقرب من ١٠٪ من سكان المدينة . فكان لابد من التصرف حيال هذه المسألة للحد من بؤر العدوى ومخاطر تفشى الأمراض . وإذا عمل العشرات من الأطباء والممرضين والبنائين والنقاشين ، سنوات عديدة ، فى طلاء الحجرات وتطعيم السكان ، وفى الوقت نفسه شهدت الإسكندرية أول تجربة لإنشاء مساكن العمال . وتظهر حدود هذا النموذج الليبرالى عندما تصل الصعوبات إلى حد أن حلها يستلزم عملا تطوعيا شاملا ورصد رأس مال كبير .

فى حالة الإسكندرية وتجربتها مع الاكواخ ، ظهرت نتيجة حملات النظافة ، بل والبناء ، واضحة : فهذا النوع من المساكن استمر فى الانتشار رغم كل الجهود المبذولة ، والسبب بسيط . فالنموذج الليبرالى الذى اتبعه الأعيان دفعهم إلى التدخل لحصار الخطر بقدر ما دفعهم فى ذات الوقت إلى البحث عن حلول مريحة . وكان ذلك يعنى إزالة هذه الأحياء والإثراء من رعاها فى آن واحد . ومن جهة أخرى ، لم يكن ما يبره تأجير هذه المساحات الفقيرة من إيراد أمر يستهان به ، فاستلزم الأمر تعويض الضرر الذى قد يتحمله المؤجرين . وتقرر زيادة عدد التجارب النموذجية لإقناع المقاولين بالفائدة التى ستعود عليهم من عملية تحديث مدن الصفيح ، غير أن الأمر توقف عند هذا الحد .

إن النموذج الليبرالى الذى اتبعه الأعيان يدخل بأكمله فى إطار هذا التناقض ، فهو يؤدى من ناحية ، إلى القيام بالتنمية وإدارة النمو والتوترات

الاجتماعية ، ومن ناحية أخرى ، يتعثر أمام ضرورة تحقيق أرباح هذا الاستثمار في
الأجل القصير .

وفي نهاية الأمر ، ينتج عن تطبيق هذا النموذج أسوأ التفاوتات : فضائح
وتلاعب في الأموال ومحسوبيات ، والمسؤولين أثناء عصر الليبرالية في مصر هم
خير دليل على حدود هذا النموذج الليبرالي ، إذ أن الفضائح أخذت تتوالى باسم
المصلحة العامة حتى مجيء الثورة الناصرية .

بيد أنه في مرحلته الأولى بين ١٨٧٠ و ١٩١٠ ، فإن هذا النموذج الليبرالي
الذي سلكه الاعيان كان يشكل الأسلوب الوحيد القابل للتطبيق والذي يمكن لمصر
عن طريقه أن تقوم بعملية تحديث المرافق والمجتمع . كما أن مبادرة الجماعات
المختلفة بتأسيس المستشفيات والمدارس تمت في إطار هذا النموذج . وهذا
النموذج يفسر أيضا التجارب الأولى في مجال الإسكان الزراعي وبالنسبة للمدن ،
هو أساس شبكات المياه والصرف ، والجدير بالذكر أن هذه التغيرات الهائلة لم
يرجع الفضل فيها للبريطانيين وحدهم ، ففي أغلب الأحيان اعتمد النظام على
الشركات صاحبة الامتياز كما ازدهرت الشركات المساهمة والمضاربة طوال
الفترة الأخيرة من القرن التاسع عشر .

ومع ذلك فالمضاربة ، كما سبق أن أوضحنا في موضع آخر ، ليست فقط
« مرض » من أمراض الرأسمالية المحلية ، بل هي تساعد أيضا على النمو
وتشجع على الثراء السريع كما أنها أمدت مصر بجزء كبير من السيولة التي
استخدمت أثناء الانطلاقة الكبرى للبناء فيما بين عامي ١٩٠٠ و ١٩٠٧ ، حتى وإن
كانت قد تسببت في نهاية الأمر في أزمة عام ١٩٠٧ .

ومن جانب آخر ، وليس هذا بالأمر الثانوي ، فقد تربى معظم العاملين
بالسياسة وكذلك نخبة مصر الحديثة على هذا النموذج الليبرالي . ولندكر في هذا
الصدد أحمد باشا يحيى الذي ولد عام ١٨٤٠ من عائلة تجار بالإسكندرية وأصبح
منذ الثمانينات من القرن التاسع عشر أحد أكبر ثلاث ملاك بالمدينة ، وشارك في

إنشاء المجلس البلدى وظل به حتى وفاته . وفى الوقت ذاته ، انتخب متحدثا رسميا لسكان الإسكندرية فى المجلس التشريعى وانضم منذ عام ١٩٠٧ إلى الحزب الوطنى . هذا الرجل كان من كبار أعيان الاهالى ، كما كان يطلق عليهم آنذاك ، ولكنه لم يكن من الساسة ، ولذا كان يعتبر العمل العام سبيل لإدارة التوترات الاجتماعية بصورة أفضل ولكن بون المساس بنموذج الإثراء الذى كفل له ثروته الخاصة . ومرت الأيام ، وبعد عشرين عاما تولى ابنه رئاسة غرفة التجارة البوابة ، كما أصبح رئيسا لعدة أندية طيران ومقربا لحزب الوفد .

غير أن أكثر الأمثلة إثارة للدهشة فى نظرى هو إسماعيل صدقى باشا الذى كان مكروها كرئيس لمجلس المدينة الذى عين فيه بناء على نتيجة مسابقة حول الموضوع التالى : « هل من الأفضل إعطاء حق الامتياز فى مجال المرافق العامة لشركة خاصة أم لإدارة من إدارات البلدية » . وإن كانت إجابته على هذا السؤال غير معروفة ، فالمعروف أنه نجح فى الاختبار . فقد عين وكيلا للوزارة فى عام ١٩١٠ ، ثم اتجه إلى مجال الأعمال حتى رأس اتحاد الصناعات المصرية عام ١٩٢٠ . وقد تعلم إسماعيل صدقى حب الأعمال الخاصة أثناء وجوده وتولييه مناصب فى البلدية ، ثم دخل ، وبنفس الأسلوب ، فى العمليات السياسية الكبرى ، وسقطت وزارته بسبب فضيحة عقارية وقعت بالاسكندرية .

مسار هذا الرجل هو أيضا مسار قرن يكمله . انطلق اسماعيل صدقى من خبرته الفنية ثم ، مع حلول ثورة ١٩١٩ ، أصبح من رجال السياسة . غير أنه لم يعد من المصلحين .

٦ - حدود الإصلاح الاجتماعى

السؤال الذى يطرحه هذا النوع من المسارات الفردية بسيط للغاية : لماذا لم يؤد الإصلاح الاجتماعى إلى صيغة سياسية متبلورة ؟ تتطلب الإجابة على هذا

السؤال شرحا مطولا ، ونظرا لتعدد عناصر الإجابة لن يتسع المجال هنا إلا لنذكر الفروض :

١- فيما بين عام ١٩٠٧ و ١٩٢٠ ، اختلط نموذج الخبرة الفنية مع الحركة السياسية بسبب تغير حجم المشكلات وأولوياتها وما ترتب عليه من ضرورة إعادة النظر في نظام لم يكن يعتمد على السلطة السياسية . فعلى سبيل المثال ، كان يكتفى بتشكيل لجنة فنية لتولى الأعمال العمرانية (رصف الطرق أو الصرف) أما تخطيط الأراضي ، فيستلزم تحركا من نوع آخر .

٢- إن الإصلاح الاجتماعي المبني على أساس العمل الميداني ، وإن كان قد أدى إلى التقاء النشاط السياسي وحركة الإصلاح ، إلا أن عملية الدمج لم تتم ، فقد تفوق النموذج الليبرالي الذي طبقه الأعيان فشغل وحدة الساحة السياسية وترك جانبا أية صورة من صور التحول الاجتماعي .

٣- منذ ذلك الحين ، استغل رجال الأعمال المجال السياسي وانتهى الإصلاح التقني الذي قاده النخبة إلى الوقوع في الإثارة (أي النزعة للمتاجرة من غير اهتمام بأي اعتبار آخر) والإثراء . وبذلك أدى الإصلاح إلى توطيد وتقوية الطوبوية السياسية الذي اتخذت في الثلاثينات اسم الشيوعية أو الإخوان المسلمين . ومرة أخرى ، زج جانبا بالمصلحين ومن بين صفوفهم ظهر الثوار ، بينما انتشرت مراكز القوة والمحسوبيات في صفوف السلطة .

وينتهي الإصلاح الاجتماعي مع اندلاع الثورات : ثورة ١٩١٩ ، حيث انتصر النموذج الليبرالي و - على ما يبدو - الخبرة الفنية . أما في ١٩٥٦ ، فقد انتصرت الطوبوية الناصرية ، بينما تمت تحية نخبة الفنيين والليبراليين عن المجال السياسي بل عن مصر كلها .

يبدو أننا نعيش حتى اليوم تحت تأثير ما ترتب على فشل العشرينات في دمج هذين المجالين . وتبقى الطوبوية السياسية وسيلة الضغط الوحيدة بينما

يواصل الفنيون - الذين عادوا إلى الساحة منذ الانفتاح - الدعوة للنموذج الليبرالي الذي لم يعد - في أغلب الأحيان - سوى نوع من الإثارية .
أيا كان الوضع ، فإن طرح مسألة الإصلاح الاجتماعي يجعلنا نفهم - ولو جزئيا - المفارقات التي يواجهها كل من يتناول تاريخ مصر في القرن التاسع عشر : الفراغ الاستعماري من جهة ، والحيوية المدهشة التي يتميز بها مجتمع كل ما يمكن القول عنه هو أنه عاش مرحلة تحول أساسي إلا وهو تحديث هياكله .

الآثار والإصلاح الاجتماعي والهوية الحديثة بين الأقباط* [١٨٥٤ - ١٩٥٢]

نوالد ماكولم ريد

جامعة جورجيا

ترجمة أحمد عبد الحليم

حين توجه مرقس سميكة ، وكيل المجلس الملي للأقباط ، لزيارة البطريرك كيرلس الخامس ، ذات يوم من أيام شتاء عام ١٩٠٨ ، وجده يرقب صائغا للفضة بينما الرجل يزن أغلفة للأناجيل وأواني كنسية قديمة تحمل نقوشا بالقبطية والعربية تعود إلى القرنين الرابع عشر والخامس عشر . وكانت هذه الأشياء جميعا مصنوعة من الفضة ، جاء الصائغ يشتريها كي يصهرها ويصنع منها مشغولات

* نشرت هذه الدراسة في المؤلف الجماعي
Entre réforme sociale et mouvement national : identité et modernisation en Egypte (1882-1962), CEDEJ, Le Caire, 1995.

(بين الإصلاح الاجتماعي والحركة الوطنية : الهوية والتحديث في مصر ١٨٨٢ - ١٩٦٢)

جديدة . وأبدى مرقس سميكة حينذاك استعداداه لدفع الثمن الذى عرضه الصائغ لشراء الفضة ، وكان ١٨٠ جنيهها ، على شرط أن تودع هذه الأشياء فى مخزن لتكون نواة لإنشاء متحف . ووافق البطريك ، وكانت تلك هى بداية المتحف القبطى^١ .

وكان هذا التحول فى قيمة المقتنيات الكنسية البالية ، من أشياء لا تساوى أكثر من وزنها فضة إلى آثار لا تقدر بثمن ، تعبيراً عن نقلة كبرى فى رؤية الأقباط لماضيهم وتحديد هويتهم الراهنة . وقد شهد الغرب تحولات مماثلة فى قيمة المقتنيات القديمة مع تطور علم الآثار الكلاسيكية وعلم المصريات ، ثم حدث نفس الشيء فيما بعد وعلى نحو مختلف ، مع نشأة الاهتمام بالفن الإسلامى والآثار الإسلامية . وفى مرحلة لاحقة ، أخذت هذه الدراسات تنمو لدى المصريين أيضاً حيث تحولت من خدمة الأغراض الإمبريالية الغربية إلى خدمة الأغراض القومية المصرية^٢ .

وقد حفزنى هذا المؤتمر على دراسة العلاقة التى تربط بين علم الآثار والإصلاح الاجتماعى ، وأن أجعل من « الأقباط » الموضوع الخاص لهذه الدراسة . ذلك أن رواد علم الآثار الحديث ، من بين الأقباط على الأقل ، ليسوا بال شخصيات التى تنتمى إلى ماضى زهب وانقضى وانقطعت صلته بالحاضر ، بل كانوا نتاجاً للإصلاح الاجتماعى وقوة دافعة رئيسية من ورائه . فهم ، شأن أقرانهم فى فرنسا فى القرن الثامن عشر وفى اليونان فى القرن التاسع عشر ، رجال علمانيون (أى من خارج السلك الكنسى) مناهضون لسطوة الكليروس ، قاموا بدفع مجلة الإصلاح الاجتماعى وسعوا إلى إعادة تقييم الماضى ، فى مواجهة معارضة الكثيرين من رجال الدين .

وتركز هذه الدراسة على شخصيتين مبرزتين فى مجالى الآثار والإصلاح الاجتماعى على السواء ، وهما مرقس سميكة (١٨٦٤ - ١٩٤٤) مؤسس المتحف القبطى ، ومريت بطرس غالى (١٩٠٨ - ١٩٩٣) مؤسس « جمعية الآثار

القبطية » . وإذا كانت الدراسة تتناول مرقس سميكة بمزيد من الإسهاب ، فإن ذلك يرجع إلى الفرصة التي أتاحت مؤخرًا للإطلاع على مذكراته ، وإلى حياته التي امتدت لتغطي تقريبًا القرن موضع الدراسة ، والتي تتجلى فيها بوضوح الموضوعات التي تعيننا في هذه الدراسة . وتشمل المصادر الأخرى مقابلات أجراها الباحث ^٣ ، والنشرات الصادرة عن « لجنة الحفاظ على الآثار العربية » وعن « جمعية الآثار القبطية » ، وهي نشرات لم تستغل بعد كمصدر للتاريخ الثقافي والاجتماعي والسياسي لمصر الحديثة ، وإن كانت معروفة لمؤرخي الفن والعمارة .

الإصلاح الطائفي القبطي

وتربية سميكة حتى عام ١٨٨٢

بدأت الموجة الأولى للإصلاح القبطي في عام ١٨٥٤ ، أي قبل عشر سنوات من مولد مرقس سميكة ، تحت قيادة البطريرك كيرلس الرابع (١٨٥٤ - ١٨٦١) . ثم تتابعت منذ ذلك الحين وحتى عام ١٨٩٥ موجات الإصلاح واحدة إثر الأخرى كل عشر سنوات تقريبًا ، يقودها في كل مرة رجال علمانيون في وجه مقاومة من معظم رجال الكهنوت . وعلى الرغم من أن حركة الإصلاح القبطي كانت لها دينامييتها الداخلية الخاصة بها ، إلا أن ثمة وشائج كانت تربطها أيضا بوتيرة الإصلاح القومي المصري بل وبوتيرة الإصلاح العثماني ^٤ .

إن الأنبا كيرلس الرابع ، الذي تولى منصبه في نفس العام الذي بدأ فيه حكم سعيد باشا (١٨٥٤ - ١٨٦٣) ، يعرف باسم « أبو الإصلاح » . وقد بدأ حياته فلاحا صعيديا من أصول متواضعة ثم راهبا بدير القديس أنطونيوس ، ومن المحتمل أن تكون قد ربطته صلة ما بالمعهد اللاهوتي الذي أداره مبشر إنجليكاني في القاهرة في أربعينيات القرن الماضي ^٥ ، لكن إصلاحات محمد علي وخلفائه كانت ذات تأثير أكبر عليه . فقد ألغى محمد علي قيود الملابس التي كانت مفروضة

على الأقليات ، ثم ألغى سعيد الجزية التي كانوا يدفعونها من قبل وأمر بتجنيدهم في الجيش . وفي اسطنبول ، أكد الخط الهمايوني الصادر في عام ١٨٥٦ المساواة بين جميع الرعايا . وفي مصر أيضا أخذت الدولة تتعامل ، على نحو متزايد ، مباشرة مع المسيحيين واليهود كإفراد ، متخليّة عن نظام الملة السابق الذي كانت تترك فيه للبطريرك أو الحاخام الأكبر مسؤولية طائفته .

إن ما شهدته عهد محمد علي من إقامة جيش جديد ومدارس عليا وإيفاد بعثات تعليمية إلى أوروبا وإنشاء مدرسة الآسن والمطبعة والجريدة الرسمية ، كل ذلك قد تم بمعزل عن الأقباط . ومن هنا ، قرر الأنبا كيرلس أن يقوم بإصلاحات الخاصة ، فاستورد مطبعة من أوروبا (لم تستخدم إلا بعد وفاته) ، وتصدى بقوة للفساد والجهل بين الكهنة ، وفتح مدارس جديدة وتوسع في علاقاته مع أبناء الكنائس الأخرى ، فشملت الروم الأرثوذكس والأرمن وربما الانجليكانيين أيضا ، وقد شاع حينذاك أن سعيد باشا قد دس السم للبطريرك خوفا مما قد تجره هذه العلاقات من تدخل أجنبي .

إلا أن أعظم إنجازات الأنبا كيرلس كان تأسيسه للمدرسة البطريركية (مدرسة الأقباط الكبرى) بعد أن رفض سعيد التماسه قبول الأقباط في المدارس الحكومية والسماح لهم بالتقدم إلى رتب الضباط في الجيش أسوة بالمصريين المسلمين . وكان التعليم النظامي القبطي ينتهي ، قبل تأسيس هذه المدرسة ، بالكتاتيب التي كانت تعلم تلاميذها القراءة والكتابة بالقبطية والعربية من الكتاب المقدس ومبادئ الحساب ، ذلك أنه لم يكن لدى الأقباط مؤسسة تعليمية مناظرة للأزهر . وهكذا لم يكن على مرقس سميكة سوى أن يسير مسافة مائتي متر ليصل من منزل جده بشارع درب الواسعة (بالأزيكية) إلى المدرسة البطريركية الواقعة بجوار الكاتدرائية المرقسية ومبنى البطريركية . وقد شكلت هذه المدرسة جيلا كاملا من النخبة القبطية العثمانية قبل أن تتيح مدارس الإرساليات والمدارس الحكومية فرصا واسعة للتعليم أمام الأقباط . وكان سميكة يفخر بأن المدرسة التي

تعلم فيها خرجت ثلاثة من رؤساء الوزراء الأقباط^٦ . كذلك كان من بين الشخصيات اللامعة الأخرى التي تخرجت من هذه المدرسة والتي تعيننا في هذا البحث ، قليني فهمي وميخائيل شاروبيم وميخائيل عبد السيد وكونديوس ليب .

وكان منزل جد مرقس سميكة يقع في حي معظم سكانه من الأقباط ، وها هي بوابات الحي لم تعد تستخدم الآن وها هم الأقباط يحسون بالآمان في أي مكان يقيمون به في القاهرة . وكان معظم الأقباط حينذاك فلاحين أميين من الصعيد ، ولكن عائلة سميكة كانت تنتمي إلى نخبة حضرية أبلت بلاء حسنا في خدمة الدولة والكنيسة . فقد كان جده لأمه سكرتيرا في ثلاثينات القرن الماضي لإبراهيم باشا في دمشق حيث ولدت الأم ، كما كانت عائلة أبيه قد أهدت مخطوطات ومقتنيات ثمينة أخرى إلى الكنيسة المعلقة^٧ .

وكانت المدرسة البطريركية تعلم بالمجان التلاميذ من جميع الأديان ، ولكن كثيرا من تلاميذها كانوا ينتمون إلى عائلات قبطية ميسورة كعائلته . ودرس سميكة اللغات العربية والقبطية واليونانية ، لكنه لا يذكر اللغة التركية التي أخذت أهميتها في الانحسار مع تبني الطبقة الحاكمة للغة العربية . وقد اختار المفتشون الحكوميون إثنين من أشقائه لإلحاقهما بمدرسة الحقوق الحكومية توطئة لإلحاقهما بوظائف في الحكومة . وكانت العائلات المسلمة ترسل غالبا واحدا من أبنائها إلى الأزهر ، وبالمثل ، حاول والد فريد سميكة أن يستبقه لخدمة الكنيسة فمنعه من حضور دروس اللغة الإنجليزية التي كان يقدمها ميخائيل عبد السيد محرر صحيفة « الوطن » القبطية . لكن مرقس أضرب عن تناول الطعام حتى رضخ والده . وهكذا تعلم الصبي الإنجليزية ، ثم انتقل إلى مدرسة الفرير ليدرس الفرنسية ، مسقطا من حسابيه أي تفكير في الالتحاق بالسلك الكنسي^٨ .

وقد اتخذ البطاركة ديمتريوس الثاني (١٨٦٢ - ١٨٧٠) وكيرلس الخامس (الذي بقى في منصبه من ١٨٧٤ إلى عام ١٩٢٧) والأنبا يؤانس التاسع عشر (١٩٢٨ - ١٩٤٢) موقفا عنيقا من التأثيرات الأجنبية التي آمن الأنبا كيرلس

الرابع وسميكة بأثرها الحافز ، فهاجم الأنبا ديمتريوس « الإرسالية الأمريكية »
للكنيسة المشيخانية المتحدة التي وصلت فصليتها الأولى لـ « احتلال مصر »^٩
- على حد التعبير العكسرى الذى استخدموه - فى عام ١٨٥٤ . وأيد الخديوى
إسماعيل (١٨٦٣ - ١٨٧٩) البطريك ضد معكرى السلام ، هؤلاء الذين ندوا
بالكنيسة القبطية متهمين إياها بالهرطقة والفساد والجهل . لكن الحماية
الدبلوماسية مكنت الإرسالية من دعم مقرها الرئيسى فى أسيوط وبناء مدارس
وكنائس فى كافة أنحاء مصر . وفى مواجهة ذلك ، قرر إسماعيل منح الكنيسة
القبطية ١٥٠٠ فدان كى تتمكن من تطوير مدارسها^{١٠} ، كما فتح المدارس
الحكومية أمام غير المسلمين فى عام ١٨٦٧ . أما المبشرون الكاثوليك ، الذين
تواجدوا على الساحة منذ أمد طويل ، فكانوا أقل ميلا للهجوم على الكنيسة القبطية
هجومًا مباشر . وانتهى الأمر بأن انفصل الأقباط الكاثوليك والبروتستانت
(الإنجيليون) عن الكنيسة الأم .

كان مرقس سميكة أحد الشماسية الذين ضمتهم الجوقة فى قداس
تنصيب الأنبا كيرلس الخامس الذى أذعن فى البداية لمطالب الأقباط العلمانيين
بإنشاء كلية إكلييريكية ومجلس ملى من غير رجال الإكليروس للمساعدة فى إدارة
شؤون الأقباط . وقام بطرس غالى ، وكان حينذاك شابا صاعدا من أبناء الأعيان ،
بإعداد صيغة القانون المطلوب وأصبح فى عام ١٨٧٤ وكيلا للمجلس الملى الذى
يرأسه البطريك^{١١} .

وكانت هذه المجالس الطائفية قد أخذت تشيع فى تلك الفترة ، فقد أنشأ
العثمانيون فى العقد السابق مجالس للأرمن والروم الأرثوذكس واليهود ، كما
أصبح لهم دستور ومجلس نيابى فى عام ١٨٧٦ . كذلك أنشأ إسماعيل باشا
مجلس شورى النواب فى عام ١٨٦٦ الذى ضم بعض الأقباط . لكن البابا كيرلس
ما لبث أن أغلق المجلس الملى والكلية الإكلييريكية ، على نحو ما فعل السلطان
عبد الحميد الثانى (١٨٧٦ - ١٩٠٩) بالبرلمان والدستور العثمانيين .

والمفترية تروى على السبعين عاما ظل دعاة الإصلاح من غير رجال الدين يصارعون البطريك وكبار رجال الكهنوت الذين تشبثوا بسلطتهم التقليدية على الطائفة . كان دعاة الإصلاح يريدون أن يتولى المجلس الملى الإشراف على إدارة أوقاف الكنيسة والأديرة والمدارس القبطية وعلى قوانين الأحوال الشخصية التى تنظم الطلاق والموارث . كان البطاركة والأساقفة القادمين مباشرة من أديرتهم بالصحراء ، موضع توقيير لتقواهم وزهدهم لكنهم كانوا يفتقرون إلى التعليم والخبرة بالحياة . فقد كان معظم الرهبان ينحدرون من عائلات مسيحية متواضعة ، يقول سمكة : « إنه اعتراف مخجل . ولكن علينا أن نسلّم بأن الذين ينتمون إلى عائلات محترمة من الأساقفة الموجودين ليسوا سوى قلة قليلة »^{١٢} . ويتردد مدى الأفكار البروتستانتية فى تنديد سمكة برجال الكهنوت حين يتهمهم بأنهم أشخاص كسالى وفاسدون فروا من عالم العمل الحقيقى ، وأنهم يهملون واجباتهم الدينية ، ويبيعون العدالة ، ويثرون أقاريهم بأموال الكنيسة^{١٣} . وكان كبار ملاك الأراضي المهنيون الذين يسيطرون على المجلس الملى قد أخذوا يزدادون تعليما وثراء وراحوا يطالبون بنصيب أكبر فى إدارة شؤون الأقباط .

فى عام ١٨٩١ ، كان سبعة من أعضاء المجلس الملى الاثنى عشر يحملون رتبة البكوية ، وكان واحد منهم - وهو بطرس غالى - حاملا للباشوية^{١٤} . لكن الحزب المؤيد للبطريك كان يتمتع بمواقع راسخة ويتأييد من جماهير الأقباط ، واستطاع المحافظة على مواقفه فى جولة بعد أخرى حتى عام ١٩٥٢ .

وشبيه بذلك ما شهدته ساحة السياسة الوطنية المصرية فى الفترة من عام ١٩١٩ إلى ١٩٥٢ حيث استحكم الصراع بين الوفد وحكومات القصر المستبد . وهو يناظر أيضا ما حدث فى الأزهر الذى كان يستمد معظم تلاميذه فى مطلع القرن من العائلات الفقيرة أو الريفية^{١٥} . وقد قاوم العلماء إصلاح الأزهر

والمحاكم الشرعية وإدارة الأوقاف خوفاً من فقدان سلطتهم ومراكزهم ، ولم يكن المشايخ المؤيدون للإصلاح ، مثل محمد عبده ، سوى استثناء من القاعدة العامة شأنهم شأن المطارنة الأقباط المؤيدين للإصلاح ، وكان أولئك هؤلاء يستمدون التأييد من النخب العلمانية .

وكان يوسع أنصار الإصلاح أن يستعينوا بالدولة لترجيح الكفة لصالحهم ، لكن الثمن - وهو فقدان الاستقلال الطائفي - كان سيصبح فادحاً .

بدايات الاهتمام القبطي بالدراسات القبطية والمصريات
أسفرت حملة بونابرت وفك شمبليون لرموز الهيروغليفية عن وضع الأسس لعلم المصريات في الغرب . وفي عام ١٨٥٨ ، غرس مارييت بذور هذا العلم في مصر حين سمح له سعيد باشا بإنشاء مصلحة الآثار والمتحف المصري . وظل الأجانب يسيطرون على المصلحة والمتحف حتى العشرينات حين أتاح الاستقلال الجزئي للمصريين أن يتقلدوا وظائف في مجال المصريات . وعلى خلاف الهيروغليفية ، كانت القبطية هي اللغة الدينية للكنيسة القبطية ولم تكن بحاجة إلى أوروبيين لفك رموزها . ومع ذلك ، يؤكد سميكة أن الأوروبيين كانوا رواداً في إحياء الدراسات القبطية في القرن التاسع عشر . وكان أ. كرشنر ، وهو فرنسي من اليسوعيين ، هو رائد دراسة القبطية في أوروبا في القرن السابع عشر ، وبدأ الغربيون في أخذ المخطوطات المهمة من الأديرة القبطية . فقد كانت القبطية جزءاً من دراسات الكتاب المقدس وكتابات آباء الكنيسة ، وقد بين شمبليون أنها أيضاً المدخل لدراسة الهيروغليفية . وقد جاء مارييت لمصر لأول مرة في عام ١٨٥٠ ليشتري مخطوطات قبطية ومخطوطات أخرى لمتحف اللوفر ، لكن اكتشافه لمعبد سقارة^{١٦} أكد مكانته كعالم للمصريات ، ثم مضى في طريقه هذا دون تردد . لقد أتاحت المدرسة البطريكية والكلية الإنكليزية مكاناً يمكن أن تدرس فيه القبطية على مستوى يعلو مستوى الكتاتيب ، وكان الفصل الذي درس فيه سميكة

يستخدم نسخة من العهد الجديد باللغتين القبطية والعربية كان واضعها هـ. تاتام قد أهداها مقابل مخطوطات أخذها من وادي النطرون . وكان يرسم الراهب ، أحد معلمى سميكة ، هو أول من أصدر مؤلفا عربيا حديثا فى نحو اللغة القبطية . كذلك كان عالم المصريات والدراسات القبطية كلوديوس لبيب (١٨٦٨ - ١٩١٨) الذى يصغر سميكة بأربع سنوات ، واحدا من الذين بدأوا دراستهم للقبطية فى المدرسة البطريركية . وعلى عكس البروتستانت الغربيين فى القرن التاسع عشر ، الذين نظروا إلى علم الآثار كوسيلة « للبرهنة على صحة الكتاب المقدس » ، لم يشارك رجال الإكليروس الأقباط كلوديوس لبيب اهتماماته بالتاريخ المصرى القديم . كذلك كان الاسم الأول لطالب أصغر سنا يدعى سيزوستريس سيداروس ، وهو اسم فرعونى محور بتأثير اليونانية ، يوحي بأن أسرة هذا الطالب كانت لها اهتمامات بالتاريخ الكلاسيكى أو المصرى القديم ^{١٧} .

بيد أن الأهداف التى كان يتوخاها الإصلاح كانت تتعارض أحيانا مع أهداف علم الآثار . فكما كان المسيحيون الأوائل يطمسون النقوش على المعابد الفرعونية أو يشوهونها ، هاجم المبشرون البروتستانت الايقونات فى الكنائس القبطية ، وأشعل الأنبا كيرلس الرابع النار فى الايقونات القديمة ومنع عمل ايقونات جديدة عندما أعاد بناء الكنيسة المرقسية . وفى عام ١٨٦٩ ، قام بعض الشبان الأقباط الوثيقي الصلة بالإرسالية الأمريكية فى أسيوط ، بعد أن قرأوا (فى الكتاب المقدس) كيف هدم جدمعون مذبح يعل ، بتدمير الايقونات فى إحدى الكنائس القبطية . وعلى الرغم من أنهم قد اضطروا إلى دفع تعويض ، فإن سميكة يلاحظ أنه لم يمض وقت طويل « إلا وكانت عبادة الصور قد أوشكت على الاختفاء » ^{١٨} .

الإصلاح القبطى أثناء الاحتلال البريطانى

أفاد سميكة إفادة جمة من معرفته بالإنجليزية حين احتل البريطانيون مصر وهو فى الثامنة عشرة من عمره . فقد عمل سكرتيرا لسيده إنجليزية كانت تدير

مستشفى تطوعي للضباط الجرحى ، ثم بدأ فى عام ١٨٨٣ عمله كموظف حكومى فى مصلحة السكك الحديدية . ولم يكن اختياره هذا بالأمر غير المألوف ، ذلك أن ٤٨٪ من موظفى السكك الحديدية والتلغراف كانوا من الأقباط ١٩ .

لقد أدى الاحتلال البريطانى إلى التعميل بحدوث محاولة جديدة للإصلاح القبطى لكن دور « الرابطة الإنجليكانية لتعزيز المسيحية فى مصر » فى هذه المحاولة لم يكن بالسند الذى يمكن الاعتماد عليه ، فقد هاجم أحد المتحدثين الرئيسيين فى أحد الاجتماعات المبكرة « هرطقة الأقباط المدمرة للروح » ٢٠ . ورفض الأنبا كيرلس أن يترأس اجتماعات المجلس العلى الذى تم حله مرة أخرى فى عام ١٨٨٤ .

ومرة أخرى ينهض بطرس غالى ، الذى حصل على الباشوية وأصبح وكيلًا لوزارة العدل ، بدور رئيسى . كان قد درس بمدرسة الأمير فاضل (الذى كان والد بطرس غالى يعمل موظفًا بعزبته) ، ومدرسة كيرلس الرابع بحارة السقاين ، ومدرسة الأسنن الحكومية . وكان يجيد التركية والعربية والفرنسية والإنجليزية والإيطالية . فئات له هذا كله أن يكون وسيطًا بين الدولة وبين الأقباط وبين البريطانيين والمصريين . واشترى أراض من الخاصة الملكية فى أنشاص والشرقية ، وتولى مناصب وزارية منذ عام ١٨٩٣ حتى اغتياله فى عام ١٩١٠ ٢١ . وفى عام ١٨٩٠ ، بدأت جمعية التوفيق القبطية محاولة الإصلاح الرابعة . وانتخب مرقس سمىكة عضواً بالمجلس العلى ، ولكن الأنبا كيرلس رفض مرة أخرى الاعتراف بالمجلس . واتفق إفلين بيرنج (اللورد كرومر فيما بعد) ورئيس الوزراء مصطفى فهمى وبطرس غالى على نفيه إلى دير بوادى النطرون . لكن هذه المساعي ما لبثت أن أصيبت بنكسة حين عين رياض باشا رئيساً للوزراء بدلا من مصطفى فهمى ، وكانت عودة كيرلس الطافرة بمثابة ضربة لهيبة البريطانيين . وشاع حينذاك أن الإنجليكانيين كانوا يخططون للاستيلاء على الكنيسة القبطية وأن كرومر وغالى وسمىكة قد دسوا قسا إنجليكانيا يقوم بدراسة المخطوطات فى الكاتدرائية ، كى يكون عوناً لهم فى تحقيق هذا المخطط . وبعد ذلك ، قام البطريرك

بتشكيل لجنة طيبة القيادة من أربعة أعضاء لتكون بديلا عن المجلس العلى ، و لم يعد أحد يجسر على الحديث عن الإصلاح ^{٢٢} . وكتهدئة للمعارضة ، تم إنشاء عدة مدارس جديدة كما أعيد افتتاح الكلية الإكليريكية لكن هيئة التدريس كانت ضعيفة .

وفى عام ١٨٩٥ ، اقتنى دعاة الإصلاح صحيفة كى يواجهوا بها صحيفة « الوطن » المملوكة للبطريرك ، والتي كان ميخائيل عبد السيد يديرها منذ عام ١٨٧٧ . واستطاع بطرس غالى أن يقنع تادرس شنودة المنقبادى - الذى كان عضوا فى جمعية التوفيق وفى المجلس العلى المنحل - بأن يرأس تحرير صحيفة « مصر » التى كانت مملوكة للإصلاح والإنجليز على السواء . وبعد عام ١٩٠٠ ، بدّل البطريرك ، ومعهم المالك الجديد لصحيفة « الوطن » ، موقفهما وساندا الاحتلال البريطانى ^{٢٣} .

وقد كان لمحاولات الإصلاح القبطية المجهضة فى تسعينات القرن الماضى نظائرها فى الأزهر حيث قام عباس حلمى الثانى ، الذى كان قد أبدى - فى أول الأمر - اهتماما بالإصلاح ، بتعيين شيخا محافظا للأزهر . وفى النهاية ، يأس محمد عبده من الإصلاح واستقال من مجلس الأزهر . كذلك كان الصراع الطويل الذى خاضته الحكومة لتتزع الإشراف على الأوقاف من علماء الأزهر ، شبيها بالمعركة التى دارت بين المجلس العلى والبطريرك حول الأوقاف القبطية ^{٢٤} .

سويكة وبدايات الاهتمام القبطى بعلم الآثار

أفرد ماسبيرو (١٨٨١ - ١٨٨٦ ، ١٨٩٩ - ١٩١٤) الذى خلف مارييت كمدير لمصلحة الآثار ، حجرة خاصة فى المتحف المصرى للآثار القبطية ، كما بدأت خلال فترة إدارته الثانية أولى عمليات التنقيب العلنية للمواقع الأثرية القبطية ^{٢٥} . لكن سومرز كلارك Somers Clarke يرسم صورة أكثر قتامة للفترتين*

اللتين تولى فيهما ماسبيرو منصب مدير مصلحة الآثار : « إن الموقف الفكري الذي يتخذه عالم الفصريات هذا تجاه أية دراسة للآثار المصرية لا تساير النهج الذي يسير عليه ، هو موقف غير علمي بقدر ما هو مثبط . فالمدبر العام لمصلحة الآثار لا يتحدث عن الأقباط إلا بازدراء واصفا إياهم بـ « الأقباط الأشرار » . وقد ارتكب فظائع قاسية في مدينة هابو ، دون ضرورة تبررها على الإطلاق . فقد حول أحد أبنائها هذا المبنى الضخم المهييب إلى كنيسة منذ زمان بعيد ، وأقيمت أعمدة أحادية الحجر كما بنى تنوء قبوى لكى يوضع فيه المذبح ... لكن هذه الصفحة من صفحات التاريخ لم تعجب السيد الذى كان مديرا عاما لمصلحة الآثار في ذلك الحين ، ولما كان حريصا على تأكيد هذا الموقف على الملأ ، فقد أمر بإخراج الأعمدة خارج المبنى ، غير مبال بالمشقة أو التكاليف ... بل لم يقف الأمر عند هذا الحد ، فلم تنشر أية خرائط أو رسوم أو مذكرات . وعلينا الآن ، لكى نعرف كيف حاولت الجماعة المسيحية أن تعيد ترتيب اليهودى يلام أغراضها ، أن نعود إلى خريطة في كتاب وصف مصر » ٢٦ .

وفى عام ١٨٨٤ ، كتب أ . ج . بتلر A. J. Butler فى مؤلفه عن الكنائس القديمة فى مصر يقول « إن الآثار المسيحية تندثر يوما بعد يوم . فهى مجهولة للرحالة الغربيين ، والأقباط أنفسهم لا يحفلون بها كثيرا . ولم يبذل أى جهد على الإطلاق لإنقاذها من السقوط فى هوة النسيان أو لحمايتها من الدمار » ٢٧ .

هكذا أصبحت المهمة واضحة أمام سميكة . فقد عشق وهو صبي صغير زيارة المتحف المصرى والجيزة وسقارة ومساجد القاهرة وكنائسها . وقبل أن يهدأ غبار الغزو البريطانى ، كان سميكة يصحب مخدمته ، الكونتيسة سترانجفورد ، لزيارة المواقع الأثرية . وقد عرف بآثار بلاده من الاطلاع على كتاب مورى (دليل مصر Murray, Handbook of Egypt) ثم على مؤلفات بيدكر Baedker ، وكتب سميكة يقول : « لابد لى أن اعترف ، رغم ما فى هذا الاعتراف

من إيلام لمشاعري الوطنية ، بأننا ندين للأوروبيين ، والفرنسيين بصفة خاصة ، بالفضل في اكتشاف هذه الآثار ودراستها دراسة علمية وترميمها » ٢٨ .

وفي عام ١٨٩٠ ، قام سمكة بزيارة بلتر ، الذي كان قد شكر شقيق سمكة للمساعدة التي قدمها إليه لدى تأليفه كتابه *Ancient Churches* (الكنائس القديمة) ، في أكسفورد ٢٩ وقام بلتر بتقديم سمكة إلى سومرز كلارك وهو مهندس معماري عمل في ترميم كاتدرائيات إنجليزية ، ثم أتى إلى مصر حيث ألف كتابه *Christian Antiquities in the Nile Valley* (١٩١٢) . وشكا سمكة من أن الأعيان يستبدلون بالكنائس القديمة « مبانى لا نوق فيها » « تبنى على الطراز اليونانى الحديث وتزين بالرخام الإيطالى » . وسارع كلارك بإرسال خطاب إلى صحيفة التايمز ، وما أن جاء ربيع عام ١٨٩١ حتى كان سمكة يصحب سير إفلين بيرنج لزيارة كنائس القاهرة ويلج عليه أن يعهد بصيانتها إلى لجنة الحفاظ على الآثار العربية (وسوف نشير إليها فيما يلي باسم « اللجنة ») ٣٠ . وبعد ذلك بوقت طويل ، أهدى سمكة إلى بلتر الدليل الذى قام بإعداده عن المتحف القبطى وشكره على إيجائه له بفكرة الاستعانة باللجنة وإنشاء المتحف ٣١ .

وكان الضديوى توفيق قد أنشأ اللجنة فى عام ١٨٨١ تحت ضغط من الأوروبيين المتحمسين للفن العربى (أى الإسلامى) . وفى عام ١٨٩٤ ، اقترحت اللجنة أن تتولى مسؤولية العناية بالكنائس والأديرة القبطية ، ثم عرضت بعد ذلك بعامين أن تخصص مبلغ ألفى جنيه من الأموال الحكومية للإنفاق عليها إذا ما أبلت الكنيسة استعدادها للمساهمة بنصيب هى الأخرى . ووافق البطريك على مضمض . وعندئذ تضافر حسين فخري وزير الأشغال العامة مع الأعضاء الأوروبيين المسيطرين واثنين من الأرمن ليستصدروا من اللجنة قرارا بإضافة عضوين قبطيين . وقد عارض القرار فريق من الأعضاء كله من المسلمين قالوا أن ضم قبطى واحد يكفى . وطرح الأعضاء الأوروبيون اقتراحا بتغيير اسم اللجنة إلى « لجنة المحافظة على الآثار العربية والقبطية » ولكن هذا الاقتراح كان طموحا أكثر من اللازم وقوبل بالرفض ٣٢ .

وكان العزاء الوحيد للبطريك ، فيما يقول سميكة ، هو أن يبقى هو (أى سميكة) خارج اللجنة ، وقد شن سميكة هجوما عنيفا على نخلة البراتى - أحد العضوين القبطيين اللذين عينا فى اللجنة - لقيامه بهدم أحد أبراج حصن بابليون الرومانى كى يصنع مدخلا أفخم للكنيسة المطلقة ويخلط ستائر وايقونات تنتمى لعصور مختلفة فى كنيسة مار جرجس . وكثيرا ما كان سميكة يتصل بسومرز كلارك ، الذى كان عضوا فخريا فى اللجنة ، وبالمهندس المعماري ماكس هرتز لكى يقترح ترميمات تتولاها اللجنة للآثار القبطية ٣٢ .

وفى النهاية ، أدرك سميكة أنه يواجه خيارا شاقا : فإما المضى فى السعى من أجل الإصلاح الطائفى وإما أن يصلح علاقته بالبطريك آملا فى الحصول على مقعد فى اللجنة وعلى الإذن ببناء متحف قبطى . وكان سميكة فى عام ١٨٩٣ واحداً من اثنين فقط من أعضاء المجلس الملى أصرأ على موقفهما المتشدد ورفضأ التوقيع على التماس بطرس غالى لإعادة البطريك من منفاه فى الصحراء ٣٤ . وها هو الآن يعدل من موقفه ، ويضع الإصلاح فى المرتبة الثانية من اهتماماته ، ويأخذ فى تركيز جهده على التأثير على البطريك . وفى عام ١٩٠٥ ، حصل سميكة على مقعده فى اللجنة ، ثم حصل بعد ثلاث سنوات أخرى على المتحف الذى كان يريده . وكان ثمة علمانيون آخرون من جيل مرقس سميكة قد تنبهوا لأهمية الماضى القبطى ، فقام تادرس شنودة محرر صحيفة « مصر » خلال الثمانينات بتأسيس جمعية فى أسيوط للحفاظ على التاريخ القبطى وترجم كتاب « تاريخ الكنيسة فى مصر » لـ بوتشر إلى العربية . وكتب ميخائيل شاروبيم كتابا بالعربية من أربعة أجزاء عن تاريخ مصر القديمة والحديثة ، استلهه بالحديث عن انحدار المصريين من سلالة نوح لكنه ما لبث أن انتقل إلى أرضية تاريخية أكثر تماسكا حين بدأ فى الحديث عن عهد الأسرة الأولى فى مصر الفرعونية ، ثم مضى قدما إلى الأمام . وتعلم كلوديوس لبيب فى المدرسة البطريركية القبطية والهيروغليفية أثناء عمله فى مصلحة الآثار . وبعد عام ١٨٩٢ ، أخذ خلفاء ماسبيرو

في تبسيط همم الأثاريين المصريين الطموحين ، فترك مصلحة الآثار ليعمل بالتدريس ، ونشر ، كأستاذ اللغة القبطية في الكلية الإكليريكية كتباً دينية للبطريرك بالقبطية والعربية ، وشرع في تأليف قاموس للغة القبطية ، وأصدر مجلة « عين شمس » بالقبطية والعربية (١٩٠٠) . وأطلق على أبنائه الستة أسماء فرعونية ، بل أصر على أن يكون حديثهم في البيت بالقبطية ^{٢٥} .

الإصلاح القبطي والثورات الطائفية

والحركة الوطنية المصرية ، ١٩٠٥ - ١٩١٠

يمر الكتاب عادة مر الكرام على الإصلاح الطائفي القبطي وتأسيس المتحف القبطي عند تناولهم للفترة الحافلة بالأحداث التي عاشتها مصر من عام ١٩٠٥ إلى عام ١٩١٠ . فقد أصبح بطرس غالي أول رئيس قبطي للوزراء في عام ١٩٠٨ ، أي بعد عام من استقالة كرومر . وقد تعرض غالي لهجوم الوطنيين لتعاونيه مع البريطانيين ، لكنه لم يكن وحيداً في هذا الموقف . فقد دافع عن الاحتلال صحيفتا « مصر » و « الوطن » وأخوخر فانوس مالك الأراضى في أسيوط ، وكان البطريرك يطلق صورا للملك إدوارد السابع وجورج الخامس في قاعة استقباله ^{٢٦} . وقد استخدم فانوس الذي تخرج من مدرسة بروتستانتية وكان بروتستانتياً هو نفسه ، جمعية الإصلاح القبطية التي كان يرأسها وحزب المصريين المستقلين الذي انبثق منها ، للضغط على الحكومة لتقديم تنازلات للأقباط . لكن أقباطاً آخرين كانوا أكثر حكمة في خياراتهم ، فانضم ويسان واصف ومرقس حنا إلى الحزب الوطني بزعامة مصطفى كامل ، كما انضم فخرى عبد النور وسينوت حنا إلى حزب الأمة الذي أسسه أحمد لطفى السيد . وكان لطفى السيد ومصطفى كامل يؤكدان على السواء أن المسلمين والأقباط يشكلون أمة واحدة . ويعد وفاة مصطفى كامل في ١٩٠٨ ، تدهورت العلاقات بين الحزب الوطني والأقباط وكان قاتل بطرس غالي أحد أعضاء الحزب الوطني ثم أسهم المؤتمر القبطي ، الذي

نظمه فانوس وآخرون في أسير في أعقاب اغتيال بطرس غالي ، في أحداث مزيد القهور في العلاقات بين المسلمين والأقباط ٣٧ .

وفي أثناء ذلك ، شهد الأقباط موجة أخرى من موجات الإصلاح ، ففي عام ١٩٠٥ ، أدى الانزعاج من سوء تصرفات اللجنة الرباعية التي شكلها البطريرك بجرديتي « الوطن » و « مصر » إلى الانضمام إلى المطالبين بتشكيل مجلس ملي جديد . وهكذا أعيد المجلس الملي وأعيد انتخاب سميكة . وقد حمل سميكة حينذاك البطريرك جانبا كبيرا من مسؤولية الصدام الذي وقع في عامي ١٨٩٢ و ١٨٩٣ . « بدلا من إيلاء بعض الاعتبار لرغبات البطريرك بتجنب الموضوعات الخلافية وتكريس جهدنا لإصلاحات أخرى كانت الحاجة ماسة إليها ، انتهجنا للأسف سياسة يغلب عليها العنف . ونشب صراع خطير بين المجلس ، المؤيد من سواد الأقباط ، والبطريرك الذي كان يقف إلى جانبه الأساقفة ومعظم القساوسة وقطاع من الأقباط » ٣٨ .

« كانت الطريقة المهذبة اللبقة التي استخدمها في الاقتناع رجل كمرقس سميكة باشا » ، كما يلاحظ كاتب إنجليزي ، « تستميل البطريرك قليلا إلى طريق الإصلاح في بعض الأحيان » ٣٩ . لكن سميكة في مذكراته التي كتبها بعد سنوات كثيرة بنفس عن مشاعر التذمر التي حبسها طويلا فيتهم البطريرك كيرلس الخامس بالتهاون مع الفساد الذي استشرى بين رجال الإكليروس ، وبأنه أباح أموال الكنيسة لأقاربه وكان يمارس السحر للحصول على ذهب لبناء كنائس جديدة ، وبأنه حمله هو شخصيا (أي سميكة) على التنقيب عن كنز مخبوء تحت مذبح إحدى كنائس القاهرة القديمة ٤٠ .

ودفع اغتيال بطرس غالي الأقباط إلى ضم الصفوف ، ثم استطاع اللورد كيتشنر في عام ١٩١٢ أن يرتب ، من خلال قليني فهمي ، حلا توفيقيًا يتشكل المجلس بمقتضاه من أربعة رجال دين يعينهم البطريرك وثمانية مدنيين منتخبين . ثم جاءت الحرب العالمية الأولى وثورة ١٩١٩ وتأجل مرة أخرى الإصلاح الطائفي القبطي ٤١ .

وكان سميكة منذ حوالي عام ١٩٠٠ قد وطد مكانته كهمزة وصل رئيسية بين البطريرك وسلطات الاحتلال ورجال الدين الزائرين . وقد نجح في عام ١٨٨٦ في إقناع بيرنج والمستشار التعليمي بوجلاس بدلولب بالسماح لمعلم إنجليزي بالتدريس في المدرسة البطريركية بعد انتهاء الدروس اليومية . ويندر أن نجد إنجليزيًا زار مصر خلال تلك الفترة وكتب عن الأقباط ولم يشكر سميكة على ما أسداه له من عون . كذلك استطاع سميكة إقناع كرومر بتقديم إعانة للمدارس القبطية الخاضعة لإشراف الحكومة ، كما جعل المستشار التعليمي بدلولب يستبدل برئيس الكلية الإكليريكية الذي كان مقربا لكيرلس رئيسا آخر فرنسي التعليم من دعاة الإصلاح^{٤٢} .

وانتقل سميكة من مجال الإصلاح الطائفي إلى مجال السياسة الوطنية بعد تعيينه عضوا في المجلس التشريعي (١٩٠٦ - ١٩١٣) ثم في الجمعية التشريعية (١٩١٤) التي ضمت ثلاثة أقباط آخرين هم قليني فهمي ، ثم سينوت حنا وكامل صدقي الذين انضما فيما بعد إلى حزب الوفد . وقرب بداية الحرب العالمية الأولى ، حصل سميكة على رتبة الباشوية^{٤٣} .

المتحف القبطي والهوية القبطية

لم يكن من قبل الصدفة أن يخرج من بين صفوف المدنيين الرجل الذي اكتشف قيمة المخلفات الكنسية البالية كأثار ثمينة والذي أسس المتحف القبطي . ذلك أن البطريرك ومعظم رجال الدين الأقباط لم يكونوا قد استفادوا بعد من الإصلاح التعليمي ، وكانوا يستمدون شرعيتهم من مجرد التقوى الشخصية ومن خلافتهم للقديس مرقس . ولم يكن مما يعينهم في قليل أو كثير الحفاظ على الأشياء القديمة ، باستثناء الآثار المقدسة ، وعرضها للجمهور . فبعد ست سنوات كاملة من افتتاح المتحف القبطي كتب أحد الإنجليز يقول : « كنت أتمنى لو كان لدى

البطريرك نفسه أى تقدير لقيمة الكنوز التى لا تزال متروكة فى مبنى كنيسة المتهاك « ٤٤ .

وعلى العكس من ذلك ، كانت نخبة الأقباط المدنيين الحديثو التعليم والميسورة والعالية الصوت ، تستشعر على نحو متزايد ضرورة تجاوز واقع الكنيسة بطابعها الذى « ينتمى للعصور الوسطى » إلى ماضٍ مجيد متخيل ، فبعد أن كان الاتقياء من الأقباط والمسلمين على السواء يعزفون من قبل عن ربط أنفسهم بالماضى الوثقى ، كان ثمة تأكيد الآن على الاستمرارية فى تاريخ مصر ، وأصبح القول بأن الأقباط هم « الأبناء المحدثين للفراغة »^{٤٥} شيئاً مألوفاً من الكتاب الأوروبيين ، تؤازرهم فى ذلك الأسانيد « العلمية » من علماء للمصريات مثل ماسبيرو وفلنדרز بترى و أ. سايس . بل لقد مضى بترى وسائس بهذه الفكرة إلى حدود خطيرة فأعلن أن الأقباط وحدهم هم القادرون على قيادة مصر الحديثة نحو التقدم^{٤٦} . ألا تعود كلمة « قبط » نفسها فى أصل اشتقاقها إلى كلمة « Egypt » ؟ ألم يبين شمبليون أن اللغة القبطية ليست سوى الصورة الأخيرة للغة المصرية القديمة ؟ وهكذا ترافق ، لدى النخبة القبطية على الأقل ، الشكاف بعلم المصريات مع الاهتمام بالدراسات القبطية ، وأفضى الإثنان بسهولة إلى القومية المصرية . ولم يعد الفارق بين المسيحية والوثنية يمثل فى نظر المدنيين من أمثال سميكة هوة فاصلة : لقد كان المصريون من أوائل الشعوب التى اعتنقت المسيحية . وكانت المسيحية تنطوى على كثير من أوجه الشبه بديانتهم القديمة . فالمسيح كان يذكروهم بأسطورة أوزيريس الطيب القلب الذى مات هو الآخر ضحية الشر ، والذى قام من بين الأموات ليدخل الحياة الأبدية . كذلك كانت أفكار الثالوث المقدس وحساب الأموات من الأفكار المألوفة فى التقاليد الديتية المصريين القدماء .

وما هى إلا خطوة واحدة حتى كان سميكة يربط الأقباط بالمسلمين كأمة واحدة ، فيقول أن معظم المصريين المسلمين انحدروا من أصول قبطية ، ثم يخيف مستشهداً بقاسم أمين أن كل المسلمين المستنيرين يقبلون هذه الفكرة .

وبعد فترة ، يعلن سميكة أن المصريين جميعا أقباط وإن كان البعض منهم مسلمين والبعض الآخر مسيحيين ، فقد انحدروا جميعا من المصريين القدماء ٤٧ .

وها هو الكاتب القبطى سلامة موسى يكتشف ، كما فعل رفاة الطهطاوى قبله بثمانين عاما ، جذوره المصرية أثناء وجوده فى أوروبا . وإذا أخرجنا أثناء وجوده هناك ألا يستطيع الرد على ما وجه إليه من أسئلة عن مصر القديمة لا يملك لها ردا ، فقد سارع بمجرد عودته إلى مصر إلى الاشتراك فى إحدى الرحلات التى تنظمها شركة توماس كوك لزيارة الصعيد . كذلك يقول أفراد من أسرة مكرم عبيد أنه اهتم بعلم المصريات أثناء وجوده فى فرنسا . ومع اتجاه بعض المسلمين مثل أحمد لطفى السيد وأحمد كمال عالم الآثار المصرية الرائد ، إلى تشجيع الربط بين الهوية المصرية والتاريخ الفرعونى ، أصبح المسرح مهينا بعد الحرب العالمية الأولى لظهور النزعة الفرعونية فى الحياة السياسية والفنية والأدبية ٤٨ .

وتتم الأسماء التى أطلقها الأقباط على صحفهم إبان تلك الفترة عن اهتمامهم المتزايد بمصر القديمة . فإذا كان الأخوان تولا ، وهم من أصل سورى مسيحي ، قد سبقا باختيار اسم « الأهرام » ، فإن اسمين مثل « الوطن » و « مصر » يوحيان بالوطنية المصرية البازغة . أما أسماء الصحف الأخرى التى أصدرها الأقباط فكانت فرعونية صريحة : « رمسيس » (١٨٩٣) ، و « فرعون » (١٩٠٠) ، و « عين شمس » التى أصدرها كلوديوس لبيب فى عام ١٩٠٠ ، و « الآثار المصرية » (١٩٠٩) ، ثم « رمسيس » أخرى فى عام ١٩١١ ٤٩ .

ولم يكن للاتجاه الفرعونى أو للآثار القبطية أية جانبية فى أنظار الأنبا كيرلس الخامس ، لكنه سمح بإقامة المتحف القبطى مقابل المساعدة التى قدمها له سميكة للسيطرة على دعاة الإصلاح الأكثر جلبية فى المجلس الملى . ولولا موافقته لتعذرت إقامة المتحف ، ذلك أن الأرض التى أقيم عليها والكثير من مقتنياته كانت من أملاك الأوقاف القبطية .

وكان المتحف القبطي الحلقة الأخيرة من سلسلة متصلة من متاحف التاريخ المصري ، بدءا من المتحف المصري والمتحف اليوناني - الروماني وانتهاء بمتحف الفن العربي . لكن على حين كانت المتاحف الثلاثة الأخرى متاحف حكومية وكان للأوربيين فضل المبادرة في إنشائها ، كان مؤسس المتحف القبطي واحد من المصريين وكان هذا المتحف تابعا للكنيسة لا الدولة . وتعود فكرة إنشاء هذا المتحف إلى عام ١٨٩٧ على الأقل ، حين اقترح المعماري ماكس هرتز عضو اللجنة أن يتم ، بإذن البطريرك ، جمع ما شاهده خلال تفقده للكنائس من تيجان أعمدة منحوتة وأثار قبطية أخرى مهمة لتكون نواة لمتحف : « فالفن العربي له متحفه ، أما الفن القبطي فلا يزال ينتظر متحفا له »^{٥٠} ، لكننا لا نعرف على وجه اليقين إن عملية الجمع هذه قد تحققت قبل عام ١٩٠٨ .

ولم يكن من الممكن أن يقام المتحف في مكان تاريخي أنسب من ذلك الذي أقيم فيه ، فهو يقع إلى جوار الكنيسة المعلقة في حي مصر القديمة (الفسطاط) وعلى مقربة من كنيسة القديس سرجيوس - المكان الذي أتت إليه العائلة المقدسة حين جاءت إلى مصر - ومن كنائس أخرى . وراح سميكة حينذاك ، مسلحا بتفويض البطريرك ، يجوب الكنائس والأديرة والأطلال « من رشيد إلى الخرطوم »^{٥١} ، ويدفع للكنيسة ثمنا رمزيا مقابل ما يختاره من أشياء . ولم تسهم الكنيسة نفسها بأي أموال في هذا المشروع ، بل جاءت التبرعات من الأعيان المدنيين وبعض رجال الإكليروس أحيانا كما أسهم فيها الأمير حسين كامل ، الذي أصبح سلطان مصر فيما بعد ، وبعض الوزراء والمستشارين البريطانيين وزملاء سميكة من أعضاء المجلس التشريعي . كذلك رصدت الحكومة إعانة سنوية قدرها مائتي جنيه ، زيدت إلى ثلاثمائة جنيه في عام ١٩١٨ ، ثم إلى ألف جنيه في عام ١٩٢٥ ، وأخيرا إلى ألف وخمسمائة جنيه في عام ١٩٣٠^{٥٢} .

وسرعان ما أصبح المتحف المتواضع موضعا لفخر الأقباط ورمزا لما يبيده حكام مصر المسلمون من حذب بالغ تجاه رعاياهم الأقباط . وفي عام ١٩١٠ ندد الرئيس الأمريكي السابق تيودور روزفلت في محاضرة ألقاها بالجامعة

المصرية باغتيال بطرس غالى ، مويخا الوطنيين ومادحا البريطانيين . وشكره الأعيان الأقباط بأن دعوته لزيارة المتحف القبطى . وكشف قلبنى فهمى عن موقفه من الأثار حين اقترح إهداء أثمن مخطوطة فى المتحف إلى روزفلت ، لكن سميكة وأد الفكرة فى مهدها . وفى عام ١٩٢٣ زار الملك فؤاد المتحف وفى معيته الملك فيكتور إيمانويل الثالث وزوجته الملكة ^{٥٣} .

الإصلاح الطائفى القبطى فيما بين عام ١٩١٩ وعام ١٩٤٤
أدت ثورة ١٩١٩ الوطنية إلى ربط الإصلاح الطائفى القبطى ، لأول مرة ، بالسمى إلى الاستقلال الوطنى . فانضمت شخصيات قبطية ذات نفوذ ، مثل واصف بطرس غالى (ابن بطرس غالى) ومرقس حنا وويصا واصف ومكرم عبيد ، إلى سعد زغلول والوفد وتحولوا من رؤوس الطائفة إلى ساسة وطنيين . وأتاحت الوطنية العلمانية لهم مخرجاً من سيطرة رجال الأكليريوس وعالم السياسة الطائفية الضيق . وشغلهم السير فى الاتجاه الوطنى إلى المد الذى جعل سميكة ينحى باللائمة على النواب والشيوخ والوزراء الأقباط « الذين لا يفتحون أفواههم بكلمة حين تناقش مشروعات قوانين ذات أهمية بالغة للأقباط » ^{٥٤} . وقد رفض الأقباط الوفديون التمثيل النسبى للأقليات أثناء وضع دستور ١٩٢٣ . وحقق الأقباط نتائج طيبة جداً ، دون ضمانات نسبية ، فى الانتخابات الحرة التى أجريت فى العشرينات والثلاثينات وأسفرت عن أغلبية وفدية .

ومع نشوب ثورة ١٩١٩ ، تخلت صحيفة « مصر » عن تأييدها للاحتلال ، وضممت بعض المسلمين إلى هيئة تحريرها وأصبحت صحيفة قومية مناصرة للوفد . كذلك استطاع الوفد أن يكسب قاعدة له فى المجلس العلى المنتخب حيث دار بينه وبين القيادة الكنسية صراع يوازى إلى حد ما نضاله فى البرلمان ضد القصر المستبد . وعلى خلاف الحكومات الموالية للقصر ، كانت الحكومات الوفدية تقف بوجه عام إلى جانب الإصلاح الطائفى القبطى (والإسلامى) .

ولم يكن سميكة والبطيريك وصحيفة « الوطن » بين الأقباط الذين أعلنوا تنييدهم للوفد في عام ١٩١٩ . وقد أسرّ سميكة للبريطانيين ، قبل شهرين من نشوب الثورة في مارس ، أنه يفضل الإنجليز على الخضوع للمسلمين الذين لا يثق في عدالتهم ٥٥ .

وفيما بعد ، تناول السفير مايلز لامبسون مرقس سميكة بتعليقات غير منصفة ، وإن لم تكن عارية عن الأسانيد : « إنه كثيرًا ما كان يقوم في الماضي بدور الحكم بين دعاة الإصلاح القبطي ، الذين كان يتعاطف معهم ، والبطاركة الرجعيين . بعد اختفاء قصير تحت أمواج حركة الاستقلال ، ظهر من جديد ليحاول تشكيل حزب معتدل يعارض به شوفينية سعد زغلول ... تخلى بجين عن حزب الإصلاح القبطي في ديسمبر ١٩٢٧ وتبنى الموقف الرجعي من قضية خلافة البطيريك ، ربما لأنه كان يرى في هذا الموقف ما يخدم متحفه الحبيب . وكان ارتداده عن موقفه السابق لافتًا للأنظار » . فقد أيد سميكة مرشح الملك الذي أصبح البطيريك يوانس التاسع عشر في عام ١٩٢٨ . « إن نيافته يرمز إلى كل ما هورجعي وفاسد في الكنيسة القبطية » ٥٦ . كذلك ساند سميكة في عام ١٩٤٢ مرشح الاتجاه المحافظ (الذي أصبح فيما بعد الأنبا يوساب الثاني) ضد مرشح دعاة الإصلاح (مكارئوس الثالث ، ١٩٤٢ - ١٩٤٤) الذي فاز بمنصب البطيريك ٥٧ .

وقد توجه سميكة لزيارة سعد زغلول مرة ليشكره على خدمة أسداها للأقباط ، لكنه لم يكن من أنصار الوفد . واشترك شقيقه واصف سميكة خلال العشرينات في وزارات عبد الخالق ثروت وعدلى يكن زعيم الأحرار الدستوريين الذي انشق على حزب الوفد . كذلك كانت لسميكة علاقات بإسماعيل صدقي الذي كان يلتقي به في اجتماعات خريجي مدرسة الفرير ٥٨ . وقامت حكومة إسماعيل صدقي الاستبدادية الموالية للقصر بتعيين شقيق آخر له ، هو عبد الله سميكة ،

عضوا بمجلس الشيوخ في عام ١٩٣١ ، وكان من بين زملائه في هذا المجلس عناصر معادية للوفد مثل فارس نمر وقليني فهمي ويؤانس التاسع عشر . وهكذا استمر سميكة بعد عام ١٩١٩ في الاعتماد على علاقاته الشخصية بالبطاركة الرجعيين ساعيا في نفس الوقت إلى إقامة صلات جديدة بالسراي وحلفائها المعادين للوفد مثل قليني فهمي وتوفيق نوس اللذين كانا الشخصين القبطيين المفضلين لدى الملك فؤاد في تدبير المناورات السياسية ^{٥٩} .

وكان سميكة ، أثناء توليه لمنصب وكيل المجلس الملي ، أشد انحاء باللائمة على المجلس منه على البطريك . فقد اتهم أعضاء المجلس بأنهم ينظرون إلى عملهم كنوع من السخرة ، وأنهم كثيرا ما كانوا يتغيبون عن اجتماعات المجلس فلا تعقد لعدم اكتمال النصاب القانوني ، وقد يحدث أن يتجشم بعض النساء مشقة السفر من أماكن نائية لنظر دعاوى الطلاق والنفقة أمام المجلس فلا يجدن مناصا من الانصراف . ودعا إلى نقل اختصاص النظر في هذه الدعاوى إلى قضاة محترفين يعملون تحت إشراف الكنيسة ووزارة العدل . وانتقد أيضا المجلس الملي لسوء إدارته لما يخضع لإشرافه من أراض موقوفة على الكنيسة ^{٦٠} . وفيما بين عامي ١٩٢٦ و ١٩٢٨ ، قامت الحكومة الإنتلافية التي شكلها الوفديون والأحرار الدستوريون بأخطر محاولة شهدتها الفترة السابقة على عام ١٩٥٢ لإصلاح المؤسسات الطائفية القبطية والإسلامية . فقد انتزعت الحكومة من الملك حق تعيين شيخ الأزهر وعينت لهذا المنصب داعية من دعاة الإصلاح هو الشيخ مصطفى المراغي . ودارت مناقشات حامية حول إصلاح الأوقاف الأهلية أو إلغائها ؛ لكن هذه المناقشات لم تسفر عن صدور تشريع لهذا الغرض . كذلك أكد البرلمان من جديد حق المجلس الملي - المنتخب من الذكور بالاقتراع العام - في الإشراف على أوقاف الكنائس والأديرة وعلى قانون الأحوال الشخصية والمدارس ، وهو الحق الذي كان يعارضه البطريك من قبل . ولقى قانون

المجلس الملى تأييدا من الأحزاب والصحف على اختلاف اتجاهاتها ، ومن المسلمين والأقباط ، ومن القصر والإنجليز والسلطات الانجليكانية . ولم يعارضه سوى كبار رجال الأكليروس الذين كانوا حينذاك بلا قائد إذ كان كيرلس يرقد على فراش الموت وهو فى عامه الثالث بعد المائة ٦١ .

لكن فرحة أنصار الإصلاح لم تدم طويلا . فقد استدرج الملك فؤاد الأحرار الدستوريين إلى تشكيل حكومة غير شرعية موالية للقصر فى عام ١٩٢٨ ، واتخذ موقفا مؤيدا للقادة الدينيين المحافظين من المسلمين والأقباط . فعين شيخا للأزهر بدلا من المرافى ، وجاء على سلطة المجلس الملى ليعرض انتخاب البطريرك يؤانس التاسع عشر (١٩٢٨ - ١٨٤٢) . وفيما بعد ، قامت حكومة إسماعيل صدقى الموالية للقصر بتعيين يؤانس عضوا فى مجلس الشيوخ رغم احتجاجات المجلس الملى وصحيفة « مصر » ٦٢ .

ولم تستطع المحاولات التالية ، التى بذلت فى الفترة السابقة على عام ١٩٥٢ ، للاستمرار فى إصلاح المحاكم والأوقاف الطائفية أن تحقق أى تقدم . وظل الصراع بين المجلس الملى والبطريرك على ما هو عليه .

المتحف القبطى ، من مؤسسة طائفية إلى مؤسسة قومية
كانت القضية السياسية الرئيسية المثارة حول المتحف القبطى فى فترة ما بين الحربين هى قضية علاقة المتحف بالدولة وما إذا كان من الأنسب أن ينتقل للحكومة الإشراف عليه . وقد لجأ الملك فؤاد إلى إسباغ رعاية سخية على المؤسسات الثقافية ، ساعيا إلى إقامة نظام ملكى قوى فى الحيز السياسى الذى أخلته إنجلترا فى عام ١٩٢٢ ، وكان يفتنم كل فرصة تتاح له ليظهر رعايته للمتاحف والمؤتمرات الدولية ومشروعات إصدار المطبوعات والجمعيات الثقافية والخيرية ٦٣ . وهكذا رأى أن المتحف القبطى يمكن أن يصبح دليلا آخر على ما تحققه مصر من تقدم ثقافى تحت رعايته المستنيرة . وكان على الأطراف الثلاثة

المعينة من الجانب القبطى - سميكة والبطريوك والمجلس الملى - أن يوازنوا بين مكاسب التأمين وخسائره ، فالاحتفاظ بالمتحف خاضعا للكنيسة كان أكثر اتساقا مع طريقة التفكير الملكية القديمة ، أما تأمينه فمن شأنه أن يؤكد الاعتقاد بأن الدولة سوف تعامل الأقباط كمواطنين أفراد شأنهم شأن سائر المواطنين .

واستهل الملك فؤاد محاولاته بزيارة المتحف فى عام ١٩٢٠ ، حيث أعلن تبرعه بخمسمائة جنيه داعيا حاشيته إلى الاسهام فى التبرعات ، وأسفر ذلك عن جمع ألفين من الجنيهات ، وهو مبلغ ضخم بالنسبة لمتحف لم تتجاوز جملة دخله من جميع المصادر خلال السنوات العشر السابقة ٣٦٨٠ جنيها ، وإذا كان إتمام الصفقة قد استغرق أحد عشر عاما ، فلعل ذلك كان راجعا إلى عناد الأنبا كيرلس الذى كانت قدرته على المناورة تفوق قدرة كرومر نفسه . وهيات وفاة كيرلس وانتخاب الأنبا يؤانس جوا مناسبا لنقل المتحف إلى إشراف الدولة ، فيؤانس كان مدينا بمنصبه للملك فؤاد ، وسميكة كان قد هجر حزب الإصلاح وأيد مرشح الملك لمنصب البطريوك . وأخذ صبر فؤاد ينفذ مع الاستمرار فى التسويق ، وفى عام ١٩٣٠ ، وبينما كان يصحب ألبرت الأول ملك بلجيكا فى زيارة للمتحف ، انفجر فى وجه سميكة قائلا « إن الدولة فوق الأفراد . فلماذا لا تسلم المتحف كما طلبت منك ؟ » ٦٤ .

وكان سميكة بارعا فى تصريف أموره . وفى عام ١٩٢٨ ، استطاع استمالة البرلمان إلى اعتماد أربعين ألف جنيه لتمويل أعمال اللجنة فى ترميم جامع بن طولون ، ثم دس بلباقة طلبا لاعتماد أربعة آلاف جنيه لبناء سقف جديد لكنيسة القديسة بربارة بدلا من سقفها الذى انهار . ولما رفض محمد محمود وزير المالية اعتماد المبلغ وتشبث بالرفض ، وجه سميكة الدعوة إلى مكرم عبيد وزير المواصلات ، الذى كان قليل الاهتمام عادة بالأثار والشؤون القبطية على السواء ، لتفقد المتحف . وقام مكرم عبيد بزيارة المتحف حيث عرض التبرع بعشرة جنيهات . لكن سميكة رفض قبول التبرع طالبا من مكرم عبيد أن يقوم بدلا من ذلك

باستخدام نفوذه للموافقة على اعتماد مبلغ الأربعة آلاف جنيه . وكان هذا ما فعله
مكرم عبيد ، وتمكنت اللجنة من تنفيذ الترميمات المطلوبة ^{٦٥} .

ولم يتردد سميكة في الوقوف ، ذات مرة ، إلى جانب زملائه المسلمين في
اللجنة ضد أعدقائه الأوروبيين . فقد دافع في عام ١٩٢٥ عن موظف مسلم من
موظفي متحف الفن العربي كان قد فصل من عمله بتهمة التستر على أفعال نسبت
إلى على بهجت ، أمين المتحف ، وأثارت فضيحة في ذلك الحين . وكان من رأى
الأوروبيين أن الموظف ربما لا يكون قد اكتفى بالتستر فحسب وأنه شارك على
الأرجح في أعمال مشبوهة بقصد التزيع . وقد رفض سميكة هذه التلميحات على
الفور قائلاً أن الرجل قد قاسى بما فيه الكفاية ، ووصفه بأنه موظف ممتاز وأحد
المصريين القلائل الذين يحبون علم الآثار ^{٦٦} .

ولم يجد سميكة مشقة في تدبير أموره بوصفه القبطي الوحيد في اللجنة
خلال معظم فترة ما بين الحربين ، بل لقد نجح في أن يخلف أحد الأعضاء
الأوروبيين في رئاسة المجلس التنفيذي الذي كان يباشر مهمة رئيسية هي تنفيذ
الترميمات التي تقررها اللجنة ^{٦٧} . وخلال هذه الفترة حصل سميكة ومساعد
يسى عبد المسيح ، وهو أحد خريجي الكلية الإكليريكية ، على تأييد البطريك للقيام
بحفظ مخطوطات الأديرة . فقاما باختيار حجرة في كل دير لتكون مكانا للمكتبة
وعهدوا بمسؤوليتها إلى أكثر الرهبان استنارة ، ونظما المخطوطات على رفوف
وقاما بنشر كتالوجات لها ^{٦٨} .

وأخيرا تسلمت مصلحة الآثار المتحف القبطي في عام ١٩٣١ . وبينما
حصل الملك على الغنيمة الثقافية التي كان يتطلع إليها ، حصل الأنبا يؤانس من
الحكومة على تعهد باحترام حقوق الكنيسة في الأوقاف وبأن يكون له حق تعيين
أربعة من موظفي المتحف . وبقي سميكة أميناً للمتحف ، وحصل على اعتمادات
مالية لافتتاح جناح جديد ، ثم بدأ فيما بعد في تنظيم نقل الآثار القبطية من المتحف

المصرى . وإذا كان هذا كله قد سر سميكة والملك فؤاد والبطريرك ورئيس الوزراء إسماعيل صدقى ، فإنه لم يسر المجلس العلى الذى طالب بأن تكون له كلمة فى تعيين موظفى المتحف . ومن هنا قام المجلس بإغلاق المتحف وأخفى سجلاته فى مكان لا يسهل الوصول إليه . لكن إسماعيل صدقى لم يكن بالرجل الذى يقبل أنصاف الحلول . فأرسل سيارة محملة بالجنود ، قاموا بتغيير الأقفال وأعادوا سميكة لممارسة مهامه . وكانت زيارة إسماعيل صدقى للمتحف فى يناير ١٩٣٢ رمزاً لإتمام الانتقال ، وقد أحب سميكة الترتيبات الجديدة ، وإن كان افتتاح الجناح الجديد قد تأخر إلى ما بعد وفاته حيث أزيح الستار فى هذه المناسبة عن تمثال نصفى له . ولو أن الملك فؤاد كان على قيد الحياة حينذاك لحرص على الحضور بنفسه كى يستمتع بالتصفيق ، لكن الملك فاروق اكتفى بإرسال مندوب عنه ^{٦٩} .

وعلى هذا النحو ، انتهى الأمر بسميكة ، على الرغم مما أبداه فى شبابه من تأييد للإصلاح ومما كان يعبر عنه فى أحاديثه الخاصة من ضيق بالبطاركة غير المستديرين ، إلى اختيار اللجنة والمتحف القبطى حين لم يكن هناك مناص من الاختيار . وشأن أحمد لطفى السيد ومحمد حسين هيكل ، كانت الإصلاحات العلمانية التى أيدها سميكة هى التى لا تهدد الطبقة الاجتماعية التى خرج منها ^{٧٠} . وقد أخذت الاتجاهات المحافظة تغلب على تفكيره ، بوصفه واحداً من الباشوات ومن أبرز الأعيان الأقباط ، كلما تقدم به السن ، فى الوقت الذى أخذت فيه بوصلة الساحة السياسية تتحرك فى اتجاه اليسار . وهكذا افترقت الطرق - فيما يتعلق بسميكة على الأقل - بين الإصلاح الاجتماعى وعلم الآثار .

مريت بطرس غالى والإصلاح الاجتماعى

فى العام الذى بلغ فيه سميكة السبعين ، وهو عام ١٩٣٤ ، كان مريت بطرس غالى فى السادسة والعشرين . وقد حمل مع أصدقائه حينذاك راية الدفاع عن الآثار القبطية فكان غالى هو الروح المحركة لجمعية محبى الفن القبطى ، التى

تغير أسعها بعد قليل ليصبح « جمعية الآثار القبطية » . وكانت شمة رابطة ضمنية تربط في نظر غالى - كما كان الأمر مع سميكة من قبل - بين الآثار القبطية والإصلاح الاجتماعى ، بين المجد الفابر والتغيير الضرورى لنهضة مصر الحديثة : « إنه لمن حسن الطالع أن يبدأ عهد مليكتنا المعظم مع بروغ فجر استقلالنا الوطنى الذى ظللنا نتطلع إليه قرونا طويلة ، إن عهد فاروق الأول هو الجسر الذى يربط بين عظمة مصر القديمة وما نتطلع إليه من آمال لمصر الحديثة » ٧١ .

ولكن فكرة غالى عن الإصلاح الاجتماعى كانت مختلفة عن فكرة سميكة : فجدول الأعمال الذى طرحه سميكة فى تسعينات القرن والذى طرحه أميان المجلس العلى حتى الخمسينات ، كان له طابع علمانى مناهض لسيطرة رجال الإكليروس ، كما كان يقتصر على الأقباط ، إذ كان يتمثل فى نقل سلطة الإشراف على الأوقاف والمدارس وقانون الأحوال الشخصية من رجال الإكليروس إلى المدنيين المنتخبين من أعضاء المجلس العلى . كانت القضايا المطروحة هى قضايا الليبرالية والعلمانية والكفاءة لا قضايا التوزيع الاجتماعى للثروة . فمع سيطرة كبار ملاك الأراضى والمهنيين الأثرياء على المجلس العلى ، شأنهم فى البرلمان ، كان أى تلميح إلى إعادة توزيع الثروة يواجه بالاستنكار ويقضى عليه فى المهد .

ولم يكن مريت غالى ، وهو المالك الكبير للأراضى والمستثمر الصناعى وسليل الأسرة الشهيرة ، راديكاليا . فقد كان بطرس غالى رئيس الوزراء القليل عمارا ، وكان أبوه نجيب باشا وزيرا ، وعمه واصف بطرس غالى - الذى كان يكتب الشعر بالفرنسية - وزيرا للخارجية فى كل حكومات الوفد إلى عام ١٩٢٧ ، أما بطرس غالى الأمين العام الحالى للأمم المتحدة فهو ابن عمه . وقد ولد مريت غالى فى عام ١٩٠٨ ، وتخرج من مدرسة الحقوق الفرنسية ، وتزوج من فرنسية

وحصل على رتبة البكوية ، وفاز بعضوية البرلمان مرتين . وقد انضم إلى كل النوادي الارستقراطية : نادى الجزيرة الرياضى ، ونادى محمد على ، ونادى السيارات الملكى ونادى الصيد الملكى ، ونادى الشيش الملكى .

لكن مريت غالى كان أرستقراطيا ذا ضمير ، أركان - على الأقل - سياسيا واقعيا . فقد بلغ رشده فى فترة الكساد الكبير ، وكانت الدائرة التى يتحرك فيها هى دائرة الأقلية الشابة ذات الميول الإصلاحية من أبناء الطبقة العليا . وكانت رؤيته للإصلاح الاجتماعى تتجاوز ، على خلاف سمكة ، نطاق الأقباط إلى الأمة وتتضمن نوعا ما من إعادة توزيع الثروة .

وفى عام ١٩٢٨ ، طرح مريت غالى أفكاره فى كتابه « سياسة الغد » الذى أهداه إلى صديقه إبراهيم بيومى مذكور . وأصبح الكتاب نقطة انطلاق فى برنامج للمحاضرات والمطبوعات تبنته « جماعة النهضة القومية » فيما بين عامى ١٩٤٤ و ١٩٤٩ . وقد ضمت هذه الجماعة ، إلى مريت غالى وإبراهيم مذكور ، نحو عشرة آخرين من المسلمين والأقباط . وكانت تربطهم علاقات بأحمد لطفى السيد وبهى الدين بركات وبالساسة السعديين ، كما كانت لهم صلة أيضا بعلى ماهر رغم عدم انضمامهم إلى حزب جبهة مصر الذى أسسه .

وقد دعا غالى إلى اتخاذ تدابير سريعة لدرء خطر الأزمة الاجتماعية والاقتصادية التى كانت تتهدد ، فى اعتقاده ، النظام القائم : « إن بضع عشرات من العائلات تعيش فى بدخ بينما تترشح الأغلبية تحت نير الفقر » ٧٣ . فالتعليم والزراعة والصحة والصناعة والإسكان كانوا جميعا بحاجة إلى اهتمام عاجل . وقد ضيع الوفد فرصة ثمينة حين أحجم ، بعد حل المسألة الوطنية بعقد معاهدة ١٩٣٦ مع بريطانيا ، عن التصدى للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية . وفى عام ١٩٤٤ ، أتاحت الفرصة لجرترود ، زوجة مريت غالى ، لكى ترى رأى العين ما كان يقاسيه الفلاحون من بؤس حين تطوعت لمكافحة وباء الملاريا فى الصعيد ٧٤ . وكانت معظم زميلاتها من زوجات الساسة الأرستقراطيين المعادين للوفد ، إذ كانت حكومة الوفد تحاول حينذاك أن تتكتم أنباء انتشار الوباء .

وفي حوالى عام ١٩٤٧ ، أصبح مريت غالى يعتقد بأن العمال وصغار الموظفين والشباب من كل الطبقات يرون أن القيام بإعادة توزيع الثروة الوطنية على نحو ما قد غذا أمرا لا مناص منه . وكان من رأيه أن فرض ضريبة تصاعدية على الدخل يمكن أن تتضافر مع نظام الموارث لتفتتت الملكيات الزراعية التى تتجاوز مساحتها مائة فدان ، وهو الحد الأعلى المناسب للملكية الزراعية . أما الحد الأدنى للحيازة الزراعية اللازم لإعالة أسرة الفلاح فكان ، فى نظره ، ثلاثة أفدنة . وأكد ضرورة إعفاء عمليات استصلاح الأراضى من الضرائب لمدة عشرين سنة تشجيعا على استصلاح الأرض ، وإلى إلغاء الأوقاف الأهلية . وكان غالى يعرف أن أحد أعضاء مجلس الشيوخ قد فقد مقعده فى عام ١٩٤٤ لمجرد أنه اقترح وضع حد أعلى لتملك الأراضى فى المستقبل باستثناء تلك التى تؤهل عن طريق الميراث ، ولكنه كان يأمل أن يكون فى الخطر القارعة التى تتهدد البلاد ما يقنع البرلمان بإعادة النظر فى موقفه . لكن غالى ، رغم شدته فى الهجوم على مساوئ الحكم القائم ، ظل يحتفظ برؤية القرن التاسع عشر الليبرالية التى تنظر بعين الريبة إلى التدخل الحكومى فى الاقتصاد ، وكان يضع ثقته أساسا فى المشروعات الخاصة المصرية والأجنبية .

لقد ساعد غالى فى إدراج قضية الإصلاح الزراعى على جدول الأعمال الوطنى . وخلال الفترة ما بين يوليو وسبتمبر ١٩٥٢ بدا أن ثمة احتمال فى أن تمنح له الفرصة لكى يضع أفكاره موضع التنفيذ . وقد أصبح وزيراً للشؤون البلدية والقروية فى حكومة نجيب الهلالي التى لم تكد تتشكل فى ٢٢ يوليو ١٩٥٢ حتى أطاح بها الضباط الأحرار فى اليوم التالى . والحق أن الضباط الأحرار دعوا غالى بالفعل للتشاور معه حول الإصلاح الزراعى ، لكن مقترحاته - التى اعتبرت شديدة الراديكالية منذ فترة قصيرة - بدت الآن شديدة المحافظة . وإجاً عبد الناصر حينئذ إلى راشد البراوى ، وهو أستاذ للاقتصاد بجامعة الإسكندرية ، ليتولى وضع قانون سبتمبر للإصلاح الزراعى الذى حدد الملكية الزراعية بمائتى فدان . وفى ٦

سبتمبر دخل غالى الوزارة (وزير الشؤون القروية) ومعه إبراهيم مذكور لكن رئيس الوزراء على ماهر كشف عن نواياه حين اقترح أن يكون الحد الأقصى خمسماية فدان ، مما دعا الضباط الأحرار لإجباره على الاستقالة لافساح الطريق لحكومة اللواء محمد نجيب ٧٥ .

وبعد ذلك أقصى غالى وطبقته عن الحياة العامة . وقد كتب بعد عدة سنوات يقول أن الجدل حول هوية مصر وهل هي فرعونية أم عربية إسلامية ليس سوى معركة مفتعلة ذلك أنه لا ينبغي إنكار أى جزء من أجزاء التراث القومى ، أما محاولة توحيد العرب جميعا فى دولة واحدة فكانت فى رأيه محاولة مجافية للعقل لا تقل فى لا معقوليتها عن محاولة توحيد كل الناطقين بالإنجليزية أو الفرنسية أو الأسبانية ٧٦ .

وفى أثناء ذلك ، ظلت السياسة الطائفية القبطية حييسة الوضع الذى كانت عليه حتى أواخر الخمسينيات . وانتهى الأمر بالأنبا مكاريوس الثالث (١٩٤٤ - ١٩٤٦) ، وهو أول بطريرك إصلاحى يصل إلى الكرسي البابوى خلال تسعين عاما ، إلى استعداء رجال الأكليريوس والمجلس العلى على السواء ، كما لم يمتد به العمر ليقبى طويلا فى منصبه . أما الأنبا يوسف الثانى (١٩٤٦ - ١٩٥٥) وتوفى فى عام ١٩٥٦) فقد بلغ من الفساد الحد الذى دفع الأكليريوس والمجلس العلى والحكومة إلى الاتفاق على خلعه . وأيا كان الأمر ، فقد أطيح بالضباط الأحرار بالقالب الذى حدد طويلا معالم الصراع بين البطريرك والمجلس العلى . فقد ألغوا الأوقاف الأملية ، وأحكموا رقابة الحكومة على المدارس الخاصة ، كما أخضعوا محاكم الأحوال الشخصية والأوقاف الخيرية لسيطرة الدولة . كذلك أدى الإصلاح الزراعى وتأميم المشروعات الكبيرة إلى اضعاف قوة الطبقة العليا ، واختفى لفترة المجلس العلى والبرلمان اللذان كانوا يسيطرون عليهما .

لقد شارك غالى ، فضلا عن اهتماماته القبطية ، مشاركة كاملة فى القضايا الوطنية . على أنه جمع اشتداد النبرة الإسلامية فى السياسة الوطنية إبان

الثلاثينات ، أخذ كثير من الأقباط يعيدون تأكيد هويتهم الطائفية . وفي الأربعينيات قام سلامة موسى ، الذى عرف من قبل باتجاهاته الاشتراكية والعلمانية ، بإعادة صحيفة « مصر » إلى أصلها كصحيفة قبطية طائفية ^{٧٧} . واستطاعت حركة « مدارس الأحد » التى أنشأها حبيب جرجس أن تحدث نهضة تعليمية وروحية بين الأقباط من رجال الدين والمدنيين على السواء . وكان جميع المرشحين العشرة الذين خلفوا الأنبا يوسف من خريجي مدارس الأحد ^{٧٨} .

جمعية الآثار القبطية ١٩٣٤ - ١٩٥٢

كان الاسم الأصلي للجمعية وهو « جمعية محبى الكنائس والفن القبطى » يظهرها كجمعية قبطية مناظرة لـ « جمعية محبى الفنون الجميلة » التى تأسست فى عام ١٩٢٤ برئاسة الأمير يوسف كمال . وقد قام محمد محمود خليل ، أحد رؤسائها التالين ، بتكوين مجموعة لوحات فن التصوير الأوروبى التى يضمها الآن المتحف القومى الذى يحمل اسمه . وفى عام ١٩٤٧ ، كان مجلس إدارة جمعية محبى الفنون الجميلة ، الذى انضم إليه غالى فيما بعد ، يضم ستة من الباشاوات وستة من البكوات وستة من الأروبيين . فالعائلات التى كانت قد كونت ثروتها منذ جيل أو جيلين ، أصبحت قادرة حينذاك على التحلى بقدر من العقل الثقافى . بل لقد أصبح بعض أبناء الأسر المشهورة فنانيين هم أنفسهم ، ومن هؤلاء واصف غالى الذى كان يكتب الشعر بالفرنسية ، والمعماري رمسيس وصا واصف (ابن أحد الرؤساء الوفديين لمجلس النواب) والرسام محمود سعيد (وكان أبوه رئيسا للوزراء) ^{٧٩} .

وقد شارك فى تأسيس جمعية محبى الكنائس والفن القبطى نحو تسعين مصرياً وأوروبياً ضموا فى صفوفهم عدد من كبار ملاك الأراضي ، والمهنيين ، وعددا قليلا من الباحثين المتخصصين . ومن بين هؤلاء ، كان هناك نحو إثني عشرة من الباشاوات وخمسة من البكوات وإثنين من الأمراء وبضعة من النبلاء الأروبيين . وضم الأعضاء المصريون خمسة من المسلمين وأربعين من الأقباط .

ومن بين الباحثين المتخصصين الذين انضموا للجمعية ، سواء عند تأسيسها أو في فترة لاحقة ، كان هناك علماء المصريات هـ . يونكر ، وسليم حسن ، وسامى جبره ، وإيتين دريتون ، وببير جوجيه ، ومؤرخا الفن الاسلامى ك . كرزيل وزكى محمد حسن ، والمؤرخ المتخصص فى التاريخ الحديث محمد شفيق غربال . وتولى مريت غالى قيادة الجمعية لفترة تربو على الخمسين عاما ، وكان أفراد آخرون من عائلته من بين كبار المتبرعين لها . وقد أسند مريت غالى إلى سميكة منصبا فى مجلس إدارة الجمعية تكريما له ، كما شغل ابنه يوسف سميكة باشا ، وكان مهندسا للرى ، منصب أمين صندوق الجمعية فترة طويلة . وقدمت والدة مريت غالى ، وكانت أرمنية من اسطنبول ، تبرعات لعمل إشارات لايقونات للمتحف القبطى الذى تبرع له والده أيضا . وأعطى ضم مريت غالى إلى اللجنة فى أوائل الأربعينات مقعدا ثانيا للأكباط فيها إلى جانب مقعد سميكة وخلفائه فى المتحف ٨١ .

وقد اقنع شارل بشاتلى ، الذى شغل منصب السكرتير العام منذ عام ١٩٣٦ حتى وفاته فى عام ١٩٥٧ ، الجمعية بتغيير اسمها إلى « جمعية الآثار القبطية » وبأن يصبح الهدف الرئيسى لها هو البحث العلمى وإصدار المطبوعات ، وأقدم على إصدار نشرة وسلسلة من الكتب العلمية وإنشاء مكتبة . كذلك قام بتنظيم معرض رائد للفنون القبطية ، وأشرف على الحفائر التى قامت بها الجمعية فى دير فويامون ٨٢ .

ثم جاءت الخمسينيات لتحمل معها كثيرا من المشقات لمعظم المؤسسات الثقافية التى نشأت فى العهد الملكى ، ومنها جمعية الآثار القبطية . صحيح أن الجمعية لم تعد مهددة بالحرمان من السخاء الملكى ، ولكن كثيرا من أعضائها الأوروبيين هاجروا من مصر ، كما تعرض المتبرعون المصريون لظروف صعبة ، وكان لذلك كله أثر سلبي على برنامج المطبوعات . ومع ذلك ظلت نواة صلبة من الأعضاء المصريين باقية فى الجمعية . ففي عام ١٩٥٩ ، كان عشرة من أربعة عشر عضوا يضمهم مجلس الإدارة ، قد أمضوا عشرين عاما فى عضوية

الجمعية^{٨٣} . وقد أسهمت الجمعية إسهاما طيبا فى الدراسات القبطية على مر السنين ، ولكنها ظلت جمعية للهواة ، على عكس الجمعية الجغرافية المصرية على سبيل المثال ، فإذا كانت الدراسات القبطية فى الغرب قد تلت فى ظهورها كتخصص مستقل علم المصريات والفن والآثار الاسلامية ، فإن هذا الاتجاه كان أشد وضوحا فى مصر .

وقد لقيت الدراسات القبطية بعض الاهتمام فى الجامعة المصرية (جامعة القاهرة فيما بعد) كمبحث ملحق بدراسة تاريخ مصر القديمة . وأظهر الأقباط ولما شديدا بالتاريخ المصرى القديم . فاشترك جورجى صبحى (١٨٨٤ - ١٩٦٤) ، وهو أستاذ قبطى بكلية الطب فى تشريح كثير من المومياءات مع إيليويت سميث ، كما قام بتدريس القبطية والديموطيقية كفرعين ملحقين بدراسة الهيروغليفية . وفتحت مصلحة الآثار أبوابها أمام المصريين بعد عام ١٩٢٢ ، ثم خرجت الجامعة المصرية (القاهرة فيما بعد) أولى دفعاتها فى علم الآثار فى عام ١٩٢٨ . وكان أكثر من نصف الخريجين فى الدفعات الثلاث الأولى من الأقباط ، بينما بلغت نسبة الأقباط بين الخريجين من عام ١٩٢٨ إلى عام ١٩٥٠ أكثر من أربعين فى المائة . وقد أدى افتتاح قسم للآثار الاسلامية فى أوائل الثلاثينيات إلى اجتذاب كثير من المسلمين على حين ظل الأقباط يدرسون الآثار المصرية القديمة^{٨٤} .

وقد خلف سميكة فى إدارة المتحف القبطى إثنان من الخريجين الأوائل لكلية الآثار ، هما توجو مينا (١٩٤٤ - ١٩٤٩) وباهور لبيب (١٩٥١ - ١٩٦٥) . وقد سمي « توجو » بهذا الاسم اعجابا من أسرته بالأميرال الذى كسب الحرب الروسية اليابانية فى عامى ١٩٠٤ - ١٩٠٥ ، بينما كان « باهور » هو الاسم الفرعونى الذى أطلقه كلوديوس لبيب على ابنه . وكانت الترتيبات المطولة لإعداد وترجمة وثائق نجع حمادى القبطية التى اكتشفها أحد الفلاحين ، هى أهم ما عنى به مينا ولبيب أثناء توليهما إدارة المتحف . وكان مجيء توجو مينا بمثابة نقطة تحول نحو الدراسة العلمية المتخصصة ، ذلك أنه كان قد أجرى دراسات متقدمة

فى أوروبا وعمل عشر سنوات كمساعد لسميكة . وكان جميع الذين تولوا بعد ذلك منصب مدير المتحف القبطى ، باستثناء واحد فقط ، من خريجي كلية الآثار بجامعة القاهرة . وكان هؤلاء فى العادة متخصصين فى آثار مصر القديمة أكثر منهم فى الآثار القبطية كمبحث قائم بذاته ^{٨٥} .

ويبرز بين الدفعات الثلاث الأولى من خريجي كلية الآثار قبطيان أخران من علماء المصريين هما لييب حبشى وجرجس متى . وقد خلف جرجس متى جورجى صبحى فى تدريس القبطية والديموطيقية بالجامعة . أما عزيز عطية سوريل (١٨٩٨ - ١٩٨٨) ، الذى يكبرهما بعشر سنوات ، فقد سلك إلى الدراسات القبطية طريقا آخر . ذلك أنه ، بعد تخرجه من قسم التاريخ بالجامعة المصرية ، ذهب إلى أوروبا لدراسة تاريخ العصر الوسيط ، ثم اشتغل بالتدريس فى جامعة الإسكندرية . وقد قام فى عام ١٩٥٤ بتأسيس معهد الدراسات القبطية التابع للبطيركية ، قبل هجرته إلى الولايات المتحدة حيث أسس مركز دراسات الشرق الأوسط بجامعة أوتاوا وأشرف على تحرير « دائرة المعارف القبطية » ^{٨٦} .

خاتمة

يرمز مرقس سميكة ومريت بطرس غالى إلى مرحلتين من مراحل الاهتمام بالآثار القبطية ، ترتبط كل منهما بنمط معين من الإصلاح الاجتماعى وطور بعينه فى إعادة تقييم الأقباط لماضيهم . فالاهتمام المبكر الذى أولاه سميكة للآثار كان تعبيرا عن تطلع طبقة جديدة من العلمانيين المتعلمين والميسوريين إلى صورة الماضى من شأنها أن تضيف الشرعية على محاولاتهم للاستيلاء على القيادة الطائفية من رجال الدين الذين كان ينقصهم ، رغم تقواهم ، التعليم والخبرة بالحياة العملية . فالعودة بأصولهم كقبط ، تمتد شجرة أنسابهم عبر تسعة عشر قرنا إلى المصريين القدماء ، كانت تربطهم بذلك الماضى المجيد . وكانوا يؤمنون أنهم لن يتمكنوا من استعادة عظمة الماضى ، إلا إذا تولى المجلس العلمى إدارة

أوقاف الكنائس والأديرة ، والمدارس ، وقانون الأحوال الشخصية ، تاركا لرجال الإكليروس القيادة الروحية البحتة . ولقد لقيت هذه الرؤية الإصلاحية تشجيعا من البروتستانت الإنجليز والأمريكيين ، كما كان اللورد كرومر يؤدها فى دخيلة نفسه ، ولكنه لم يشأ التدخل لحسم النزاع . ولم يبد البطارقة ومعظم كبار رجال الإكليروس سوى اهتمام ضئيل بالمتحف القبطى ، وقاوموا الإصلاحات التى كان من شأنها الانتقاص من سلطتهم . وحين اضطر سميكة إلى الاختيار بين الإصلاح الاجتماعى وبين كسب تأييد البطريك للمتحف القبطى ، اختار المتحف القبطى . وكان تأميم الملك فؤاد للمتحف القبطى فى عام ١٩٣١ تأكيداً لاستيعاب الأقباط فى الحياة الوطنية ، ولكنه تحقق على أيدي ملك أوتوقراطى وبطريك من المدرسة القديمة ، وليس على أيدي حزب الوفد والمجلس العلى المنتخب . وفى هذا تتجلى حدود الاتجاه نحو الديمقراطية والعلمانية .

وتبين لنا « جمعية الآثار القبطية » التى أسسها مريت بطرس غالى أن فكرة الماضى القبطى (ومن قبله الفرعونى) المجيد كانت قد رسخت بين الأعيان الأقباط العلمانيين مع حلول عقد الثلاثينات . فقد أيد معظم هؤلاء برنامج العلمنة الذى تبناه المجلس العلى ، وكانوا يؤمنون ويشاركون زملائهم المسلمين كأعضاء فى الأمة المصرية . وكانت الدوائر التى استمدت منها جمعية الآثار القبطية أعضائها هى الدوائر الاجتماعية والاقتصادية المحافظة ، ولكن غالى كان يمثل أقلية إصلاحية تدعو إلى الإصلاح الزراعى وإلى إحداث تغييرات أخرى درءا لخطر انتفاضة اجتماعية . وقد حال النظام القديم دون قبول أكثر مقترحات الإصلاح تواضعا فى الأربعينات ، ولكن مريت غالى وجماعة النهضة القومية التى انتمى إليها ، أسهما فى إعداد جدول الأعمال للنظام الناصرى .

على أن أفكار غالى بدت بعد ذلك محافظة جدا فى نظر الضباط الأحرار ، وأقصى هو وطبقته عن الحياة العامة . وقد عانت جمعية الآثار القبطية ، شأن الكثير من المؤسسات الثقافية التى أنشئت فى العهد الملكى ، من رحيل

الأوروبيين ومن المشاق المالية والسياسية التي تعرض لها الأعضاء المصريون الأثرياء ، فقد ضرب جمال عبد الناصر قوة الطبقات العليا القديمة التي كانت تسيطر على المجلس العلى والبرلمان ، كما نقل معظم اختصاصات المجلس العلى إلى الدولة ، لكن التماهى مع الماضى القبطى والفرعونى نفذ إلى الطبقات الوسطى ، وأحييت حركة مدارس الأحد الاهتمام باللغة القبطية والتاريخ القبطى والهوية الطائفية بين العلمانيين ورجال الدين على السواء . ومن المرجح أن الآثار والتاريخ والإصلاح الاجتماعى والهوية الطائفية والقومية ، سيظلون يمثلون للأقباط - كما كان الأمر بالنسبة لسميكة وغالى - أجزاء متفرقة ومتداخلة من شكل واحد يحتاج إلى جهد مضمن لإعادة تركيبه .

الهوامش

Memoirs of Marcus Simaika Pacha, C.B.E., FSA.

١ -

مخطوطة غير منشورة مطبوعة على الآلة الكاتبة ، ص ٤٢ - ٤٣ (ونشير إليها فيما يلي بحرف S).

Donald M. Reid, "Indigenous Egyptology : The Decolonization of a

٢ -

Profession ? , *Journal of the American Oriental Society*, 105, 1985, p. 233-246 ; and Reid, "Cultural Imperialism and Nationalism : The Struggle to define and control the Heritage of Art in Egypt", *International Journal of Middle East Studies*, 24, 1992, p. 76.

وفي بعض الأحيان يشير مصطلح « علم الآثار » الذي نستخدمه هنا إلى كافة الدراسات المتصلة بالماضي القبطي ، أى بنفس المعنى الذى تعطيه له جمعية الآثار القبطية .

٣ - مقابلات أجريت في القاهرة مع مديري المتحف القبطي جودت جبرة عبد السيد (١٢ فبراير ١٩٨٨) وفكتور جرجس (١٠ مارس ١٩٨٨) وباهر لبيب (٢٢ أكتوبر ١٩٨٧) ، ومع مريت بطرس غالى (١٥ إبريل ١٩٨٨) ، ومع علماء المصريين لبيب حبشى (٩ نوفمبر ١٩٨٢) وكمال الملاخ (١٤ أكتوبر ١٩٨٧) ، ومقابلة أجريت بمدينة سولت ليك سيتي مع عزيز سوريال عطية (٢٩ مارس ١٩٨٦) .

٤ - فيما يتصل بالاصلاحات القبطية ومشاركة الأقباط في الحياة الوطنية تعتمد هذه الدراسة بصفة خاصة على المؤلفات التالية :

Samir Seikaly, "Coptic Communal Reform : 1860-1914", *Middle East Studies*, 6, 1970, p. 247-275 ;

رؤوف عباس حامد ، « الاقباط في ظل الحكم البريطاني في مصر ١٨٨٢ - ١٩١٤ » ، *المجلة التاريخية المصرية* ، العدد ٢٦ (١٩٧٩) : ص ٤٩ - ٥٩ ؛ طارق البشرى ، *المسلمون والاقباط في إطار الجماعة الوطنية (القاهرة ، ١٩٨٢) ،*

B.L. Carter, *The Copts in Egyptian Politics*, London, 1986.

٥ - هناك تقييم لهذا الاحتمال في مقال

Seikaly, *Middle East Studies*, 6, 1970, p. 248.

وهناك من يرى أن كيرلس الرابع كان خريجاً للمدرسة الإنجيلية ، انظر :

E. L. Butcher, *The Story of the Church of Egypt*, 2 Vols., 1897, p. 395-397 and

A Coptic Layman, "The Awakening of the Coptic Church", *Contemporary Review*, 1897, p. 736.

وهناك دلائل قوية في هذا المقال (لأسيما الإشارات إلى حفظ الآثار القبطية ص ٧٣٨ و٧٤٧) توحي بأن كاتب المقال الأخير هو مرقس سميكة ، وفيما يتعلق بكيرلس الرابع انظر جورجى زيدان : تراجم مشاهير الشرق ، جزءان (القاهرة ١٩٢٢) ١ : ص ٢٧١-٢٨٠ .

٦ - S 11 ، وهم بطرس غالى ويوسف وهبه ويحيى إبراهيم . وتقول مصادر أخرى أن غالى درس في مدرسة مماثلة أنشأها كيرلس في حارة السقايين ، انظر رمزي تادرس ، *الأقباط في القرن العشرين* ، خمسة أجزاء ، القاهرة ، ١٩١١ الجزء الثاني ، ص ٦٢ .

٧ - S 1-6, 15

٨ - S 1, 6, 8-130

ويقول زيدان أن المدرسة كانت تعلم التركية أيضا ، انظر : تراجم مشاهير الشرق ، الجزء الأول ، ص ٢٧٧ .

٩ - Andrew Watson, *The American Mission in Egypt, 1854-1896*, Petersburg, 1898, p. 87.

وقد أورد واطسن في هذا الكتاب (المصحفات ١٥٣ - ١٥٤ ، ١٩٩ - ٢٥٩) تفصيلات لما يعتقد أنه اضطهاد وقع في ستينات القرن الماضي .

١٠ - J. Heyworth-Dunne, *Introduction to the History of Education in Modern Egypt*, London, 1968, p. 422.

١١ - S 20 ; *Middle Eastern Studies*, 6, 1970, p. 251.

١٢ - Simaika, *Contemporary Review*, 71, p. 737

١٣ - Simaika, *Contemporary Review*, 71, p. 737-738.

١٤ - Seikaly, *Middle Eastern Studies*, 6, p. 262.

١٥ - A. Chris Eccel, *Egypt, Islam and Social Change : Al-Azhar in Conflict and Accomodation*, Berlin, 1984, p. 290-292.

فيما يتعلق بالبيانات المستخلصة من الدراسات التي أجريت بعد هذه الفترة انظر : Mahmoud Abd Al-Rahman Shalshak, *The Role of the University in Egyptian Elite Recruitment : A comparative Study of Al-Azhar and Cairo University*.

رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة شيكاغو ، ١٩٦٤ .

١٦ - Robert Curzon, *A Visit to the Monasteries of the Levant*, New York, 1849, p. 1-150.

يتناول هذا الكتاب الصراع المموم للحصول على المخطوطات فى عام ١٨٣٣ . وفيما يتعلق بمارييت ، انظر :

R. Dawson and Eric P. Uphill, *Who was who in Egyptology*, 2nd ed. London, 1972, p. 194-196.

١٧ - S 9 ، وفيما يتعلق بكلوبيوس لبيب أنظر : تادرس ، الأقباط ٤ : ١٣٥ - ١٣٩ ، والنسبة لسيداريوس ، انظر :

Bulletin de la Société d'Archéologie Copte, 18, 1965-1966.

وسيشار إليها فيما يلى بالحروف BSAC

Rena L. Hogg, *A Master-BUILDER on the Nile : Being a Record of the Life and Aims of John Hogg D.D.*, New York, 1914, p. 164-167.

والاقتباس منقول عن :

Simaiika, *Contemporary Review*, 71, p. 731.

١٩ - يتناول سميكة فى (S 71, 72, p. 71-81) عمله بالسكك الحديدية .

وفيما يتعلق بالأقباط فى السكك الحديدية والتغراف ، انظر :

Kyriakos Mikhail, *Copts and Muslims under British Control*, Port Washington, New York, reprint of 1911 ed., p. 42.

E.L. Butcher, *The Story of the Church of Egypt*, 2 Vols., London, 1897, II, - ٢٠ . p. 410.

٢١ - فيما يتعلق بـ « غالى » ، انظر : زيدان ، تراجم ، ١٩٢٢ ، الجزء الأول ، ص ٢٦٧ - ٢٧٠ ، وتساو درس : الأقباط فى القرن العشرين ، الجزء الثانى ، ص ٦٢ (الحواشى) . وفيما يتعلق بأفراد عائلة غالى ، انظر :

Arthur Goldschmidt Jr., "The Butrus Ghali Family", in *Journal of the American Research Center in Egypt*, forthcoming. Gabriel Baer, *A History of Landownership in Modern Egypt, 1880-1950*, London, 1962, p. 133.

وهو يتحدث عن الأراضى المشتراه من الخاصة الملكية بأشخاص ، أما أراضى الصراف باشى فقد ورد ذكرها فى كتاب

Doris Behrens-Abouseif, *Die Kopten in der Agyptischen Gesellschaft, Vom Mitte des 19. Jahrhunderts bis 1923*, Freiburg, 1972, p. 5.

(الأقباط فى المجتمع المصرى منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى ١٩٢٩)

٢٢ - S 87 ، حول الأزمة بوجه عام انظر :

S. 82-88, Seikaly, *Middle East Studies*, 6, p. 260 and Cromer, *Modern Egypt*, p. 624-625.

٢٣ - مصطفى الفقى ، *الانقباط فى السياسة المصرية : مكرم عبيد ودوره فى الحركة الوطنية* ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ٣٣ ،

Carter, *Copts*, p. 44-47.

فيليب دى طرازى ، *تاريخ الصحافة العربية* ، أربعة أجزاء ، بيروت ، ١٩١١ ، ص ٩ -
١٢ ؛ تادرس ، *الانقباط فى القرن العشرين* ، الجزء الرابع ، ص ١٢٩ - ٣٤ ، الجزء
الثالث ، ص ٣٩ - ٤٥ .

Eccel, *Egypt*, p. 169-171, 175-178 ; Gabriel Baer, "Waqfs Reform", - ٢٤
Studies in the Social History of Modern Egypt, Chicago, 1969, p. 79-92.

Christian Cannuyer, *Les Coptes*, Belgique, 1990, p. 193. - ٢٥

Somers Clarke, *Christian Antiquities in the Nile Valley*, Oxford, 1912, - ٢٦
p. 189-190.

A. J. Butler, *Ancient Churches of Egypt*, 2 Vols., London, 1884, I, p. 371. - ٢٧

S 29, 71-72. - ٢٨

Butler, *Ancient Churches*, I, xiv. - ٢٩

S 29-32. - ٣٠

Marcus Simaika Pasha, *Guide sommaire du Musée copte et des principales églises du Caire*, Le Caire, 1937, préface.

The Times, London, Oct., 6, 1935 فيما يتعلق ببئر ، انظر

Dawson, *Who was who*, p. 65. وانظر فيما يتعلق بكلاك : -

C 11, 1894, PVS 63, p. 64 ; - ٣٢

(حيث تشير إلى أعمال اللجنة عام ١٨٩٤ ، محاضر الجلسات PVS ، التقرير ١١ ،
الجلسة رقم ٦٣ ، ص ٦٤ ، وهكذا ، وفيما يلي نرسم للتقارير وهي سلسلة مستقلة بـ "R" .
C 13, 1896, PVS Jan. 20, 1896, p. 9-10 ; C 13, PVS 69, p. 30, 33, 35 ; C 15,
1898, PVS 82, April 5, 1898, p. 39.

S 31-33 - ٣٣

S 86-87 - ٣٤

٣٥ - المعتقد ، العدد ١٠ (١٨٨٥) : ٥٦ ، تادرس ، الأقباط ، الجزء الثالث ، ٤٢ ،
Jack A. Crabbes Jr., *The Writing of History in Nineteenth Century Egypt*, Cairo,
1984, p. 133-136.

وفيما يتعلق بليب ، انظر S 25, 64 وتادرس ، الأقباط ، ٤ : ١٣٥ - ٣٩ ، و
W.E. Crum, "Bibliography : Christian Egypt", *The Journal of Egyptian
Archeology*, 5, 1918, p. 215.

٣٦ - S.H. Leeder, *Modern Sons of the Pharaohs : A Study of the Manners and
Customs of the Copts of Egypt*, New York, 1973, reprint of 1918, London ed.,
p. 246.

٣٧ - فيما يتعلق بلخنوخ فانوس أنظر : يوسف عساف ، دليل مصر (القاهرة ١٨٩٠)
٣٥٣ - ٥٥ ، وروث عباس ، *المجلة التاريخية* ، العدد ٣٦ (١٩٧٩) ٤٩ - ٥٩ . وبالنسبة
للأقباط في الحزب الوطني وحزب الأمة أنظر : أبو سيف يوسف ، *الأقباط والقومية
العربية* (بيروت ١٩٨٧) ص ١١١ ، ومقال

Samir Seikaly, "Prime Minister and Assassin : Butrus-Ghali and Wardani", *Middle
Eastern Studies*, 13, 1977, p. 112-123.

وطارق البشرى ، *المسلمون والأقباط* ، ص ٥٧ - ٩٧ ، الذي يقدم تغطية جيدة لهذه
الفترة .

٣٨ - Simaika in Archdeacon Dowling, *The Egyptian Church*, London, 1900, -
Appendix 3, p. 47.

٣٩ - Leeder, *Moderns Sons of the Pharaohs*, p. 263.

٤٠ - Dowling, *Egyptian Church*, Appendix 3, p. 48-49, 15 ; S 21-24.

٤١ - Seikaly, *Middle East Studies*, 6, p. 26-66.

٤٢ - S 13-14, 89-91

٤٣ - محمد خليل صبحي ، *تاريخ الحياة النيابية في مصر* ، الأجزاء ٤ - ٦ -
Leeder, *Modern Sons*, (القاهرة ١٩٣٩ - ١٩٤٧) وفيما يتعلق برتبة الباشوية انظر :
p. V. Leeder, *Modern Sons*, p. 173.

٤٤ - المصدر السابق ص ١٧٣ .

٤٥ - العبارة مأخوذة من كتاب

Leeder, *Modern Sons of the Pharaohs*.

- Seikaly, *Modern Eastern Studies*, 6, 1993 ; Carter, *Copts*, p. 96-97. — ٤٦
- Simaika, Guide, p. XI, *Contemporary Review*, 71, عن Carter, *Copts*, p. 97 — ٤٧
- p. 734.
- Anouar Louca, *Voyageurs et écrivains égyptiens en France au XIXe siècle*, — ٤٨
- Paris, 1970, p. 70 (الرحالة والكتاب المصريون في القرن التاسع عشر) ; Salama Musa, *The Education of Salama Musa*, L.O. Schuman, transl. Leiden, 1961, p. 50.
- فكرى مكرم عبيد نقلا عن مصطفى الفقى ، الأقباط في السياسة المصرية : مكرم عبيد
وهمه في الحركة الوطنية ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ٤٦ .
- ٤٩ — طرازى ، تاريخ الصحافة ، الجزء الرابع : ٢٧٩ ، ٢٨١ ، ٢٨٩ ، ٢٠١ ، ٢٠٣ ،
وبدائه صاحب صحيفة « أبو الهول » (ص ٢٧٩) غير واضحة .
- ٥٠ — C 15, 1898, F 15, PVS 80, Jan. 4, 1898, p. 4 & 6.
- وكان المجلس البلدى بالأسكندرية الذى يسيطر عليه الأوروبيون هو الذى يدير المتحف
اليوناني — الروماني تحت إشراف مصلحة الآثار .
- ٥١ — S 42 ، الأهرام ، ٨ يونيو ١٩٣٠ .
- ٥٢ — S 46 ; Marcus Simaika, *Note historique sur le Musée copte au Vieux-Caire à l'occasion de la visite de Sa Hautesse Fouad Ier, sultan d'Egypte, mardi 21 décembre 1920*, p. 9.
- (نبذة تاريخية حول المتحف القبطى بالقاهرة — كتيب بالفرنسية والعربية)
- ٥٣ — S 52 ، الأهرام ، ٢٣ فبراير ١٩٢٣ .
- ٥٤ — Carter, *Copts*, p. 151. Public Record Office, London, FO ١٤١/٧٥٥/١٢٤/٤٣٣ نقلا عن
- ٥٥ — Carter, *Copts*, p. 41. FO 371/3711/J12835/1180/16 نقلا عن
- ٥٦ — FO 371/20916, Lampson to Eden, April 16, 1937.
- ٥٧ — طارق البشرى ، المسلمون والأقباط ، ص ٤٢٢ .
- ٥٨ — S 13, 98
- ٥٩ — فيما يتعلق بأفراد أسرة سميكة الذين تولوا مناصب وزارية أو برلمانية انظر :
محمد خليل صبحي ، تاريخ الحياة النيابية ، الجزء السادس ، ٢٣٥ — ٢٣٦ ، ويونان لبيب
رزق ، تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨ — ١٩٥٣ ، القاهرة ١٩٧٥ ، ص ٢٤٣ و ٣٣٨ ،
وبحول استخدام الملك فؤاد لتوفيق دوس وقليتى فهمى انظر :
- Carter, *Copts*, p. 184-186.

٦٠ - S 93-95, 99-100

Baer, *Studies*, p. 84 ; Carter, *Copts*, p. 28-30. - ٦١

٦٢ - طارق البشرى ، المسلمون والأقباط ، ص ٣٨٧ - ٤١٥ .

٦٣ - كريم ثابت ، الملك فؤاد ملك النهضة ، القاهرة ١٩٤٤ .

٦٤ - الاقتباس منقول عن S 47 انظر فيما يتعلق ببقية الفقرة : S 43-57

Marcus Simaika, *Note historique sur le Musée copte au Vieux-Caire à l'occasion de la visite de Sa Hautesse Fouad Ier, sultan d'Egypte, mardi 21 décembre 1920.*

(كتب بالفرنسية والعربية) وتتضمن الصفحة ٩ أرقام ميزانية المتحف .

٦٥ - S 35-36

٦٦ - C 34, 1925-26, R 608, June 1925, p. 27.

فيما يتعلق ببقية الفقرة انظر : p. 23-28

٦٧ - C 36, 1930-32, PVS 276, May 21, 1932 ; C 36, 1936-40, PVS 289, Dec. 18, 1939.

٦٨ - S 58, 61-63 ; Marcus Simaika Pasha, *Catalogue of the Coptic and Arabic Manuscripts in the Coptic Museum, the Principles Churches of Cairo and Alexandria and the Monasteries of Egypt*, 3 Vols. Cairo, 1939-?.

وانظر فيما يتعلق بعهد المسيح BSAC , 15, 1958-60, p. 191-192

٦٩ - S 47-50 « في المتحف القبطى » المقطم ، ٣ يونيو ١٩٣١ ، « زيارة رئيس الوزراء » ، مصر ، ١٦ يناير ١٩٣٢ ، « افتتاح جناح جديد بالمتحف القبطى » ، مصر ، ٢٠ فبراير ١٩٤٧ .

٧٠ - Charles Smith, *Islam and the Search for Social Order in Modern Egypt : A Biography of Muhammad Hussayn Haykal*, Albany, N.Y., 1983.

٧١ - Mirrit Butros Ghali, *The Policy of Tomorrow*, transl. Ismail R. El-Faruqi, - Washington D.C. ; 1953, p. vii.

وقد اعتمدت فيما يتعلق بغالى وآرائه على مقابلة أجريتها معه فى القاهرة فى ١٥ أبريل ١٩٨٨ ، رؤوف عباس ، جماعة النهضة القومية ، القاهرة ، ١٩٨٦ :

Jacques Berque, *Egypt, Imperialism and Revolution*, transl. Jean Stewart, New York, 1972, p. 641-645, *Le Mondain Egyptien et du Moyen-Orient L'Annuaire de l'Elite*, 1951, Cairo, p. 300.

كما اعتمدت على كتابه *سياسة الفد و*

"Un programme de réforme agraire pour l'Egypte", *L'Egypte contemporaine*, 38, 1947, p. 1-60.

٧٢ - رؤوف عباس ، *جماعة النهضة القومية* ، ص ٤١ - ٤٣ ، ٧٢ .

Ghali, *L'Egypte contemporaine*, 38, 1947, p. 4. - ٧٣

Nancy Elisabeth Gallagher, *Egypt's Other Wars : Epidemics and the Politics of Public Health*, Syracuse, 1990, p. 43 & 68.

Joel Gordon, *Nasser's Movement : Egypt's Free Officers and July Revolution*, New York, 1992, p. 62, 66-67 ; Roel Meijer, "Rashid Al-Barrawi and the Ideology of Reform in Egypt, 1945-1955".

بحث غير منشور .

Mirrit Boutros Ghali, "The Egyptian National Consciousness, *The Middle East Journal*, 32, 1978, p. 60.

Carter, *Copts*, p. 296-298. - ٧٧

٧٨ - أبو سيف يوسف : *الاقباط والقومية العربية* ، ص ١٤١ ،

J. D. Pennington, "The Copts in Modern Egypt", *Middle Eastern Studies*, 18, 1982, p. 158-159.

يقدم هذا الكتاب استعراضا عاما لطبعا للفترة التالية لعام ١٩٥٢ .

٧٩ - فيما يتعلق برمسيس ويصا واصف ومحمود سعيد انظر :

Cannuyer, *Coptes*, p. 136 ; *Le Mondain égyptien et du Moyen-Orient*, 1951, Cairo, p. 492.

Le Mondain égyptien...., 1947 : وفيما يتعلق بجمعية محبي الفنون انظر :

السجل الثقافي ، ١٩٤٨ ، ص ٢٤٧ - ٤٨ ،

Who's who in the UAR, 1959, p. 61.

Bulletin de l'Association des Amis des Eglises et de l'Art coptes, I, 1935, - ٨٠
p. 65-68 ; *BSAC*, 8, 1941, p. 230.

BSAC, 23, 1976-1978, p. 303-304 ; C 39, 1941-1945 ; PVS 854 ; - ٨١
March 17, 1946.

BSAC, 14, 1958-1957, p. 249-251 ; "Short History of the Society of - ٨٢
Coptic Archaeology", *BSAC*, 26, 1984, p. 113-116.

٨٣ - BSAC, 15, 1958-1960, p. 4.

٨٤ - أنظر فيما يتعلق بجورجي صبحي

BSAC, 19, 1967-1968, p. 315-316.

كان من بين الدفعات الثلاث الأولى ١٤ مسيحياً و ١١ مسلماً وإثنان غير معروفى الديانة .
انظر القوائم فى : كلية الآثار ، الدليل الذهبى بالأساتذة وخصريجي الآثار ، جامعة
القاهرة ، منذ سنة ١٩٢٥ (القاهرة ، ١٩٧٥) .

٨٥ - المعلومات عن مينا وأبيب مستقاة من :

Bulletin de l'Institut de l'Egypte, 32, 1949-1950, p. 325-329.

ومن المقابلة التى أجريتها مع ليبب فى ٢٢ أكتوبر ١٩٨٧ .

٨٦ - فيما يتعلق بمتى أنظر : جامعة القاهرة ، الكتاب الذهبى لكلية الآثار (القاهرة ،
١٩٥٠) ص ٧٤ - ٧٥ ، وقد اعتمدت فيما يتعلق بحبشى على مقابلتين أجريتهما معه فى
القاهرة فى ٩ نوفمبر ١٩٨٢ و ٢٢ يونيه ١٩٨٣ ، وعلى

Annales du Service des Antiquités de l'Egypte, 70, 1984-1985, p. 433-435.

وفىما يتعلق بمعطية مقابلة فى مدينة سولت ليك سیتی فى ٢٩ مارس ١٩٨٦ ،

BSAC, 29, 1990, p. 1-7 ; Paul Walker, "Aziz S. Atiya : A Biography", in Sami A.
Hanna ed., *Medieval and Middle Eastern Studies in Honor of Aziz Surial Atiya*,
Leiden, 1972, p. 5-8.

الاقتصاد السياسى للسان سيمونية ونخبة الفنيين فى مصر الحديثة *

جيان ألوم

CEDEJ- CNRS

ترجمة سامية رزق

انتشرت الأفكار السان سيمونية فى مصر وفقا لمسارات متناقضة ، فقد تركّز انتباه المؤرخين على أهم موضوعات الدعوة التى طرحت فى فرنسا قبل قيام البعثة الفرنسية إلى مصر (قدوم عصر المرأة - الوحدة الروحية بين الشرق والغرب ، الخ) وذلك بسبب الطابع الجديد الذى تميزت به هذه الموضوعات شكلا ومضمونا . وقد تم تقييم مدى الدعوى التى نشرها أتباع *Enfantin* فى المجتمعات

* دراسة قيد النشر باللغة الفرنسية فى مؤلف جماعى حول السان سيمونية تحت إشراف

Ph. Régnier

الشرقية استنادا إلى هذه الموضوعات ، وعليه ، فقد اعتبر بعض الكتاب أن مجيء
السان سيمونيين إلى مصر لم يترك أثرا يذكر ، وعلى أفضل الفروض - ورغم
المفارقات التاريخية المترتبة على ذلك - فقد تم ربط هذه التجربة المسارية الأولى
بكافة الحركات التي ظهرت في نهاية القرن التاسع عشر مستندة ، بشكل أو بآخر ،
إلى المثل الاشتراكية الفرنسية .

والواقع أن تأثير السان سيمونية لم يحدث حيثما كان متوقعا ، وكان لهذا
الفكر وقع أكبر مما يقال عادة ، ولكنه حدث في وسط غاية الخصوصية هو وسط
المهندسين والفنيين ، وإن كانت السان سيمونية لم تترك أثرا ملموسا على النظم
الأيديولوجية والسياسية في مصر ، إلا أنها قد خلفت أثرا بعيدا المدى على
مناهج تحليل الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية ، وحتى تتمكن من تقييم تأثير
السان سيمونية ، علينا أولا أن نحدد مسار هذا الفكر من خلال الشخصيات
والمؤلفات التي ساهمت في نشره .

١ - أدوات التأثير السان سيمونى

الأشخاص

رغم ما اتسمت به تصريحات قادة الحركة السان سيمونية - وعلى رأسهم
Enfantin - من شاعرية ، إلا أن تأثيرهم المباشر كان محدودا ، حيث أن
المحاضرات التي كان يلقيها البعض في القاهرة أو الإسكندرية لم تخرج عن دائرة
الجالية الفرنسية المحدودة العدد والمقيمة في مصر ، فضلا عن ذلك ، ففيما عدا
هذه الجالية ، لم يكن هناك من يستطيع أن يستشعر النواحي الثورية التي تضمنها
هذا المذهب وتصرفات المنتمين إليه .

فالعامل الجماعي المتمثل في بناء القناطر لم يدم بما فيه الكفاية حتى يكون
له تأثير حقيقى . ويعتبر Linant ، الذى كان يشرف على العمل في هذا الموقع ،
المستفيد الوحيد من هذه التجربة حيث أنها لم تتح للسان سيمونيين فرصة
الاحتكاك بالإدارة المصرية إلا في أضيق الحدود ، فالقرارات الحقيقية ، بما في

ذلك التى كان يهتم اتخاذها أو التدخل فيها (كتنظيم اليد العاملة على سبيل المثال) ، كانت من شأن غيرهم ، ولم يتمكن إلا القليل منهم من إبرام عقود مع الحكومة المصرية . فبالنسبة للسلطات المحلية ، لم يكن غالبية أفراد البعثة إلى الشرق (Mission d'orient) سوى مجموعة من « الرحالة » لا يمكن أن تكون موضع شك وبالتالي لا يستدعى الأمر مراقبتها بصورة جدية .

أما السان سيمونيون والحيثيون الذين كان لهم تأثير بعيد المدى على مخاطبيهم من المصريين ، فهم الذين اختاروا البقاء فى مصر بعد عام ١٨٣٥ . ورغم أن عددهم كان محدودا ، إلا أنهم كانوا يعملون فى التعليم ، ووصل ثلاثة منهم ، مارسوا الحياة العملية فى مصر لمدة أطول ، إلى رئاسة هيئات كبرى : حيث عين Bruneau مديرا لمدرسة المدفعية^١ و Perron مديرا لمدرسة الطب^٢ و Lambert مديرا لمدرسة المهندسخانة . فى المرحلة الأولى ، كان التعليم العام يعتبر المجال المفضل للسان سيمونيين لممارسة نشاطهم واعتباراً من عام ١٨٣٥ ، شاركوا بطريقة مباشرة فى حركة الإصلاح التى انتزعت إدارة المدارس الحديثة من وصاية ديوان الجهادية ، وشجعوا بذلك على إنشاء مؤسسة جديدة هى « ديوان المدارس والأشغال الهندسية » واحتفظوا لأنفسهم بالإشراف عليها بطريقة مباشرة ، وغير مباشرة عن طريق حلفائهم أو تلاميذهم وذلك لمدة ١٥ عاما^٣ .

وقد مارس السان سيمونيون نشاطهم بصورة أكثر كثافة داخل هذه المؤسسة ، ووسعوا من نطاق سلطاتها بحيث تشمل كافة مشروعاتهم . فاعتبارا من عام ١٨٤٠ ، أشرف ديوان المدارس على كافة القطاعات الجديدة أو التى تم إصلاحها التابعة للدولة ، فامتدت سيطرته بالطبع على النظام التعليمى بأكمله (فيما عدا مدرسة أركان الحرب) وفروعه ، بما فى ذلك المزارع النموذجية ومرابط الخيل التابعة لمدرسة الطب البيطرى ، والخدمات الصحية التابعة لمدرسة الطب والمطبعة الأميرية والجريدة الرسمية التابعين لقلم الترجمة . فضلا عن ذلك ، فقد

أنشروا على إدارات أخرى لا علاقة لها بالتعليم العام ، سوى العلاقة التي تربط مديريها بالسان سيمونيين ومنها قلم الهندسة الذي أنشأه Linant de Bellefonds عام ١٨٣٤ على مثال جهاز الطرق والكبارى الفرنسي Ponts et Chaussées ، وديوان الوابورات الذي عين به عبد الرحمن رشدى عام ١٨٤٦ .

ومنذ ذلك التاريخ ، أصبح المجال الذى يقع تحت تأثير السان سيمونية عن طريق التعليم والتدريب المهنى هو أوساط طلبة المدارس الحديثة والمصالح التابعة للدولة التى تم إصلاحها ، وفى مجال التعليم ، أصبح طلبة الدراسات الفنية هم المستهدفين بالدرجة الأولى ، فمن عام ١٨٢٨ وحتى عام ١٨٥٠ ، جمع Adham بين إدارة الهندسة والتسليح وإدارة ديوان الأشغال الهندسية ، كما رأس Bruneau المدفعية ورأس Lambert المهندسخانة ، أما Linant ، فكان مسئولاً عن إدارة الري ورشدى عن الصناعة ، وبذلك كان السان سيمونيون يسيطرون على كافة المؤسسات التى تقوم بتعليم وتدريب المهندسين أو بتوظيفهم . وعليه ، فقد كان فى التخلي المؤقت عن المشروعات الكبرى التى جذبتهم إلى ضفاف النيل ، والتى ما زالوا يتحدثون عنها ، ما دفعهم إلى تبني استراتيجية أكثر تكثفاً وأكثر تواضعاً ، ولكن من شأنها أن تثبت فعاليتها على المدى الطويل ، ويتمثل هذه الاستراتيجية فى تعليم وتدريب « رجال الصناعة » وهم - فى رأيهم - صناع التجديد الاجتماعى .

Charles Lambert هو الوحيد الذى أفصح عن ذلك بوضوح فى التقرير الذى تقدم فيه باقتراح تحويل مدرسة المهندسين القديمة إلى « مدرسة الهندسة الصناعية » Ecole polytechnique industrielle^٤ . ولا جسدال فى أن Charles Lambert يعتبر الشخصية الرئيسية فى المجموعة الصغيرة التى سعت إلى السيطرة على الأمور بين الظهور على الساحة ، وعن طريقه امتد النشاط السان سيمونى إلى مصر ، وقد مارس تأثيره على المستوى المؤسسى والمستوى الشخصى فى أن واحد . فهو الذى قام بإعداد غالبية المشروعات السان سيمونية

وتلك التى تخص مباشرة الدائرة التى عمل فى إطارها أنصار هذا الفكر ، ولأول مرة فى تاريخ النظام التعليمى ، أقدم إصلاح ١٨٣٧ الذى شمل نظام التعليم فى مصر ، على وضع مناهج متناسقة ومتدرجة من الابتدائى إلى الثانوى . وهنا يكمن تأثير اللسان سيمونية على نشأة التعليم العام * فزيادة عدد سنوات الدراسة وما ترتب عليه من خفض سن دخول المدرسة ، والإشراف على كل مرحلة وعملية الفرز والانتقاء التى صاحبت هذا الإشراف ، كل ذلك كان من شأنه أن يرتفع سريعاً بمستوى التعليم ، حيث أن الإصلاح اقترن بمناهج تعليمية غاية فى الطموح وضعها Lambert أيضاً ، خاصة وأنه قد أعاد وضع المناهج من أعلى إلى أسفل أى بداية من مدرسة المهندسخانة وصولاً إلى مدارس المحافظات ، مستنداً فى ذلك إلى تخطيط منقول عن النظام التعليمى للثورة الفرنسية . وبذلك تمت نهائياً القطيعة بين المدارس المصرية والمدارس التركية التى كانت حتى هذا التاريخ تمثل نموذجاً لها ، بل والمدارس التى أنشأتها البعثة العسكرية الفرنسية فى العشرينات ٦ .

هذا وقد تركت الخيارات التربوية المطبقة فى ذلك الوقت أثراً دائماً على عمل نظار المعارف العمومية وكثير منهم كان قد تتلمذ على يد Lambert أو من طلابه (على مبارك ، محمود الفلكى ، إسماعيل مصطفى ، عبد الرحمن رشدى) . وظلت هذه الخيارات سارية حتى الاحتلال البريطانى ومجيء دوجلاس داتلوب Douglas Dunlop (١٨٩٠) ، وحينئذ ، أعيد النظر فيها بصورة جذرية متزايدة . ومن جهة أخرى ، أتت إصلاحات Lambert فى الوقت الذى بلغ فيه النظام التعليمى المصرى أعلى مستوياته : ففى فترة عمله فى المهندسخانة ، قام Lambert بإعداد ٨٠٠ مهندساً ، منهم ٥٠٠ لقطاع المصالح المدنية ، أى ثلثى المهندسين الذين تخرجوا بين ١٨٢٠ و ١٩٢٠ .

وإزاء تصفية النظام التعليمى فى عهد الخديوى سعيد ، وما ترتب على ذلك من اضطراب فى تجديد أجيال المهندسين الجدد ، اضطرت هذه الأجيال إلى

مواصلة العمل حتى نهاية الثمانينات . ولذا ، فإن مصر مدينة لكل هؤلاء بأهم التغيرات الجغرافية والاقتصادية التي تمت بها . ومن جهة أخرى ، فإن طول مدة خدمة هؤلاء المهندسين تفسر الاستمرارية التي اتسمت بها الأشغال العمومية من حيث الأفكار والاتجاهات ومن حيث الأساليب الفنية على السواء .

ويرجع الفضل أيضا إلى Lambert في التحول الفكري - وهي حالات التحول الوحيدة المثبتة في هذا الشأن - لإثنين من أبرز المفكرين المصريين من حيث عمق وطول مدة التزامهما الأيديولوجي وأهمية دورهما السياسي داخل المؤسسات المصرية ٧ ، وهما إبراهيم أدهم وعبدالرحمن رشدي . الأول مهندس تركي تعلم في مدارس سليم الثالث واستقر في مصر منذ ١٨١٥ ، وكان من أقرب المقربين لمحمد علي ، وعن طريقه ، حصل Lambert على التصديق على إصلاحاته التعليمية عام ١٨٣٧ . وقد شغل إبراهيم أدهم مناصب هامة في الحكومة المصرية حتى نهاية عهد إسماعيل ، ثم عاد إلى اسطنبول ليقضى فيها السنوات الأخيرة من عمره (توفي عام ١٨٧٥) حيث واصل العمل السياسي . وتميزت هذه الفترة الأخيرة من حياته العملية بانضمامه إلى Grand-Orient de France محفل الشرق الأعظم .

أما عبد الرحمن رشدي ، فهو مهندس ميكانيكا تلقى تعليمه في فرنسا ، ربما في مدرسة الفنون والصنائع Ecole des arts et métiers de Cluny ، ثم عمل في مصر في مجال الصناعة . وقد لعب عبدالرحمن رشدي دورا حاسما في تطوير وسائل النقل الدولية ، بل وشغل أيضا ، في نهاية الثمانينات ، منصب ناظر المعارف العمومية ، فبذل جهدا كبيرا في هذا المجال ، حيث يرجع له الفضل في وضع شهادة البكالوريا وشهادة الهندسة وكذلك إصلاح جامعة الأزهر . وهو أيضا قد ظل على صلة بالسان سيمونيين وخاصة بـ Charles Lambert حتى وفاته .

واعتباراً من ١٨٣٥ ، التف حول هذه النواة السان سيمونية الحقيقية عدد من أعضاء البعثات التعليمية الأولى التي عادت من أوروبا في نفس الوقت الذي

استقرت فيه البعثة إلى الشرق Mission d'orient فى القاهرة ، وكانت هذه الشبكة بمثابة مجموعة ضغط فعالة ظلت تعمل داخل الإدارة العليا المصرية حتى عام ١٨٥٠ ، فالأفراد الذين كونوا هذه الشبكة كانوا ، من وجهة نظر السان سيمونيين ، حلفاء أو حلقة اتصال أكثر منهم أتباعا بمعنى الكلمة . وعلى أية حال ، فقد أمدوهم بالعون اللازم لتطبيق استراتيجيتهم . ومن الوجوه البارزة فى هذه المجموعة Artin و رفاعة الطهطاوى ، الأول كان يشغل منصب السكرتير خاص لمحمد على من ١٨٣٠ حتى ١٨٤٤ ومن أقرب المساعدين إليه ، وكان مكلفا ، خلال الثلاثينات ، بدراسة وترجمة النصوص المقدمة من السان سيمونيين لعرضها على محمد على ، كما كان ينوب عن هذا الأخير فى المجالس التى تشكل لدراسة أهم القضايا ، مثل لجنة السودان عام ١٨٣٤ ومجلس شورى المدارس الذى أنشأته حركة الإصلاح عام ١٨٣٧ . ومن جهة أخرى ، عين Artin مديرا لديوان التجارة عام ١٨٤٤ ، فأصبح بذلك أول من تفاوض على مشروعات السكك الحديدية التى أراد السان سيمونيون من خلالها السيطرة على الطريق إلى الهند من داخل مصر (الـ Overland Road ، عام ١٨٣٩) وقد تبعه فى ذلك أدهم ورشدى ، عام ١٨٥٠ . أما رفاعة ، فهو إمام سابق فى البعثة التعليمية ، وكان ، مثل Artin عضوا دائما فى اللجان المختصة بدراسة المشروعات السان سيمونية . والأهم من ذلك ، أنه كان على رأس من قاموا بتعديل وتكييف تعاليم Charles Lambert لتوائم احتياجات مصر ، وكانت دراسة رفاعة لعلوم الدين بمثابة الضمان لهذه التعاليم .

أخيرا ، فإن الأفكار السان سيمونية قد انتشرت بين النخبة المصرية عن طريق مجموعة ثالثة تضم تلاميذ ومساعدى Charles Lambert ، أو على الأقل ، من تعاملوا مع مشروعات وترجموا تعاليمه . وهؤلاء يصعب حصرهم حيث أن الوثائق المتوفرة فى دار الترسانة Archives de l'Arsenal لا تشمل سوى أسماء بعضهم دون إمكانية التوصل لطبيعة العلاقة التى كانت تربطهم بـ Lambert ، غير أنه أمكن اختيار بعض الأسماء من خلال نظام الإشراف الذى وضع فى مدرسة

المهندسخانة ، حيث استعان Lambert بنمط المدرسة الفرنسية فى وضع نظام إشراف قوى فى مدرسة بولاق . ففى كل دفعة ، كان يتم اختيار أفضل العناصر لتقوم بدور « الأوضباشى » وتساعد الزملاء فى استرجاع الدروس وعمل الواجبات . وفى نهاية مدة الدراسة (ثلاث سنوات) يصبح « الأوضباشى » « معاوناً » ، فيتولى حصص التدريب العملى حتى تتخرج الدفعة التالية ، ثم يقوم بالتدريس لمدة ثلاث سنوات أخرى برتبة معلم قبل أن يتم تعيينه فى الأجهزة الفنية للدولة (الرى ، التعمير، الخ) وذلك ، قضى بعضهم تسع سنوات فى مدرسة المهندسخانة وكانوا على اتصال مباشر بـ Lambert .

ومن بين هؤلاء ، نذكر على سبيل المثال ، محمود باشا الفلكى ، وله العديد من المؤلفات العلمية وقد أصبح فيما بعد ناظراً للمعارف والأشغال العمومية ، ولابد أن يكون قد نشأ بين الرجلين شيء من التوافق حيث رشح Lambert محمود الفلكى ليخلفه فى إدارة المرصد L'Observatoire . ويصدق ذلك أيضاً على عدد من المهندسين ، مثل إبراهيم سليم وشفيع يعقوب ، الذين عملا بعد تخرجهم من مدرسة المهندسخانة فى إنشاء قناة السويس فى الفترة التى كان خلالها Linant de Bellefonds مديراً لهذا الموقع . وبالتالى ، كانت عملية شق قناة السويس هى أيضاً عملية سيمونية إلى حد ما ، غير أن Lambert قد اهتم بوجه خاص بأن يسلك على مبارك هذا المسار حيث أنه اختاره كمساعد له وكان بإمكانه ، نظراً لتمسكه الشديد به ، أن يمارس عليه ضغطاً قوياً لدى سفره إلى فرنسا ^٨ . وبذلك ، ورغم بعض الأحداث غير المتوقعة ، أصبح على مبارك مديراً للمهندسخانة خلفاً لـ Lambert (١٨٥٠) ، ثم قائداً لسلاح المهندسين خلفاً لـ Linant (١٨٦٢) . وفى كلتا الحالتين ، كان على مبارك أول مصرى يدير مؤسسات أنشأها السان سيمونيون فى أوائل الثلاثينيات ، مما جعله جديراً بأن يعتبر أهم وريث للفكر السان سيمونى . وهذه البنية لا تقتصر على الجانب المؤسسى إذ أن Lambert ، الذى تبناه فكرياً ، كتب لـ Enfantin لدى تولى على مبارك إدارة

المهندسخانة قائلا : « لقد تم تعيين مصرى شاب من تلاميذى ، فالعملية ان تخرج من نطاق أسرتى الفكرية » . الواقع أن على مبارك قد أثبت ولائه لتعاليم أستاذه من خلال حياته العملية الحافلة فى مجال السياسة ومن خلال كتاباته الأدبية العديدة .

الكتب

لم يكن من الممكن أن يتعرف المصريون آنذاك على الفكر السان سيمونى بطريقة مباشرة حيث أن أعمال Saint-Simon لم تترجم ولم تتناولها الدراسات المترجمة بالتعليق - ولو جزئيا - إلا بعد ذلك بكثير : فى عام ١٨٣٣ ، لم يكن هناك صدى فى مصر للمناقشات الدائرة فى محيط الإشتراكيين الفرنسيين المحدود . ثم اختلف الوضع بعد ذلك عندما أمكن ، بفضل الشبكات التى ذكرناها عالياه ، أن يحثك الجمهور المصرى ببعض عناصر هذا المذهب وذلك من خلال عملين .

ففى ١٨٣٧ ، نشر لمبد الرحمن رشدى كتاب باللغة التركية تحت عنوان « تذكره الحكام فى طبقات الأمم » ورغم أن هذا العنوان مقتبس من الكتابات العديدة التى نشرت فى تركيا فى القرن الثامن عشر حول مسألة الاستبداد المستتير ، إلا أن الكتاب هو ترجمة لـ Orient et Occident (الشرق والغرب) الذى يضم مقالات مختلفة لـ Barraut ويعتبر ، بشكل ما ، مانفستو مجموعة « رفقاء المرأة » Les Compagnons de la Femme ويشير Enfantin فى مراسلاته إلى أن الترجمة تمت بناء على طلب محمد على ، مما يدل فى رأيه على نجاح البعثة . وتؤكد الوثائق المصرية صحة هذا القول بل ويتبين من هذه الوثائق أن محمد على طلب الاطلاع على هذه الترجمة قبل التصريح بنشرها ^٩ .

ومما يدعونا إلى الاعتقاد بأنه لم يجد بها شيئا مخلا ، هو أنه تم طبع ١٠٠٠ نسخة منها فى المطبعة الأميرية ببولاق . وكان لنشر الترجمة تحت رعاية

والى أثرًا كبيرًا على توزيعها حيث كانت كافة المطبوعات الرسمية فى تلك الفترة توزع على المدارس والداوين . وبذلك أصبح فى إمكان جميع موظفى الدولة المتحدثين بالتركية الإطلاع على هذا الكتاب . ومما يؤسف له أن هذا النص لم يستحوذ انتباه الباحثين ولم تتناوله أية دراسة حتى الآن ، فلا نعلم إذا كان ترجمة كاملة للنص الأصلي ، وفى هذه الحالة كيف استطاع رشدى إعلان مجيء « المرأة المسيح La Femme messie إلى الشرق أو إذا كان اقتباسًا من العمل الأصلي ، والسؤال فى هذه الحالة : ما هى الأجزاء التى احتفظ بها وما هى الأجزاء التى فضل عبد الرحمن رشدى إسقاطها ؟

وبعد ذلك بعدة سنوات ، تولى رفاعة الطهطاوى إدارة الجريدة الرسمية التى تأسست عام ١٨١٨ وظلت منذ ذلك التاريخ ورقة إدارية محض . فأعطى رفاعة اتجاهًا جديدًا للجريدة كما يتضح من عنوانها ، حيث أصبح : « جريدة المعلومات الإدارية ، الداخلية والخارجية ، والصناعية والتجارية والعلمية والأدبية » ١٠ . وحتى يحصل على مزيد من الاستقلال ، قام رفاعة بالفصل بين الطبعة التركية والطبعة العربية ، وأضاف إلى الثانية عددًا كبيرًا من الأبواب الجديدة حتى شملت الجريدة نصوصًا مختارة من الأدب العربى القديم (ألف ليلة وليلة أو ابن خلدون) وكان أهم ما أدخله من تجديدات هو اختيار ونشر مقالات من الصحف الفرنسية بصفة دورية وخاصة من مجلة Journal des débats والتى كانت تعد آنذاك من أهم صحف السان سيمونية ، ربما يكون من بينها بعض المقالات النظرية أو المذهبية ، إلا أنه لم يتم حتى الآن حصر هذه الموضوعات ، وتعطى الدراسة الوحيدة التى أجريت حول تاريخ الجريدة الرسمية بعض الأمثلة التى تثبت أن ما كان يختاره رفاعة للنشر يتسم بالتنوع الشديد ويرتبط بصورة أو بأخرى بالمسائل المطروحة فى مختلف دوائر تيارات الليبرالية الاجتماعية .

وإن كان تاريخ الفكر مازال أمامه الكثير الذى لم يكشف عنه بعد فى هذا المجال ، إلا أن حصر الأعمال التى من شأنها أن تعرف الجمهور المصرى

بالأفكار اللسان سيمونية ليس بالأمر الصعب . والوضع يختلف بالنسبة للتعليم ، حيث يضمن هذا الأخير ، من خلال تأليف الكتب والملازم الدراسية ، انتشارا أكبر ، إن لم يكن للمذهب ذاته ، فعلى الأقل المجادلات المطروحة حول النواحي الفنية والاقتصادية ، المتعلقة بالمذهب .

٢ - Charles Lambert والتدريس فى المهندسخانة

من بين المناهج التعليمية التى وضعها لمدرسة المهندسخانة عام ١٨٣٧ ، احتفظ Charles Lambert لنفسه ببعض المواد الرئيسية وقام بتدريسها :

- مادة الاقتصاد الصناعى .
- مادة التعدين والجيولوجيا واستخراج المعادن .
- مادة التاريخ الطبيعى والصحة العامة وتضم ثلاثة أجزاء متعلقة على التوالي بعلم الحيوان والنبات والصحة الصناعية .

ورغم حسن نية Charles Lambert والجهود التى بذلها لتعلم اللغة العربية إلا أن مستواه لم يمكنه من التدريس بها ، فكان يحتاج إلى معاون يتقن اللغتين ليترجم الدروس للطلبة^{١٢} . وكانت هذه المشكلة قائمة بالنسبة لكافة المواد ، إن لم يكن على مستوى المعلم (كان Lambert الأجنبى الوحيد) فعلى مستوى الكتب ، مما استدعى إنشاء « قلم الترجمة » عام ١٨٣٦ وكان يديره رفاعة الطهطاوى ، كما ألحقت به مدرسة الألسن لإعداد المترجمين . وقد حقق « قلم الترجمة » نجاحا كبيرا إذ أمكن ترجمة ونشر حوالى ٧٠٪ من الكتب الدراسية المقررة فى النظام الجديد (١٨٣٧) فى أقل من عشرة أعوام ، ولا شك أن السرعة التى تم بها التعريب كانت من عوامل نجاح Lambert على الصعيد التربوى .

ومع ذلك ، لم يكن هناك الوقت الكافى لترجمة وطبع كافة الكتب وظل بعضها فى مرحلة المسودة . وفى كل مادة ، كان يتم تحضير بعض الدروس أولا

بأول عند إلقائها ، فيقوم طلبة مدرسة الألسن بترجمتها كتدريب ثم تستنسخ عن طريق إملائها على عدد من الخطاطين لتوزيعها على الطلبة فى الفصول .
وكانت عملية ترجمة الكتب الدراسية تبدأ اعتمادا على هذه المسودات ، وما لم يتسع الوقت لترجمته ، ظل على هذه الصورة مثل غالبية الكتب المقررة فى المواد التى تولى Lambert تدريسها ، حيث كانت هذه المواد على درجه من التخصص تجعلها لا تحوز بألوية النشر . غير أن هذه الدروس التى أعدها Lambert حفظت كلها ضمن محفوظات المدرسة مما سمح فيما بعد بإدخال أجزاء كبيرة من تعاليمه ضمن أعمال رفاة وعلى مبارك ، وكان كل منهما مقتنعا تماما بالتعليم الحديث ويعمل على نشره كما كانا من رجال التربية الذين لا يذخرون جهدا ولا يكون وعند عودتهما إلى الحكم فى عهد إسماعيل ، بعد طول انحسار خلال عهدي عباس وسعيد ، اهتم رفاة الطهاوى وعلى مبارك باستئناف كل ما أمكن استئنافه من الاعمال الكبرى التى بدأها قبل ثلاثين عاما .

ولأسباب مجهولة ، لم تتم ترجمة أعمال Lambert بأكملها وعلى حالتها بل أثر رفاة وعلى مبارك إدماجها فى أعمالهما . هل كان هذا من قبيل تجنب الإفصاح البين عن مراجع قد يعتبرها الأوروبيون من بطانة الخديوى مراجعا هدامة ؟ أم كان هذا الاختيار من قبيل تسهيل الأمور بترجمة ما هو متوفر والابتعاد عن مشقة البحث عن النصوص الناقصة ؟ هذا ما لا يمكن معرفته . غير أن هذا الاختيار يفسر سبب تناثر تعاليم Lambert فى كتب شتى ومواقف كثيرا ما تبو متناقضة . وسنطرح الآن عرضا سريعا لهذه الأعمال .

« دروس الاقتصاد الصناعى » ، وتمثل الجزء الأكبر من تعليم Lambert ، وهى جديرة بأن تنال اهتماما خاصا ، وقد ترجم رفاة معظم هذه الدروس فى كتاب « مناهج الالباب » الذى سنتناوله بالتفصيل فيما بعد . ومن جهة أخرى ، أعدت كتابته بالكامل حتى بدا وكأنه مؤلف جديد ، فهو بذلك خير مثال على إدماج الفكر السان سيمونى فى الكتابات العربية ، أما مادة المعادن والجيولوجيا التى

كانت تدرس ابتداء من السنة الثانية فكانت تشمل خمسه كتب (إثنين فى علم المعادن وثلاث فى الجيولوجيا) ، وقد قام رفاعة وتلاميذه بترجمة ثلاثة منها ، طبعت قبل ١٨٤٣^{١٣} ، فلم يتم الاقتباس منها ضمن كتب أخرى . وربما تكون بعض الدروس حول الأحجار الثمينة وتكوين الصخور قد أوجت لعلى مبارك ببعض ما جاء فى « المسامرات » التى تشكل الجزء الأكبر من روايته التعليمية « علم الدين » المنشورة عام ١٨٨٢^{١٤} .

ومن جهة أخرى ، قد يشتمل كتاب « علم الدين » ذاته على أجزاء كثيرة من تلك الاعمال المتفرقة التى وجدت فى مدرسة الألسن . بل ربما يكون وجود مثل هذه النصوص المتناثرة قد أوحى لعلى مبارك بجمع عدد من دروس العلوم الطبيعية والنصوص المختارة وتقديمها فى إطار قصصى بسيط . وبذلك يكون التنافر الظاهرى الموجود فى هذا الكتاب مرجعه طبيعة المادة الوثائقية التى استند عليها وليس ميل المؤلف إلى الكتابة بأسلوب موسوعى غير منظم . أما مادة التاريخ الطبيعى (وتدرس فى السنة الثانية) بقسميها - علم النبات وعلم الحيوان واستخدامها فى الصناعة - فقد تكون هى الأخرى وراء أسلوب أبطال الرواية أو سردهم للأحداث^{١٥} .

ومن جهة أخرى ، استمد على مبارك من الدروس التى كان Lambert يلقها فى السنة الثالثة (استخراج المعادن وهى امتداد لمادة الجيولوجيا ، والصحة الصناعية وهى امتداد لمادة التاريخ الطبيعى) ، استمد منها مادة كتاب آخر له نشر عام ١٨٦٨ تحت عنوان « طريق الهجاء »^{١٦} ، وهو منهج كامل لتعلم القراءة والكتابة مبنى على أحدث الوسائل التربوية . وتوضح مقدمته الطويلة أهم ما جاء فى هذا المنهج كما أنها تسمح بتحديد بعض النماذج التى تبناها المؤلف ، ولكن هنا أيضا لم تذكر النماذج صراحة .

والمبادئ التربوية التى عمل على مبارك على غرسها وتشجيعها هى مبادئ التعليم المتبادل التى نشرتها فى أوروبا المدارس الـ Lancastériennes

(لانكستر) ودافع عنها Jomard في فرنسا كما استند إليها في وضع قانون سنة ١٨٤٣ الخاص بالتعليم الابتدائي وقد يكون هذا القانون قد أثر بدوره على القانون الذي وضعه على مبارك عام ١٨٦٧ . وكان الجدل حول هذا الموضوع قديما في مصر أيضا ، حيث تقدمت الإرساليات البريطانية بأول مشروع مدرسة من هذا النوع عام ١٨٢٤ ورفض المشروع . غير أن أدهم وعبد الرحمن رشدي عرضا مشروعا بإنشاء مدرسة على نظام أحدث المدارس الإنجليزية « ١٧ » ، فكان ذلك أساسا - غير مباشرة - لمدرسة المبتديان . ويلاحظ أن الاستشهاد بهذا النموذج جاء في هذه المرة صريحا إلى حد ما ، مع أنه أقل وضوحا وصراحة في مشروع « المدارس المدنية » الذي تقدم به أدهم ورفاعة لإبراهيم باشا بعد ذلك ببضعة أعوام ١٨ . ونظرا لشخصية الموقعان على هذا المشروع يمكن أن نتساءل عما إذا كان الهدف من هذه المحاولة الأخيرة هو تعميم الطرق التربوية المطبقة في النطاق الضيق للمدارس الحكومية على جميع المدارس الابتدائية . هذا ما كان يرمى إليه على أي حال القانون الذي أصدره على مبارك بعد ذلك بحوالى عشرين عاما ، وفي هذا أيضا ما يفسر قيام ناظر المعارف العمومية ذاته بتأليف كتاب موجه أصلا لتلاميذ المرحلة الابتدائية ، لم يكن الجزء الأول منه سوى كتاب في الهجاء ، و « طريق الهجاء » يعد بهذا المقياس كتاب نضالي .

ويشمل المجلد الثاني من الكتاب مقتطفات من موضوعات متنوعة ومن بينها أجزاء من دروس Lambert أغلبها مأخوذ من مادة الصحة الصناعية وعلى الأخص القسمين الأخيرين من هذه المادة (الملحق رقم ١) : القسم الأول مخصص لدراسة تأثير البيئة على الإنسان ، وكان الهدف منه تزويد مهندسي المستقبل بما يحتاجونه من معرفة لتنظيم العمل في مجال الصناعة وإدارة الأيدي العاملة : وقد استمد مؤلف « طريق الهجاء » من هذا الجزء دروسا في تغذية العاملين وقوانين تنظيم العمل تنظيميا منطقيا ، أما القسم الثاني ، فكان يتناول تطبيق هذه المبادئ على الصحة العامة وارتباطها بالتالي بدراسة قواعد تخطيط

المدن وتنظيفها أو بتشبيد المباني العامة وخاصة تلك المخصصة للرعاية الاجتماعية والصحية للسكان (المستشفيات والمستوصفات ، المدن العمالية ، السجون ، المدافن ، الحدائق العامة ، الخ) ، فأدخل على مبارك فى كتابه عدة فصول من هذا القسم ٢٠ ، وجاء تأثير الجزء الأخير من دروس Lambert أكثر وضوحا فى أسلوب على مبارك وعمله بديوان الأشغال العمومية حيث أن قانون الطوائف المعمارية الذى أصدره عام ١٨٦٨ وما شمله من تعديل لقواعد تخطيط المدن ٢١ ، واهتمامه بمشروعات تخطيط القاهرة على طراز المدن التى قام بتخطيطها Haussmann ، بل أكثر من ذلك قانون إسكان العمال ٢٢ الذى أصدره عام ١٨٨٣ ، كل ذلك يعد بمثابة تطبيق للمبادئ التى تعلمها من Lambert فى مدرسة المهندسخانة .

غير أن هذا الأسلوب فى ترجمة أجزاء متناثرة له مساوئه بطبيعة الحال ، إذ أن التجزئة والانتخاب فى نقل النصوص قد أفقد الأفكار السان سيمونية هويتها وخاصيتها ووحدتها . ومن جهة أخرى ، لم يكن أمام المتلقين لهذه الأعمال سوى تقبلها بطريقة مميأة سلبية ، حيث أن النظريات عرضت عليهم ليس على أنها نظام قائم بذاته ولكن باعتبارها « المعرفة الحديثة » فى مجال الاقتصاد أو الإدارة السياسية ، دون أن يترك لهم مجالا للتحليل النقدي ، وحيث أن الأجزاء التى نقلت إليهم كان مقتطعة من النص الكامل للمذهب ، فهذه الأجزاء بدت وكأنها وصفات عليهم أن يطبقوها حرفيا . وقد نتج عن ذلك ، فى بعض الأحيان ، تفاوتات خطيرة بين الأسلوب المدرسى الذى عرضت به هذه الأفكار وبين الواقع المصرى ٢٤ .

وبالمقابل ، فقد تلقت أعداد وفيرة من جمهور الطلبة جزءا كبيرا من تعاليم Charles Lambert ، وكان هذا الجمهور يتكون أساسا من المهندسين بالنسبة للاقتصاد السياسى ، غير أنه شمل أيضا كافة الأوساط الطلابية عن طريق الكتب المقررة فى مادة القرامنة . وبذلك استطاعت الأفكار السان سيمونية ، رغم قصور الأسلوب المتبع ، أن تنال مكانة كبيرة فى مصر . وتزداد هذه المكانة بفضل كتاب

رفاعة الطهطاوى « مناهج الألباب » وهو عمل أكثر ابتكارا واستقلالا عن المقررات الدراسية ، مما جعله يخاطب كل جمهور المتعلمين فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر ٢٥ .

٣ - مادة الاقتصاد الصناعى

وكتاب مناهج الألباب لرفاعة الطهطاوى .

كانت مادة الاقتصاد الصناعى ضمن مقررات السنة الثالثة « بالقسم الرئيسى » فى مدرسة المهندسين ، (وكان هذا القسم هو بداية مع أصبح فيما بعد مدرسة المهندسخانة) وبالتالي كانت هذه المادة مقررة على جميع الطلبة أيا كان تخصصهم فيما بعد فى إحدى المدرستين التطبيقيتين : مدرسة « المعادن » ومدرسة « الكبارى » ، وكان تدريسها يعتمد على كتابين إجباريين : Traité d'économie politique (كتاب الاقتصاد السياسى) لـ Jean-Baptiste Say و Cours d'économie industrielle (مادة الاقتصاد الصناعى) لـ Adolphe Blanqui وكان هذا الكتاب الأخير قد طبع فى نسختين كلاهما متوفران فى مكتبة المدرسة : الطبعة الأصلية طويلة جدا وقد نشرتها المدرسة القومية للفنون والصنائع Conservatoire national des arts et métiers وهى التى كان يستخدمها Lambert فى إعداد محاضراته ، ونسخة ملخصة يتعين على الطالب دراستها بتمعن .

وبذلك ، كان التعليم الذى يتلقاه المهندسون المصريون الشبان مستمدا من أفاضل أساتذة الاقتصاد الليبرالى . وبالإضافة إلى ذلك ، كانت قراءة Lambert لهذه النظريات متأثرة إلى حد كبير بالسان سيمونية ، وكانت دروسه مقسمة إلى جزعين متساويين يتكون كل منهما من ثمانية عشر درسا (ملحق رقم ٢) ، وما يهمنى هنا هو الجزء الأول ، ويضم ثلاثة أقسام منظمة وفقا للمنهج السائد فى التعليم الفرنسى . كانت الدروس الأولى تنور حول النظريات العامة

الصناعة ، فتناولت على التوالى العمل والقيمة التى يضيفها على المنتج ، الترابط وأثره على مختلف فروع الفنون الصناعية ، أدوات الإنتاج والتبادل ، ثم يأتى بعد ذلك تنظيم المنشأة داخليا ، فتدرس إدارة الأعمال والأيدى العاملة ، الأشكال القانونية والمالية للشركات ، اختيار المواقع الصناعية ، المحاسبة وتوزيع الأرباح . أما دروس القسم الثالث ، فكانت تتناول ما قد نسميه الآن « البيئة الاجتماعية والسياسية للإنتاج » : التطور التكنولوجى والتربية ، الديموغرافيا والصحة العامة للمجتمع ، المؤسسات السياسية والقوانين المالية والتجارية . وتشتمل هذه الدروس الثمانية عشر على إثنتين وثلاثين فصلا ترجم منها ، جزئيا أو بالكامل ، فى كتاب « مناهج الالباب » عشرون فصلا ، أى ما يساوى تقريبا ٦٠٪ من هذا القسم المخصص للدراسة النظرية .

هذا ، وقد خصص الجزء الثانى من المنهج الدراسى لدراسة « مدى » مطابقة مبادئ نظريات الاقتصاد الصناعى لوقائع التاريخ والإحصاء وهو جزء أقل ابتكارا . ونظرا للمستوى العام لتلاميذه ، اضطّر Lambert أن يكتفى بمعلومات عامة جدا فى مجال التاريخ ، كما اضطّر أن يستند فى مجال الإحصاء على بيانات ممصرة تماما ، ومن هنا ، كان Lambert مقيدا بالوثائق المتوفرة فى مصر ، فاستند فى تدريسه التاريخ على أعمال رفاعة الطهطاوى ، المؤلف الوحيد لكل كتب التاريخ والجغرافيا المستعملة فى المدارس الابتدائية والإعدادية . ولما كانت دروس التاريخ الداخلة فى مادته الاقتصاد الصناعى وكذلك فى كتاب « مناهج الالباب » (الفصل ٢ و ٣ و ٤ من الجزء الثانى ، و ١ و ٢ و ٤ من الجزء الثالث) مشابهة إلى حد كبير لما جاء فى أعمال أخرى لرفاعة الطهطاوى ، فإنه من الصعب تحديد الاتجاه الذى تم فيه النقل .

أما بالنسبة للإحصاء ، فقد استمد Lambert جزء من معلوماته من كتاب Description de l'Egypte (وصف مصر) فالمستندات التى تتناول وضع أهم فروع الإنتاج فى مصر مستعمده غالبا من Mémoires sur l'agriculture, le commerce et

l'industrie (مذكرات عن الزراعة والتجارة والصناعة) التي كتبها Girard وأعضاء لجنة العلوم والفنون . غير أنه استمد معلوماته أيضا من كتاب داعية ، وضعه في الثلاثينات إثنان من الفرنسيين المنفيين في القاهرة ، بناء على طلب محمد علي الذي كان قد مباحة كافة أجهزة الدولة وألزمها بإمداد المؤلفين Sorel و Luppert بالبيانات الإحصائية اللازمة لوضع كتاب « روضه العمران »^{٢٨} وقد تمت ترجمة هذا الكتاب أولا بأول ، فقام رفاعة الطهطاوى بالترجمة إلى العربية وتولى قانى بك الترجمة إلى اللغة التركية ، الواقع أن محمد علي كان يرمى إلى إصدار الكتاب على أنه وضع أصلا باللغتين العربية والتركية ، ثم ترجم إلى الفرنسية وذلك ليعطى البلاد الأوروبية الانطباع بأن مصر ماضية بغير رجعة فى طريق التطور والحداثة .

غير أن هذه العملية قد فشلت لأسباب مختلفة : فيبدو أن الكتاب لم يطبع قط باللغتين العربية والتركية ، وبالمقابل ، صدر باللغة الفرنسية تحت عنوان Aperçu général sur l'Egypte كتاب كلوت بك ولم يكتب فيه هذا الأخير سوى بعض الملاحظات عن مدرسة الطب والمصالح الصحية . الواقع أن مواهب هذا الطبيب الأدبية لم تكن تسمح بأكثر من ذلك ، ثم ترجمت هذه الطبعة الجديدة إلى العربية مرة أخرى . وبناء عليه ، فبالنسبة للدروس المخصصة لحالة الفنون والصناعة فى مصر ، يصعب تحديد ما جاء فى « مناهج الألباب » من تأليف رفاعة الطهطاوى نفسه وما جاء به نقلا عن Lambert^{٢٩} . وعلى أية حال ، فإن تلك الدروس المقررة فى هذا الجزء من المادة التى قام Lambert بتدريسها واردة فى كتاب « مناهج الألباب » .

ومع ذلك ، فإن المؤلف لا يتبع حرفيا النموذج الذى استند إليه . يكفى فى هذا الصدد المقارنة بين قائمتى المحتويات لنلاحظ كيف استطاع المترجم أن يفرض أسلوبه فى عرض الأمور والمنطق الخاص به . ولا شك فى أن قيام الطهطاوى بترجمة أجزاء متفرقة قد دفعه إلى إعادة تنظيم دروس Charles Lambert (ملحق رقم ٣) إلا أن التعديلات التى أدخلها مرجعها أيضا رغبتة فى إدماج

الأفكار التي كان يترجمها في اللغة العربية وفي الدين الإسلامي . وقد شجعت المكانة التي حظي بها الدين في مذهب Enfantin^{٣٠} على التسليم بأن مبادئ الاقتصاد السياسى الحديث موجودة في الإسلام أو يمكن إيجادها فيه وذلك بمجرد تحديث معنى بعض المفاهيم أو المؤسسات^{٣١} .

ويوضح رفاعة الطهطاوى منهجه في المقدمة حيث يقول أن هناك وسيلتين للوصول إلى التمدن والعمران . الأولى هي « تهذيب الأخلاق بالآداب الدينية والفضائل الإنسانية » فبهذا المعنى ، كان الدين أقوى « قاعدة في صلاح الدينا واستقامتها » والثانية هي « المنافع العمومية التي تجلب للمجتمع الرخاء والثروات ، نعيم الجسد وسلام الروح وتبعدها عن غرائزها الأولية » .

وتأسيسا على هاتين الوسيلتين ، يكون هناك نوعين من الآداب : آداب الشريعة التي تملئ على كل فرد التزاماته ، وآداب السياسة التي تحكم الرخاء في العالم . وكلاهما نابع من العدل الذي يضمن سلامة السلطان وعمارة البلدان . فالتمدن بطبيعته معنى وهو التمدن في الأخلاق والعوايد والآداب ، ومادى حيث هو التقدم في المنافع العمومية كالزراعة والتجارة والصناعة . ولذا يجب أن يتعاون آداب الأخلاق والآداب مع آرباب الاقتصاد والأموال والإدارة .

هذا وقد وضع كل من المجلد الأول والثاني من « مناهج الأبواب » ، اللذين يتناولان الجانب النظرى من تعاليم Charles Lambert ، على أساس هذه القراءة المزبوجة ، فقد أرجع المترجم كافة المعلومات – بما في ذلك المعلومات التقنية – التي أراد تبسيطها ووضعها في متناول الجمهور المصرى ، أرجعها في أن واحد إلى الآداب الإسلامية وإلى الاقتصاد السياسى ولا يمكن تنسيق المعلومات على هذا النحو دون جهد مزدوج على مستوى المفاهيم واللغة ، وسنعرض هنا مثالين هما خير دليل على هذا الجهد .

المثال الأول هو مفهوم « المنفعة » ، وهو مفهوم رئيسى يدور حوله أكثر ما جاء في المجلدين الأول والثاني من كتاب « المناهج » . وترجمتنا لهذا المفهوم بتعبير (Intérêts sociaux) أى المصالح الاجتماعية لا شك في صحتها

حيث يكتب رفاعة الطهطاوى فى بداية المجلد الثانى ما يأتى . « أعلم أن ما عبرنا عنه بالمنافع العمومية يقال له فى اللغة الفرنسية أنوبستريا يعنى تقدم فى البراعة والمهارة ويعرف بأنه من به يستولى الانسان على المادة الأولية التى خلقها الله تعالى لأجله » . وغالبا ما اقتبس رفاعة الطهطاوى هذا التعبير من سنان سيمون : « الحياة الاجتماعية ليست إلا تنظيما للمنافع العمومية » . ونجد كذلك توافق بين « المافع العمومية » و « الصناعة » بالمعنى الذى يقصده السان سيمونيون بهذا التعبير ٣٢ .

وباختياره كلمة « منفعة » كمقابل لـ « Intérêts sociaux » ، أراد رفاعة الطهطاوى إحياء مفهوم قديم فى الفقه الإسلامى ، ومن جهة أخرى ، استطاع الطهطاوى من خلال استخدامه وتلاعبه بهذا اللفظ فى المفرد تارة ، وفى الجمع تارة أخرى ، أن يتابع هذه القراءة المزوجة لوقائع الاقتصاد السياسى من المنظورين الإسلامى والسان سيمونى .

وقد كتب رفاعة الطهطاوى (فى الفصل الأول من المجلد الأول) : « وتطلق على المنفعة الشرعية فتكون عبارة عن جمع ما شرع من أنواع البر للتعاون عليه » . وهى تشمل بهذا المعنى المؤسسات الخيرية والأوقاف والتبرعات ، أما فى « تدبير المنازل » - وهو ما قد نسميه بالاقتصاد السياسى - ف « تطلق فى عرف تدبير المنزل على ما يفعل لمصلحة تخص بلدة أو مدينة أو مملكة لراحة أهلها وتنظم أحوالها » ، فهى بالمعنى العرفى ، تخص السياسة » .

المثال الثانى مأخوذ من الفصل المخصص لتقسيم العمل . فحينما يتناول رفاعة الطهطاوى العمل كأساس للمجتمع المدنى (فى الفصل الثانى من المجلد الأول) مستندا فى ذلك إلى التعريف الوارد فى دروس Charles Lambert ، فهو يستخدم كلمة « عمل » فى صيغة المفرد . ويفعل ذلك أيضا عندما يقوم بتحليل مفهوم تقسيم العمل وإعادة توزيع نتاجه بين مختلف طبقات المنتجين ، ولكنه يستخدم كلمة العمل فى صيغة الجمع « أعمال » كلما تناول الفرق بين

الأعمال المنتجة وغير المنتجة فيستعيد إلى ذهن القارئ المسلم المفهوم الآخر لهذه الكلمة ، فيعيده هذا المعنى إلى أنواع الآداب : بسبب هذا التضاد المزيج ، عندما نتحدث هذه الكلمات حسب نظام معين ، إنما تعنى أن الأعمال المنتجة تعد أمما لا صالحة والأعمال غير المنتجة هي أعمال غير صالحة . ويأتى استخدام الكلمات على هذا النحو كتمهيد لجزء طويل وشديد اللهجة يندد فيه المؤلف بالكسل والبطالة . وهو من الأجزاء التى يظهر فيها بطريقة مباشرة المنحى السان سيمونى الذى أعطاه Charles Lambert للاقتصاد الليبرالى .

وهو أيضا الجزء الذى يتضح فيه انتعاء رفاعة الطهطاوى لفكر Lambert ، وي طرح نفس هذا الموضوع فى عمل آخر من أعماله وهو « المرشد الأمين للبنات والبنين » ٢٢ وهو كتاب وضعه أيضا للمدارس المصرية ونشر فى السنوات التى نشر فيها كتاب « مناهج الألباب » وإثبات ما يعرضه ، استشهد الطهطاوى بأثلة من الحديث ومن القوانين الصادرة فى فرنسا عام ١٨٤٨ لمقاومة البطالة .

وبذلك تكون الآداب والأخلاقيات الإسلامية بمثابة ضمانا للالتزام مصر وجهادها من أجل تشجيع الصناعة بل ويكتب الطهطاوى : « ثم ان مشروعية التعاون على المنافع العموميه يدل عليها كثير من الآيات والأحاديث النبوية » ٢٤ .

وبذلك يمكن للسان سيمونية ، بعد أن ثبتت « أسلاميتها » وشرعيتها ، أن تأتى بتعريف جديد للفضائل التى أشاد بها الإسلام ، وأولها الصدقة . وترتبط الصدقة بالمنفعة - التى قمنا بتعريفها فيما سبق - وغالبا ما تكون على هيئة وقف ٢٥ ويشرح الطهطاوى أن هذه الأعمال الفردية كانت دائما تتم لمصالح المرضى والمعوزين واليتامى والمسنين واللقطاء والبسطاء والمجانين والمكفوفين ونوى العاهات وكل ذلك بطبيعة الحال خلاق بالثناء (لكن فعل الصدقة يكون فى البلاد المتقدمه للمحتاج إليها من الفقراء العاجزين » . فالزمن قد تغير والعصور الحديثة قد ولدت متطلبات جديدة : فيجب محاربة الربا ومساعدة التجار المفلسين ، والعمالة التى تعاني من البطالة ، والدولة لا تستطيع بمفردها أن تقوم

بكل ذلك ، وهى أيضا ، من ناحية أخرى ، أمور تفوق مستوى المبادرات الفردية ولكى تلبى الصدقة هذه المتطلبات الجديدة عليها أن تأخذ أشكالا جديدة مثل الجمعيات التعاونية أو الخيرية فتكمل تلك الأعمال الفردية النابعة من التقليد الإسلامى ، ولكى يبين كيف يمكن تعبئة المؤسسات الإسلامية القديمة لصالح نوع جديد من الأعمال ، يستشهد المؤلف بالجمعية التى أنشأها حديثا خليل أفندى وهو آغا الوالدة باشا (والدة الخديوى إسماعيل) . و خليل أفندى شخص ذو نفوذ قوى وفى غاية الغنى أنشأ بالقرب من مسجد الحسين مدرسة ليتامى خصص لها رأس مالا ضخما ، كما أنشأ تكية للعبيد الذين فقدوا عملهم بسبب الإلغاء التدريجى للرق وانتهاء زمن الحريم . وهذا المزج بين نمطى الخير القديم والجديد المتمثلين فى هاتين المؤسستين كان بمثابة تحول من أعمال الخير من أجل الجوار إلى البذل فى مؤسسات الأحسان الذى كان يتعناه رفاعة الطهطاوى . وبالإضافة إلى ذلك ، ساهمت هذه المؤسسات فى النهضة الكبرى - القضاء على العبودية - التى خشى منها ليس بسبب الجوانب الأخلاقية كالعادة ولكن لما سيتخلف من ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية ملموسة .

وأخيرا ، يتضح من هذه التجربة كيف يمكن للمجتمع المدنى ، بما يوفره له الإسلام من أطر فكرية ومؤسسية ، أن يلعب دورا فى حركة النهضة التى تقوم بها الدولة ، وفى خاتمة كتاب « مناهج الالباب » يعود بنا المؤلف إلى هذا الموضوع ويدخله فى تحليل للقوى الاجتماعية يمزج ، كالعادة ، بين المفاهيم السياسية فى التراث الإسلامى وبين تصنيفات الاقتصاد الاجتماعى ، فنرى أن « ولاة الأمور » والعلماء الذين يمثلون « الخاصة » فى النظام السياسى الإسلامى عليهم أن يرفعوا العامة من الطبقات الكادحة (عمال الزراعة والتجارة والصناعات اليدوية) كما فى الماضى ، غير أن المفاهيم تزداد وضوحا . فلم يعد من الممكن قصر المجموعة الأولى على الأمراء الذين يمارسون القيادة السياسية والعسكرية ، أو على المجاهدين الذين يدافعون عن دار الإسلام ، بل يجب أن تضم هذه المجموعة كل

من تؤهله لدراسته أو وظيفته أو ماله للقيام برعاية السكان إداريا أو اجتماعيا أو اقتصاديا ، بداية بطبيعة الحال بخدام النبوة من ذوى الطرابيش وكل النخب الجديدة التى تخرجت من المدارس الحديثة بصفة عامة . وهكذا يكون نموذج خليل آغا ، هذا العبد الذى وصل إلى السلطة بعلمه ، نموذجا يضرب به المثل . ومن جهة أخرى ، نجد أن مهمة الفقهاء لم تعد محصورة فى إعطاء المشورة للأمير ليكون تصرفه فى الأمور وحكمة للبلاط مطابقا لما تقرضه الشريعة ، بل قسم الفقهاء إلى ثلاث فئات لكل منها مهام خاصة بها : فهناك علماء الحقيقة الذين اخترعوا طريق التزهد والعبادة ، وعلماء الشريعة الذين فضلوا التشريع وممارسة الوظائف القضائية ، وعلماء الحكمة الذين سلكوا طريق العلم والحكمة . وكلهم يمارسون سلطتهم العقائدية والفكرية على عموم المجتمع ويتولون قيادته الى التقدم والرخاء . وبين هاتين المجموعتين ، يضع رفاعة الطهطاوى جمهور العاملين المعمم ، الرعية التى لا يطلب فيها إلا أن تعرف حقوقها وواجباتها . وهذه النظرية شبيهة بنظرية Frédéric Le Play فى السلطات الاجتماعية إلا أنها مبنية على برهنة مستمدة من المرجعية الموروثة ، وهناك تطابق بين هذا التصور والتصور الذى قدمه على مبارك فى الخطط التوفيقية حتى أن وصف المجتمعات الريفية كما جاء فى الخطط التوفيقية يبدو وكأنه مجرد تطبيق ميدانى للتحليل الذى وضعه رفاعة الطهطاوى ٣٦ .

وفى هذا المجال يذهب مؤلف « مناهج الأبواب » إلى أبعد بكثير من تعاليم Charles Lambert ، فهو يستخدم بعض ما تعلمه من اللسان سيمونية - عدد من المفاهيم المختارة لقيمتها العملية وأعاد صياغتها من الناحية الجدلية - فى كتاباته كورثى لعلوم الدين وكؤدب ، ضاربا بذلك مثلا رائعا لاستيعاب ثقافة علمية مستوردة بطريقة ديناميكية . وهو ما يفسر أن الذين تبنوه أفكاره فيما بعد ، سلكوا مسارات مزدوجة ، بل ومتناقضة .

٤ - مسارات كتاب مناهج الألباب

كان صوت رفاعة الطهطاوى مسموعا بالنسبة لعدة نقاط من قبل جموع الطبقة السياسية المصرية بداية بالمهندسين والفنيين الذين حظوا بأولوية تعاليم Lambert فى مدرسة المهندسخانة . فليس من المستغرب أن أن يستعيد على مبارك اقتراحات Linant بخصوص ميكنة أعمال الري (الضخ والتطهير) وتنفيذها عن طريق جهات متخصصة ، أو أن يناضل مع أحمد ندا من أجل إلغاء نظام السخرة . حيث لم يكن ذلك سوى العمل على تطبيق ما جاء فى دروس الاقتصاد الصناعى بخصوص تقسيم العمل وإدارة اليد العاملة . هذا وقد استوحى عبد الرحمن رشدى القانون الذى أصدره بمناسبة تطوير جامعة الأزهر (بشأن تسجيل الطلبة والرقابة على الحضور) من فقرة من كتاب « مناهج الألباب » متعلقة بمرتبات « المنتجين غير المباشرين » ، وهم الفقهاء والقضاة و المدرسين . ويمقتضى هذا القانون ، أصبح محرما على العلماء مزاوله الأعمال اليدوية .

هذا وقد نجد فى قصة شق قناة السويس أمثلة أخرى تدل على وجود فريق يؤيد الأطروحات السان سيمونية الخاصة بالتخطيط غير المباشر (للقنوات الصالحة للملاحة والسكك الحديدية) أوعارض بشدة Ferdinand De Lesseps^{٣٧} . وقد استمر وجود هذا الفريق داخل الإدارة المصرية العليا حتى نهاية الثمانينات من القرن التاسع عشر :

وبانتقال برامج الإصلاح التى كانت تتولاها الدولة إلى المجتمع المدنى نتيجة لإنشاء نظام الرقابة المزدوجة ، وإفلاس الدولة والاحتلال الأجنبى ، اتسع جمهور قراء « مناهج الألباب » ، فخرجت دراسات الطهطاوى من دائره الفنيين الضيقة وتبنتها النخبة السياسية والاقتصادية . واقد حدث ذلك ، على سبيل المثال ، بالنسبة لدعوته إلى وضع المؤسسات الإسلامية القديمة فى خدمة العمليات الجديدة ، وكان على مبارك أول من استند فى إتمام المشروعات

المدرسية والعمرانية على الأوقاف وذلك منذ عهد إسماعيل . وبحلول الاحتلال البريطانى ، لم يعد هذا التصرف ممكنا ولم يعد فى إمكان السلطات العامة اتخاذ أية مبادرة فى هذا الشأن . ولكن بالمقابل ، انتشرت المؤسسات الخيرية الخاصة وتنوعت ، فعند عام ١٨٩٠ ، بدأ الاعتماد على هذه المؤسسات كأداة لمقاومة عملية الاستلاب الاستعماري . وينطبق ذلك على هيئة الأوقاف التى أنشئت من أجل توفير إمكانية إعادة شراء الأراضى المرهونة (عادة لصالح البنوك الأوروبية) ووقفها لتمويل عمليات مماثلة . وفى عام ١٩١٠ ، أثار حجم وأهمية هذه الحركة خوف الإنجليز من أن يصل الأمر إلى تجميد جزء متزايد من الثروة العقارية فى مصر ، فعزموا على حمل السلطات الإسلامية على إلغائها .

ومن ناحية أخرى ، تكاثرت أيضا فى هذه الفترة الجمعيات التساعدية والتعاونية أو الخيرية ، واستخدم مؤسسو هذه الجمعيات لغة « مناهج الآباء » ومفرداته ، ونذكر على سبيل المثال « لجنة إعانات فقراء المسلمين الوطنيين » التى تأسست عام ١٨٩٢ . وعندما وضعت هذه اللجنة تحت رعاية الخديوى ، تغيرت إلى حد ما طبيعة هذا المشروع كما تغير أيضا اسمه ليصبح أقل دلالة وأطلق عليه « الجمعية الخيرية الإسلامية » . ومع ذلك ، ظلت هذه الجمعية مثالا للصورة الجديدة للعمل الخيري الذى كان يتطلع إليه الطهطاوى ، وهى تمثل أيضا نموذجا للأشكال الجديدة التى يتخذها العمل الاجتماعى وتتم فى إطار حركة الجمعيات التى تميزت بنشاطها الكبير . وفى عشية الحرب العالمية الأولى ، كان هذا النوع من الجمعيات قد تعدد وانتشر فى كافة الأوساط مغطيا كافة مجالات الأنشطة وكافة المجموعات . وقد تأسست أقدم هذه الجمعيات بفضل عدد من الموظفين ورجال الصناعة والتجارة ونوى الأملاك ، بينما ترجع تلك التى أنشئت غداة الحرب إلى تيارات الإصلاح المختلفة . الواقع أن رفاعة الطهطاوى استطاع بفضل منهجه الفكرى أن يكون له مؤيدين داخل صفوف هذه التيارات . ألم يكتب فى كتاب « المناهج » أن « الدين الصالح هو الذى يكون قوامه التعديل والتجريح » .

لقد أصاب محمد عبده عندما أخذ عنه كثير من الاستدلالات كأساس للفتاوى التي أصدرها لتأييد إنشاء البنوك أو شركات التأمين البحري . وكان أيضا من أول من شاركوا في تأسيس الجمعيات التوعادية أو الخيرية ^{٣٩} . وليس من العجب إذن أن تكون الجمعيات الإسلامية الأولى قد أخذت على عاتقها قيادة العمل الاجتماعي ورعايته والإصلاح الأخلاقي للطبقات الكادحة ^{٤٠} . غير أن هذا الجانب الثاني من أثر أعمال الطهطاوى قد أدى إلى نتائج بها شيء من التناقض : ففي عام ١٩٣٠ كان بين ورثة الاقتصاد السياسى الذى ساهم رفاعة الطهطاوى فى نشره بين العامة من هم من رجال الصناعة المنتمين إلى حزب الأحرار الدستوريين كما كان أيضا من بينهم العناصر المناضلة فى صفوف الإخوان المسلمين على السواء .

المهام

١ - Bruneau ليس معروفا وكذلك مدرسة المدفعية التي كان يديرها بمفرده منذ عام ١٨٣٨ . وكانت هذه المدرسة تخرج المهندسين العسكريين وتربطها علاقات وثيقة بمدرسة المهندسخانة من جهة (لتشابه بعض المواد التعليمية) وإدارة التسليح التي كان يديرها أدهم ، من جهة أخرى .

٢ - Perron أكثر شهرة من برونو خاصة بسبب أعماله المستشرقة . وبالمقابل ، لم تحظى مدرسة الطب بالاهتمام الجدير بها ولم تجر عنها دراسات وافية . وعين Perron مديرا لها في الوقت الذي تغيرت فيه مهمتها . فبينما كانت تخرج حتى ذلك الوقت ضباطا يعملون في الخدمات الطبية للقوات المسلحة ، تحولت إلى إعداد الأطباء للعمل في الخدمات الصحية التي أنشئت في المحافظات في غداة التنظيمات . فعمل هؤلاء الأطباء على تنفيذ سياسة الصحة العامة (مراقبة دفن الموتى - تسجيل المواليد والوفيات - التطعيم ضد الجدري ، الخ) ، وهي سياسة مبنية على النظريات الصحية السائدة في أوائل القرن التاسع عشر والتي نجد لها صدا لدى المهندسين أيضا .

٣ - بطريقة غير مباشرة ، عن طريق مختار في عام ١٨٢٥ ، ثم بعد ذلك بطريقة مباشرة بفضل اعتناق أدهم لمبادئه اللسان سيمونيين بين ١٨٣٨ و ١٨٥٠ ، ثم خلفه على مبارك وهو تلميذ Lambert وإصلاحه « المدارس المجمع » ليس إلا تطبيقا للخطا التي وضعها Lambert عام ١٨٤٧ ترقيا لإعادة التنظيم التي كان سيعرضها على إبراهيم باشا للموافقة .

٤ - « تقرير مقدم من Charles Lambert إلى والي مصر حول مدرسة المهندسخانة ببولاق » .

Archives de l'Arsenal, *Papiers Lambert*, 7746/2.

٥ - رغم أن هذا التعبير ليس له مقابل في اللغتين التركية والعربية في هذا الزمن ، فلا شك أن هذه كانت نظرة Lambert للأمور ، واستخدم رفاعة الطهطاوي في ترجمته لتعاليم Lambert في كتاب « المناهج » كلمة « التربية العمومية » تعبيرا عن « Instruction publique » الفرنسية .

٦ - لمزيد من التفاصيل حول إصلاح ١٨٣٧ ونشاط Lambert ومدرسة المهندسخانة ، انظر رسالتي

Les Ingénieurs et la politique des Travaux publics en Egypte au XIXe siècle (1820-1920).

(المهندسون وسياسة الأشغال العمومية في مصر في القرن التاسع عشر (١٨٢٠ - ١٩٢٠)

٧ - بخصوص هذا التحول إلى السان سيمونية ، انظر كتاب (السان سيمونيون في مصر) .

Philippe Régnier, *Les Saints-Simoniens en Egypte*, Le Caire, 1990.

٨ - في هذا الشأن ، انظر شهادة على مبارك في سيرته الذاتية التي أوردها في موسوعته التاريخية « الخطط الجديدة » ، الكتاب التاسع ، الجزء ٤٢ .

٩ - مدارس ، الكتاب الأول الجزء ٧٠ ، رسالة من محمد علي إلى مختار ، بتاريخ ١٠ ذو القعدة ١٢٥٢ ، الموافق ١٦ فبراير ١٨٣٧ .

١٠ - في أول عدد يصدر تحت مسئوليته (عدد ٦٢٢ ، ربيع الثاني ١٢٥٨ الموافق ١٢ مايو ١٨٤٢) نشر رقعة الطهاوى في « التمهيد » مقالا طويلا عن « البوليتيكا » وحل فيه أشكال الحكم الأربعة : الديمقراطية والأرستقراطية والملكية والنظم المختلطة ، ثم ختم مقالة ببناء لتطوير الصحافة والرأى العام . وما يؤسف له أن هذا المقال لم يعاد نشره .

١١ - إبراهيم عبده ، تاريخ الوقائع المصرية ، القاهرة ١٩٤٨ ، حيث يستشد المؤلف ، على سبيل المثال ، بمقتطفات من مقال حول معالجة المتخلفين عقليا عن طريق الموسيقى والفناء .

١٢ - قام بهذه المهمة ، في بادئ الأمر ، عبد الرحمن رشدى ، وربما يكون Lambert أثر عليه وجذبه إلى أفكاره في هذه الفترة .

١٣ - (علم المعادن) Barid, *La Minéralogie*, 1833

(الجيولوجيا الشعبية) Boubée, *La Géologie populaire*, 1841-42

(دليل الجيولوجيا) Labèche, *Manuel géologique*, 1843

١٤ - علم الدين ، أربع مجلدات ، القاهرة ، مطبعة المحروسة ، ١٨٨٢ . عن هذا الكتاب ، انظر

Anouar Louca, *Voyageurs et écrivains Egyptiens en France au XIXe siècle*, Paris, Didier, 1970, p. 84-100.

(الرحالة والكتاب المصريون في فرنسا في القرن التاسع عشر) .

١٥ - يبدو أن على مبارك قد اهتم على وجه الخصوص بالدروس العملية التي تتناول « تاريخ النباتات والحيوانات المستخدمة في الصنائع » . وقد أشار إلى هذا الميل إلى أكثر ما يتعلق بواقع الحياة اليومية :

Gilbert Delanoue, *Politiques et moralistes musulmans dans l'Egypte du XIX^e siècle*, Le Caire, IFAO, 1982, vol. II, p. 529-531.

(رجال السياسة والمؤيدين في مصر في القرن التاسع عشر)

١٦ - طريق الهجاء في تعليم اللغة العربية ، القاهرة ، مطبعة وادى النيل ، ١٨٦٨ . حاز هذا الكتاب بنجاح ساحق في المدارس ، فأعيد طبعه عدة مرات حتى بلغ العدد الكلى للطبعات أكثر من خمسة عشر طبعة . على مبارك ، الخطط التوفيقية ، الكتاب الثامن ، الجزء الرابع والعشرون ، في السيرة الذاتية لصالح مجدى ، تلميذ رفاعة الطهطاوى ، الذى ساعد في كتابته .

١٧ - وفقا لم جاء على لسان Hékékéyan انظر : عبد الرحيم مصطفى « Hékékéyan Papers » المنشور في :

P.M. Holt (éd.), *Political and Social change in Modern Egypt*, London, Oxford University Press, 1968, p. 68-75.

١٨ - لا يعرف شيء عن هذا المشروع سوى ما جاء في نص قصير للغاية ، هو عبارة عن مقدمة عامة للمشروع ولا يتناول التفاصيل الخاصة بتنظيم المدارس المزمع إنشائها . راجع :

Jacques Tagher, "La Création d'écoles populaires en Egypte, d'après un projet de Rifaa Rafée", dans *Les Cahiers d'Histoire égyptienne*, Le Caire, t. 2, p. 186-191.

(إنشاء مدارس شعبية في مصر وفقا لمشروع رفاعة رافع) .

١٩ - طريق الهجاء ، المجلد الثانى ، ص ٤٢ - ٤٤ و ٦٣ - ٦٤ في هذه الفصول إشارة إلى عمل آخر لعلى مبارك عن التغذية : تنوير الأفهام في تغذى الأجسام ، وقد يكون مأخوذ جزئيا عن دروس الصحة الصناعية .

٢٠ - نفس المراجع ، المجلد الثانى ، ص ٥١ - ٥٣

٢١ - انظر مقالنا

"Politiques urbaines et contrôle de l'entreprise. Une loi inédite de Alí Moubarak sur les coopérations du bâtiment", *Annales islamologiques*, XXI, IFAO, 1985, p. 147-188.

(السياسات الحضرية والرقابة على الهيئات . قانون لعلى مبارك عن اتحادات البناء)

٢٢ - انظر على سبيل المثال الأسباب التى دفع بها تأييدا لشق المحور الرابط بين باب الفتوح والعتبة في القاهرة عام ١٨٨٤ .

Recueil de documents officiels, 1883, p. 1115-1119 (Arrêté du 27 octobre 1883).

(مجموعة مستندات رسمية)

٢٤ - انظر في هذا الشأن : Delanoue ، مرجع سبق ذكره ، المجلد الثاني ، ص ٥٢٦ ، بخصوص الدروس عن التغذية المعالية . ذات الانتقاد ينطبق أيضا على درس من الدروس العملية في مادة استغلال المعادن والوقاية من الانفجار الغازي في المناجم ، وقد ورد هذا الدرس أيضا في طريق الهجاء ، المجلد الثاني ، ص ٦٤ .

٢٥ - مناهج الآداب المصرية في مناهج الآداب العصرية ، الطبعة الأولى ، بولاق ، ١٨٦٩ ، الطبعة الجديدة لمحمد عمارة في الأعمال الكاملة ، المجلد الأول ص ٢٤٩ - ٥٨٥ .

٢٦ - Jean-Baptiste Say (Lyon 1767-Paris 1832) هو أشهر من عمم أفكار Adam Smith ، أول من وضع نظريات الاقتصاد الحر De la richesse des Nations, 1788 (في ثراء الأمم) وكتابه

Simple exposition de la manière dont se forment, se distribuent et se consomment les richesses.

(كتاب الاقتصاد السياسي ، عرض بسيط لطريقة تكوين وتوزيع واستهلاك الثروات) الذي نشر عام ١٨٠٣ ، ثم أعيد نشره عام ١٨١٦ في طبعة منقحة ، يعتبر من كلاسيكيات النظرية الليبرالية ، إلا أن Say يضيف بعض الأجزاء الجديدة وعلى الأخص ، مبدأ المنفعة كأساس لقيمة العمل ، ولهذا المبدأ صدها في كتاب « المناهج » . وقد قام J.-B. Say بالتدريس في L'Athénée (١٨١٦) وفي Conservatoire des Arts et Métiers (١٨٢١) وفي Collège de France حيث نشرت محاضراته بين عامي ١٨٢٨ - ١٨٣٠

تحت عنوان : Cours complet d'économie politique pratique

(المنهج الكامل في الاقتصاد السياسي التطبيقي)

٢٧ - بعد J.-B. Say ، شغل Adolphe Blanqui (Nice 1748-Paris 1854)

متنصب أستاذ كرسي لمادة الاقتصاد السياسي في الـ CAM عام ١٨٣٣ ، ويعتبر Blanqui رائد الاقتصاد الحر الحديث . وبالإضافة لكتابه « علم الاقتصاد السياسي » ، كتب أيضا « ملخصا في تاريخ التجارة والصناعة » (١٨٢٦) ربما يكون Lambert قد استخدمه في وضع الجزء الثاني من دروسه ، و« تاريخ الاقتصاد السياسي في أوروبا » (١٨٣٧) ، وخاصة « الطبقة العاملة في فرنسا » (١٨٤٨) ، وهو أول مسح واسع النطاق يجري على وضع الطبقة العاملة .

٢٨ - انظر : الشمال ، تاريخ حركة الترجمة ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٥١ ، ص ٤٤ - ٤٦ ، بالنسبة للمتوجمين "مدارس" المجلد الأول - ٧٨ ، بتاريخ ١٢ ذو القعدة ١٢٥٢ ، بالنسبة للنص التركى ، دفتر قرارات شورى المدارس ، العدد ٢٠٠١ ، جلسة ٢٠ ذو الحجة ١٢٥١ ، بالنسبة لتحديد المؤلفين الحقيقيين .

٢٩ - لا يتردد رفاعة الطهطاوى فى إضافه أجزاء من تأليفه هو شخصيا إلى النص الاصلى : مثل سيرته الذاتية للفترة التى قضاهها متفيا فى السودان ، أو الترجمة الفنية التى قام بها فى ظروف أخرى مثل التقرير عن مناجم الذهب فى فانزوغل الذى قدمه Charles Lambert إلى محمد على عام ١٨٣٩ .

٣٠ - أو على الأصح ، الوجدان الدينى ، بغض النظر عن التفاصيل المتعلقة بالمذهب أو العقيدة .

٣١ - وفقا لما شهد به Lambert كان موقف أدهم الفكرى مطابقا تماما لذلك : راجع Régnier ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٠١ .

٣٢ - اضطر رفاعة الطهطاوى إلى الاحتفاظ بالكلمة الفرنسية Industriya متعا للاخط بينها وبين كلمة « الصناعة » بمعنى الصناعات اليدوية .

٣٣ - المرشد الأمين للبنات والبنين ، الطبعة الأولى ، مطبعة المدارس ، ١٢٨٩ / ١٨٧٢ ، الطبعة الجديدة : محمد عمارة ، الأعمال الكاملة ، المجلد الثانى ، ص ٢٦٩ - ٢٦٧ .

٣٤ - ص ٢٦٩ من الطبعة الجديدة .

٣٥ - المرجع السابق ، ص ٢٨١ .

٣٦ - حيث أن الخطط التوفيقية اتخذت فى بادئ الامر شكل مسح اقتصادى - اجتماعى أجرى ابتداء من عام ١٨٧٥ بناء على طلب محمد على ، وقام به مهندسو الرى ، انظر رسالتنا سابقة الذكر ، والطبعة تحت النشر فى المعهد الفرنسى للأثار الشرقية (IFAO) لكتاب الخطط التوفيقية .

٣٧ - انظر فى هذا الشأن : الخطط ، المجلد الثامن عشر ، ص ١٢٧ - ١٣٥

٣٨ - الطبعة الجديدة ، ص ٢٥٠ .

٣٩ - انظر على سبيل المثال : الجريدة الرسمية ، ١٩ أكتوبر ١٨٨٠ ، مقاله بمناسبة انشاء الجمعية الخيرية الإسلامية بالإسكندرية وجمعية المقاصد الخيرية بالقاهرة ، تاريخ الأستاذ الإمام محمد عبده ، المجلد الثانى ، ص ٤٩ - ٥٢ . وهو أيضا من مؤسسى الجمعية الخيرية الإسلامية ، سألقة الذكر .

٤٠ - انظر فى هذا الشأن : سيد عويس ، « حول مولد الجمعيات الدينية المتطرفة » فى D'un Orient l'autre ، الجزء الثانى ، ص ٤٢٢ - ٤٤٠ وكان عضوا فى « الجمعية الشرعية تعاون العالمين بالكتاب والسنة » التى تأسست عام ١٩١٢ .

ملحق رقم ١

المنهج المقرر في مادة الصحة الصناعية ،
وفقا لما جاء في النسخة المحفوظة بدار الترسانة بباريس
Archives de l'Arsenal ، ضمن مخطوطات Charles Lambert .

الهدف من تدريس هذه المادة هو تزويد الطالب بالمعلومات
اللازمة :

- ١ - تمييز الصفات الطبيعية التي تجعل بعض الرجال أكثر قدرة من غيرهم على القيام ببعض الأعمال ، وللتعرف ، أيا كانت الظروف ، على ما يمكن أن يصيب هؤلاء الرجال وكيفية الحفاظ على صحتهم .
- ٢ - لتوفير كافة الشروط الصحية التي يحق للإنسان المطالبة بها اليوم والتي ثبتت فائدتها بالتجربة وذلك بالنسبة للمباني العامة والخاصة التي قد يقوموا بإنشائها أو باستخدامها .

هذا وينقسم المنهج إلى ثلاثة أجزاء :

- ١ - دراسة الإنسان .
- ٢ - دراسة الأشياء التي تؤثر على الإنسان .
- ٣ - تطبيق هذه المعلومات على الصحة العامة .

الجزء الأول :

- ١ - معلومات في علم التشريح .
- ٢ - الفروقات بين الأناس حسب العمر والجنس والعرق والتكوين والمزاج والعادات المكتسبة .

الجزء الثاني :

- تأثير الفازات المختلفة على الإنسان ، في المناخ البارد والحار ، في الجفاف والرطوبة ، في الضوء والظلام في الكهرباء والطواهر الجوية الأخرى ، في كافة المهن التي يمارسها الإنسان في المجتمعات الحديثة .
- تأثير الملابس وفقا للمادة المصنوع منها والشكل . تأثير الأسرة ووسائل الراحة الأخرى ، وتأثير الاستحمام وكافة أساليب النظافة .
- تأثير الغذاء النباتي والحيواني والمشروبات .
- تأثير التدرجات والحركات البدنية المختلفة ، وتأثير النوم والسهو .
- تأثير العرق والإفرازات الأخرى ، حسب غزارتها أو ندرتها أو انعدامها .
- تأثير القدرات الذهنية .

الجزء الثالث :

- الأثر الذي يمكن أن يتركه على بلد ما كل من ارتفاع أراضيها عن سطح البحر ، علاقاتها مع البلدان المحيطة بها ، مظهرها الخارجي ، تكوينها الداخلي والمعالم الجيولوجية ، تعرضها للضوء ، والتغيرات التي تطرأ عليها بسبب الإنسان أو الطبيعة .
- موقع وخصائص المساكن الخاصة ، موقع وخصائص التجمعات السكنية أو المدن ، اتجاه وعرض الشوارع والنظافة العامة ، مياه الشرب ومياه الصرف الصحي ، المراحيض ، المستشفيات العامة ، المتخصصة ، السجون ، المقابر ، المتنزهات العامة ، المعابد ، المجازر ، ساحات تشطية الدواب ، الورش غير الصحية ، الخ .

ملحق رقم ٢

المنهج المقرر في مادة الاقتصاد الصناعي بمدرسة المهندسخانة
بولاق

وفقا لما جاء في النسخة المحفوظة بدار الترسانة بباريس
l'Arsenal

ضمن مخطوطات Charles Lambert

عناوين الدروس التي نقلها رفاعة الطهطاوي - كلية أوجرانيا في مناهج الألباب
نسخت هنا بالخط المائل .

الجزء الأول : ١٨ درسا .

من مبادئ النظرية العامة للصناعة : العمل ، أساس المجتمع المدني
- في تقسيم العمل - في قيم الأشياء - في الروابط وآثارها - الصناعات
الزراعية - الصناعات اليدوية - الصناعات التجارية - في أدوات الإنتاج - في
التبادل - في النقد - في الاستهلاك .

النظام الداخلي للشركات الصناعية : في العمال ، في اليد العاملة
والأجور - في العمل على الآلات - الروابط - نبذة عن مختلف أنماط الشركات
الصناعية - في اختيار مواقع المنشآت الصناعية وطرق تشغيلها - فكرة عامة عن
المحاسبة الصناعية - في الإفلاس - كيفية توزيع قيمة المنتج على كافة قطاعات
المنتجين .

العوامل الخارجية التي تؤثر على الصناعة : في الحضارة بصفة
عامة واتجاهاتها ونتاجها - الاكتشافات والتقدم العلمي - في التعليم الشعبي -

فى السكان والقوانين العامة المنظمة لحياتهم - فى العادات الاجتماعية - فى المؤسسات السياسية - فى النفقات العامة - فى الضرائب - فى القروض العامة والخاصة - فى وسائل النقل والتداول - فى الجمارك - فى الممنوعات - فى رسوم الدخول والخروج وفى المكافآت - فى الاتفاقيات التجارية .

الجزء الثانى : ١٨ مرسا

اثبات مبادئ الاقتصاد الصناعى بالوقائع التاريخية والإحصائية
التاريخ : نظرة عامة عن تاريخ الصناعة - نبذة عن نظام الصناعة لدى شعوب
العصور القديمة - فى العصور الوسطى - فى الطوائف المهنية - تقدم الطبقات
الكادحة - أهم الاكتشافات التى أثرت على الصناعة - تطور الاقتصاد السياسى
- التطور التدريجى لأهم الصناعات خاصة فى فرنسا وإنجلترا - نبذة عن هذا
التطور فى مصر .

الإحصاء : جداول مقارنة لوضع الصناعة فى أهم الأمم ولوضع سكانها
ولمنتجاتهم واستهلاكهم التبادل الذى يقومون به - فى القوى الصناعية فى مصر
وتوزيعها على أنحاء البلاد - الوثائق التى تثبت وضع أهم فروع الإنتاج فى مصر
وخاصة فى مجال صناعة التعدين والنسيج والصابون والمنتجات الكيماوية والآلات
وكذلك فى الاستهلاك والأسواق الداخلية والخارجية - الوضع الحالى لوسائل
الاتصال - فى الاستيراد والتصدير .

فهرس كتاب مناهج الباب المصرية فى مباهج الآداب العصرية
مقدمة فى ذكر هذا الوطن وما قاله فى شأنه أهل الفطن

الباب الأول

فى بيان المنافع العمومية من حيث هى وفى موادها

الفصل الأول فى ما تطلق عليه المنافع الخ

الفصل الثانى فى العمل الذى هو القوة الأولية فى إبراز المنافع الأهلية وفى

تطبيقه على الأرض الزراعية

الفصل الثالث فى تقسيم الأعمال الى منتجة للأموال وغير منتجة لها الخ

الفصل الرابع فى مدح السعى والعمل وذم البطالة والكسل

الباب الثانى

فى تقسيم المنافع العمومية الى ثلاث مراتب أصلية الخ

الفصل الأول فى تعريف المنافع العمومية بالمعنى العرفى الصناعى الخ

الفصل الثانى فى حالة المنافع العمومية فى الأزمان القديمة الخ

الفصل الثالث فى أن الأسفار والسياحات مما يعين على تقدم المنافع العمومية

الفصل الرابع فى أن الصوريين وهم أهل سواحل بر الشام قدموا فى سالف

الأزمان التجارة والعلوم البحرية على وجه نافع

الباب الثالث

فى تطبيق أقسام المنافع العمومية فى الأزمان الاولى على مصر الخ

الفصل الأول فى تقدم مصر وغناها فى عدة أزمان سابقة الخ

الفصل الثانى فى تأييد تقدم مصر وامتيازها بالمعارف فى الزمن القديم الخ

الفصل الثالث في أن أعظم وسائل تقدم الوطن في المنافع العمومية رخصة

المعاملة مع أهالي الممالك الأجنبية واعتبارهم في الوطن كالأهل

الفصل الرابع فيما ترتب على فتوح اسکندر الرومي للديار المصرية من اتساع

دائرة المنافع العمومية الناتجة عن مقدمات الحزم والكياسة وشرطيات أشكال

العدل في التدبير والسياسة

الباب الرابع

في التشبث بعود المنافع العمومية إلى مصر حسب الإمكان في عهد محي مصر

جنتكمان وفيه فصول

الفصل الأول في مناقب جنتكمان محمد الاسم على الشان وأنه ندرة عصره

ومحي مآثر عصره ومقابلة بينه وبين عدة من مشاهير ملوك الأعصر القريبة

الفصل الثاني في أن منافع مصر العمومية قد تمكنت كل التمكن من الذات

المحمدية العلية وتسلطن على قلبه وأخذت بمجامع له

الفصل الثالث فيما دبره المرحوم محمد على من أصول المنافع العمومية

الجسيمة والوصول بها إلى الحصول على التقديمات العميمة في زمن يسير مما لو

أنجزه من الملوك جم خفير لعد من العمل الكثير وحسن التدبير

القصل الرابع في سفر جنتكمان محمد على الجليل الشان إلى جبال فازغلو

ببلاد السودان لاستكشاف المعادن بها والكشف عنها بحضوره وأعمال الطرق

التجريبية

الباب الخامس

في الآمال الحسنة والأعمال المستحسنة من الإصلاحات المحورية بمقتضى

إصلاحات الحال المصرية وفيه فصول

الفصل الأول فى ذكر تقدم مصر فى الوقت الحالى

الفصل الثانى فى ذكر ملحوظات عمومية تتعلق بالديار المصرية أبدأها بعضى من

أرخ مصر من إرباب السياحة الخ

الفصل الثالث فى بيان بلوغ المنافع العمومية بالديار المصرية درجة ارتقاء جلية

فى عهد الحكومة الحالية الخ

الفصل الرابع فى إسعاد الحاكم للبلاد والعباد

خاتمة

فيما يجب للوطن الشريف على أبنائه من الامور المستحسنة الخ

الفصل الأول فى ولاية الامور

الفصل الثانى فى طبقة العلماء والقضاة وأمناء الدين

الفصل الثالث فى طبقة الفزاة المجاهدين

الفصل الرابع فى طبقة أهل الزراعة والتجارة والحرف والصنائع

إسماعيل القباني و قياس الذكاء *

أيمان فرج

CEDEJ

ترجمة لمورين زكري

في عام ١٩٠٦ ، وقبل أن يصبح زميما لثورة ١٩١٩ الوطنية التي قادها حزب الوفد ، عين سعد زغلول كأول وزير للمعارف ، بعد فصل هذه الوزارة عن وزارة الأشغال العمومية . و خلال جولة تفتيشية في محافظة أسيوط ، لاحظ سعدا أن من بين تلاميذ كُتّاب « سليم كاشف » ، تلميذ نابه ، يجيب على جميع الأسئلة التي توجه إليه . وبعد التحرر عنه ، اتضح أن أباه موظف مسفير طرد لتوه من عمله في الوقف الأهلى الذى كان يتقاضى منه ٤ جنيهات شهريا . ونظراً لما أظهره هذا التلميذ البالغ من العمر عشر سنوات من ذكاء خارق ، قرر سعد زغلول فوراً إلحاقه بالسنة الأولى الابتدائية فى المدرسة الأميرية

* نشرت هذه الدراسة فى العدد ١٩/١٨ - ١٩٩٤ من مجلة Egypte/Monde arabe

بأسويط ، مع إعفائه من المصروفات المدرسية . وقد اتخذ سعد زغلول هذا القرار قبل أن يعرضه على المستشار الإنجليزي دنلوب ، فاشتكى الأخير من الموقف لكرمر ومن ذلك يقول سعد زغلول في مذكراته : « فذهبت إليه فوجدته منحرفاً غاضباً نوعاً .. واتفقنا على أن يبقى الولد في المدرسة وأن لا نعود إلى هذه المسألة مرة أخرى وذلك في الوقت الذي كانت فيه المجانية مقررة في القوانين ملغية في العمل »^١.

لم يكن هذا التلميذ سوى إسماعيل القباني الذي أصبح فيما بعد وزيراً للمعارف . ويبدو أنه كان لبداية حياته على هذا النحو ، أثراً بالغاً في مسيرته العملية . حيث ترقى بشكل منتظم في الخدمة المدنية ، فقد حصل ، في عام ١٩١٧ على دبلوم مدرسة المعلمين العليا . ثم نجده ، في عام ١٩٢٩ ، وقد أصبح أحد مؤسسي معهد التربية للمعلمين (وهو نواة كلية تربية عين شمس الحالية) الذي قام بالتدريس فيه ، وأصبح بعد ذلك وكيلاً له . وشغل ، ابتداء من عام ١٩٣٧ ، منصب مدير مدارس فؤاد الأول وفاروق ، وتم تعيينه بعد ذلك ، في عام ١٩٤٥ ، مستشاراً فنياً لوزارة المعارف ثم نائباً لوزيرها ، ثم وزيراً للمعارف في عهد الثورة .

ويرجع إليه الفضل في إنشاء المرحلة الإعدادية . وسوف تتاح له الفرصة خلال حياته المهنية ، لممارسة تجارب مختلفة في مجال التربية . لقد احتفظ التاريخ بصورة غير طيبة لهذا الرجل ، صورة الرجل الذي تبني الخيارات الأمريكية في مجال التربية ، والذي دافع عن التعليم الانتقائي . وتعود صورة الشيطان ، التي التصقت بالرجل ، بوجه خاص ، إلى الصراع الذي نشب بينه وبين طه حسين ، فالأخير يجذب تعليماً جماهيرياً ، ويسعى إلى أكبر توسيع ممكن لرقعة التعليم ، بينما يسعى الأول إلى نشر التعليم بطريقة محدودة وانتقائية ، ضماناً للكيف . وسريعاً ما يتبادر إلى الذهن المقابلة بين نخبوية أحدهما ، والشعبوية التي يتسم بها الآخر . ولكن مثل هذا الطرح يحتوي على قدر كبير من التعجل ، إذ أن الصراع بين الرجلين لا يتعلق بالاختيارات بقدر ما يتعلق بنمطين من الملامح والفاعلين ، إنه صراع بين تثقيف على الطريقة الفرنسية وآخر على الطريقة

الانجلوساكسونية ، وصراع الجامعة ضد معاهد التربية وهو ، أخيراً ، صراع بين مثقف وبين موظف في خدمة الدولة . فكل شيء في سيرة إسماعيل القباني ، وفي « عقليته » وفي عدم تسييسه ، يحمل بصمات بداية مجرى حياته .

لن نتناول هنا ، سوى مظهر واحد من نشاطاته التربوى ، وهو إدخاله لاختبارات قياس الذكاء ، وهى عملية استيراد « تكنولوجيا معرفية » تفاوتت نتائجها . ويمكننا قراءة هذه العملية على مستويات عديدة ، تشير إلى نمط الطلب السياسى والفنى الذى أُملى هذا المشروع ، و الذى يطرح مسألة مكانة الخبرة الأجنبية ، وإضفاء الطابع المؤسسى على المجال التربوى بوصفه محل صراع و منافسة بين « أجيال » من التربويين القادمين من مؤسسات إعداد مختلفة ، و تشير أخيراً إلى الالتقاء بين اتجاهات السياسة الاجتماعية الخاصة بالتعليم وبين فرع من فروع العلم - أى علم التربية - التقاء جعل من القياس الكمي مرادفاً للتحديث .

أصل الطالب

فى عام ١٩٢٣ ، تبنت مصر دستوراً ينص على أن التعليم الأولى إلزامى ومجانى^٢ . وبناء على ذلك ، نظمت نقابة المعلمين (١٩٢٠-١٩٢٥) مؤتمراً امتد من ١٢ إلى ١٦ يوليو ١٩٢٥ ، و تناول التعليم الأولى ، على اعتبار أن الأحكام الجديدة المتضمنة فى الدستور ، تجعل من هذا التعليم الصيغة الأكثر انتشاراً لتوفير الحد الأدنى من التعليم لأكبر قدر من المصريين . و اشترك فى هذا المؤتمر الذى دار فى إحدى قاعات الجامعة الأمريكية بالقاهرة (التي تأسست فى عام ١٩٢٠) ، جميع أطراف النظام التربوى : موظفو الوزارة ، ومدرسو المدارس الأهلية ، و المدارس العليا (الطب والهندسة) ، والأزهر والجامعة الأمريكية ومختلف المعاهد التربوية ودار العلوم^٣ . وسوف يكون من الصعب ، بعد ذلك بوضع سنوات ، أن يتكرر مثل هذا الالتفاف حول هدف مشترك من قبل هذه الأطراف بالغة التنوع ، ويرجع ذلك فى جانب منه إلى عدم وضوح حدود المجال التربوى التى سوف تتحدد فيما بعد ، بقدر ما يرجع إلى الإجماع حول هدف

مشترك . فالتعليم الأولي هو حد أدنى من التعليم يتاح للذين لن يتجاوزونه على أية حال . وعلينا الانتظار حتى عام ١٩٤٧ لكي يدمج في التعليم العام في إطار مرحلة واحدة ، هي مرحلة التعليم الابتدائي التي تفتح الطريق أمام المرحلة الثانوية . أما مجانية التعليم العام ، بمعنى الكلمة - باعتبارها قاعدة عامة ، وليست إجراء استثنائيا يستدعى تقديم شهادة تثبت فقر صاحبها ، فسوف يتم تنفيذها تدريجيا في ظل الحكومات الوفدية ، فيما بين عامي ١٩٤٣ - ١٩٤٤ بالنسبة للتعليم الابتدائي ، وعامي ١٩٥٠ - ١٩٥١ بالنسبة للتعليم الثانوي .

لكن هذا الإجماع المحمود حول التعليم الأولي ، لم يتوفر عندما تعلق الأمر بهدف آخر ، كان له تأثير كبير على إضفاء الطابع المؤسسي على المجال التربوي . ففي عام ١٩٢٥ ، أصبحت الجامعة الأهلية - نظرا لضعف الإمكانيات - تابعة للدولة المصرية ، قبل أن يشمل هذا الإجراء تدريجيا جميع المدارس العليا التي أُنشئت في الجامعة ، بدءا بمدارس الحقوق والطب والهندسة في عام ١٩٣٥ . وسوف تطرح تبعية الجامعة للدولة عدداً معيناً من المسائل الجديدة : اعتراف الدولة بالشهادات الجامعية ، وبالتالي فتح الطريق أمام الوظائف العامة ، ونظرة جديدة للحاصلين على الشهادات الجامعية ، وظهور مسألة بطالة هؤلاء الجامعيين وعدم اقتصرها على الطبقات « الخطرة » أو الطبقات « العاطلة المترفة » . وهناك مسألة أكثر جوهرية ، سوف يتعين حلها ، وهي مسألة تتصل بالمجال العملي : كيف يجري إعداد مدرسي المدارس وتعيينهم ؟ هل يتعين تفضيل خريجي معاهد التربية الذين تم إعدادهم من أجل هذا الهدف ، أم خريجي الجامعات الذين يتأهلون ، كذلك ، للتدريس والذين تتوفر لديهم معرفة قاصرة على مجال تخصصهم ، دون إعدادهم تربوياً ؟ أو بعبارة أخرى ، كيف يمكن ربط مضمون الإعداد العلمي بالتربية ، وترتيب الأولوية بينهما ؟ ليست المسألة جديدة ، ولكن لا يمكن ، في الوقت نفسه ، طرحها إلا في إطار ظروف محددة تختلف من الظروف التي كانت سائدة عند وضع « صيغة » دار العلوم ، على سبيل المثال ٦ .

إن حسم الأمور أمر صعب ، لا سيما أن هذه المسألة محل تنافس بين الجامعة ووزارة المعارف ، وسوف نجد أصداء هذا التنافس بعد ذلك بعدة سنوات ، في « مستقبل الثقافة في مصر » الذي لا يخفى فيه طه حسين أرتبابه - أوحى احتقاره المغلف بالكاد - تجاه سلامة الطرق التربوية ٧ . وبعد ذلك بعدة سنوات ، في عهد الثورة ، انطلق لويس عوض من موقف شبيه بموقف طه حسين في المجال الثقافي ، عندما عبر عن وجهة النظر التالية : « أقول كانت « قلعة المعلمين العليا » هي تركة دنلوب الحقيقية في حياتنا الثقافية أو كانت حصان طروادة الذي غزت به بريطانيا حياتنا الثقافية (...) والمعقل الأول الذي استخدمته لمحاربة الجامعة (...) وما تاريخ التعليم المصري في فترة ما بين ثورة ١٩١٩ وثورة ١٩٥٢ ، إلا حرب سجال بين فلسفة المعلمين العليا وبين فلسفة الجامعة » ٨ . إنه صراع بين الصفوة المثقفة وبين البيروقراطيين ، وصراع بين الجامعة والوزارة .

وعندما استدعت الحكومة ، في أواخر عام ١٩٢٨ ، خبيرين أجبيين هما « مان » البريطاني و« كلاباريد » السويسري ، كان الهدف من ذلك ، بوجه خاص ، هو حسم هذا الصراع الناشئ ، والسمي بصفة ثانوية إلى تقييم النظام التربوي وإلى تحديد طريقة الربط بين المدرسة والجامعة . وقد تمت صياغة المهمة المطلوبة منهما بطريقة دقيقة إلى حد كبير ، في صورة أسئلة . فبخصوص التعليم في مدارس إعداد المعلمين ، طُرحت الأسئلة التالية : هل يتعين تدريس المواد العلمية والتربوية في نفس الوقت ، أم ينبغي تدريس التربية في وقت لاحق ؟ وبناء على الإجابة على هذا السؤال ، كيف يمكن تصور الربط بين معاهد إعداد المعلمين وكليات الآداب والعلوم ؟ هل يختلف إعداد المدرس الذي سوف يلتحق بالتدريس بالمرحلة الابتدائية عن ذلك الذي سوف يلتحق بالمرحلة الثانوية ؟ هل يعتبر إنشاء مختبر سيكولوجي في كلية الآداب ، أمراً مرغوباً فيه ؟ وعلى مستوى آخر ، طُرحت أسئلة تتعلق بالمرحلة المدرسية : مضمون الدروس ، هل يختلف إعداد البنين عن البنات ؟ مدى ملائمة الطابع الإلزامي للتعليم الأولى بالنظر إلى التطورات التي تم إنجازها في مجال محو الأمية (!) ، تحديد الحد الأقصى فيما يخص أعداد

التلاميذ والميزانية في مجال التربية . وقد أدت بعثة « مان » و« كلاباريد » إلى عدة نتائج . فقامت ، أولاً ، بتحرير تقارير مثيرة عن وضع النظام التربوي ، وسلمتها في عام ١٩٢٩ ، ونُشرت على نطاق ضيق ، فاشتكى المدرسون والمفتشون من عدم توفر إمكانية الإطلاع عليها ^٩ .

وتم إنشاء معهد التربية للمعلمين في عام ١٩٢٩ ، وهي صيغة « حديثة » لإعداد المدرسين . وكان على رأس هذا المعهد كلاباريد ، وعاونه إسماعيل القباني . وظل هذا المعهد تابعاً لوزارة المعارف حتى عام ١٩٥٢ عندما أصبح كلية تربية تابعة لجامعة عين شمس . وأخيراً أفرزت هذه البعثة نتاجاً « ملحقاً » لم يكن منصوباً عليه في الطلب الذي قدم إليها ، هو قيام « إدوارد كلاباريد » بتطبيق اختبارات النكاه على تلاميذ المدارس المصرية ، وقد شارك إسماعيل القباني في هذه العملية عن كثب .

الخبرة الأجنبية

فيما يتعلق بهذين الخبيرين ، يتوفر لدينا قدر أكبر من المعلومات عن « إدوارد كلاباريد » (وهناك سابقة في « الخبرة السويسرية » ، هو المفتش « دور بك ») ، ويرجع الفضل في ذلك إلى « مجلة التربية الحديثة » التي كانت تصدرها الجامعة الأمريكية - ابتداء من عام ١٩٢٧ - وكان يتولى تحريرها راسل جولد وأمير بقطر ^{١٠} .

وتقدم هذه المجلة نفسها باعتبارها « أول مجلة عربية في فن التربية ، وتشغل بموضوعات عدة في فلسفة التعليم وبيكولوجيا التربية وكل ما يختص بإدارة المعاهد من ابتدائية وثانوية وكلية وجامعة » . وهذه المجلة تؤيد المناهج التربوية التي اقترحها كلاباريد : « ونتمنى أن هذه الفترة القصيرة التي يقضيها الأستاذ بين ظهرانينا تكون فاتحة الإصلاحات الحديثة التي ترمى إليها وزارة معارفنا ، ومما يزيدنا اعتباطاً به أنه شرع قبل كل شيء في وضع اختبارات النكاه لطلبة المدارس [التي] نادينا بوجوب تعميمها في المدارس المصرية » ^{١١} .

ونشرت المجلة سيرة « كلاباريد » ، بالإضافة إلى مقالة كتبها حول استخدام القياس في التربية . وهو يرى في هذه المقالة إن القياس هو الوسيلة الوحيدة لإدراك الحقائق الموضوعية ، بدلاً من الاعتماد على التقديرات الذاتية التي تفسد التربية . ويستند « كلاباريد » إلى أبحاث « جوستاف بينيه » ، التي نشرت في فرنسا في عام ١٩٠٥ ، عندما يؤكد على ضرورة الاختبارات لقياس المستوى المتوسط لفصل من الفصول وضرورة تقييم كفاءة المدرس ومضمون الدروس ، والتشخيص الفردي للطالب ، وتوضيح المنحنيات البيانية للتقدم العقلي ، وتحليل الذكاء والاستعداد الذي يسمح بتوجيه أفضل للتلاميذ . ويتعين على العربي معرفة نتيجة الجهود التي بذلت من ناحيته هو ومن طرف التلميذ ، مثلما هو الحال بالنسبة للمصنع الذي يحصر إنتاجه من أجل تحسين تقنية الإنتاج ، وبالنسبة للتاجر الذي يقيم تأثير حملته الدعائية استناداً إلى حصيلة المبيعات ، وبالنسبة للفلاح الذي يقدر حصيلة أراضيه .

تتعلق الاختبارات التي طبقها « كلاباريد » في مصر بقياس الذكاء ، وسوف يستخدم اختبار « بالارد » ويمكن التعرف على مضمون هذا الاختبار ، وشروط تنفيذ الاستقصاء وتائجها ، عن طريق ما كتبه إسماعيل القباني ، فهو الذي قام بترجمة الاختبار إلى اللغة العربية . وقدم هذا الاختبار بعد « تصحيحه » و « تكييفه مع الواقع المصري »^{١٢}.

قياس الذكاء

يبرر إسماعيل القباني أهمية اختبارات قياس الذكاء ، في الإطار المصري ، بعدة حجج . ويختلف ترتيب أهمية هذه الحجج قليلاً عما قدمه كلاباريد ، يعود اختلاف ترتيب الأولويات بين القباني وكلاباريد إلى أن القباني يسعى إلى فهم هذا القياس على ضوء الواقع المصري - وهو واقع قابل للقياس الكمي - والاستجابة إلى المشاكل الخاصة بالنظام التربوي المصري . والأمر يتعلق ، أولاً ، بموقف المدرسين ، إذ أن مساهمتهم في إنجاز هذه الاختبارات تدفعهم إلى مزيد من الاهتمام بالتلاميذ « باعتبارهم أفراداً » ، بدلاً من الاكتفاء بهذه الرؤية التي تحصر

دور المعلم فى تلقين المعلومات للتلميذ^{١٣} ، فهو يقول فى مكان آخر : « إن المدرسة يجب ألا تكون مجرد مكان لتلقى العلم ، بل بيئة مهيئة لبناء شخصية التلميذ (...) ، إن كل عملية يشترك فيها التلميذ (...) يجب أن نراعى فيها ما يترتب عليه من آثار داخلية فى التكوين النفسى للتلميذ ، لا ما يقود إليه من نتيجة خارجية ظاهرة »^{١٤} .

و القياس هو أداة تحكم ، فهو يسمح بتشخيص الحالات الفردية ويمكن ، بفضل هذه الاختبارات ، تحديد « الشذوذ » سواء فيما يتعلق بالمستوى العقلى أو بالمستوى الأخلاقى ، وإذا كان المستوى العقلى للطالب غير مُرض ، فإن قياس الذكاء هو وحده الذى يسمح لنا بمعرفة إذا كان هذا العجز فطرى - ويستخدم القبانى عبارة « غباوة طبيعية » - أو يرجع إلى عوامل أخرى ، مثل الكسل أو عدم الاهتمام بالتعليم أو عدم ملائمة البيئة العائلية . ويختلف « علاج » الحالة حسب هذه الأسباب . أما « الشذوذ الأخلاقى » ، فإن اختبار مستوى الذكاء يسمح كذلك بعلاجه بطريقة ملائمة ، وذلك عن طريق توفير معرفة أفضل لشخصية التلميذ .

ويبقى أن الهدف الأساسى الذى دفع القبانى إلى إنجاز هذه الاختبارات ، هو ما يمكننا تسميته « هاجس التصنيف » ، إذ أنه يؤكد على ضرورة تجانس التلاميذ فى الفصل ، وإذا كان من الممكن التوصل إلى « التجانس العلمى » عن طريق الامتحانات ، فإن « التجانس العقلى » قد يختلف داخل نفس الفصل بما يترتب على ذلك من نتائج سيئة . فالتلاميذ الذين يتميزون « بقدر محدود من الذكاء » - ولا يتورع القبانى من استخدام عبارة « الأغبياء » - تثبط همتهم ، لأنهم لا يستطيعون متابعة الدروس ، ويحملون انعكاسات الفشل الدراسى ، بينما يشعر الأنكياء بالملل ، ويمتانون الكسل والتسبب ، وحيث أنه لا تتوفر لهم فرصاً عديدة لممارسة قدراتهم العقلية ، فإنهم يتقهقرون . ويرى القبانى أن الحل الأمثل تربوياً ، هو تقسيم تلاميذ الدفعة الواحدة ، منذ السنة الأولى لالتحاقهم بالمدرسة ، إلى ثلاث مجموعات وفقاً لمستوى ذكائهم ، وأن تأخذ المقررات هذا المستوى فى الاعتبار . وهكذا يكون من الممكن تقليل نسبة الراسبين ، بل و« استبعاد العناصر الضعيفة » ، التى يمكن توفير بنى تعليمية تتلائم مع مستواها ، وانتقاء

قياس الذكاء

التلاميذ الذين تتضح فيهم الموهبة ، فهم يمثلون خامه نخبه المستقبل . وأخيراً ، يأتي الوقت الذي يتعين فيه على التلميذ الاختيار بين « الدخول في حياة الكد » أو مواصلة الدراسة . ويسمح قياس الذكاء بالحكم على قدرات التلميذ وتوجيهه . وسوف نتحدث فيما بعد عن المدارس النموذجية التي أنشأها القبانى وعن معايير التجانس والتصنيف التي أبقي عليها .

ينطبق اختبار قياس الذكاء - الذى صممه « بالارد » - على تلاميذ تتراوح أعمارهم بين ٨ و ١٤ سنة ، ويتكون من ١٠٠ سؤال ، ويتم طرح هذه الأسئلة شفوياً ، على أن يقوم التلميذ بالرد عليها تحريراً ، فى صورة إجابات قصيرة . والنقاط التى يستحقها التلميذ لا يتم تسجيلها وفقاً لقيمة مطلقة ، ولكن وفقاً للمتوسط الذى يحصل عليه التلاميذ الذين فى نفس العمر . فإذا أجاب تلميذ على ٥٠ سؤال ، فإن ذلك يمثل مؤشراً على قوته العقلية ، وإذا أردنا التوصل إلى مزيد من المعرفة بخصوص ذكائه ، بالمعنى الصرف ، وعلى افتراض أن عمره ٩ سنوات ، فعلينا أن نقوم بمقارنة ذلك مع متوسط التلاميذ الذين فى نفس سنه . فإذا كان هذا المتوسط هو ٤٤ ، فإن ذكاء هذا التلميذ يفوق المتوسط ، وقد يعتبر نفس هذا الرقم ، بالنسبة لسن ١٢ سنة ، أقل من المتوسط . ويميز القبانى هنا بين « القوة العقلية » التى يعكسها أداء التلميذ أثناء الاختبار ، ومستوى الذكاء باعتباره صفة ثابتة لا تتغير ، والتى يمكننا تحديدها بالمقارنة بين القوة العقلية للفرد ومتوسط القوة العقلية لمجموعة فى ذات السن .

هذه هى خصائص اختبار بالارد الذى طيقه كلاباريد والذى ترجمه القبانى وأشرف على تنفيذه ، وقد تناول ثلاثة آلاف تلميذ من مدارس مختلفة : ابتدائية ، وأولية ، وثانوية ، ومعاهد إعداد معلمى الأولى ، بل وحتى المدارس الصناعية . وكان أهم استنتاج نجم عن ذلك ، هو أن مستوى التلاميذ المصريين أدنى بكثير عن مستوى نظرائهم الإنجليز والبلجيكيين الذين فى نفس السن ، والذين خضعوا لنفس الاختبارات . هذا بالإضافة إلى ما سجله اختبار كلاباريد من انخفاض حاد لمستوى الذكاء عند التلاميذ بين ١٥ و ١٧ سنة . وإنطلاقاً من هذه الاعتبارات ، بدأ

القباني انتقاده للاختبار ولإجراءات تطبيقه. إذ أنه من غير المؤكد إمكانية استناد قياس ذكاء المصريين على نفس الأسئلة التي تطرح على الإنجليز والبلجيكيين . ولذلك حاول القباني قياس مدى صحة الأسئلة لكي يلقى تلك التي لا تتلاءم مع الواقع المصري ، محاولاً وضع أسس « اختبار مصرى لقياس الذكاء » ١٥ .

إعادة التكييف والتركيب

يتناول أول وأهم انتقاد للقباني مسألة العينة في اختبار « كلابريد » ، فالتلاميذ الذين تم تطبيق هذا الاختبار عليهم ، ملتحقون بأنماط مختلفة من التعليم ، وقد تم الجمع بين هذه الأنماط دون الأخذ في الاعتبار بوزن كل منها في كل عمر من الأعمار . فتجد أن التلاميذ البالغ عمرهم ١٥ سنة ، والذين مروا بهذا الاختبار ، يبلغ عدد الملحقين منهم بالمدارس الثانوية والابتدائية ٩١ تلميذاً ، في مقابل ٨٥ تلميذاً ملحقين بأنماط أخرى من التعليم ، وبالنسبة لسن ١٦ سنة ، تصل هذه النسبة إلى ٧٤ في مقابل ١١٧ . وبالنسبة لسن ١٧ سنة ، فهي ٧٧ في مقابل ٩٢ . وأخيراً ، بالنسبة لسن ١٨ سنة ، فهي ٧٤ في مقابل ٤١ . ويرى القباني أنه « نظراً لما يتسم بتلاميذ التعليم الفني والأولى - بصفة عامة - من مستوى عقلي أدنى من تلاميذ المدارس الثانوية والابتدائية » ، فإن النسبة المرتفعة للمدارس الأولى بالنسبة لسن ١٦ و ١٧ سنة ، هي التي أدت إلى هذا الانحراف ، أو بمعنى أدق ، إلى هذا « الشذوذ » الذي سجله كلابريد ، وكفى أن نعيد التوازن بين أنواع التعليم المختلفة في السنوات المختلفة ، لكي يصبح المنحنى طبيعياً مرة ثانية . يتوقف الأمر إذن على تصحيح الاختبار من زوايا تكوين العينة . ومن أجل التوصل إلى قياس أفضل لذكاء المصريين ، اقترح القباني ، بالتالي ، أن يقتصر الاختبار على تلاميذ التعليم الابتدائي والثانوي باعتبارهم فئة متجانسة ، وإلغاء أنواع التعليم الأخرى تماماً لأن هؤلاء « التلاميذ ليس لديهم المستوى العقلي المطلوب » . هذا ، بالإضافة إلى أن هذا الاختبار لا يتم تطبيقه على التلميذات ، ولم يحدد أسباب ذلك ... ولنا هنا أن نتساءل عن الصلة بين التجانس العقلي والتجانس الطبقي .

قياس الذكاء

هل يتعلق الأمر ، فعلاً ، بقياس ذكاء المصريين ؟ إن الجزء الثانى من حجج القبانى قائم على سلامة الأسئلة التى يتضمنها الاختبار ، وعلى كيفية مع البيئة .. وهنا أيضاً ، فإن سلامة الأسئلة ليست مسألة حكم شخصى أو تقديرى ، بل إنها مسألة تجريبية وقياس ، فيتعين معرفة ما إذا كانت الأسئلة المطروحة تميز بين مستويات الذكاء . ويتعين فى هذا الصدد ، صياغة الاختبار باللغة الدارجة لأن استخدام الفصحى يتضمن عوامل وكفاءات خارجة عن نطاق الذكاء .

وعلى سبيل المثال ، فإن السؤال التالى : « إذا كنا نأخذ الصوف الأسود من غنم سودة ، يبقى إليه لون اللبن الذى نأخذه من بقرة سودة ؟ » ، لم يجب عليه سوى ٧٥ ٪ من التلاميذ فى سن ٨ سنوات ، ومن بين الذين أجابوا على هذا السؤال ، نجد ٩٥ ٪ من الذين سوف يتم تصنيفهم باعتبارهم تلاميذ أنكياء ، و ٥٥ ٪ فقط من الذين سوف يتم اعتبارهم تلاميذ ضعفاء . هذا السؤال ، إذن ، سؤال سليم نظراً لقيام الذين تم تعريفهم بأنهم أنكياء ، بالإجابة عليه بأغلبية ساحقة ^{١٦} .

وفحص القبانى ، بهذه الطريقة ، جميع أسئلة هذا الاختبار ، وألقى بعض الأسئلة ، وأضاف البعض الآخر ، فاحتفظ بـ ٧٠ سؤالاً ، من بينها ٥ أسئلة لتحضير التلاميذ للاختبار . ولا تؤخذ هذه الأسئلة الأخيرة عند حساب درجات الاختبار . ويترتب على كل ذلك تكييف وتخفيف اختبار « بالارد » ، الذى كانت تستدعى الإجابة عليه (١٠٠ سؤال) ساعتين ونصف .

عندما انتهى القبانى من وضع صيغته للاختبار ، قام بتطبيقه على عينة تتكون من ٧٠٠ تلميذ فى المدارس الابتدائية والثانوية فى القاهرة . ولضمان سلامة النتائج ، كان يتم تطبيق هذه الاختبارات مرتين ، من أجل قياس معامل الارتباط بين النتيجتين بما يضمن ملائمة الأسئلة .

واقترح القبانى إجراء تعديل أخير على اختبار « بالارد » ، وهو دراسة الارتباط بين نتائج الامتحانات المدرسية ونتائج الاختبار . وفى هذا الصدد كذلك كانت العلاقة إيجابية .

ورغم كل ما قد يترتب على ذلك من مشاكل طلب القبانى أخيراً ، من المدرسين تقييم ذكاء التلميذ وإعطائهم درجة من ١٠٠ ، ووزع عليهم قبل ذلك

مذكورة بها توضيحات نظرية وعملية بخصوص معنى « الذكاء الطبيعي » . وتم بعد ذلك ، لكل سن ، قياس معامل الارتباط بين الدرجة التي أعطاهها لهم المدرس ونتيجة الاختبار . وقد اتضح إن معامل الارتباط ، لكل سن ، يتراوح بين ٠.٦٣ . لأقوى التلاميذ ، ٠.٨٠ . لأضعفهم ، وفي ، بالتالي ، أدنى من معاملات الارتباط التي سجلت في إنجلترا أو الولايات المتحدة . ولكن القيانى رأى أن ذلك التفاوت يرجع إلى أخطاء فى طريقة تقدير المدرسين لـ « معنى الذكاء الطبيعي » .

عند ذاك ، أصبح الاختبار « المصرى » لقياس الذكاء جاهزاً ، وهو ينقسم فى شكله النهائى ، وفى « كراسة التعليمات » التي توزع على المدرسين ، إلى جزئين قابلين للتنفيذ فى حصتين . ونجد فى هذا الكتاب - الذى كتب بشكلىين خطيين مختلفين - إلى جانب الأسئلة التي تم تحريرها بالعامية والتي يتعين على المدرس احترام صياغتها حرفياً ، تعليمات للمدرسين « لا يجب قراءتها على التلاميذ » . فلا يجب الاكتفاء بقراءة الأسئلة فى الفصل ، ولكن ينبغي تقديمها بطريقة جذابة وحيوية ، مع مراعاة قدر كاف من الحياد لتعاشى الإجابة بالإجابة للتلميذ ، ويجب أن يكون الفصل هادئاً ، والفش ممنوع ، ويتعين كتابة الإجابة بالرصاص ، ووضع القلم على المكتب بعد كل إجابة على ألا يؤخذ ، مرة ثانية ، إلا بعد الاستماع إلى قراءة السؤال التالى . والهدف من هذا هو اختبار الذاكرة ، لأنه من المعروف أن هذه الأخيرة تمثل كفاءة مرتبطة بالذكاء ، ومن المحبذ استخدام الكرونومتر . وأخيراً ، فعلى الممتحن أن يكون « حازماً وبشوشاً » فى وقت واحد ١٧ .

المدراس التدريبية كمعمل للانتقاء.

لقد سبق لنا الحديث عن « هاجس التصنيف » ، وقد طرح التعبير عنه فى مجال الممارسة ، عدداً من التساؤلات التي لا تقل فى أهميتها عن تلك التي يمكن طرحها على المستوى النظرى ، من زاوية التطور « الداخلى » للتربية كفكر ومنهج ومدى تفاعلها مع هذه « التقنية المستوردة »... وإذا كان بإمكاننا الحديث عن تطور « داخلى » ما ، فإن ذلك يرجع إلى أن هذه التقنية مقترنة « بأيدىولوجية »

أعيد إنتاجها وتكييفها محلياً ، وأن هذه الأخيرة تحكم ، بطريقة ما ، رؤية النظام التربوي . وقد توفرت أمام القبانى المساحة الضرورية لكي يضع معرفته موضع الاختبار ، فهو من ناحية خبير محلى أتاحت له فرصة التوصل إلى المعارف التربوية الأجنبية ، وهو من ناحية أخرى من « كبار الموظفين » . ويتعين علينا توضيح أن المساحة التى طبق القبانى عليها معرفته ، كانت بعيدة عن أن تشمل النظام التربوي برمته ، ولكنها انحصرت فى هذا المختبر الذى تمثله المدارس « التجريبية » . وعلى أية حال ، فإن التجريب كما فهمه لم يكن يتطلب أكثر من ذلك . وإن تتعلق المشكلة المطروحة بتعميم نتائج التجربة على نطاق أوسع ، بقدر ما سوف تتعلق بتحقيق الظروف « العملية » المثلى للتجربة ؛ فإذا كانت المدرسة تجريبية ، إلا أنها « مختبر » غير مكتمل ، لأنه يخضع لتأثيرات المجتمع الوافدة .

كانت التجربة الأولى فى هذا الصدد بالغة الدلالة ، حيث تم فى ١٩٣٢ إنشاء فصول تجريبية للمرحلة الابتدائية ، فى إطار معهد التربية ؛ ولكن عندما رفضت العائلات الميسورة إرسال أبنائها إلى مدرسة خاضعة « للتجارب » ، تم اختيار التلاميذ من بين أبناء صغار موظفي المعهد وأبناء المنطقة المجاورة ، من عربة الدقى - الذين جذبهم هذا التعليم المجانى . وكانت البدايات مضطربة ، ولم يتفق اختيار التلاميذ (أو كان يتفق تماماً ؟) مع المعايير المطلوبة . وتم تطبيق اختبارات قياس الذكاء ، لكن إنشاء « الفصول المتجانسة » كان أمراً أكثر صعوبة . فاقترح القبانى الاكتفاء بنتائج امتحانات نصف السنة ، دون تطبيق اختبارات قياس الذكاء ، وذلك لحين تعميم هذا النمط من الفصول على نطاق النظام المدرسى . والأهم من ذلك أن توزيع التلاميذ على فصول متجانسة - الذى قد يسمح بإنهاء مرحلة الخمس سنوات فى ٤ ، أو ٥ ، أو ٦ سنوات ، مع تلافى الرسوب الدراسى - كان توزيعاً مرناً يسمح بالمرور من مستوى إلى آخر . ومع ذلك ، فقد أضفى الطابع المؤسسى على هذه الفصول التى كانت تُعتبر تجريبية ، لأن التلاميذ تقدموا إلى شهادة نهاية المرحلة الابتدائية فى عام ١٩٣٥ ، وتم قبولهم . ولم يكن ذلك ، كما يشرح القبانى ، هو هدف العملية^{١٨} .

وبعد ذلك، تم تجنب تسمية هذه المدارس «تجريبية»؛ فأصبحت «نموذجية»، ويمثل ذلك، بطريقة ما، تحريفاً للأهداف الأصلية، طالما أنه «ليس المقصود من إنشاء هذه المدرسة أن تكون نموذجاً تحتلها المدارس الأخرى (...) بل الغرض منها هو التجريب في التربية»^{١٩}. وينطبق ذلك بصفة خاصة على مدرسة فاروق الأولى الثانوية الجديدة، التي تأسست في عام ١٩٣٧، والتي أصبح القياني مديراً لها، ثم على مدرسة حدائق القبة التي تأسست في عام ١٩٣٩. ولكن لم تتوفر في هاتين المدرستين الأخيرتين، كذلك، الفصول المتجانسة، التي كانت تثير قلق وارتياح أولياء الأمور. وقررت وزارة المعارف، الاكتفاء بالنظام المعتاد في التعليم الثانوي. ولم يُطبق «الفصل المتجانس» سوى في مدرسة حدائق القبة، التي أنشئ بها فصل وحيد أطلق عليه «الفصل المتوسط» وهو يقع بين السنة الأولى والثانية من المرحلة الثانوية.

ترتب على الابتكار التربوي، أن أصبحت المدارس النموذجية، في الواقع، نموذجاً للامتياز في إطار التعليم العام. أما طابعها التجريبي، بمعنى الكلمة، فهو أقرب إلى الاعتدال، مقارنة بهواجس التصنيف التي كانت تراود مؤسسيها، فقد كانت الفصول قليلة الكثافة، وتتوفر فيها الأنشطة الفنية والرياضية. وعلاقات وثيقة بين المدرسة وأهالي التلاميذ، والتعليم يتم بطريقة ديناميكية، ويُطبق نظام التيسير الذاتي، والتعليم عن طريق النشاط، ومجالس الفصول... الخ. فهل كان هذا مجرد تحسين للعملية التربوية في إطار ما هو قائم؟ ربما كان الأمر كذلك، لكن لا ينبغي أن ننسى أن كل من هذه «الابتكارات» كان يستند في أدبيات تلك الفترة إلى جون ديوى، أو إلى دالتون أو إلى ويليام جيمس، والآخر هو مؤلف كتاب «أحاديث تربوية» Talks to teacher الذي كان أول كتاب أجنبي يدرسه إسماعيل القباني في معهد التربية. وعلينا ألا ننسى كذلك أن هذه المدارس بمصرفوفات، حقاً، كانت هذه الفصول متجانسة ولكن هذا التجانس كان قائماً على آلية أخرى للالتقاء... ويعلق لويس عوض على هذا الوضع قائلاً: «رد خبراء التعليم الذين واجهوا الزحف الديمقراطي الكبير أيام فاروق بأن أنشأوا «مدارس الأشراف» والمدارس النموذجية، لينشئوا ثقافة للسادة وثقافة للعبيد»^{٢٠}.

إن دلالة اختبارات قياس الذكاء لا تكمن فيما ترتب عليها من نتائج ، بقدر ما تكمن فيما ما تكشفه من ظواهر ، وقد تكون موضع لقرارات عديدة . هل ارتبطت اختبارات قياس الذكاء بتحويلات كيفية في مجال التربية كمنهاجية وكمارسة ؟ وبمعنى آخر ، هل بدأ كل شيء مع كلايارد ؟ يظل التساؤل قائماً عن موقع هذه الحقبة في الفكر التربوي وانتقاله من « الأدب » - الركيزة القديمة - إلى « التربية » . لقد أخذت القطيعة مع الفكر الموروث شكل الانبهار أمام المناهج التجريبية والكمية الجارية في أوروبا وأمريكا ، وقد قام بهذه القطيعة ، فاعلون محدبون داخل المجال التربوي توصلوا إلى معارف لم تكن في متناول « معلمى الأولى » . هذا ، بالإضافة إلى أن هؤلاء المعلمين لم تكن لديهم قدرة التعامل مع لغة التخصص التي تستخدم في معاهد التربية ، إن حركة اكتساب هذه المعارف الجديدة هي ، في نفس الوقت ، حركة استبعاد فاعلين إلى خارج هذا المجال وإحلال آخرين محلهم . كذلك يمكن التساؤل حول العلاقة بين المناهج التربوية الجديدة وبين اتجاهات السياسة التعليمية ، فقد واكب ظهور هذه المناهج ، تبلور طلب حقيقى على التعليم حملته قوى اجتماعية محددة وضاغطة .. ألم يكن الإغراق في تطوير المناهج التربوية ، يمثل نوعاً من الالتفاف حول توسيع قاعدة التعليم التي باتت مطلباً ملحاً ؟ إن تاريخ التعليم ينظر إلى الصراع بين طه حسين والقبائى ، باعتباره صراعاً بين الكم والكيف .

وأخيراً ، فما زالت المسألة مطروحة بخصوص هذا الاستيراد للتكنولوجيا . إذ أنه ينظر إلى القياس وإلى التجربة باعتبارهما صفات للتحديث ؛ وينظر إليهما على أنهما قيمياً عالمية ، نظراً لكونهما على الحياد ، وأنهما لا يمسان بأى صورة هوية وأصالة من يقوم بتطبيقهما ، لكن القياس والتجربة قابلان ، فى الوقت نفسه ، للتحقق منهما ، ويسمح ذلك بالحكم على مدى ملاستهما للـ « الشخصية الوطنية » ، وبإعادة تأسيس الطابع العالمى المفترض للمناهج المستوردة ، بطريقة مضاعفة ، هذا فضلاً عن إضفاء العالمية والحياد على المسلمات التي تسبق بالضرورة هذه التقنيات وتلك التي تترتب عليها .

الهوامش

- ١ - عبد الخالق لاشين ، سعد زغلول ، دوره في السياسة المصرية حتى سنة ١٩١٤ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ١٢٣ .
- ٢ - مادة ١٧ - التعليم حر ما لم يخل بالنظام العام أو ينافي الآداب .
مادة ١٨ - تنظيم أمور التعليم يكون بالقانون .
مادة ١٩ - التعليم الأولي إلزامي للمصريين من بنين وبنات وهو مجاني في المكاتب العامة .
- ٣ - صحيفة المعلمين ، أعمال مؤتمر التعليم الأولي ، السنة الثالثة ، عدد رقم ٤ / ٥ ، يوليو أكتوبر ، ١٩٢٥ .
- ٤ - بخصوص هذه المسألة ، انظر :
Reed D., *Cairo University and the making of Modern Egypt*,
AUC Press, 1991.
- سامية إبراهيم : الجامعة الأهلية ، النشأة والتطور . الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٥ .
- عبد المنعم الدسوقي الجمعي : الجامعة المصرية القديمة : نشأتها وبنائها في المجتمع . القاهرة ، دار الكتاب الجامعي ، القاهرة ، ١٩٨٠ .
- ٥ - حلمي مطر ، التعليم والمتعلمون ، القاهرة ، ١٩٣٨ .
- ٦ - انظر :
Aroyan L., *The Nationalization of Arabic Islamic Education in Egypt ; Dar Al Ulum & Al-Azhar*, Cairo Papers, Cairo, 1983 .
- ٧ - طه حسين : مستقبل الثقافة في مصر ، مطبعة المعارف ، القاهرة ، ١٩٣٨ ، الجزء الثاني ص ٣٤٥ - ٣٧١ .
- ٨ - لويس عوض ، الجامعة والمجتمع الجديد . القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص ٩ . ومن بين اقتراحاته ، إلغاء كلية التربية .
- ٩ - حلمي مطر ، مرجع سابق ص ١٤٣ .
- ١٠ - بخصوص هذه الشخصيات ونشأة الجامعة الأمريكية انظر :
Murphy L., *The American University in Cairo, 1919 - 1987*, AUC Press, 1987.
- ١١ - مجلة التربية الحديثة ، السنة الثانية ، عدد رقم ٤ ، أبريل ١٩٢٩ ، ص ٢٤٤ .

- ١٢ - إسماعيل القباني ، اختبار الذكاء الابتدائي ، كراسة التعليمات . لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، بدون تاريخ : قياس الذكاء في المدارس الابتدائية في مصر : ثلاث محاضرات عامة ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٩٣٨ .
- ١٣ - القباني ، قياس ، مرجع سابق ، ص ١٢ .
- ١٤ - إسماعيل القباني : خطاب ألقاه خلال ندوة المناهج التربوية الحديثة ، التي نظمتها رابطة خريجي معهد التربية ، فبراير ١٩٤٥ ، ونشرته دراسات تربوية ، المجلد الثامن ، العدد رقم ٤٨ ، ١٩٩٢ ، ص ٥ - ١٤ .
- ١٥ - القباني ، قياس ، مرجع سابق ص ٢٣ .
- ١٦ - نفسه ، ص ٢٧ .
- ١٧ - نفسه ، ص ٥٢ .
- ١٨ - القباني ، دراسات في مسائل التعليم ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥١ ، ص ٤ .
- ١٩ - نفسه ، ص ٥٣ .
- ٢٠ - لويس عوض ، نفس المرجع ، ص ١٠ .

مسار عالم مصري من القرن التاسع عشر* محمود الفلكي [١٨١٥ - ١٨٨٥]

باسكال كروزيه

CEDEJ

ترجمة سامية رزق

إن تصفح النصوص القليلة - من سير أو دراسات - التي اقتصت منذ أكثر من قرن بحياة وأعمال محمود الفلكي ، إن تصفح هذه الأعمال قد يترك في أذهاننا صورة عالم من « الطراز الحديث » ، نشأ على الطريقة الأوروبية ولم يتمكن من مواصلة الأبحاث التي بدأها في أوروبا بسبب ما لاقاه لدى عودته إلى مصر من عدم اكتراث الأوساط المحيطة ومن تناقضات الحكام . بل وقد يخيل لنا

* نشرت هذه الدراسة في المؤلف الجماعي

Alain Roussillon (dir.), *Entre réforme sociale et mouvement national : identité et modernisation en Egypte (1882-1962)*, CEDEJ, Le Caire, 1995.

(بين الإصلاح الاجتماعي والحركة الوطنية : الهوية والتحديث في مصر ١٨٨٢ - ١٩٦٢)

أن هذا الرجل يمثل « ظاهرة فريدة » كأنه مقطوع عن قبله ، ومن بعده ، فلم يترك وراءه مدرسة من تلاميذه وتابعيه^١ . وأخيرا ، يخيل لنا أن أعماله تتسم بشيء من عدم الاستمرارية إذ أن بعضها مخصص لعلم الفلك والجاذبية الأرضية بينما البعض الآخر ، الذى كتب على خفاف النيل ، يتناول الأرصاد الجوية والجغرافيا والتاريخ .

وإذا أخذنا فى الاعتبار عدم وجود أى مؤسسات بحثية فى مصر فى ذلك الوقت ، والتباطؤ الشديد فى تزويد المرصد الخديوى بالعباسية بأى معدات أو مجرد كون محمود الفلكى كان أول مصرى - وقد سبق غيره بفارق زمنى كبير - تنشر مقالاته فى المجلات العلمية الأوروبية ، إذا أخذنا كل ذلك فى الاعتبار ، سنجد أن تصوراتنا عن هذا الرجل لا تخلو من الأساس .

بيد أننا نعتقد أن أعمال العالم المصرى ليست بالتفلك الذى تبذره عليه ، بل أن الخط الموحد الذى يربط بينها - والذى سنحاول إظهاره هنا - إنما يجعل من السهل على القارئ فهم وإبراز موقف محمود الفلكى كعالم مصرى . باختصار شديد ، ماذا يعنى كونه « فلكى سمو الخديوى » ، هذا اللقب الذى يعتز بوضعه عند توقيع ما ينشر له ؟ ما هى محاور البحث المفضلة لابن الفلاح الذى تعلم العلوم الحديثة فى الثلث الثانى من القرن التاسع عشر ؟ ماذا يمكن أن يقال عن أسلوبه وعن اندماجه فى الأساطير العلمية الدوابة وعن علاقته بالعلوم العربية التقليدية ؟

من الواضح أن ما نرمى إليه من خلال تقييم أعمال محمود الفلكى هو تحديد وضع العلوم الوافدة . إن الأسلوب الذى تتخذ به المعرفة مكانتها فى المجتمع ، بما فى ذلك تحريف الأهداف التى أنتجت من أجلها وإدماجها فى مفاهيم قديمة إذا لزم الأمر ، هذا هو لب الحوار المطروح حول مسألة الإصلاح . ويلاحظ أن الطريقة التى عادة ما نتناول بها موضوع إدخال العلوم الأوروبية فى مصر إنما تتسم بالاستخدام المبالغ فيه للأسلوب الثنائى (بخيل/أهلى ،

حديث / تقليدي ، الخ) ، الأمر الذي يحول دون وصف الأنشطة العلمية في مصر في القرن التاسع عشر . وما نود أن نوضحه هنا على وجه الخصوص ، هو أن بعض أعمال محمود الفلكي لا يمكن إدراك معناها الحقيقي إذا اعتبرنا أن هناك انفصال تام بين نوعين من المعرفة : القديمة والحديثة ، العربية والأوروبية ، بل أن أهمية أعماله تكمن في كثير من الأحيان في الطريقة التي اتبعها العالم المصري ، لأسباب عديدة ، للربط بين هذه المعارف .

العالم في خدمة الذبوي

ولنبدأ ببعض المعالم الرئيسية المقتضية حيث أن هناك عدد كبير من السير التي تتناول محمود الفلكي ، وإن كانت هذه السير قد اكتفت في كثير من الأحيان بتكرار ما جاء في المراثيات التي كتبها إثنين من معاصريه^٢ وفي تطور الوظائف الإدارية التي شغلها وكذلك في قائمة الأعمال التي نشرت له .

ولد محمود أحمد في عام ١٨١٥ في قرية صغيرة في الدلتا . وبعد أن قضى بضع سنوات بالمدرسة البحرية بالإسكندرية ، التحق الفلكي بمدرسة المهندسخانة ببولاق وتخرج فيها عام ١٨٣٩ . وكان يدير مدرسة المهندسخانة آنذاك السان سيموني شارل لامبير Charles Lambert الذي ظل يديرها حتى عام ١٨٥٠ . وقد امتد وجود محمود أحمد بمدرسة المهندسخانة والمرصد التابع لها إلى ما بعد تخرجه ، حيث قام بتدريس الجبر وحساب المثلثات والهندسة التحليلية وحساب التفاضل والتكامل على التوالي ثم قام بتدريس علم الفلك ابتداء من عام ١٨٤٢ تقريباً .

وفي عام ١٨٥٠ ، أوفد محمود أحمد وإثنين من زملائه ، إسماعيل مصطفى وحسين إبراهيم ، إلى فرنسا لاستكمال دراستهم في هذا العلم . ومكث محمود في أوروبا لمدة تسعة أعوام ، قضى منها السنوات الأربع الأولى في الدراسة في مرصد باريس . ثم طاف بعد ذلك القارة الأوروبية من فيينا إلى دبلن

مارا بآثبیره وبرلین وخاصة ببروکسل ، حیث تعرف علی Quetelet ، کل ذاک بحجة زیارة المرصد الأوروبیة . وخلال تنقلاته هذه ، قام محمود أحمد بأبحاث عن تغییرات المغناطیسیة الأرضیة ، ونشرت هذه الدراسات فی مجلة أعمال المجمع الفرنسی ومطبوعات الأكادیمیة البلجیکیة ، كما نشرت له فی نفس الفترة دراسات من التقیویمین الیهودی والهجری . ولدی عودته إلی مصر فی عام ١٨٥٩ ، کلفه الخدیوی سعید بوضع « الخریطة الفلکیة » ، ولمدة عشر سنوات ، کان هو المسؤؤل عن هذه المصلحة . وخلال هذه الفترة ، کلف أيضا ببعض المهام المحددة مثل رصد کسوف الشمس فی یولیو ١٨٦٠ ، ووضع طوبوغرافیا لمدينة الاسکندریة القدیمة (١٨٦٥) . ثم اشترك بعد ذاک مع إسماعیل مصطفی ، خلال السبعینات والثمانینات ، فی إدارة مرصد العباسیة حیث كانت تجری عملیات الرصد الجوی والفلکی ، وقد نشر كذلك بعض الأعمال فی مجال علم المقاییس والموازین . وکان محمود أحمد عضوا فی المعهد المصری وفی لجنة الحفاظ علی الفن العربی وفی اللجنة الإدارية لمصلحة المساحة ، ورئيس الجمعية الجغرافیة ، كما اهتم أيضا بالتدیس فکان عضوا فی اللجنة المکلفة بوضع لائحة رجب ١٢٨٤ هـ (نوفمبر ١٨٦٧) ، وشغل منصب مدیر مدرسة المهندسخانة بالنیابة فی عام ١٨٧١ ، وهین أكثر من مرة رئيسا للجنة الامتحانات بمدرسة المهندسخانة وکیلا لادیوان المعارف من عام ١٨٧٠ إلی عام ١٨٧١ ثم من عام ١٨٨٢ إلی عام ١٨٨٤ ، ثم توالی نظارة المعارف من عام ١٨٨٤ إلی عام ١٨٨٥ .

وبعد هذا السرد للألقاب والوظائف التي شغلها محمود أحمد ، علینا أن نذكر الصفة التي التصقت باسمه ، فمنذ الأربعینات - وسوف نتبین لاحقا المناسبة التي تم فیها ذلك - لقب محمود أحمد بـ « الفلکی » وكل ما کتب بعد عام ١٨٥٩ یحمل هذا التوقع : « محمود بک ، فلکی معالیه » ، كما أدرج هذا اللقب أيضا فی معظم محاضر جلسات اللجان العدیة التي اشترك فیها ، ورغم أن بعض المؤلفین ، ربما المتضررین من الانتقائیة الظاهرة فی أعماله ، یلصقون

به أو يفضلون وصفه بالقباب أخرى (عالم رياضيات أو مهندس أو مؤرخ) ، إلا أن الصفة التي ميزته عبر التاريخ هي « الفلكي » . وبدون أن نغير هذه الكلمة أكثر من محلها ، فإننا نعتقد أن محاولة فهم شخصية محمود من خلالها أمر هام . ومن هنا ، يتحتم علينا أولاً أن نسترجع ما كان عليه علم الفلك في مصر في الثلث الثاني من القرن التاسع عشر .

الفلك المتوارث والفلك الوافد

في الواقع علينا أن نفصل في حديثنا بين نوعين من الفلك : النوع الأول عبارة عن مجموعة من المعارف والأساليب النابعة من التراث العلمي العربي-الإسلامي وربما تكون متجمدة إلى حد ما ولكنها لا تزال حية ، والنوع الثاني مستمد من علم الفلك الأوروبي بعد أن نقلت المعارف عامة إلى مصر وقد تم ذلك ، في أغلب الأحيان ، ليس بهدف نقل العلوم في حد ذاته ، بقدر ما كان هذا النقل يستهدف أنواعاً من التكنولوجيا ، اعتبر الحكام أن تخلف مصر فيها ، على وجه الخصوص ، أمر غاية الحساسية ، وهناك بطبيعة الحال تناقض بين هذين النوعين من المعرفة من حيث الأسس المنهجية (مركزية الأرض/مركزية الشمس) وكذلك التطبيقات المستهدفة . ونود هنا أن نركز على هذه النقطة الأخيرة .

يبدو أن مصر خلت ، حتى بداية القرن التاسع عشر ، من أية ترجمة للجداول والتقويم الفلكية والمؤلفات الأوروبية في علم الفلك ليستخدمها علماء الفلك في مصر ، أسوة بما حدث في تركيا^٣ . وعليه ، لم يتم إدخال علم الفلك على ضفاف النيل بهدف إحلال مكان علم الفلك التقليدي في معالجة المسائل التي يتناولها ، ولا بهدف فرض نظرة جديدة للكون ، وإنما تلبية لبعض الاحتياجات العملية المتصلة بفن الهندسة المدنية أو العسكرية وعلى وجه الخصوص ، بالجيو-ديسيا (علم مساحة الأرض) أو الطبوغرافيا . وبذلك انتقل علم الفلك الحديث ، كغيره من العلوم الرياضية الوافدة من أوروبا ، عن طريق مدرسة

المهندسخانة . ذلك ، وتتضح المكانة التي احتلتها في بادئ الأمر هذا النوع من المعرفة الجديدة من خلال مقررات المهندسخانة التي وضعها Lambert و Hékekyan عام ١٨٣٧ ، إذ كان يدخل علم الفلك في ثلاثة مناهج مختلفة : أولا في منهج الميكانيكا ، حيث يسهم تدريس « المبادئ العامة لعلم الفلك » ، أي قوانين Kepler ، في تعليم الطلبة « القوانين النظرية للحركة »^٤ ، ثم في منهج الهندسة الوصفية كتطبيق عملي للرسم بالمزولة^٥ ، وأخيرا في منهج الطبوغرافيا حيث يدرس الطالب لمدة ثلاثة أشهر « المفاهيم العامة لعلم الفلك » وتشمل : الدوران النهاري وشكل الأجرام السماوية ، فكرة عامة عن انكسار الأشعة وسبل تصحيح آثاره ، الشمس ودورانها الظاهر ، خطوط العرض والطول الفلكية ، الطالع المستقيم والميل الزاوي ، عدم انتظام طول النهار ، فصول السنة ، القمر وأوجه القمر ، خسوف القمر ، حركة دوران الأرض حول الشمس وحركتها الانتقالية ، قوانين حركة الكواكب^٦ . وفي نهاية هذا المنهج يدرس الطالب لمدة ثلاثة أشهر « النظريات الأساسية عن الأرض » (الشكل ، الجاذبية ، المد والجزر ، خطوط العرض والطول ، المناخ ، المجال المغناطيسي)^٧ .

نحن إذن بصدد « عرض تمهيدى للحقائق الفلكية والجيوديسية الرئيسية » حسب قول Lambert^٨ ، والهدف منه إعطاء الطالب خلفية نظرية لبعض التطبيقات العملية مثل تحديد خطوط العرض والطول . ونظرا للترابط الشديد بين هذه العلوم ، أدرج الجزء الأكبر من علم الفلك في باب الطبوغرافيا .

ومع ذلك - ولأسباب سوف نتناولها فيما بعد - فإن علم الفلك ازداد أهمية بعد بضع سنوات ، حتى أصبح يشكل هو والجيوديسيا مادة مستقلة بذاتها تحتل ثلث جدول السنوات الرابعة والخامسة بمدرسة المهندسخانة^٩ . وتولى محمود أحمد تدريس هذا العلم مستمدا مادته من كتاب Delambre عن علم الفلك وكتاب Francoeur عن السماوة (علم وصف السماء)^{١٠} ، مفتحيا بذلك معظم مجالات علم الفلك ، فجاء تعليمه للطلبة المصريين مشابها لما كان يتلقاه طلاب

مدرسة الهندسة (Ecole polytechnique) بباريس في نفس الفترة ، وهي فترة الأربعينات ^{١١} .

وإن كان مستوى تعليم علم الفلك بمدرسة المهندسخانة قد ظل محدودا نسبيا مقارنة بالتعليم الشامل الذي يلتقاء طلبة الفلك من الأوروبيين ، بالإضافة إلى ارتباطه بالجيوديسيا وتطبيقاتها ، إلا أننا لابد وأن نذكر المكانة التي ارتقت إليها الأجزاء التي شملتها المناهج مقارنة بمكانها من مناهج أخرى مثل التي كانت تدرس في L'Ecole Centrale de Paris التي اتخذها Lambert كنموذج ^{١٢} .

وعلاوة على ذلك ، كان هناك عوامل أخرى تدعم الوضع الخاص الذي يتمتع به علم الفلك في مصر . فقد ألحق بالمدرسة مرصد صغير في عام ١٨٣٩ ، ورغم أن هذا المرصد لم ينشأ خاصة للفلك - وسوف نوضح ذلك فيما بعد - فهو يمثل ميزة كبيرة بالنسبة لهذا العلم ، وثمة عامل آخر قد يبدو محدود الأهمية ، إلا أن له مدلول عميق ، وهو أن محمود قد أمر بتنفيذ « ثلاث ساعات شمسية وساعة قمرية » ، خارج إطار محاضراته ، ووضعت جميعا في مكان ظاهر من فناء المدرسة ^{١٣} ، وأخيرا ، قام محمود عدة مرات ، بتشجيع من Lambert ، بنشر التقويم الفلكي لاستخدامات دينية أساسا ، حيث كان يشمل خاصة مواقيت الصلاة والتقويم الشمسي والقمرى ^{١٤} .

علينا إذن أن نتساءل عن سبب هذا الاهتمام بعلم الفلك في الوقت الذي لم يكن لهذا العلم مكانا في المناهج الأولية وفي حين كانت السان سيمونية تتطلب أن تكون المناهج أكثر فعالية أو بمعنى آخر أن تحتوى على تطبيقات عملية تعود على ازدهار الصناعة والاقتصاد « بفوائد مباشرة » ^{١٥} . لا يمكن أن يكون كل ذلك مرجعه اهتمامات Lambert الشخصية بعلم الفلك فحسب ^{١٦} . والسبب الحقيقي وراء تشجيع مدير مدرسة المهندسخانة وتأييده لأعمال محمود أحمد هو أن علم الفلك كان يشكل في نظره أرضا خصبة خاصة في عملية إدماج المدرسة والمعارف التي تنشرها في المجتمع التقليدي . ألم يشرح Lambert كيف استحوذ

طالب من المهندسخانة على تقويم القاهرة وطبعه هذا العام بإسعنا « ليوزع على كافة مساجد مصر الساعة الشمسية ومواقيت الصلاة الخاصة بهم » ، واكتسب بذلك مودة « كل مشايخ البلاد »^{١٧} هذه الأرض الخصبة وهذه المكانة الخاصة التي احتلها الفلك في المجتمع المصري تتضح أيضا بجلاء إذا ما نظرنا إلى البعثات الدراسية التي أرسلت إلى أوروبا في القرن التاسع عشر. فبينما كان المهندسون والأطباء والصيادلة والحقوقيون يوفدون عبر البحر المتوسط لاستكمال دراساتهم ، لم يكن هناك مكانا لدراسة الرياضيات أو العلوم الطبيعية . ورغم ذلك ، أرسل الفلكيون إلى الخارج ، بصفتهم الممثلين الوحيدين « للعلماء » (بالمفهوم الأوروبي في ذلك الحين) ... علاوة على ذلك ، امتدت بعثة محمود الفلكي خمس سنوات أخرى بعد الانتهاء من دراسته الرسمية ، كما قضى إسماعيل مصطفى عشر سنوات إضافية مشاركا في أنشطة مرصد باريس^{١٨} . وعليه فإن يصبح هذان الرجلان من أبرز الشخصيات في وسط العلماء المصريين في القرن الماضي ، أمر لا يثير الدهشة .

غير أن هذا التفسير لا يعدو أن يكون تفسيراً سطحياً للأمر . فنجاح عملية النقل على هذا النحو لابد أن يكون مرجعه العلاقة الوثيقة بين علم الفلك وتطبيقاته ، أو بين علم الفلك والمجتمع . وليس من السهل فهم هذه العلاقة إلا من طريق معرفة الوضع السابق بشيء من الدقة . الواقع أنه ليس هناك أية دراسات تعطي ولو فكرة عن الأنشطة العلمية في مصر في القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر . Heyworth-Dunne الذي تناول هذا الموضوع في أواخر الثلاثينات ، قام بحصر ما ورد في أعمال الجبرتي بخصوص هذه الأنشطة^{١٩} ، وبيدونا أيضا أن علم الفلك قد احتل مكانة مرموقة بين العلوم الدقيقة - ينكر الجبرتي على وجه الخصوص وجود مدرسة لعلم الفلك في القرن الثامن عشر - ولكن المؤلف اكتفى بهذه الإشارة دون إعطاء أي تفصيلات أخرى .

قد يساق في هذا الصدد أن سبب وجود تراث أكثر رساخة في مجال الفلك عنه في غيره من المجالات يتعلق بالروابط الوثيقة القائمة بين هذا العلم والإسلام ، وذلك من خلال تطبيقاته العملية في تحديد التقويم ومواقيت الصلاة والقبلة . ومن ناحية أخرى ، إن استمرار هذه الأنشطة التقليدية طوال القرن التاسع عشر أمر لا يحتمل الشك إذا ما نظرنا إلى فهراس مكتبة الأزهر أو دار الكتب ، حيث تدل عناوين الكتب على أن العديد منها قد تناول علم الميقات ، وأن بعضها الآخر قد تخصص في الآلات الرصدية من اسطرلاب (آلات قديمة لقياس ارتفاع الشمس أو النجوم) وساعات شمسية وقمرية . فماذا يكون موقف من تعلم في المدارس الحديثة من المعرفة الفلكية والممارسات المستمدة من التراث ؟

تحدثنا فيما سبق عن التقاويم التي وضعها محمود الفلكي . من الواضح أن هذه الأعمال ، وإن كانت تستخدم المفاهيم الوافدة من أوروبا ، إلا أنها تنخرط تماما في علم الميقات ، ولا شك في أن المؤلف على دراية بما أنتج قبل ذلك في هذا المجال . علاوة على ذلك ، قد يكون هذا العمل قد ساهم في تكوين هوية محمود كعالم - على الأقل بالمعنى الدارج لهذه الكلمة - حيث أنه من تاريخ نشر هذه التقاويم بدأ يطلق على نفسه لقب « الفلكي »^{٢٠}. وفيما عدا ذلك لا نجد في أعمال محمود الفلكي إشارة واضحة إلى الفلك القديم كعلم متكامل له أهدافه التطبيقية وأساليبه الخاصة ، إلا أن أعماله اللاحقة حافلة بذكر المؤلفين القدامى مثل البيروني .

ومع ذلك ، فهذه التقاويم التي وضعها ليست الأشياء الوحيدة التي لفتت أنظار معاصريه من الذين تلقوا العلم في المدارس الحديثة مثله . ولندكر على سبيل المثال مصطفى شوقي ، مدير مصلحة الطرق والمباني بديوان الأشغال والذي قد يكون من المقربين إلى العالم المصري^{٢١} . لقد نشرت له مطبعة المدارس الأميرية عام ١٨٧٠ كتابا تعليميا عن آلة حساب فلكي تسمى « ربعية المقنطر » . ويقول المؤلف أنه أراد أن يحنو حنو على مبارك في مهمة إعادة إحياء العلوم والمعرفة^{٢٢}. الواقع أن هذا المقصد الذي عبر عنه لم يتمثل في إحياء

أداة قديمة بل في تيسير استخدام أداة ذائعة ومنتشرة ، يستهل مصطفى شوقي كتابه بتعريف وشرح تمهيدى لبعض الأمور ، ويعد ذلك يعطى كافة التعليمات والجدول اللازمة لعمل « ربيعة المقنطر » ويتناول بالعرض استخداماتها العديدة . وليس في الكتاب ما يدل على أن ما جاء به يعد هامشيا بالنسبة للعلم ، أو أنه ليس إلا تمجيذا للماضى فهو ببساطة شديدة عرض « حديث » لأداة لا تختلف عن غيرها من الأدوات ، ويجيبه شرحها بشكل طبيعى ضمن معارف علمية أخرى مختلفة المصدر .

مع الأخذ فى الاعتبار بعدم المغالاة فى أهمية هذه الأعمال ، إلا أن كتاب مصطفى شوقي ، شأنه شأن التقاويم التى وضعها محمود الفلكى ، يدل على أن الأمور أكثر تداخلا مما تبدو عليه ، وأنه من الخطورة بشيء أن نتصور أن هناك حد فاصل بين التعليم العلمى « الحديث » من جهة والتصنيفات والاستخدامات والموضوعات التقليدية من جهة أخرى . وعلى أية حال ألا نستطيع القول بأن وجود أساس علمى فى المجتمع المصرى قد أثر على مصير نقل العلوم الغربية وتمييزه لبعض هذه العلوم وتوجيه الاهتمام صوب مجال نون آخر أو تعديل تدرج المعارف المختلفة من حيث مكانتها ؟

الأرصاد الجوية والجاذبية الأرضية

حتى تكتمل الصورة ، وقبل أن نتناول بإسهاب مساهمات محمود الفلكى ، يقتضى الأمر أن نذكر مجالين لا يتصلان بالفلك إلا من بعيد ، من حيث الموضوعات محل الدراسة ومن حيث الأساليب ، غير أنهما يقتربان من هذا العلم اقترابا لا شك فيه من الناحية المؤسسية وهما الأرصاد الجوية ودراسة الجاذبية الأرضية .

لن نستعيد هنا تاريخ هذين المجالين خلال هذه الحقبة . ومع ذلك ، فعلينا أن نذكر فقط ، أنهما وصلا معا لمرحلة التضيغ فى الجزء الأول من القرن

التاسع عشر وأنهما ارتبطا في غالب الأحيان من الناحية المؤسساتية رغم أن الصلة بينهما ، من حيث المضمون ، تعتبر سطحية للغاية . نذكر في هذا الصدد أنه في نفس الحقبة أنشئ المعهد Institut central للأرصاد الجوية والجيادية الأرضية في فيينا ، كما بدأ Lamont ، اعتبارا من ١٨٤٢ ، في إصدار

Annalen fur Meteorologie und Erdmagnetismus.

أما في فرنسا وبلجيكا ، أكثر الدول الأوروبية التي ارتبط بها محمود الفلكي ، فقد أدمجت الأرصاد الجوية والجيادية الأرضية لتشكّل مجموعة واحدة من الأنشطة تحتل مكانها في المراصد المركزية إلى جانب الفلك . يشرح Quetelet ، مدير مرصد بروكسيل ، أن أعمال المرصد تشمل « جزئين منفصلين : ١- الأرصاد الجوية وطبيعة الأرض ، ٢- الفلك »^{٢٣} . أما Le Verrier ، فيجمع الأرصاد الجوية والجيادية الأرضية تحت مصطلح واحد : « طبيعة الكرة الأرضية » ويقترح ، عند إعادة تنظيم مرصد باريس في عام ١٨٥٣ ، إنشاء قسم خاص بدراسة هذه العلوم على أن يرأسه عالم في الفيزياء^{٢٤} .

هناك سمة مشتركة أخرى بين هذين المجالين وهي أهمية أو ضرورة جمع البيانات على مستوى الكوكب . تتناول دراسة مغناطيسية الأرض بين ما تتناوله من موضوعات ، كيفية وضع الخرائط لتحديد الأقطاب المغناطيسية وخط الزوال المغناطيسي ، وتطور هذه العناصر عبر الزمن . أما في مجال الأرصاد الجوية ، فلم تظهر الحاجة إلى تنظيم عملية جمع البيانات بطريقة منتظمة عن طريق إنشاء شبكة محطات موزعة على سطح الأرض إلا مؤخرا^{٢٥} ، غير أن هذه الفكرة كانت واردة منذ زمن بعيد وكذلك فإن اهتمام العلماء الأوروبيين بمعرفة مناخ المناطق الأخرى كان واضحا طوال القرن . فدراسة المناخ المحلي من قبل المستعمر الأوروبي - في مصر وغيرها - تدخل عادة في اختصاصات جهاز أوسع نطاقا مهمته إنتاج وتوفير « المعارف » الوافية عن البلد المستعمر بهدف استغلاله أو تحقيق « تقدمه » ، أي كانت الأسباب^{٢٦} .

يحتل وضع الأرصاد الجوية والجانبية الأرضية هذا أهمية خاصة في دراستنا ، إذ يوضح بداية الظروف التي أحاطت بإنشاء مرصد بولاك .
وانستشهد هنا بما قاله Linant de Bellefonds ، أحد الذين عايشوا هذه الفترة : « عندما أجرت البلدان الأوروبية مشاهدات مغناطيسية في شتى أنحاء العالم ، طالبت عدة جمعيات علمية ، ومنها الجمعيات البريطانية ، بأن تجرى مثل هذه المشاهدات في مصر أيضا - بل وأرسلت المعدات اللازمة لذلك . وعندئذ تم تحويل معقل قديم (...) إلى مرصد صغير (...) وضعت فيه الأجهزة الفلكية والجيوديسية والمغناطيسية المتوفرة » ٢٧ .

يبدر أن نشاط هذا المرصد لم يشمل إلا القليل من الأعمال المتعلقة بالفلك في حد ذاته وذلك غالبا لعدم توفر الأجهزة الكبيرة ٢٨ . وفي عام ١٨٤٩ ، وصف أحد المشاهدين أوجه نشاط المرصد ، ويستنتج من هذا الوصف أهمية بل غلبة الأرصاد الجوية على غيرها من الأنشطة التي زاولها المرصد : « تجرى (فيه) الآن ، ليلا ونهارا ، ويقدر كبير من الدقة - مشاهدات يتم تسجيلها عن الظواهر المتعلقة بالرطوبة الجوية (المرطابية) والضغط الجوي (البارومترية) وحرارة الجو ، وكذلك عن حالة السماء واتجاه الرياح ومسالك أهم الأجرام السماوية . وبناء على طلب الجمعية الملكية بلندن ، يقوم تلامذة Lambert بدراسة انحرافات الإبرة الممغنطة » ٢٩ .

بالنسبة لطلبة المهندسخانة ، كان الفلك الحديث يدخل في إطار التطبيقات الواضحة في مجال الجيوديسيا والطبوغرافيا ، ويرتبط بشكل أقل وضوحا وأصعب تحديدا بمجالات أخرى من المعرفة والممارسات والتصنيفات النابعة من المجتمع المصري التقليدي ، كما أنه ، من الناحية المؤسسية ، شديد الارتباط بالأرصاد الجوية وبدراسة المغناطيسية الأرضية . وهذه المحاور الثلاثة كانت أيضا محور حياة محمود الفلكي العلمية ، وسوف نرى الآن كيف كان ذلك .

السؤال الأول الذي يطرح نفسه هو : هل كان محمود الفلكي فلكيا بالمعنى الصحيح لهذه الكلمة ، أى بمعنى أنه كان ينتج معرفة فلكية ؟ إذا اعتبرنا - على حق - أن إنتاج المعرفة يعنى جعل المعرفة فى متناول الناس أى نقلها وترجمتها وتكييفها لتوافق مجتمعا بعينه ، وأن يفتح لها مجالا على المستوى المؤسسى والفكرى وكذلك أن تصبح هذه المعرفة قابلة للتطبيق العملى ، إذا اعتبرنا كل هذا إنتاجا للمعرفة ، فحينئذ لا بد أن نعتبر أن هذا العالم المصرى عالم فى الفلك . أما إذا اقتصرنا على المساهمات العلمية فى « مسيرة » العلوم ، فقد تأتى الإجابة بالنفى ، حيث أن محمود الفلكي كان دون أدنى شك على علم تام بالمعارف الفلكية السائدة فى ذلك الوقت ، ولاشك أيضا فى أنه قام بتطبيق الفلك فى مختلف المجالات ، إلا أن ما نشر له من أعمال نظرية فى علم الفلك لا يزيد عن مؤلف واحد كتبه فى ظروف محددة ومقال صغير نوطابع تريبوى . وكما سيتضح لنا فيما يلى ، فقد كان هذا العالم المصرى مستخدم للفلك ، تشغله أمور متعلقة بهذا العلم مثل الأرصاد الجوية وجاذبية الأرض أكثر من كونه فلكي بمعنى الكلمة .

لم يخطئ « زملاؤه الأوروبيون فى نظرتهم لمحمود الفلكي حيث يكتب عنه Faye : « لقد أدرك محمود بك أن العلم ، لكى يرحب به فى بلد جديد (ويمكن اعتبار مصر ، أصل الأمم ، من ضمنها من عدة نواحي) لا بد وأن يأتى بأعمال نافعة للجميع ، فاختر أن يتخصص فى بعض فروع علم الفلك المتنوعة مثل الجغرافيا وعلم تسلسل الأحداث تاريخيا والجيوديسيا وليس فى القروع النظرية البحتة »^{٣٠} وستوضح هذا الجانب « النفعى » من أعماله فيما بعد . على خلاف إسماعيل مصطفى الذى ظل فى مرصد باريس بعد عام ١٨٥٤ وداوم اهتمامه الشديد بالفلك ، ابتعد محمود الفلكي عن هذا المجال رغم بقاءه فى أوروبا ، واهتم مرة أخرى بالأرصاد الجوية ودراسة تغيرات عناصر المغناطيسية الأرضية^{٣١} ، وهى المجالات التى سبق أن تناولها فى بولاق قبل ذلك ببضع سنوات .

ولكن ما سبب اتخاذ هذا الاتجاه ؟ رغم عدم وجود ما يثبت ذلك ، فمن المحتمل أن يكون اختيار كل من هذين المبعوثين المصريين ناتج من تقسيم المهام في مرصد باريس بين الفلك ودراسة طبيعة الكرة الأرضية . من المحتمل أيضا أن تكون الأعمال التي أنجزت في بولاق قد شكلت عنصرا أساسيا في هذا الاختيار. أيا كان السبب ، فمحمود يعتبر نفسه فلكي وعلينا إذن أن ندرس في أعماله ما يتعلق بالفلك . بخلاف النصين اللذين خصصا للفلك والتقاويم التي ذكرناها عاليه نجد الفلك في نوعين من التطبيقات العملية :

– تحديد خطوط الطول والعرض الجغرافية ، خاصة في إطار « الخريطة الفلكية » .

– تحديد تاريخ وقوع بعض الأحداث التاريخية ، مثل المولد النبوي أو بناء الأهرامات ، وكذلك الحسابات الفلكية مثل كسوف الشمس وخسوف القمر أو اقتران كوكبين أو انحراف نجم الشعرى اليماني Sirius عن مساره المؤلف .

أما الإنسان المتعلقان بالفلك ذاته فيتضح منهما ، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة كم أن المساحة المخصصة للفلك تعتبر هامشية في أعماله . لقد كتب النص الأول بناء على طلب Jomard بإيحاء من Faye ، وكان هذا المطلب أصلا أن تتم مشاهدة الكسوف الكلي للشمس الذي حدث في يوم ١٨ يوليو ١٨٦٠ في النوبة حيث يكون في نهاية مساره . ولا شك في أن محمود الفلكي نفذ ما كلف به وذلك في ظروف صعبة : بداية من تحديد الموقع الجغرافي الذي تتم منه المشاهدة ، ثم رصد لحظات استتار الشمس وراء القمر ، وأخيرا مشاهدة البقع الشمسية ودارة الشمس والمقنوفات الفازية . غير أن الوصف الذي قدمه حكم عليه ، رغم دقته ، بأنه مقتضب في بعض النقاط ^{٢٢} ، وخاصة فيما يتعلق بوصف المقنوفات الفازية وكانت طبيعة هذه المقنوفات من الأسئلة موضع الجدل في ذلك الوقت ^{٢٣} ، فقليل أنه بدلا من التركيز على هذه النقطة فضل الاهتمام بآثر

الكسوف - والنتيجة التي توصل إليها هي أن هذا الأثر منعدم - على العوامل الجوية والمغناطيسية . ومن هنا تتضح اهتماماته الحقيقية خاصة وأنه قد قال أن هذه الرحلة في وادي النيل أتاحت له الفرصة لتحديد العناصر الملزمة لرسم خريطة « الخطوط متوازية المنحدرين وخطوط تساوي القوى المغناطيسية الأرضية في مصر » ٢٤ .

أما النص الآخر المختص بالفلك ، فقد نشر في مجلة « روضة المدارس » بمناسبة مرور كوكب الزهرة أمام قرص الشمس . وبطبيعة الحال ، نظرا لمضمون هذه المجلة فلسنا بصدد موضوع علمي . لقد اكتفى المؤلف بالإشارة إلى الحدث وشرحه بطريقة مقتضبة ثم أوضح أهميته في حساب المسافات بين الكواكب وتحديد تواريخ مرور كوكب الزهرة السابقة واللاحقة ٢٥ . إلا أن قصر هذا النص (صفحتين) وكونه الوحيد من نوعه ضمن مؤلفات محمود الفلكي ، إنما يؤكد ضالة مساهمة هذا العالم المصري في نشر علم الفلك الحديث في مصر خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، مقارنة بإسماعيل مصطفى الذي نشرت له مقالات أطول بكثير في نفس المجلة ، والذي ألف كتابا تعليميا ضخما ٢٦ ، درس علم الفلك في العديد من المدارس العليا وألقى محاضرات في دار العلوم . إن هذه المقارنة لها دلالتها في هذا الشأن .

إذا كان علم الفلك في حد ذاته لا يحتل المرتبة الأولى بين أعمال محمود الفلكي ، فكيف يمكننا أن نتناول أعماله ونذكر من خلالها ما يحرك هذا العالم ؟ إذا ما استبعدنا النصين المذكورين ، يمكن ، في رأينا ، تقسيم بقية أعماله إلى مجموعتين كبيرتين ، تتفقان تقريبا - وهذا في غاية الأهمية - مع نوعي التطبيق العملي لعلم الفلك السالف ذكرهما ٢٧ :

١- مجموعة من الأعمال المتعلقة بالدراسة العلمية لطبيعة مصر كموضوع للمعرفة : كل ما يتعلق بالطبوغرافيا ورسم الخرائط والأرصاد الجوية والجانبية الأرضية وفيضان النيل ، ونضيف إلى ذلك ، لأسباب سنوضحها فيما

بعد ، الأبحاث التي أجريت في أوروبا عن مغناطيسية الأرض ، علما بأن بعض هذه الأعمال ، شاتها شأن الطبوغرافيا ، يمكن اعتبارها أعمالا هندسية .

٢- دراسات قد تأخذ طابعا تاريخيا - ولكن ليس بالضرورة - حاول فيها المؤلف وصف أو إظهار الموضوعات والعادات أو الممارسات الأكثر ارتباطا بالمجتمع المصري ذاته ، ومنها ما أنجزه في مجال التقويمات الشرقية أثناء تواجده في أوروبا ، ودراساته عن « النظام المتري المصري » والأبحاث التي أجراها في مجال علم المقياس بصفة عامة .

أما الدراسة التي قام بها عن مدينة الإسكندرية القديمة فتعد أهم ما نشر له من أعمال وهي تجمع في الواقع بين هذين النوعين . ورغم أن هذا المؤلف أيضا قد وضع في ظروف محددة ٣٨ ، إلا أن جمع محمود الفلكي بين كفاءة الطبوغرافيا والاهتمام بالدراسات التاريخية يجعل اختيار الخديوي إسماعيل له كمشرف على هذا المجال اختيارا موفقا ٣٩ .

نعتقد أن أهم إجابات محمود الفلكي على الأسئلة العديدة التي طرحت أو نتجت عن إدخال العلوم الحديثة إلى مصر تكمن وراء هذا التقسيم . ومن الواضح أن هذه الإجابات هي التي حددت مسار العالم المصري وإذا علينا أن نخرجها من مكنها .

ما هي العلوم اللازمة لصير ؟

سواء كان هذا السؤال قد طرح بوضوح أو بطريقة مستترة فلن نجد له إجابة صريحة في المؤلفات المتبقية من محمود الفلكي . ومع ذلك ، لابد أن نقر بأن ابتعاده عن علم الفلك النظري ٤٠ يعني أنه فضل نمط معين من الأعمال العلمية ، ذلك الذي يضع الجوانب العملية النافعة فوق الجوانب النظرية ، والمعارف المرتبطة بمصر فوق المعارف ذات الطابع العالمي .

ويتضح ذلك جليا في مجالى الطوبوغرافيا وعلم الخرائط ، كما هو واضح أيضا في تسجيل الأرصاد الجوية التي اهتم بها محمود الفلكي إثر عودته من أوروبا^{٤١} ثم عاود الاهتمام بها حتى وفاته بعد فترة اعتزال . فى عام ١٨٨٢ كتب محمد الفلكي ما يلى : « إن الوضع الحالى للمعرفة يجعلنا نقر بأن كثير من الجراثيم المسببة للأمراض موجودة فى الجو ، فالإنسان والحيوان والنبات ، الكل يتنفس عدد لا يحصى من الجسيمات العالقة فى الجو والتي يتراوح ضررها حسب الجنس والفصيلة الحيوانية أو النباتية . أصبح من المحتم إذن معرفة طبيعة هذه العناصر وشكلها ، ومفعول الشمس وأثرها ، وطبيعة هذه الجسيمات الميكروسكوبية ، وكهرباء الجو ، ومغناطيسية الأرض ، وطبيعة التربة ، إلخ. »^{٤٢} علاوة على إمكانية « تطبيق نظريات الأرصاد الجوية على الزراعة والصحة العامة » ، فهناك الأمل فى التوصل إلى إمكانية التنبؤ بمستوى مياه النيل عن طريق « الدراسة الدقيقة لتطبيق الأرصاد الجوية على الفيضان »^{٤٣} .

أما القول بأن الأبحاث التى أجراها محمود الفلكي فى أوروبا حول جاذبية الأرض تفى بنفس الأغراض العلمية ، فهو أمر غير أكيد على الأقل لأن النتائج التى توصل إليها لا تخص مصر بطريقة مباشرة بل توفر بيانات عن حالة العناصر المغنطة الموجودة فى بعض الدول الأوروبية. بالإضافة إلى ذلك ، لا نستطيع أن ننكر أن هذه الأبحاث لها خاصيتها إذا ما قورنت بالأعمال التى تلتها : فهى من نتاج الفترة التى قضاها محمود الفلكي فى أوروبا واستطاع أن يستغل تماما الظروف المواتية التى أحاطت به هناك مما أدى به إلى نشرها فاصبحت ، هى وتقريره عن كسوف الشمس فى عام ١٨٦٠ ، الأعمال الوحيدة ذات الطابع العلمى البحت التى نشرها^{٤٤}. ومع ذلك نرى أن هناك شىء من الاستمرارية بين هذه الأعمال وتلك التى تطرقنا لها ، أولا لأنها تكمل الأبحاث التى أجريت فى مصر حول حالة مغناطيسية الأرض فى مصر ، ثم بسبب العلاقة المؤسساتية بين

الأرصاء الجوية والجاذبية الأرضية ، وأخيرا ، وبصفة خاصة ، لما تحتويه هذه الأبحاث إذ أنها ترمى إلى تعميق المعلومات المتعلقة بمنهجية القياس ومعالجة البيانات أكثر من كونها أعمالا نظرية .

ليس هذا المكان المناسب للقيام بتحليل مفصل لهذه النصوص - رغم أن مثل هذا التحليل ذو أهمية كبرى لأنه يسمح بتحديد مساهمة هذا العالم المصرى داخل الإطار العلمى لهذه الفترة - وبالتعمق فى أسلوبه ومنهجه ، أو بقياس مدى تأثيره بأستاذه آنذاك Quetelet ، على أية حال ، يجب الاعتراف بأن أهم دراستين قام بهما هما ثمرة تنقلاته عبر القارة الأوروبية والتي أتاحت للعالم المصرى فرصة لقاء أشهر زملائه الأوروبيين ، يدور حديثه فيهما أساسا حول تقييم الميل والانحراف والقوة المغناطيسية المحلية ومقارنة النتائج التى حصل عليها بنتائج القياسات التى أجراها غيره من العلماء السالفين Quetelet فى عام ١٨٢٩ و Langberg فى عام ١٨٤٥ و Sabine فى عام ١٨٣٧). وحتى يشق طريقه اضطر محمود الفلكى إلى مناقشة أدوات القياس وأساليبه ومعالجة النتائج رياضيا ، ولاشك فى أن هذه الأعمال قد تطلبت منه استثمارا ذاتيا هائلا وإنها تعطى صورة فوتوغرافية لحالة المناطق التى زارها من الناحية المغناطيسية ، رغم ذلك لانجد فرضية نظرية واحدة خاصة به فعلا .

من هذا المنطلق يميل البعض إلى اعتبار أن عملية « التعرف على المناهج الحديثة فى المشاهدة » - على حد قول Quetelet^{٤٦} - كانت الدافع الوحيد وراء هذه الأبحاث ، وكأنها ، إلى حد ما ، فترة تدريب إضافى على المستوى ، موجبة نحو الإجراءات التى يجب اتخاذها مستقبلا فى مصر^{٤٧} .

ومما يؤكد هذه الفرضية هو أن آخر ما نشره للعالم المصرى يرجع إلى ١٨٥٦ فى حين أنه لم يغادر أوروبا إلا ثلاث سنوات بعد هذا التاريخ ، بدا خلالها وكأنه يوجه اهتماماته إلى آفاق أخرى (كتقويم ما قبل الإسلام مثلا) وكان الهدف من دراسته وتدريبه قد تم استنفاده .

ما هي العلوم اللازمة لمصر ؟ إذا كان محمود الفلكي لا يجيب صراحة على هذا التساؤل ، فإن لاساتذته وزملائه من الأوروبيين أفكارا واضحة للغاية في هذا الشأن : فأغلبهم يعتقد أن العلم الذي يجب أن ينشأ ويتطور على ضفاف النيل لا بد وأن يكون له آثار عملية مباشرة أو أن يمد أوروبا بشتى المعارف عن مصر . قليل منهم يتصور أن تنتج مصر معارف أكثر عالمية تستدعى مشاركة العلماء المصريين في الاهتمامات النظرية إلى جانب نظراهم من الأوروبيين . لقد سبق أن استشهدنا بـ Faye بمناسبة الحديث عن الجانب « النفعي » لأعمال محمود الفلكي ، ولنذكر الآن ما قاله Quetelet : « كل شيء يدعو إلى الاعتقاد أن محمود ، لدى عودته إلى وطنه ، سوف يثرى العلم بأعمال لا يزال يفقر إليها سواء عن المناخ في مصر أو المغناطيسية والكهرباء أو الظواهر الموسمية للنباتات »^{١٨} . ولا زال هناك العديد من الأمثلة التي يمكن الاستشهاد بها مثل ما قاله Lambert ، مدير مدرسة المهندسخانة أمام أعضاء المعهد المصري الأوروبيين .

الواقع أن وراء ذلك تكمن فكرة تقسيم العمل في الحقل العلمي دوليا : تتولى أوروبا المعارف النظرية ذات الأهداف العالمية ، وتتولى مصر المعارف « المحلية » الرامية إلى التطبيق العملي المباشر وليس هذا من المستغرب من قبل الأوروبيين ولكن الجدير بالذكر هو أن أعمال العالم المصري تبدو مطابقة لهذه النظرة . من الممكن بالتأكيد تفسير ذلك بذكر تأثير المعلم على تلاميذه - وهذا أمر طبيعي - بداية بتأثير بداية السان سيمونية التي ينتمي إليها Lambert ، علاوة على أن هذه الأفكار كانت تتفق إلى حد كبير مع طموحات الحكام . غير أنه من الممكن أيضا تفسير ذلك بفسوخ التصورات التقليدية التي تجعل الاهتمام بالعلوم الأوروبية في حد ذاتها أقل أهمية بكثير من الحاجة إلى تطوير المعارف « التطبيقية » .

أى بتعبير آخر ، أن السؤال حول « ما هي العلوم اللازمة » لمصر لم يكن له نفس المعنى ونفس الوضوح لدى محمود الفلكي والأوروبيين ، على الأقل لأن هؤلاء كانوا يتصورون مصر خالية تماما من العلوم ^{٤٩} ، الأمر الذي لا يمكن أن يشاركهم فيه محمود الفلكي ... الواقع أن مشكلة تكييف ومطابقة المعارف الجديدة ووضعها في إطار مختلف وبينت مختلفة كان الشاغل الأول للعالم المصري . وإذا فكتابة مقال مختصر عن مشكلة من مشاكل الترجمة من الفرنسية إلى العربية ^{٥٠} ، أو تناول بعض المسائل المتعلقة بالتعليم أكثر من مرة ، وإن كان ذلك بدرجة أقل بكثير مما فعله تلاميذه مثل علي مبارك أو إسماعيل مصطفى بعد حوالي عشر سنوات ، كل هذه الأمور لم تتم عن طريق الصدفة .

وهناك على وجه الخصوص الجزء الثاني من أعماله وهو لا يلي الجزء الأول من الناحية الزمنية بل يأتي موازيا له ، ويهتم فيه المؤلف ، كما سبق أن ذكرنا ، ببعض الموضوعات التي لها صلة وثيقة بالمجتمع المصري وخصائصه .

عالم على الحدود

منذ البداية تعرض محمود الفلكي لمجموعة من المسائل الناشئة مباشرة من مضاهاة المعارف والمناهج الغربية الأصل مع الممارسات والموضوعات والاستخدامات التقليدية . وتلمس ذلك على سبيل المثال في التقاويم التي وضعها في أواخر الأربعينات . أما الفترة التي قضاهها العالم المصري في أوروبا فقد أثمرت أبحاثا أخرى قد تبدو للوهلة الأولى كإنتاج للمعرفة عن الشرق أكثر منها إنتاج علمي صرف .

الواقع أن محمود الفلكي وجد نفسه بطريقة طبيعية جدا في حقل الاستشراق . فاهم الدراسات التي كتبها في هذا المجال قد نشرت بالفعل في Journal Asiatique وعلاوة على ذلك ، تطرق الفلكي لمناقشة آراء كبار المستشرقين

مثل Silvestre de Sacy أو Caussin de Perceval ، تماما كما كان هو ذاته موضع نقد من جامعي بعده من المستشرقين مثل Carlo Nallino ^{٥١} .

ما هي نوعية هذه النصوص ؟ هي أساسا دراسات تحدد ، بطريقة ما ، الفرق بين الحضارات ، هذا التفاوت الذي لا يمكن لعالم يقف على الحدود بينها أن يتجاهله . وهذا التفاوت يتعلق بقياس الوقت من جهة (دراسة التقويمين العبري والإسلامي) ، ودراسة المكان (أبحاث عن « نظام القياس المصري » أو أنظمة القياس الأقدم) من جهة أخرى . ويلاحظ أن هذه الأعمال على اختلاف طبيعتها إنما هي أمر طبيعي نظرا لما قامت به مختلف اللجان التي كلفت منذ بداية القرن التاسع عشر بتوفيق نظم القياس المختلفة ، علما بأن محمود الفلكي كان عضوا في بعض هذه اللجان .

تتسم هذه النصوص بنوعين من الثنائية ، إذ يستخدم محمود الفلكي في حكمه على طبيعة تقويم ما قبل الإسلام ^{٥٢} أو في رسم جميع أبعاد النظام القياسي التقليدي المستخدم في مصر نوعين من المعرفة هما الدراسات التاريخية ، بل واللغوية التي تعتمد على نصوص المؤلفين القدامى أو الحديث النبوي بالإضافة إلى المعارف العلمية الصرفة لتحديد تاريخ ما عن طريق الفلك ، أو لتحديد بعض الأطوال كالذراع عن طريق حسابات إحصائية بسيطة . ودلالة هذا المزج هي فيما يكشف عنه من إصرار محمود الفلكي على تأكيد استخدامه لهذه الأدوات العلمية وكان أبحاثه تكتسب بذلك مزيدا من الاقناع والحجة ^{٥٣} . ثانيا ، وهذا ما يؤكد ما سبق قوله ، عمد محمود الفلكي في تفسير للموضوعات التقليدية أصلاً وعرضها على النهج « الحديث » و « النمط الغربي » . وكون كتاباته قد نشرت أولا بالفرنسية قبل ترجمتها إلى العربية بعدها سنوات ، هو أمر له دلالاته والجدير بالذكر أن المؤلف كثيرا ما يوجه الحديث أولا إلى قراء غير مصريين . فهو يريد أن يكشف لزملائه الأوروبيين والعالم أجمع الوسائل المتبعة في وضع التقويمات الشرقية أو المنطق الكامن وراء « النظام المترى المصري » ^{٥٤} .

بالإضافة إلى ذلك قد لا يخلو هذا العرض من شيء من المنافسة بين الحضارات كما يتبين من النص التالي الذي نستشهد به رغم طوله لأنه يعطى صورة واضحة للمشكلة ككل . كتب محمود الفلكي كمقدمة لمذكرته عن « النظام المترى المصرى » : « يبدو أن العبقريّة المصرية تفننت في حجب أسس ابتكاراتها الجميلة عن العالم وفي إخفاؤها عن أعين الجاهل ، ربما لتتمكن من إسنادها إلى الإله ، والحفاظ على نقابها ، وحمايتها من نكبات الزمن . ولذا نجد المصريين يستخدمون نظاما متريا ، دون فهم الأساس التي بنى عليها . وهذا النظام بدائي في ظاهره ولكنه في الحقيقة أكثر الأنظمة المعروفة دقة . فالذراع المستخدم محليا أي الذراع البلدي وطوله ٥٤٢٦ م . هو الأساس ، ولا يدرى أحد بذلك . أما وحدة الوزن ، أي الدرهم ، فتمثل جزء من الألف من وزن مكعب الماء الذي يكون ضلعه ربع الذراع ، ولا يدرى أحد بذلك ، ومكعب الماء الذي يكون طول الضلع فيه ذراع واحد وزنه ٦٤٠٠٠ درهم تماما كما أن وزن مكعب الماء الذي يكون طول الضلع فيه مترا واحدا يبلغ مليون جرام . سعة الذراع المكعب هي سعة الأردب أي وحدة الأساس للمكاييل ، كما أن الكيلواتر أي الألف لتر هو سعة المتر في النظام الفرنسي . وهذا يعني أن هذا الأخير قد شكل على أساس النظام المصرى . وإن كان النظام الفرنسي حديث ويمتاز بأنه نظام عشري إلا أن به عيب يجعله - إذا صح القول - غير قانوني وذلك يتفوق النظام المصرى عليه حيث أن المتر المكعب أي الكيلواتر (١٠٠٠ لتر) يحتوى على أكثر من ١٠٥٠ مرة مكيايل لتر من القمح بدلا من ١٠٠٠ لتر بالتمام . والسبب في غاية البساطة : فحبوب القمح إذا ما وضعت في إناء تتقارب بفعل ضغط وزن الحبوب التي في الجزء الأعلى حتى تملأ الفراغات بين الحبوب (...) . وهذا العيب الجسيم غير موجود في النظام المترى المصرى الذي يأخذ في الاعتبار ضغط وزن الحبوب » .^{٥٥}

يتضح من هذا النص أن هناك سبب آخر للقيام بمثل هذا العمل ، وهذا السبب أكثر أهمية من السبب الأول . فالأمر ليس مجرد إظهار عقلانية بعينها للأوروبيين بل إظهارها لحد ذاتها : فتتظلم المقاييس المصرية ، الذي تهدف

المذكورة إلى إثبات أساسه العلمى والتاريخى ، لم يكن واضحا فى بادئ الأمر إذ « لا يدرى أحد بذلك » كما جاء على لسان المؤلف . قد يبدو أن محمود الفلكى ، رغبة منه فى الحفاظ على تلك الأشياء وإعلاء شأنها ، قد حاول « تقريبها » إلى حد ما باستخدام أسلوب ونماذج ومراجع أوروبية . ألا يتخذ النظام المترى المصرى « قيمته الحقيقية بمقارنته بالنظام المترى الفرنسى » ٥٦ ؟

إلا أن العالم المصرى كان يرمى أولا وببساطة شديدة إلى تطوير هذه الأشياء وتحديثها . ولا شك فى أن تحديده للأسلوب الذى يجب أن يتبع لإدراك هذه الأشياء قد فتح الطريق العام للإصلاحات اللاحقة . إن قرار عام ١٨٩٦ الخاص بتسوية المقاييس المصرية بالنظام المترى الدولى لم يكن إلا نتيجة أعمال شبيهة لأعمال محمود الفلكى . وكذلك عندما قدم أحمد مختار الغازى ، الذى أصبح فيما بعد رئيسا لوزراء تركيا ، اقتراحا بتعديل التقويم حيث أشار إلى محمود الفلكى ٥٧ .

الخلاصة

إن مسار محمود الفلكى ليس إلا مسار فرد واحد ، وقد أشرنا بما فيه الكفاية إلى مدى الاختلاف بين هذا المسار ومسار إسماعيل مصطفى . ومع ذلك فهو يوضح فى نظرنا بعض الملامح المميزة تماما لموقف الذين يمثلون علماء مصر فى القرن التاسع عشر : كانت هناك مطالب أوروبية تشجع انتاج المعرفة عن مصر أكثر من تشجيعها للمعارف ذات الأهداف العالمية ، كما أن الحكام والكوادر الأوروبية على السواء أبدوا اهتماما كبيرا بالنواحى العملية النفعية . وعلى الجانب الآخر فالموضوعات والتصنيفات التقليدية كان لا يزال لها وجودا قويا لا بد وأنه لعب دورا هاما فى نوع « المنتج » النهائى .

مما لا شك فيه أيضا أن صورة هذا العالم المصرى مختلفة تماما من الصورة التى لدينا للعالم الأوروبى فى هذه الفترة : لا وجه للمقارنة بينهما من

حيث الانتاج العلمى أو « الأداء » إذا صح القول . وسبب اهتمامنا بمحمود الفلكى هو أنه ، لكونه مصرى ، قد ساهم بطريقة ملحوظة فى إدخال العلوم الحديثة فى الحقل الفكرى المصرى .

بفضل أعماله فى مجالى الجغرافيا والأرصاد الجوية ساهم محمود الفلكى فى « توضيح » طبيعة مصر أو زيادة إمكانية « استغلالها » ، وذلك يعرضه للأدوات والمناهج الأكثر توافقا مع المعايير « الحديثة » المستعملة فى أوروبا . إلا أن نوره كمصالح أكثر وضوحا فى الجزء الثانى من أعماله ، حيث يعتبر أن الربط بين العلوم الحديثة والمعارف والعادات والممارسات التى تميز المجتمع المصرى عن غيره من المجتمعات ، إنما يمثل أحد المواضيع الرئيسية التى يتم فيها التحديث العلمى للبلاد . ولاشك فى أن الجيل التالى لجيل محمود الفلكى قد ذهب إلى ما هو أبعد من ذلك عندما أعاد الأشياء إلى أطوارها التاريخى أو حدد مداها وأهميتها .

المراجع

أعمال مدمود الفلكي التي تم نشرها

لتبسيط الامور ، اكتفينا بذكر الطبقات التي نشرت في حياة المؤلف . ومع ذلك ،
تجدر الإشارة إلى أن محمود صالح الفلكي قام ، منذ أكثر من عشرين عاما ،
بترجمة ونشر بعض هذه النصوص .

١ - حساب التفاضل والتكامل ، وهو عبارة عن ترجمة لكتاب Jean-Louis Bouchariat
(الطبعة الثانية ، باريس ١٨٢٠) . استفرق طبعه على الحجر في مدرسة المهندسخانة
ببولاق ١٢٥٧ ساعة (١٨٤١) ، الجزء الذي يتناول « حساب التفاضل » طبع بعد ذلك
بدون تاريخ .

٢ - دستور مبارك معرب عن سنة ١٢٦٣ هـ ليلية هجرية عام النفع في القطر المصري
وبغيره ، بولاق ، ١٢٦٢ هـ (١٨٤٦) .

٣ - "Observations et recherches sur l'intensité magnétique et sur ses variations
pendant une période de 25 ans de 1829 à 1854", in *Bulletin de l'Académie Royale
de Belgique*, t. XXI, no 9, Bruxelles, 1854.

(مشاهدات وأبحاث عن شدة القوة المغناطيسية وعن انحرافاتهما على مدى ٢٥ عاما من
١٨٢٩ إلى ١٨٥٤) .

٤ - "Mémoires sur les calendriers judaïque et musulman. Première partie : Du
calendrier judaïque", in *Mémoires couronnés et mémoires des savants étrangers*, t.
XXVI, mémoire présenté à la classe des sciences de l'Académie Royale de
Belgique, le 8 mai 1855. Bruxelles, M. Hayez, 1855.

(مذكرة حول التقويمين اليهودي والإسلامي . الجزء الأول : في التقويم اليهودي) .

٥ - "Etat actuel des éléments du magnétisme terrestre à Paris et dans ses
environs, inclinaison magnétique", in *Compte rendu des séances de l'Académie des
Sciences*, tome XLII, séance du 12 mai 1856.

(الحالة الراهنة لعناصر الجاذبية الأرضية في باريس وسواحيها ، الميل الزاوي) .

٦ - "Etat actuel des éléments du magnétisme terrestre à Paris et dans ses environs, intensités", in *Compte rendu des séances de l'Académie des Sciences*, tome XLIII, séance du 13 octobre 1856.

(الحالة الزاهنة لعناصر الجاذبية الأرضية في باريس وضواحيها ، شدتها) .

٧ - "Mémoire sur l'état actuel des lignes isocliniques et isodynamiques dans la Grande-Bretagne, la Belgique et la France", in *Mémoires couronnés et mémoires des savants étrangers*, tome XXIX, mémoire présenté à la classe des sciences de l'Académie Royale de Belgique, le 8 novembre 1856, Bruxelles, M. Hayez, 1856.

(مذكورة عن الحالة الزاهنة لخطوط التساوى الميلي وخطوط التقاوى المغناطيسى فى بريطانيا وهولندا وبلجيكا وفرنسا) .

٨ - "Mémoire sur le calendrier arabe avant l'islamisme et sur la naissance et l'âge du prophète Mohammad", in *Journal Asiatique*, Paris, mars 1858 ; puis, édition un peu abrégée, in *Mémoires couronnés et mémoires des savants étrangers*, mémoire présenté à la séance de l'Académie Royale de Belgique, le 3 avril 1858, Bruxelles, M. Hayez, 1858.

(مذكورة حول التقويم العربى فى ما قبل الإسلام ومولد الرسول محمد وعمره) .

٩ - "Identité du rôle de l'auxiliaire avoir et du verbe Bçä lié avec un autre verbe", in *Journal Asiatique*, 1859.

(تحديد دور الفعل المساعد و« بقى » مستعملة مع فعل آخر) .

١٠ - Rapport à Son Altesse Mohammed Saïd, vice-roi d'Egypte, sur l'éclipse totale de soleil observée à Dongolah (Nubie), le 18 juillet 1860, Paris, Mallet-Bachelier, 1861 ; réédition in *Mémoires de l'Institut Egyptien*, tome I, p. 87-98, Le Caire, 1862.

(تقرير عن الكسوف الكلى للشمس الذى تمت مشاهدته فى دنجلة (النوبة) ، فى ١٨ يوليو ١٨٦٠) .

١١ - "L'âge et le but des Pyramides lus dans Sirius" in *Bulletins de l'Académie Royale des Sciences, des Lettres et des Beaux-Arts de Belgique*, 31^e année, 2^e série, tome XIV, p. 171-186, Bruxelles, 1862 ; réédité avec quelques modifications à Alexandrie, imprimerie Mourès, Rey & Co., 1865, puis au Caire, imprimerie J. Serrière, 1885.

(عمر الأهرامات والهدف من بنائها) .

Carte de l'antique Alexandrie, Paris, impr. Monroccq, 1866. – ١٢

(خريطة الإسكندرية القديمة) .

Carte des environs d'Alexandrie, contenant le lac Mareotis, ceux d'Aboukir – ١٣
dont les emplacements y et d'Edkou, ainsi que les anciens cours d'eau et les villes
dont les emplacements sont déterminés par mes propres recherches
au 1:200000, Paris, imp. Monroccq, 1866.

(خريطة ضواحي الإسكندرية بما في ذلك بحيرات المريوطية وأبو قير وإيكو ، وكذلك
المجاري المائية والمدن التي حددت مواقعها بناء على دراساتي الخاصة لها) .

١٤ – "Aperçu général du territoire égyptien et de ses environs", in
François-Levernay, *Guide général de l'Egypte, Annuaire officiel, administratif,*
commercial et industriel, p. 15-27, Alexandrie, 1868 (texte daté du 3 novembre
1867).

(نظرة عامة على الأراضي المصرية وضواحيها) .

١٥ – "Sur l'antique Alexandrie", séances des 11 août et 13 novembre 1868, 5 –
février 1869 de l'Institut Egyptien, in *Bulletin de l'Institut Egyptien*, 1ère série,
no 10, p. 96-101, 103-107, 117-121 et 128-131, Le Caire, 1869 (il s'agit en fait
d'une lecture de son mémoire par le docteur Schnepf, agrémentée de
commentaires de membres de l'Institut Egyptien).

(عن الإسكندرية القديمة) .

١٦ – حل مسألة جبر ، في : *روضة المدارس* ، ١٥ ربيع الأول ١٢٨٨ هـ

Cartes du Delta, publiées au Caire en 1289H (1872). – ١٧

خرائط الدلتا ، نشرت بالقاهرة في عام ١٢٨٩ هـ

١٨ – *Mémoire sur l'antique Alexandrie, ses faubourgs et environs découverts,*
par les fouilles, sondages, nivellements et autres recherches, Imprimerie de
Bianco Luno, Copenhague, 1872.

(مذكرة عن الإسكندرية القديمة والقرى والضواحي التي تم اكتشافها عن طريق الحفريات
والفحص والتقنين وغيرها من الأعمال)

١٩ – *Le système métrique actuel d'Egypte, comparé au système français, les*
nilomètres tant anciens que modernes et les antiques coudées de l'Egypte,

Imprimerie de Bianco Luno, Copenhague, 1872 ; réédité in *Journal Asiatique*, 7e série, tome I, janvier 1873 ; traduction arabe éditée à Istambul en 1290 H (1873).

(مقارنة بين النظام المتري المستعمل حاليا في مصر والنظام الفرنسي ، مقياس النيل القديمة والحديثة والانزع المصرية القديمة) .

٢٠- "Sur le système actuel de poids et mesures usités en Egypte", séance du 7 juin 1872 de l'Institut Egyptien, in *Bulletin de l'Institut Egyptien*, 1re série, no 12, p. 18-20, 1873.

(حول النظام الحالي للمقاييس والموازين المستعملة حاليا في مصر) .

٢١- « مرور كوكب الزهرة على قرص الشمس » ، في : *روضة المدارس* ، العدد ٢١ ، ١٥ ذي القعدة ١٢٩١ ، ص ٣-٤ (١٨٧٤) ، نشر أيضا في : *الوقائع المصرية* ، العدد ٩٦ ، ١١ ذي القعدة ١٢٩١ هـ .

٢٢- "Sur l'ancienne branche sébennytique du Nil", séance du 14 juin 1874 de l'Institut Egyptien, in *Bulletin de l'Institut Egyptien*, 1re série, no 13, p. 98 sq., Le Caire, 1875.

(الفرع القديم للنيل ، محاضرة)

٢٣- "Le recognizioni dello stato maggiore egiziano nel bacino di Nilo, sulle coste del Mar Rosso e Golfo d'Aden, e nel Deserto Libico, 1871 - giugno 1875. *Cosmos, comunicazioni sui progressi più recenti e Cosmos, comunicazioni sui progressi più recenti e notevoli della geografia e delle scienze affini, di Guido Cora*, vol. III, p. 55-60, Turin, 1875.

٢٤- "Monatmittel des Luftdruches und der Temperatur zu Kairo in der Tahrer- 1875 und 1876", in *Meteorol. Zeitsch.*, Vienne, xii, 1877, p. 296-297.

(لم تتحقق من هذا المصدر الذي ورد في (Sherborn))

٢٥- « مواد شتى في احوال اراضى مصر وتبليها وترعها وجسورها وريها والعالى منها والواطى واحوالها الجوية » ، في : ابراهيم خليل ، نتيجة ١٢٩٥ هـ ، (١٨٧٧) القاهرة ، ١٢٩٤ هـ .

٢٦- « ملحقة في الارصاد الجوية بمصر وميزانية اراضى الصعيد » ، في : ابراهيم خليل ، نتيجة ١٢٩٦ هـ ، القاهرة ، ١٢٩٥ هـ (١٨٧٨) .

٢٧- "Sur la nécessité d'établir des stations météorologiques en Egypte", in *Bulletin de la Société khédiviale de Géographie du Caire*, tome II, p. 47-50, 1882.

(حول ضرورة إنشاء محطات للأرصاد الجوية في مصر)

٢٨- "Sur la possibilité de prévoir les hauteurs de la crue du Nil", in *Bulletin de la Société khédiviale de Géographie du Caire*, tome II, p. 327-330, 1882.

(حول إمكانية التنبؤ بمستوى فيضان النيل) .

٢٩- "Sur la coudée du nilomètre de Rodah, séance du 13 janvier 1877 de l'Institut Egyptien", in *Bulletin de l'Institut Egyptien*, 1re série, no 14, p. 100 sq., Le Caire, 1886.

(عن ذراع مقياس النيل في الروضة)

مراجع عن محمود الفلكي

[قائمة غير مكتملة]

١- أحمد عزت عبد الكريم ، تاريخ التعليم في مصر ، ٣ أجزاء ، القاهرة ، ١٩٤٥ (ذكر محمود الفلكي عدة مرات) .

٢- أحمد سعيد الدمرداش ، محمود حمدي الفلكي ، القاهرة ، بدون تاريخ ، (غالباً حوالي ١٩٦٥) .

٣- أمين سامي ، « محمود الفلكي باشا » ، في الأهرام ، ٢٧ مايو ١٩٢٩ .

٤- إبراهيم حلمي عبد الرحمن ، « محمود الفلكي » في إسماعيل بمناسبة مرور خمسين عاماً على وفاته ، القاهرة ، ١٩٤٥ ، ص ٣٣١ - ٢٤٧ .

٥- Ismaïl bey Moustapha, *Notice biographique de S.E. Mahmoud Pacha l'astronome*, Société khédiviale de Géographie, Le Caire, 1886.

(ترجمة حياة محمود باشا الفلكي)

٦- محمد مختار ، ترجمة حياة العالم الفاضل المغفور له محمود باشا الفلكي ، الجمعية الجغرافية الخديوية ، القاهرة ، ١٨٨٧ .

٧- عمر طوسون ، البعثات العلمية في عهد محمد علي ثم في عهد عباس الأول وسعيد ، القاهرة ، ١٩٣٤ ، ص ٤٥٠ - ٤٥٥ .

أعمال أخرى تم ذكرها

- ١- بدون مؤلف ، نبذة في علم الفلك من دروس مدرسة المهندسخانة ببولاق (١٧٨٠ صفحة ، دون ذكر المؤلف أو التاريخ أو الناشر) ، مخطوطة رياضية ٢٨٤ ، مكتبة تيمور ، دار الكتب .
- ٢- أحمد عزت عبد الكريم ، تاريخ التعليم في عصر محمد علي ، القاهرة ، ١٩٢٨ .
- ٣- Bernand (A.), *Alexandrie La Grande*, Paris, 1966. (الإسكندرية ، المدينة العظمى) .
- ٤- Crozet (P.), "Les Saints-Simoniens et le transfert des sciences exactes en-Egypte", in *Actes du Colloque "Le Saint-Simonisme en Egypte"*, IMA, Paris, novembre 1991, à paraître.
- (السان سيمونيون ونقل العلوم الدقيقة في مصر) .
- ٥- Delambre (J.B.), *Astronomie théorique et pratique*, 3 vol., Paris, 1814.
- (الفلك من التاحيتين النظرية والتطبيقية) .
- ٦- Ecole polytechnique, *Cours d'Astronomie et de Géodésie*, 1re division, cours autographié, 1847.
- (علم وصف السماء أو المبادئ الأساسية في علم الفلك) .
- ٧- Francoeur (L.B.), *Uranographie ou traité élémentaire d'astronomie*, Paris, 1828, 4e édition.
- (بحث في مبادئ علم الفلك) .
- ٨- Heyworth-Dunne (J.), *An Introduction to the History of Education in Modern Egypt*, Londres, 1939, rééd. 1968.
- (مدخل في تاريخ التربية في مصر الحديثة) .
- ٩- Ihsanoglu (E.), "Ottomans and European Sciences", *Science and Empires*, ed. P. Petitjean, C. Jani & A.M. Moulin, Kluwer Academic Publishers, Dordrecht, 1992.
- (العثمانيون والعلوم الأوروبية) .
- ١٠- Ismaïl Effendy, *Observation de l'éclipse totale du soleil à Montcayo le 18 juillet 1860*, Archives de l'observatoire de Paris, carton 1850-1942, II-A-3.
- (مشاهدة كسوف الشمس الكلي في ١٨ يناير ١٨٦٠) .
- ١١- إسماعيل مصطفى الفلكي ، الدرر التوفيقية في تقريب علم الفلك والجغرافية ، بولاق ، ١٣٠٢ هـ (١٨٨٤) .

Lambert (Ch.), *Papiers personnels*, Fonds Enfantin, Bibliothèque de -١٢
l'Arsenal, Paris.

(أوراق شخصية ، وثائق Enfantin) .

Lambert (Ch.) et Hékélian, *Programme de l'Enseignement de l'Ecole* -١٣
Polytechnique, Fonds Enfantin, Bibliothèque de l'Arsenal, Paris, mass. 7746/1.

(البرنامج التعليمي في مدرسة المهندسخانة) .

Le Verrier (U.), *Mémoires sur l'état actuel de l'Observatoire impérial de* -١٤
Paris, Paris, 1858.

(مذكرة عن الوضع الراهن لمرصد باريس الإمبراطوري ومشروع تنظيم النواحي
العلمية) .

Le Verrier (U.), *Rapport adressé au Ministre de l'Instruction publique et* -١٥
des Cultes sur l'observation de l'éclipse totale du 18 juillet, Paris 1860.

(تقرير مرفوع إلى وزير المعارف العامة والأديان عن مشاهدة الكسوف الكلي يوم ١٨
يوليو ، باريس ، ١٨٦٠ ، جزئان) .

١٦- مذكرات عن أهم أعمال المنفعة العامة التي تم تنفيذها في مصر منذ أقدم العصور
وحتى أيامنا هذه ، باريس ، ١٨٧٢-١٧٨٣ .

١٧- مختار الغازي (١) ، إصلاح التقويم ، ترجمة شفيق منصور عن اللغة التركية ،
١٣٠٧ هـ (١٨٨٩) .

١٨- ناللينو (ك) ، علم الفلك ، تاريخه عند العرب في القرون الوسطى ، روما ، ١٩١١
(أعيد طبعه في القاهرة ، ١٩٩٢) .

Pellissier (A.), *Rapport adressé à M. le Ministre de l'Instruction publique et* -١٩
des Cultes, par M. Pellissier, professeur de philosophie, chargé d'une mission en
Orient, sur l'état de l'Instruction publique en Egypte, Paris, 1849.

(تقرير من Pellissier ، استاذ الفلسفة ، المكلف بدراسة حالة التعليم العام في مصر
إلى وزير المعارف العامة والأديان ، باريس ، ١٨٤٩) .

Quetelet (A.), *Rapport adressé à M. le Ministre de l'intérieur sur l'état et* -٢٠
les travaux de l'Observatoire Royal pendant l'année 1853, Bruxelles, 1854.

(تقرير إلى وزير الداخلية عن حالة وأعمال المرصد الملكي خلال عام ١٨٥٣) .

Quetelet (A.), 'Rapport sur l'âge et le but des pyramides, lus dans Sirius', -٢١
in *Bulletins de l'Académie Royale des Sciences, des Lettres et des Beaux Arts*,
Bruxelles, 1862, 2esérie, t. XIV, p. 169-170.

- (تقرير عن عمر الأهرامات والهدف من بنائها) .
 Régnier (Ph.), *Les Saints-Simoniens en Egypte, 1833-1951*, Le Caire, ٢٢ - 1989.
- (السان سيمونيون في مصر ، ١٨٣٣ - ١٨٥١) .
 Rodziewicz (M.), "Le débat sur la topographie de la ville antique", in-٢٣
Alexandrie entre deux mondes, R.O.M.M., no 46, 1987, p. 38-47.
- (حوار حول طوبوغرافية المدينة القديمة) .
 ٢٤- شوقي (م) ، الكوكب الازهر في عمل الربع المقنطر ، القاهرة ، ١٢٨٧ هـ (١٨٧٠)
 ٢٥- Sherborn (D.), *Bibliography of scientific and technical litterature relating to Egypt, 1800-1900*, Le Caire, 1915.
- (بيبلوغرافيا المراجع العلمية والفنية المتعلقة بمصر ، ١٨٠٠ - ١٩٠٠).

الهوامش

- ١- عبد الرحمن (إبراهيم حلمي) ، ص ٢٤٦ .
 الدمرداش (أحمد سعيد) ص ٤٥ .
- ٢- إسماعيل مصطفى الفلكي ومحمد مختار .
- ٣- انظر Ihsanglu ص ٤١ - ٤٢ .
- ٤- برنامج ، ص ٦ Lambert (Ch.) et Hékékyan (J.)
- ٥- المرجع السابق ، ص ٢٢ .
- ٦- المرجع السابق ، ص ٤٥ .
- ٧- المرجع السابق .
- ٨- المرجع السابق ، ص ٢٤ .
- ٩- Lambert ، مخطوطة ٢/٧٧٤٦ . من الصعب تحديد ما اذا كانت هذه الدروس موجهة إلى كافة الطلبة .
- ١٠- وفقا لما قاله إسماعيل مصطفى ، وهو أحد تلاميذه ، و Lambert .
- ١١- استمدت هذه المعلومة من دراسة إحدى المخطوطات المجهولة المؤلف وعنوانها « نبذة في علم الفلك من دروس مدرسة المهندسخانة ببولاق » ، وهي غالبا جزء من دروس

محمود الفلكي . تبين لنا أنها ترجمة جزئية لفصول من كتاب Francoeur حول القمر وخسوفه والتقويمات وهذه الترجمة مزودة في بعض أجزائها بإيضاحات مأخوذة عن Delambre حينما لم تتوفر في كتاب Francoeur . انظر أيضا للمقارنة : مدرسة الهندسة ، دروس في الفلك ، ١٨٤٧ .

١٢- انظر Crozet ، السان سيمونية .

١٣- Lambert ، مخطوطة ٧٥ ، 19 ، 7747/3 ،

١٤- التقويم الوحيد الذي تمكنا من الرجوع إليه هو التقويم الذي نشر عام ١٢٦٣ (دستور مبارك معرب عن سنة ١٢٦٣) . إلا أن محفوظات الـ Bibliothèque de l'Arsenal (Lambert , mss.7747/5 fo 27, Vo) تشير إلى نشر نتيجة لعام ١٢٦٢ ، كما أن إسماعيل مصطفى يذكر حوالة لعام ١٢٧٤ (رجع سبق ذكره ص ٩) وفهرس دار الكتب يشير إلى تقويم آخر لعام ١٢٦٥ يبدو أنه فقد . وحتى تتضح أهمية هذا العمل ، رأينا أن نورد هنا تقريراً مقتضباً عن التقويم لذا أطلعنا عليه وإن كان قد وضع في فترة غير فترة محمود ورغم أن مثل هذا التقويم لم ينشر حتى الآن . يضم النص ٨٢ صفحة وهو يبدأ بتعريف بعض المفاهيم ، وإعطاء بعض الإيضاحات الخاصة بالأسلوب المتفق عليه في الكتابة ، ثم تواريخ باختراق الشمس للأبراج ، وتواريخ فصول السنة والأعياد الإسلامية والمسيحية . ويعطى بعد ذلك لكل يوم من السنة المقابل في التقويم الهجري والقبطي والغريغوري واليوليوسي ، ومواقيت الصلاة في أربع مناطق مختلفة ومواقع الشمس والقمر في سماء القاهرة في ساعة الظهيرة . ويحدد بعد ذلك ، مواقع الكواكب في ثلاثة أيام من كل شهر وكذلك مواقع النجوم . جدير بالذكر أنه ليس هناك أية إشارة إلى كوكب Uranus رغم اكتشافه عام ١٧٨١ ، وهذا دليل آخر على أن هذا التقويم قد وضع للوساطة التقليدية بينما وضع جدول الكواكب خصيصاً للفلكيين .

(راجع دستور مبارك ، ص ٤) . وفي نهاية الكتاب إرشادات خاصة بتوزيع الأنشطة الزراعية على مدار السنة التالية .

١٥- انظر Crozet ، مرجع سبق ذكره .

١٦- يتضح بالفعل من يوميات Lambert لعام ١٨٢٥ أنه مهتم بحركة النجوم والنظام الشمسي (Lambert , mss.7747/5 fo 27, Vo) ، مارس - أبريل ١٨٢٥) ، يبدو كذلك أنه حاول الكتابة عن ثوابت الأجرام السماوية .

١٧- ذكره Regnier ، ص ١٠٨ .

١٨- لا يزال ما بونه من ملاحظات موجود ضمن محفوظات المرصد ويمكن الاطلاع عليه .

١٩- Heyworth-Dunne من ٧٧-٨٤ .

٢٠- يقول Lambert أنه « اكتسب حينئذ مودة المشايخ » (انظر عاليه). ومن جهة أخرى ، كتب اسماعيل مصطفى بعد قيامه بوصف حوليات عام ١٢٦٤ مباشرة ، وكان هناك علاقة سببية بين الامرين : فى نفس هذا العام رقى محمود إلى رتبة ملازم أول ومنحه الجمهور لقب الفلكي (ترجمة ، ص ٩) .

٢١- غالباً تم التعارف بين الرجلين بحكم وتطبيقاتهم . علاوة على أن محمود الفلكي يذكر فى عام ١٨٦٢ « صديق » يدعى مصطفى شوقى اقام معه اربعة أيام فى معسكر على سفح الاهرامات لمساعدته « مجاملة منه » فى عمليات « القياس » ، عمر الاهرامات والهدف من بنائها (طبعة ١٨٦٥) ، ص ٦ .

٢٢- شوقى ، ص ٣ .

٢٣- Quetelet ، تقرير عن حالة المرصد ، ص ٢ . وفى رأيه أن « طبيعة الأرض » تتعلق بوجه خاص ، « بدرجات الحرارة الأرض وتغيرات اتجاه وقوة المغناطيسية الأرضية » (مرجع سبق ذكره ، ص ٤) .

٢٤- انظر Le Verrier ، مذكرة ، ص ٥٩-٧٠ و ص ٧٥ . كانت فرنسا متخلفة إلى حد ما فى هذا المجال بالنسبة لغيرها من الدول الأوروبية . وهذا التأخر هو الذى دفع محمود الفلكي إلى التوجه إلى بروكسيل ليكون تحت الإشراف العلمى لـ Quetelet الذى كان يتمتع بخبرة عشرات السنوات فى هذا المجال .

٢٥- محمود الفلكي أول من نادى بذلك فى مصر فى الثمانينات . انظر : حول ضرورة إنشاء محطات أرصاد جوية ، ١٨٨٢ .

٢٦- فيما يتعلق بدراسات ورصد الأحوال الجوية فى مصر التى قام بها اعضاء الجاليات الأوروبية حتى الثلث الثانى من القرن التاسع عشر يمكننا ان نذكر :

Clot Bey, Destouches, Perron, Aubert-Roches, Schnepf, Rossi, Thurburn, Colucci.

أغلبهم ، كما نرى ، من الأطباء إذ كان هناك اعتقاد بوجود علاقة قوية بين تطور العناصر الجوية وحالة الصحة العامة .

٢٧- Linat de Bellefonds ، ص ٣٨٢ . ظروف نشأة المرصد تؤكد هذا أيضاً المحفوظات المصرية (انظر عبد الكريم ، تاريخ التعليم فى عصر محمد على ، ص ٣٧٦) .

٢٨- لن نحصل مرصد العباسية على منظار عبور إلا فى عام ١٨٧٢ (إبراهيم حلمى عبد الرحمن ، ص ٢٣٨) .

- ٢٩- Pellissier ، ص ٨ .
- ٣٠- Faye (H.) ، تقرير إلى أكاديمية العلوم ، في : محمود بك ، تقرير عن الكسوف ، ١٨٦٠ ، ص ٣٤-٣٥ .
- ٣١- لن تنشر سوى الاعمال الخاصة بالجاذبية الأرضية . لأن Quetelet يؤكد في عام ١٨٥٥ ان محمود ، خلال فترة اقامته في بروكسل ، قد « اهتم على وجه الخصوص بعلم الارصاد الجوية وطبيعة الكون » (تقرير عن مذكرة محمود في : محمود بك ، مذكرة عن التقويم العبري ، ص ١٧) .
- ٣٢- لفظ « مقتضب » laconique هو اللفظ الذي استعمله Faye و Delaunay ، في تقريرهم عن هذا العمل امام اكاديمية العلوم بخصوص وصف « الظواهر الطبيعية ، (مرجع سبق ذكره ، ص ٣٢) .
- ٣٣- موضوع هذا الجدل هو معرفة ما إذا كانت الذيلات المضيئة عن قرص القمر عبارة عن بروز من الشمس إما أن لها مصدر آخر (القمر - الغلاف الجوي - ظاهرة بصرية). وقام إسماعيل مصطفي أيضا بمشاهدة هذا الكسوف ولكن من أسبانيا ، ووصف هذه البروز الشمسية خاصة من حيث تطورها عبر الزمن. واستند Le Verrier إلى بعض العناصر التي وردت في هذا الوصف عندما أراد تحديد طبيعتها ، انظر إسماعيل الفندي ، مشاهدة ، و Le Verrier ، تقرير عن الكسوف ، ج ١ ص ٢-٣ و ج ٢ ص ٩-٨ .
- ٣٤- لم نجد اثرا لهذه الخريطة ولا للمذكرة المرفقة بها. ربما لم يكن لهما وجود رغم ان المؤلف قد اعلن انهما على وشك النشر.
- ٣٥- مرور كوكب الزهرة ، ١٨٧٤ .
- ٣٦- الدرر التوفيقية .
- ٣٧- انظر بيان مؤلفات محمود الفلكي .
- ٣٨- ربما يكون نابليون الثالث ، عندما اراد تأليف كتابا عن حملة قيصر في الاسكندرية ، قد طلب من الخديوي اسماعيل ان يمدّه بخريطة المدينة القديمة. (وفقا لكتاب Bernand ، ص ١٦-١٧) .
- ٣٩- حول هذه الدراسة وكيف تقبلتها الأجيال المتتالية من رجال الآثار ، انظر Rodziewicz .
- ٤٠- لم نذكر هنا من أعمال محمود الفلكي سوى ما نشر منها أو ما أشار إليه في كتاباته المنشورة . هذا لا يعني إذن أنه توقف تماما عن الكتابة في مجال الفلك ، خاصة أثناء

توليه إدارة المرصد ، إلا أنه يبدو أن المرصد قد اقتصر على تحديد Le midi moyen ووضع التقويم السنوي .

٤١- في عام ١٨٦١ كتب محمود الفلكي بالفعل : « هناك مجموعة من المشاهدات الخاصة بقياس الحرارة والضغط الجوي والرطوبة تجري من منزلي في بولاق . وهذه المشاهدات تسجل بانتظام كل ثلاث ساعات ، ابتداء من السادسة صباحا وحتى التاسعة مساء » . (رسالة إلى Quetelet نقلها هذا الأخير في تقرير عن عمر الأهرامات والهدف من بناءها ، ص ١٦٩) . يبدو أن مجموعة نتائج هذه المشاهدات قد فقدت .

٤٢- هكذا : حول ضرورة إنشاء محطات للأرصاد الجوية ، ١٨٨٢ ، ص ٤٨ .

٤٣- المرجع السابق ، ص ٤٩ . انظر أيضا حول إمكانية التنبؤ بمستوى فيضان النيل ، ١٨٨٢ . في هذا النص الأخير ، يحاول المؤلف اقتناع القراء بإمكانية التوصل إلى معادلة بسيطة وصحيحة لاستنتاج ما سيكون عليه مستوى المياه عند أسوان في شهر سبتمبر وذلك من خلال درجات الحرارة والضغط الجوي في القاهرة خلال شهر فبراير ومارس وأبريل ويوليو . وإن كان المؤلف لم يفصح عن هذه المعادلة لأنها لا تعتمد إلا على عدد محدود من المشاهدات (التسجيلات التي تمت خلال احد عشر عاما فقط) .

٤٤- كتاباته الأخرى تتعلق أكثر بالدراسات اللغوية و« الاستشرافية » والتاريخية والفنية .

٤٥- مشاهدات وأبحاث حول شدة المجال المغناطيسي ، ١٨٥٤ ، مذكرة عن الحالة الراهنة لخطوط التساوي الميلي وخطوط التقاوي المغناطيسي ، ١٨٥٦ .

٤٦- Quetelet ، تقرير عن مذكرة محمود ، في : محمود بك ، مذكرة عن التقويم العبري ، ص ١٧ .

٤٧- كتب محمود نفسه يقول أن الهدف من رحلته إلى بريطانيا هو « الاتصال بمشاهير علماء هذا القطر وتحديد العناصر المغناطيسية هناك وأخيرا مقارنتها بما قد يحصل عليه في أوروبا ثم بعد ذلك في مصر باستخدام نفس المعدات » (مذكرة عن الحالة الراهنة لخطوط التساوي الميلي وخطوط التقاوي المغناطيسي ، ص ٣) .

٤٨- « تقرير عن مذكرة محمود » في : محمود بك ، مذكرة عن التقويم العبري ، ص ١٧ .

٤٩- انظر عاليه نص Faye الذي ذكرناه ، حيث وصف مصر بأنها « بلد جديد » .

٥٠- طبيعة نور الفعل المساعد مع « بقى » عند استعمالها مع فعل آخر ، باريس ، ١٨٥٩ .

٥١- Nallino ، ص ٩٤-٩٥ ، والكتاب عبارة عن مجموعة المحاضرات التي ألقى في الجامعة المصرية .

- ٥٢- معرفة ما اذا كان هذا التقويم شمسي - قمرى أم قمرى فقط .
- ٥٣- ختاماً لمذكرته حول تقويم ما قبل الإسلام ، كتب محمود الفلكى ما يلى : « من الواضح (...) ان جسم هذا الموضوع يناء على شهادة المؤرخين فقط أمر غاية الصعوبة. ولذا لم أتوصل فى هذه المذكرة إلى حل نهائى الا بالاسترشاد بالعديد من الظواهر السماوية والاستناد على حسابات فلكية » .
- (مذكرة حول التقويم العربى فيما قبل الإسلام ، ١٨٥٨ ، طبعة *Journal Asiatique* ، ص ٨٣) .
- ٥٤- هذا ما يتضح لنا من إفصاحه عن نواياه . إذ يقول محمود الفلكى على سبيل المثال ، بخصوص مذكرته حول التقويم اليهودى : « إن المؤلفين الفرنسيين الذين كتبوا عن التقويمات لم يتناولوا التقويم اليهودى إلا بطريقة منقوصة : المذكرة التى اتشرف بتقديمها للأكاديمية من شأنها أن تملأ هذا الفراغ (...) التقويم الإسلامى بصفة خاصة جدير بالاهتمام ، فهو يحتوى على نقاط عديدة غاية الأهمية ، بل أساسية إن صح القول ، لا نجدها ، على حد علمى فى أى كتاب أوروبى ، وتتألف هنا بالتفصيل » .
- (مذكرة حول التقويم اليهودى ، ١٨٥٥ ، ص ٣)
- ٥٥- مقارنة بين النظام المترى المستعمل حالياً فى مصر والنظام الفرنسى ، ١٨٧٢ ، ص ٣-٥ .
- ٥٦- هذا ما يوحى به عنوان المذكرة .
- ٥٧- انظر : مختار الغازى ، إصلاح التقويم ، ١٨٨٩ .

البحث العلمى والتحديث فى مصر*
مثال على مصطفى مشرفة ، ١٨٩٨-١٩٥٠
[دراسة نموذج مثالى]

رشدى راشد

CNRS

ترجمة سامية رزق

إن مؤرخ العلوم الذى يتناول موضوع التحديث العلمى فى بلد من بلاد العالم الثالث والعلاقة بين عملية التحديث هذه والبحث العلمى ، يواجه بأطروحتين واهمتين . وتترصد هذه الأطروحات بشكل عام بالمهتمين بالعلاقة بين العلم والمجتمع . الوهم الأول امبريقى ، وفيه يكتفى المؤرخ فى تفسيره للظواهر برصد الأحداث والوقائع الاجتماعية . ويكون هذا الوهم أكثر خطورة إذا ما ترك المؤرخ

* هذا المقال جزء من المؤلف الجماعى « علوم عصر الامبراطوريات » ، تحت الطبع : دار P. U. F. ، وقد قدم فى إطار ندوة « الإصلاح الاجتماعى ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٩٢ .

جانبا الوقائع المتعلقة بمضمون المعرفة العلمية . وقد يحدث أيضا أن تفسر الظواهر من خلال دراسة الظروف المواتية لاحتمال وقوعها والتي تعتمد على تفسير مسبق « لجوهر » هذه الظواهر وفي هذه الحالة يكون الوهم استعلائيا ، وتزداد مخاطره إذا ما اكتفى المؤرخ في تأريخه للنشاط العلمى ، بالعناصر التي تمكنه من وصف العقليات والمواقف الناجمة عنها .

وبناء عليه ، إذا كنا نريد تفهم وتفسير مظاهر « تملك » العلم الحديث فى مصر وأثاره فلا يمكن الاكتفاء بحصر المعطيات ووصف المؤسسات ، أو بتقديم صورة ما يزعم إنها تمثل الثقافة العربية أو المصرية . والسؤال هو كيف يمكن إجراء مثل هذا البحث فى الظروف التي يمر بها البحث التاريخى حاليا فى معظم دول العالم الثالث بما فى ذلك مصر دون الوقوع فى نوع من التشدد العقيم ؟ إن أفضل الطرق لمن يريد تفسير هذا الأمر هو اختيار « نماذج مثلى » بمعنى أكثر تواضعا من المعنى الذى يعطيه Max Weber لهذا المفهوم . والنموذج المثالى يظهر دائما فى صورة تنظيم لعلاقات قابلة للفهم خاصة إما بالوضعية التاريخية ، وإما بتوالى الأحداث . إلا أن هذا التنظيم لا يكتسب كامل القيمة التصورية التي نجدها عند Max Weber بل هو مجرد أداة تصنيف لتقسيم المراحل التاريخية أو هو عقلانية مؤقتة . وعلى هذا الأساس وقع اختيارنا على مصطفى مشرفة . فنحن نرى فيه رمز لطبقة من العلماء فى مجتمع من مجتمعات العالم الثالث ، كان آنذاك تحت الاحتلال البريطانى ، بيد أنه موجود كذلك ، مع بعض الاختلاف ، فى مجتمعات أخرى مثل الهند . وسوف نرى فيما يلى كيف أن هذا النموذج كان مثالا وموضوعا للأساطير .

ولد على مشرفة فى منتصف الطريق بين الاحتلال البريطانى لمصر وثورة ١٩١٩ الزامية إلى تحرير الوطن . فقد ولد فى ١١ يوليو ١٨٩٨ فى دمياط ، من عائلة متوسطة من الملاك ، فقدت ثروتها أثناء أزمة القطن التي وقعت فى عام ١٩٠٧ . وكان والده ، الذى لم يعيش سوى ثلاث سنوات بعد إفلاسه يعتنق أفكار

الأفغانى ومحمد عبده التقديمية حتى أن الجميع ، بما فى ذلك ابنه ، كانوا يشكون فى انتمائهم - إن لم يكن تنظيمهم - للحركة الماسونية . كل هذه العوامل التاريخية و الأيديولوجية تحدد لنا شخصية على مشرفة وتربيته . و على أن هذه التربية كانت تربية حديثة . فبعد دراسته فى مدرسة أهلية بدمياط ، ذهب على مشرفة إلى القاهرة لاستكمال دراسته فى المدرسة السعيدية ثم التحق بمدرسة المعلمين وتخرج فيها عام ١٩١٧ . وبعد ذلك أرسل إلى إنجلترا لمواصلة الدراسة هناك ، إلا أنه اختار أن يبدأ من جديد ليحصل على شهادة البكالوريوس فى الرياضيات عام ١٩٢٠ . وفى خطاب له بتاريخ ٦ يناير ١٩١٨ ، بينما كان طالبا فى Nottingham College بلندن ، كتب على مشرفة مقارنا مستوى التعليم فى كل من مصر ولندن بخصوص امتحان الـ Inter-Science : « أما فيما يتعلق بالرياضيات فى هذين القسمين فهى غاية السهولة ولا يفوق مستواها مقررات البكالوريا المصرية قسم ثانى إلا قليلا ، أما الجزء النظرى من مادة الطبيعة فمستواه مماثل لمستوى هذه المادة فى مدرسة المعلمين بمصر ، بينما الجزء العملى منها يفوق قليلا ما يدرس فى مصر . وكذلك الأمر بالنسبة لمادة الكيمياء » . أقل ما يقال فى هذا الشأن هو إذن أن نظام التعليم فى مصر كان يعد هذا الجيل لمواصلة الدراسة على مستوى دولى .

على أية حال ، فقد نال على مشرفة دكتوراه الفلسفة بعد ثلاث سنوات من الدراسة فى لندن أى فى عام ١٩٢٣ ، ثم عاد إلى أرض الوطن ومدرسة المعلمين ، وفى عام ١٩٢٤ ، وكان آنذاك فى السادسة والعشرين من عمره ، سافر مرة أخرى إلى لندن لمناقشة رسالة الدكتوراه فى العلوم . وقد ظل يمارس نشاطه العلمى البحت لمدة ٢٧ عاما من ١٩٢٢ إلى ١٩٤٩ ، ويتميز هذا النشاط بسمتين هما قلة عدد الأبحاث - عشرون مقالا - والاستمرارية رغم مهامه الإدارية ، وواجباته بصفته شخصية عامة ، وحتى العزلة التى فرضتها الحرب العالمية الثانية . ولكن لكى نفهم جيدا الخصائص الأخرى لأعمال مشرفة علينا أن نقوم بتحليل سريع لمساره

العلمى . تنقسم حياته العلمية إلى فترتين : الفترة الانجليزية وفترة ما بعد عودته وحتى إنذلاع الحرب ، ثم فترة ما بين الحرب ووفاته المبكرة . وسوف نستعرض الآن كل من هذه المراحل المتتالية من حياة على مشرفة العلمية .

مشرفة الباحث ، بين لندن والقاهرة

إن الأعمال الأولى لعلى مشرفة ، أى الأبحاث التى قام بها للحصول على درجتى الدكتوراه فى الفلسفة ، تدور حول نظرية الكم الطيفى مما يضعها ضمن أحدث الأبحاث التى كانت تجرى آنذاك فى مجال الفيزياء الكمية . ولمدة ثلاث سنوات (١٩٢٢-١٩٢٥) كان مشرفة يدرس ظاهرة Stark وظاهرة Zeeman ، كما أن أول أبحاثه ، والذى نشرته مجلة Philosophical Magazine عام ١٩٢٢ ، كان عن ظاهرة Stark حيث أن Stark قد أقر فى عام ١٩١٣ أن خطوط الطيف التى تبعثها الذرة تتغير إذا تعرض المصدر لمجال كهربائى حيث تنقسم إلى عدد من المكونات الخطية . وقد افترض Stark أن هذه المكونات تكون إزاحتها متماثلة التوزيع حول موضع الخط الأسمى ، وأن الخط البيانى لإزاحة الخطوط يتم فى إحداثيات مستقيمة . ويبين مشرفة فى بحثه أولاً أن هذا التماثل لا وجود له فى حالة المجالات الكهربائية العالية ، وثانياً أن الخط البيانى لإزاحة هذه الخطوط يكون على هيئة قطع مكافئ . وفيما بين سبتمبر ١٩٢٢ وسبتمبر ١٩٢٣ نشرت مجلة Philosophical Magazine و Proceedings of the Royal Society ثلاث مقالات ومذكرتين عن ظاهرة Zeeman لعالم الفيزياء الشاب على مشرفة . ولنذكر أن الأمر كان يتعلق فى هذه المرة بتأثير المجال المغناطيسى على الطيف الذرى الذى يشع من المصباح الكهربائى . وكان Zeeman قد أثبت أن خط الطيف ينقسم إلى عدة مكونات مستقيمة أو دائرية الاستقطاب .

ذلك ويمكننا أن نتبين ما وصل إليه هذا الباحث الشاب من خلال البحوث المشار إليها عاليه ، ومدى مشاركته فيما كان يجرى فى إنجلترا من أبحاث فى

مجال الفيزياء ، تحت إشراف Richardson و Wilson ، حيث كان يدرس هناك المسائل والموضوعات محل البحث وإن لم تكن أكثرها تقدماً ، حيث تمتعت الأخيرة في تلك الفترة في أعمال Bose و Broglie و Schrodinger

ووفقاً لنفس هذا التقليد البريطاني وتحت تأثير O. W. Richardson ، أستاذ علم الطبيعة ، اهتم مشرفة بالظروف الكمية للنظم المتدنية وفي ١٩٢٥ نشر له في Proceedings of the Royal Society مقالا تحت عنوان

On the Quantum Dynamics of Degenerate Systems

(حول ديناميكا الكم للنظم المتدنية) ودون الخوض في التفاصيل ، جدير بالذكر أن عالم الطبيعيات W. Wilson كان قد اقترح في عام ١٩٢٢ إعادة صياغة الظروف الكمية بما يتفق والنظرية العامة للنسبية ، مع افتراض ظرف محدد . وفي عام ١٩٢٣ ، أوضح Richardson ، أستاذ على مشرفة ، أن هذا الحل يؤدي إلى تناقضات . وفي العام التالي ، توصل على مشرفة في الرسالة التي نشرها إلى استبصار هام ألا وهو أن النظم المتدنية متوافقة مع عدد كمي إفتراضي مجهول ، أو أن آلية التدني مرتبطة بإعداد كمية نصف كاملة : ذلك وقد أعطت الحركة المغزلية فيما بعد التفسير الصحيح لهذه الظاهرة .

دون الخوض في مزيد من التفاصيل عن أبحاث على مشرفة خلال هذه الفترة ، ودون التوقف عند النتائج التي توصل إليها ، يمكن القول بأنه كان ينتمى إلى مدرسة الطبيعة الكمية البريطانية وأنه ساهم بمهارة وفاعلية في أعمال هذه المدرسة ومع ذلك لم تراوده في أية لحظة فكرة الاستقرار في بريطانيا ومواصلة حياته العملية كعالم طبيعيات هناك - صحيح أن عصر هجرة العقول لم يكن قد بدأ .

ثم عاد على مشرفة إلى مصر وشغل منصب مدرس في مدرسة المعلمين ثم عين أستاذ مساعد للرياضيات التطبيقية في كلية العلوم لدى افتتاحها . وفي العام التالي رقى إلى درجة أستاذ ، بينما لم يتجاوز الثامنة والعشرين من عمره ، فاثارت

هذه الترقية لغطاً على المستوى العلمى والسياسى والإدارى ، وتدخلت شخصيات عديدة من بينها عالم الطبيعة الشهير Niels Behr وسعد زغلول قائد الحركة الوطنية . وبذلك تبدأ المرحلة الثانية من الحياة العلمية لمشرفة ، مرحلة استقراره علميا فى مصر، وإن كان منذ ذلك الحين قد لعب أدواراً متعددة ومختلفة يصعب فض الإشتباك بينها إلا أن الحاصلة المحصلة ، وما يبرز من كل هذه الأنوار هو صورة على مشرفة المصلح . ولنتناول أولاً مشرفة عالم الطبيعيات .

جدير بالذكر أن أكثر ما يميز هذه المرحلة ، ويتزايد على مر السنين ، هو أن مشرفة قد وهب نفسه للبحث عن نماذج مبسطة تبين أن خصائص المادة تقتصر على الكهرباء الموجبة والكهرباء السالبة والإشعاع . ويبدو أن هدفه الرئيسى كان الوصول إلى الأزواجية الثنائية موجات / جسيمات وذلك من منظور (نظرية Lorentz عن خاصية التحول) ينطبق على حالة الجسيمات والموجات وكذلك على خصائصها الكرو-مغناطيسية الواردة فى معادلات Maxwell ، ولنبداً بوصف منهج مشرفة قبل أن نتساءل عن معناه .

انطلق على مشرفة من النقاط التالية : أولاً لا بد وأن الفرق الأساسى بين المادة والإشعاع هو السرعة النسبية . فالشيء الذى ينظر إليه من خلال جهاز متحرك سرعته أقل من سرعة الضوء يمكن وصفه كمجموعة من الالكترونات والبروتونات الخ . . . أما إذا نظر لنفس هذا الشيء *entité matérielle* من خلال جهاز متحرك سرعته مساوية لسرعة الضوء ، فسوف يتم وصفه على أنه إشعاع . وهذا المنطلق الأول ليس إلا تفسيراً لنظرية Lorentz ومعادلاته حول خصائص التحول .

ويرى مشرفة أن هذا المنهج الفكرى من المفترض أن يتيح استخدام معادلات Maxwell فى الديناميكا الكهربائية ، للتوصل إلى تفسير الأزواجية الثنائية . ومن الناحية الفنية ، تتمثل هذه الفكرة فى إيجاد عامل مؤثر أو أكثر ، وثابت يمكن إعطاء قيم متغيرة من معادلات Maxwell ، بحيث يمكن تحديد وصف

العوامل المؤثرة بناء على الكميات الفيزيائية التي تستخدم في وصف الإشعاع في حالة إعطاء الثابت قيمة سرعة الضوء ، أما في حالة إعطاء الثابت سرعة أقل من سرعة الضوء فتوصف العوامل المؤثرة بالكميات المستخدمة في وصف المادة . إذا ما أردنا تلخيص هدف مشرفة ، يمكن القول بأن الأمر يتعلق بتعميل الإزواجية القائمة بين الجسيمات والموجات بأسلوب الفيزياء التقليدية . فهو يربط هذه الإزواجية بمسألة نظام المرجع ، أو بتحول نظام المرجع أى التحول لنظام المرجع المتحرك .

فيما بين عامى ١٩٢٩ و ١٩٣١ ، نشر مشرفة بحثين في

Proceedings of the Mathematical and Physical Society of Egypt

التي كان قد انشأها لتوه ، وفي عام ١٩٣٦ نشر مقالا عن « معادلات Maxwell وسرعة الضوء المتغيرة » وأوضح فيه أنه يمكن اعتبار أن الموجات لها تردد متغير ، متناسب مع سرعة الضوء . وبناء على هذه المعطية يطرح مشرفة السؤال حول النماذج السابقة . ثم نشر في عام ١٩٣٩ دراسة عن الموسيقى المصرية وفي عام ١٩٤٢ كتب مقالا عن مبدأ نظرية الاحتمية (indetermination) وخطوط الكون . الواقع أن هذه المسألة ترتبط بنظرية Heisenberg من العلاقات الاحتمية وخصائص الـ « فضاء / الزمن » Espace temps .

كان من الممكن أن يؤدي إبطائه في العمل البحثي ، علاوة على مهامه الإدارية والعلمية وعلى الحرب العالمية الثانية إلى ركود ، بل ونهاية ، الحياة العلمية لعلى مشرفة الباحث . غير أنه على النقيض بدأ على مشرفة كتابة أبحاث ورسائل ذات مستوى علمي رفيع بينما كانت الحرب على أشدها . ويتبين من هذه المؤلفات مدى إهتمامه بإيجاد نظرية واحدة تنطبق على المغناطيسية الكهربائية وعلى الجاذبية . ولنذكر في هذا الشأن أنه لأول مرة منذ عام ١٩٢٠ ، حاول Einstein وWeyl وغيرهم دون جدوى الوصول إلى مثل هذه النظرية ، إلا أن هذين النوعين من التفاعلات قد بدت آنذاك غير قابلة للتوحيد . ثم اثبتت أعمال Klein و Kaluza فيما

بعد إمكانية إعطاء وصف موحد لكل من الجاذبية والمغناطيسية الكهربائية ، بشرط أن يفترض أن l'espace - temps الذي توجد به المادة ليس له ثلاثة أبعاد مكانية وبعد زمني ، كما كان متبعاً ، وإنما أن هناك بعد واحد أو أكثر من الأبعاد المكانية الإضافية الغير ظاهرة رغم وجودها . وقد ظلت نظرية Kaluza-Klein هذه معلقة لأكثر من ثلاثة عقود ، حتى إدخالها مؤخراً في نظرية Super-gravité وهذا هو النظرية التي استند إليها على مشرفة في أعماله الأخيرة ، في الوقت الذي لم يلتفت إليها أحد .

وفي عام ١٩٤٤ نشرت الـ Proceedings المصرية دراسة لعلى مشرفة عن اسقاط مخروطي معمّم على مساحة مكانة ذات عدد من الأبعاد . وبعد ذلك بستة أشهر قام ببحث آخر حول مترية تم تعريفها بأنها ايجابية طبقاً لنظرية النسبية المحدودة حيث فسر تحولات Lorenz على أنها دوران في فضاء خماسي الأبعاد . وبعد ذلك باثني عشر شهراً وفي ديسمبر ١٩٤٥ نشر مشرفة بحثاً عن مترية الفضاء ومعادلات حركة الجزيئات المشحونة حاول فيه صياغة مترية الفضاء - الزمن بحيث تصاغ معادلات حركة الجزيئية المشحونة على إنها جيوديسية . وهنا تجدر الإشارة إلى أنه يمكن التوصل إلى هذه المترية بإدخال تعديل شكلي - مع الليل من التعميم - على معادلة ريمان Riemann . وفي سبتمبر ١٩٤٨ - أي بعدها بثلاثة شهور - أعاد مشرفة النظر في هذا البحث الأخير لإضافة خاصية أساسية من خصائص الفيزياء النووية : خطأ الكتلة في نظام الجزيئات (تأثير العمر) . ونشر هذا البحث الأخير في المجلة الفلسفية ، وافترض مشرفة أن القوة النووية أصل كهربى . وهذا خطأ طبيعي شائع في فترة لم تكن فيها طبيعة القوى النووية معروفة بوضوح (في ١٩٣٥ لم تكن أعمال يوكاوا Yukawa معروفة بما فيه الكفاية) . ولم يتم مشرفة عمله العلمي الأخير إلا قبل وفاته بثلاثة أشهر وهي مقالة نشرت في مجلة « الطبيعة » بتاريخ ١٥ أكتوبر ١٩٤٩ حول خطأ الكتلة .

إن المسار العلمي لعلى مشرفة يبين لنا ، فى المرحلة الأولى ، العالم الشاب عضو المدرسة الإنجليزية ، ثم فى المرحلة الثانية ، عودته إلى مصر ومواصلة أبحاثه العلمية ذات المستوى الرفيع أيضا ولكن فى معزل عن أية مدرسة ، حيث أن عدم وجود مدرسة قومية هو الذى فرض العزلة على هذا العالم ذو المستوى العالمى .

ولدى عودته إلى مصر ، إهتم مشرفة كما رأينا ، بعلم الفيزياء الرياضية وعلم ظاهرات الطبيعة النووية . والغالب أن التقاليد الوطنية هى التى فرضت عليه هذا الاختيار . ومع ذلك فإن هذه العزلة والهامشية لم تحول دون دراسته للمسائل المطروحة فى ذلك الوقت .

المدرسة العلمية القومية ونملك العلم

بعد عودته إلى مصر بسنوات قليلة ، واجه على مشرفة مشكلة التراث العلمى القومى وتدعيمه وتطويره . وهذه المسألة التى ظلت تسيطر عليه بصورة متزايدة حتى محت من ذهنه كل المسائل الأخرى يمكن إرجاعها إلى أمرين : الأول يتعلق بالعلم ذاته والتفكير العلمى الجديد ، إذ أن الأشياء التى كان يتناولها هذا العلم ، والتى أطلق عليها phénoméno-techniques Jf Bachelard ، كانت تحتاج إلى معامل تزداد حجما وتكلفة على مر الوقت ، كما كانت تستلزم تقسيما مختلفا للعمل العلمى وتنظيما جديدا للمدينة العلمية : فوجود تجمع قومى معروف باسمائه والقباه العلمية ومشاكله الخاصة ، يعد شرط أساسى لإمكانية مواصلة البحث بصورة فعالة . أما المصدر الثانى لمشكلة التراث العلمى القومى التى إنشغل بها مشرفة فيتعلق بظروف مصر الخاصة .

الواقع أن جميع تيارات الحركة الوطنية كانت ، كما نعلم ، متفقة على أهمية العلوم والتعليم بصفة عامة ، لاسترداد الاستقلال والسير فى طريق التقدم الرأسمالى . إلا أن وراء هذه الايديولوجيا المشتركة كانت هناك تصورات مختلفة .

فبينما كان البعض من ذوى الثقافة القانونية ينظر إلى العلم والتعليم على انهما امتداد لفلسفة التنوير ، اعتبر البعض الآخر إنهما صورة من أوجه السان سيمونية ، حيث كان الجانب التطبيقي والجانب الوظيفي للعلم هما الاساس ، تماما مثل علم الهندسة فى القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين . أما موقف مشرفة فكان مختلفا تماما : إذا كان العلم سلطة ، فهذه السلطة تكمن فى إتقان الأبحاث الاساسية ، ولا يجب أن تقع مسئولية هذه الأبحاث على عاتق الدولة وحدها بل أيضا على عاتق رجال الصناعة وفقا للنموذج البريطانى . والمدارس التطبيقية التى ينشئونها هى فى آن واحد « سوقا » للعلم وبوسيلة لنقل العلم إلى المجتمع . لم يحدث قبل هذا الجيل أن أوات مصر مثل هذا الإهتمام للبحث الاساسى ولأهمية البعد النظرى الذى يتعين اكتسابه فى ذات الوقت الذى تتحقق فيه التطبيقات . الواقع أن هذا الموقف له أسباب عديدة : التحول الذى أحدثته العلوم المعاصرة من حيث العلاقة بين النظرية والتطبيق ، والتطور الرأسمالى والصناعى الذى تم بين العشرينات والخمسينات وبعد الثلاثينات على وجه خاص والتحقيق من فشل المحاولة التى تمت فى القرن التاسع عشر فى عصر محمد على . ولندكر فى هذا الشأن ما كتبه على مشرفة بشىء من المرارة : « علينا أن نشير فى هذا الشأن إلى الجهود الصادقة التى بذلت خلال النصف الأول من القرن الماضى من أجل النهوض بالحياة العلمية فى مصر فى عهد المأسوف له محمد على الكبير . من المعروف أنه قد بذل جهود ضخمة لإحياء العلوم بيننا وأنه أرسل البعثات إلى أوروبا ونجح بالفعل فى إعداد عدد لا بأس به من العلماء المصريين . لو أن هذه الحركة قد استمرت وانتشرت لكان حاضرننا العلمى أفضل بكثير مما هو عليه اليوم ، ولاستطعت التحدث عن مستقبلنا العلمى بأسلوب مختلف وعن أن هذا المستقبل العلمى يمكنه الارتكاز على حاضر مجيد . إلا أن الظروف جعلت هذه الشعلة المضيئة تنطفئ ، فتظل الحياة العلمية فى مصر فى بداية القرن

العشرين على ما كانت عليه في بداية القرن التاسع عشر ، وكان قرن يأكمله قد أضيف إلى ركوننا العلمي ، وكاننا تحركنا لنعود إلى حيث بدأنا » ٢ .

إن هذا التشخيص القاسي الذي اشترك فيه مشرفة وغيره من العلماء من قبله ، مثل الإمام والمصلح محمد عبده ، يسقط من الإعتبار فارق هام ، فعلى نقیض ما كان يحدث في بداية القرن التاسع عشر ، تم إعداد المتخصصين ، وأنشئت المدارس - خاصة مدرسة المعلمين - وترجمت الكتب . حتى أن مشرفة نفسه ذكر فيما بعد مدافعا عن مشروع إقامة مجمع العلوم ، اسما بعض الباحثين المصريين مثل عثمان غالب (١٨٤٥ - ١٩٢٠) في علم الأحياء ، ومحمود الفلكي في الجيوديسيا والجغرافيا وغيرها من تطبيقات علم الفلك ، ويمكن كذلك إضافة أسماء أخرى مثل اسماعيل الفلكي (المتوفى عام ١٩٠١) في علم الفلك . على أية حال ، هذا الميراث هو الذي سيساعدنا ، ولو جزئيا ، في فهم نوعية التعليم الذي تلقاه جيل على مشرفة قبل سفره إلى إنجلترا استعدادا للبحث ، كما أنه - أي هذا الميراث - يمكننا من إدراك تطور مشروع التحديث العلمي في مصر .

وفي هذا المضممار ، فقد تمثل ما تم إبتكاره من وسائل لإنجاز هذا المشروع في إنشاء المؤسسات العلمية ونشرها ثم الاهتمام بالعلوم التطبيقية والصناعة .

في مجال المؤسسات كان لمشرفة نشاط ملحوظ في إدارة كلية العلوم ، كما أنه عمل على إنشاء الجمعية المصرية للرياضيات والطبيعة في عام ١٩٣٦ ونشر وقائعها في Proceedings ، وعلى تأسيس الأكاديمية المصرية للعلوم عام ١٩٤٥ . ومساعي على مشرفة هذه متمشية تماما مع تيار على صلة مباشرة بالحركة الوطنية الخاصة بإنشاء الجامعات والجمعيات العلمية . ولنذكر في هذا الصدد إنشاء جمعية علم الحشرات (١٩٠٧) ، والجامعة الأهلية (١٩٠٨) ، وإعادة تنظيم الجمعية الجغرافية التي كانت قد تأسست عام ١٨٧٥ (١٩١٧) وجمعية الزراعيين (١٩١٨) ، وجمعية المهندسين (١٩١٩) والجمعية الطبية (١٩١٩) ،

وجمعية علم الحيوان (١٩٢٨) ، وجمعية الكيماويين (١٩٢٨) ، وجمعية الصيدالة (١٩٣٠) ، الخ . . . وكانت كل هذه الجمعيات ترمى إلى تطوير ونشر مهنتها ، وحماية أعضائها فكانت تصدر من أجل ذلك مطبوعات على درجة مختلفة من الانتظام .

من وجهة نظر شرفه ، كان يجب أن يتركز دور المجمع المصرى للعلوم فى مجال الأبحاث على نموذج المجمع العلمى المصرى Institut d'Egypte (١٨٥٩) ، ولكن بينما كانت الاهتمامات اللفوية والتاريخية هى الغالبة فى هذا الأخير ، فعلى مجمع العلوم أن يهتم بالعلوم الطبيعية دون غيرها . وحيث أن الهدف من نشئته هو تشجيع البحث العلمى ، فإن البحث العلمى هو الذى يبرر انشاءه . وهنا يشير على مشرفة إلى توالى الأبحاث العلمية السريع منذ إعادة إنشاء الجامعة عام ١٩٢٥ ، وعدد المقالات (٥٠٠ مقالا) التى نشرت لإباحثى كلية العلوم على مدى عقدين ١٩٢٥-١٩٤٥ .

وجدير بالذكر فى هذا الصدد أن ما لا يقل عن ٢٠٠ مقالة من تلك المقالات قد نشر فى مجلات بريطانية و١٥٠ مقالة نشرت فى مجلات أجنبية أخرى . وأخيرا ، فقد عمل على مشرفة أيضا على إنشاء « مجلس البحوث » ، وهو النواة الأولى للمركز القومى للبحث العلمى الذى أنشئ فى عام ١٩٥٦ . وعليه فليس من المستغرب أن تكون « لجنة الفيزياء » ، وكذلك المعمل القومى للطبيعة الذى لعب دورا أساسيا فيما بعد ، مشكلة من رفقاء على مشرفة مثل م . نظيف ، ومن تلاميذه مثل محمد مختار .

ذلك وقد أدى هذا الاهتمام بالبحث فى مشروع التحديث العلمى ، والذى كان من سمات هذه الفترة ، إلى التفكير فى وسيلة أخرى لتوطيد وتعزيد البحث العلمى وتشجيع عملية التحديث فى آن واحد . وهذه الوسيلة هى تاريخ العلوم . كتب على مشرفة فى هذا الشأن : « على الأمم المتحضرة أن يكون لها ثقافة علمية مرتبطة بتاريخ الفكر العلمى فيها . . . إن حياتنا العلمية فى مصر فى حاجة إلى

الارتباط بماضينا لاكتساب القوة والحياة والضوابط . فنحن فى مصر ننقل معارف الآخرين ثم نتركها عائمة دون صلة بماضينا ولا إتصال بأرضنا ، فهى بضاعة أجنبية بلامحها وبكلماتها وبمفاهيمها . فإذا ذكرنا النظريات ربطناها بأسماء أجنبية نكاد لا نعرف ملامحها ، وإذا تحدثنا استخدمنا كلمات مخيفة تطرد الفكر وينزعج لها الخيال . يجب أن تتغير الأمور ، علينا أولاً أن ننشر الكتب العلمية التى ألفها العرب وترجمها الأوروبيون مثل مؤلفات ابن الخوارزمى وعبد كمال فى الجبر والحساب ، وكتب ابن الهيثم فى الطبيعة ، والبوزجاني والبيروني والبطاني وآخرون من قادة الفكر العلمى وكبار الباحثين . . . ومن جهة أخرى يجب العناية بتكريم علمائنا وبأحاثنا القدامى ، فيشجعنا ذلك على تقليدهم والسير على خطاهم . . . لندكر كذلك إن مشرفة قد حضر المؤتمر الدولى الأول لتاريخ العلوم الذى عقد فى لندن فى عام ١٩٣٠ ، وبذلك لم يكن تاريخ العلوم مستهدفا لذاته كمنهاجية مستقلة ولكنه أداة لتشجيع عملية التحديث العلمى وذلك بإمداد الحاضر المتواضع بماض عريق من أجل مستقبل أفضل . بيد أن الهدف من تاريخ العلوم لم يكن مقصوراً على اعطاء نماذج يحتذى بها بل أيضاً إضفاء الشرعية على المكانة التى يجب إتخاذها فى عالم العلم المعاصر . فى مثل هذه الظروف كان من الممكن وقوع أسوأ الأمور وهو الدفاع والتبرير . إلا أن شىء من ذلك لم يحدث ، بل على النقيض ، أدى هذا المسلك إلى خلق المهنة فى مصر ، وقام على مشرفة نفسه ، بالتعاون مع محمد مرسى زميله الشاب ، بتحقيق جبر الخوارزمى ، مع مقدمة تاريخية . ثم تلى هذا العمل القيم الذى صدر فى عام ١٩٣٩ مساهمة من مشرفة فى الفية الخوارزمى . وكان عالم الفيزياء آخر ، وهوم . نظيف قد نشر فى عام ١٩٢٧ كتاباً عن تاريخ علم الطبيعة منذ نشأته حتى إقرار قانون النسبية والطبيعة الكمية . وكان هذا الكتاب أصلاً مضمون ما كان يدرس فى هذه المادة فى مدرسة المعلمين . وإن كان الجزء المخصص للعلوم عند العرب محدود نوعاً

ما ، إلا أنه ذو أهمية . وقد توالى بعد ذلك أعمال أخرى بعضها على مستوى علمى رفيع جدا مثل المجلدين اللذين خصصهما نظيف لأعمال ابن الهيثم فى البصريات ، والذي تلاه عمل آخر على نفس المستوى حول البصريات عند الفاريسى ، ثم آخر عن تاريخ علم الديناميكا . وقد اهتم علماء آخرون بتاريخ الطب والكيمياء القديمة والصيدلة وفى عام ١٩٤٩ ، أسست الجمعية المصرية لتاريخ العلوم وكذلك المجلة الخاصة بالجمعية .

علوة على ذلك فإن الأعمال المخصصة لتاريخ العلوم ، والتي نجحت فى تجنب الوقوع فى عملية الدفاع والتبرير وتقويم الأخطاء ، كان لها هدف آخر : فخلق المفردات العربية فى مجال العلم المعاصر وتمهيد الطريق أمام التدريس باللغة العربية كان يرمى إلى خدمة مشروع التحديث العلمى . كان تعريف العلوم من وجهة نظر مشرفة وزملاء شرط أساسى لعملية التحديث ، وقد اقترح مشرفة استراتيجية للتعريب فى مقال قصير عن « اللغة العربية كأداة علمية » ، كما أثرى المكتبة العربية بمؤلفات عديدة كتبها إما وحده أو بالتعاون مع غيره من الكتاب ، وكانت تستهدف فئات مختلفة من القراء : القارئ المستنير والطالب الجامعى والتلميذ فى نهاية المرحلة الثانوية . وبذلك تناول موضوعات عديدة مثل نظرية النسبية المحدودة والذرة والقنبلة الذرية أو الهندسة الوصفية ومقرر الرياضيات فى البكالوريا المصرية . أما م . نزيه ، فقد نشر عام ١٩٣٠ كتابا فى علم البصريات المرحلة الجامعية ، كما شارك لسنوات عديدة فى أعمال مجمع اللغة العربية الخاصة بإعداد معجم لمصطلحات علم الطبيعة .

لا يمكن فهم تطور البحث فى مجال العلوم الطبيعية فى مصر ، أيا كانت ، دون إدراك الدور الذى لعبه على مشرفة وزملاءه ، ومساهماتهم فى إنشاء المؤسسات المختلفة سواء معمل الطبيعة أو المركز القومى للبحوث أو هيئة الطاقة الذرية وغيرها من المؤسسات .

الموارد والسكان فى نقد المسلمات

المؤلف : Hervé LEBRAS

العنوان : *Les Limites de la planète,*

Mythes de la nature et de la population

(حدد الكوكب ، أساطير الطبيعة والسكان) .

دار نشر Flammarion باريس ، ١٩٩٣ .

معرض : ايمان فرج

مع انهيار الكتلة الشيوعية ونهاية عصر الحرب الباردة ، تراجع خطر التهديد النووى . وفى المقابل ، فقد حل محله الخطر السكانى ، وبدأ « شيطان الديموجرافيا » بمثابة اليد الخفية التى تتحكم فى كل ما عداها . فتصاعدت المخاوف إزاء الزيادة السكانية السريعة فى أفريقيا ، أفقر القارات ، وإزاء هجرات الجنوب إلى الشمال ، فضلا عن مخاطر الزيادة السكانية وأنماط الاستهلاك المصاحبة لها على البيئة . ومقولة الخطر السكانى يمكن ردها إلى حجة بيولوجية تستند إلى تصور معين لعلاقة السكان بالموارد وإلى منطق سياسى يعكس التخوف من صعود بلدان آسيا وأمريكا الجنوبية وأفريقيا .

فإلى أى حد تكون الزيادة السكانية مسؤولة عن « المخاطر المستقبلية »
التي قد يتعرض لها كوكبنا ؟ وهل هى المسؤولة عن تغيرات البيئة والمناخ
واستنزاف الموارد الطبيعية وتجويع الفئات الأكثر فقراً ؟
تلك هى الأسئلة التي يجيب عليها هرفيه لوپراس أستاذ الديموجرافيا ، فى
كتاب يجمع بين تبسيط الحقائق العلمية واحترام عقل القارئ ، ولا يخلو من روح
الدعابة والسخرية اللاذعة ، يقوم فيه المؤلف بتفكيك مسلمات « الخطاب
الأيديولوجى » وما يصفه « بالأيديولوجية البيئية فى طور التكرين » ، كما
ينعكسان فى تصورات المنظمات الدولية والعلماء على السواء ، ويكشف « عما
وراء خطاب الطبيعة » وأنصار البيئة من رهانات سياسية .

هل يمكن للعالم أن يتحمل سكانه ؟

سؤال يطرح بانتظام منذ بداية القرن التاسع عشر وحتى اليوم ، منذ أعلن
الاقتصادي البريطاني الشهير مالتس Malthus ، إن ازدياد السكان بقدر يفوق
الموارد المتاحة ، يفرض عليهم ، إما الموت جوعاً ، وإما الهجرة إلى حيث
الموارد الغذائية أكثر وفرة . حيث افترض مالتس أنه لما كانت الموارد تزيد وفق
متاوية حسابية والسكان وفق متاوية هندسية ، فإن الثانية سرعان ما تلحق
بالأولى عند ما اسماء بـ « حد الإعاشة » ، وهنا تتدخل الأزمة لتصفية فائض
السكان لنستنتف الدورة مرة ثانية إلى أن تحين الأزمة التالية . وإحكام الطابع
التشائمي لفرضية مالتس ، فقد أضيفت إليها مؤخراً فكرة « السعة السكانية »
carrying capacity ، أى « عدد البشر الذين يمكن إعاشتهم فى لحظة ما دون أن
يؤدى ذلك إلى الإقلال من إمكانيات إعاشتهم مستقبلاً » ، وفق تعريف صندوق
الأمم المتحدة للأنشطة السكانية (FNUAP) . وبذلك تم الانتقال من مفهوم الأزمة
الدورية القابلة للتوقع ، وفقاً لتصوير مالتس ، إلى مفهوم الأزمة / الكارثة ، غير
المتوقعة ، والعنيفة ، التي تستدعى تدابير نواقيس الخطر ، من وجهة نظر أنصار

البيئة . وهو ما دأبت عليه المنظمات الدولية في السنوات الأخيرة ، وقد خصص المؤلف الفصل الأول من كتابه لعرض ومناقشة الأطروحات التي تستند إلى هذا التصور ، الذي بات من المسلمات ، مشيراً إلى التحولات الكيفية التي طرأت عليه . ذلك أن الطرح الذي قدمه نادى روما عام ١٩٧٢ في تقريره الشهير « حدود النمو » ، كان يعتمد على منطق « مالتسي » مطور ، له طابع اقتصادي وميكانيكي ، يفترض أن يوسع الإنسان الدخّل لضبط العرض والطلب على الغذاء والموارد الأولية . وبذلك ، فإن هذا الطرح يخضع المجتمع لقوانين ومعادلات ذات طابع فيزيائي .

أما في السنوات الأخيرة ، فقد تم الانتقال إلى طرح هو أقرب إلى القوانين البيولوجية ، يعتمد القياس على الكيانات العضوية ، حيث يفترض أنصار الاقترب البيئي حالياً ، أن الكوكب ما هو إلا كائن حي مركب ، يجب الحفاظ على انتظام وظائفه ولا تعرض للهلاك . ففي أيديولوجية نادى روما ، كان للبشرية أن تتدخل لتحديد أهدافها ، في إطار ما يمكن أن نعتبره تصور عن التقدم المشروط ، أما الطرح البيولوجي الحالي ، فإنه يراهن على الثبات ولا يرى في البشرية إلا أحد مكونات هذا العالم ، التي يجب أن تخضع شأنها شأن سائر الفصائل ، لقوانين فسيولوجية ذات طابع شمولي . وهو ما يفسر شيوع فكرة الـ carrying capacity ، أي الحد الأقصى للنمو الذي يمكن أن تحققه مجموعة حية ما ، في إطار ظروف محددة ، وعلى ضوء مستوى التقنيات السائدة حيث تتكاثر الكائنات الحية سريعاً حتى نقطة معينة ، ثم بسرعة أقل حتى تصل إلى سقف محدد ، مشكلة منحنى S ، ويمثل خط التقارب العلوي لهذا المنحنى ، السعة السكانية . وقد تم اختبار هذه الفرضية معملياً ، وهي تشترط أن يتم الاختبار في إطار بيئة يتم التحكم في كافة عناصرها ، سواء كانت بيئة طبيعية ، ولفترة قصيرة ، بحيث يتم تسجيل الملاحظات ، أو بيئة معملية مصطنعة ، مع افتراض ثبات كافة العوامل المحيطة ، وذلك لإثبات أن ثمة علاقة ثابتة رقابة

للملاحظة بين الكثافة والنمو . ومن ثم فإن تعميم مقولة « السعة السكانية » على المجتمعات البشرية ، ثم على البشرية جمعاء ، يقتضى توافر ذات الظروف المعملية وهو أمر مستحيل . وهنا فإن الخطاب البيئي يلجأ إلى عدة حيل . ومن أمثلتها الحديث عن « القشرة الحية الرقيقة » ، للإيهام بأن مظاهر الحياة بأسرها ما هي إلا بيئة محدودة ومغلقة ، ذات عمر قصير ، ومن أمثلتها أيضا الحديث عن « سكان هذا العالم » ككتلة واحدة ، ذلك أن الاعتراف بوجود صراع على البقاء بين مختلف المجموعات - وهو الأمر السائد بين البشر ، كما أوضحه هوبز ، مفسراً بذلك ضرورة وجود التنظيم السياسى - يفسد ولا شك مقولة السعة السكانية . ومن ذلك أخيراً ، ترويج مقولة « الاعتماد المتبادل » التى تصبح البشرية بمقتضاها مجرد عضو فى كائن حى مركب . والاعتماد المتبادل قد يذهب إلى حد « التوحد » . وهو ما يفسر بدوره الرواج العظيم الذى نالته موضوعات تدمير طبقة الأوزون أو التغير المناخى ، فهى تدعم مقولة « النظام البيولوجى الواحد » وسعته السكانية . غير أن الظل الذى يعترى هذا المفهوم ، يذهب إلى ما هو أبعد من ذلك . فحتى لو سلمنا بوجود المتوالي الهندسية لزيادة السكان ، فى مقابل متواليات زيادة الموارد العددية ، فالأخيرة تتغير وفقاً لتغير فى تكنولوجيات إنتاج الغذاء . وهو ما يعنى أن السعة السكانية ذاتها فى تغير مستمر عبر التاريخ . على أن أنصار التفسير البيئى لا يعينهم إلا الوضع القائم ، فى لحظة محددة ، فى مكان محدد . ومن ثم يثور التساؤل حول صحة استخدام مفهوم السعة السكانية فى صياغة التوقعات المستقبلية ، إذا ما كان لا يصلح لدراسة تحولات الماضى وهو ما يطرح مشكلة قياس السعة السكانية . أى بمعنى آخر ، إما تحديد النقطة التى يتم عندها تجاوز موارد البيئة ، وإما القياس الدقيق لكافة الموارد التى تنتج على الأرض ، مع افتراض تقسيمها إلى مناطق متجانسة . وقد استخدم الحل الأول مفهوم « الموارد القابلة للتجدد » لتحديد مستوى السعة السكانية ، على اعتبار أن استهلاك الموارد غير القابلة للتجدد يعنى تجاوز هذه

السعة . ولما كان تحديد الموارد القابلة وغير القابلة للتجدد ، غير قابل للإعمال ، لأن بعض الموارد قد يتجدد عبر ملايين السنين ، فقد تم اللجوء إلى الحل الثانى والذى استخدمه على سبيل المثال كل من صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأغذية والزراعة ، حيث تم تقسيم الكرة الأرضية إلى مربعات متساوية ، واخذوا فى الاعتبار بالبيئة وبمستويات التكنولوجيا الزراعية ، تم حساب الناتج الزراعى ومن ثم السعرات الحرارية وأخيرا عدد البشر الذين يمكن إعاشتهم على كل مربع ، وقد تعرض هذا الأسلوب لانتقادات شديدة ، لأنه يفترض استغلال المجموعات البشرية وينفى حقيقة التبادل وانتقال الموارد والأفراد والاعتماد المتبادل ، مما يضعه فى تناقض مع مسلمات الرؤية البيئية ذاتها . أما الانتقاد الثالث لمفهوم السعة السكانية والذى يدور حول مفهوم bread alone (الخبز فقط) ، فيدور حول تعريف الموارد ذاتها وما إذا كان يمكن قصرها على الغذاء فحسب ، أى إن كان ينبغى الأخذ فى الاعتبار بالمحددات الثقافية والاجتماعية ، المتنوعة ، التى يستحيل معها القياس . إن ما يخلص إليه المؤلف ، هو أن مقولة السعة السكانية والحد الأقصى للسكان ، تفترض وجود بيئة مغلقة ، لكنها تفقد مصداقيتها إذا ما تم تطبيقها فى بيئة مفتوحة . لقد استعار مالتس صورة « المأدبة » وتحدث عن رجل أتى إلى عالم مزدحم ولم يجد لنفسه مكاناً على « مأدبة الطبيعة » ، فكان عليه أن يمضى إلى حال سبيله . لكنه لم يتصور أن لدى الطاهى ما يسمح بإعداد طعام إضافى ، ولا أن يتنازل كل من المدعوين عن بعض من نصيبه لإطعام الوافد الجديد ، لأن فى المأدب عادة ما يفيض عن الحاجة الحقيقية .

الكثافة السكانية ، حقيقة الزائغ

إذا افترضنا أن ٢٠٠ مليون من البشر قد لقوا مصرعهم جوعاً فى السنوات العشرين الماضية ، أى حوالى ٢٠٪ من مجمل الوفيات فى تلك الفترة ،

فإن ذلك يعنى ثبات أو زيادة معدل الوفيات ، وإذا افترضنا أن الزيادة السكانية المفرطة والنمو الديموغرافي هي السبب في تلك الوفيات ، فإن ذلك يعنى بالضرورة أن تتركز هذه الوفيات في تلك المناطق التي يبلغ فيها الضغط السكاني أقصاه . خصص المؤلف الفصل الثاني من الكتاب لتفنيد هذه الفرضية . فتعرض أولاً للتحولات السكانية الكبرى التي شهدتها مختلف المناطق الجغرافية على مدى التاريخ ويقدر ما تسمع به التقديرات ، حيث أن التعدادات السكانية الموثوق بها ، لا يزيد عمرها عن قرنين . ويكشف ذلك عن أن كل من آسيا وأمريكا الوسطى والجنوبية وأفريقيا ، قد شهد في فترات مختلفة انهياراً حاداً في عدد السكان ، غير أن هذا الانهيار لا يرتبط بزيادة سكانية مفرطة سابقة ولا بنفاذ الموارد ، بل أنه يرتبط بأحداث سياسية كبرى : انهيار الإمبراطورية الرومانية في حوض البحر المتوسط ، وحروب جنكيزخان ضد الصين في القرن الثالث عشر ، والاحتلال الأسباني في أمريكا الوسطى والجنوبية ، وتوسع تجارة العبيد في أفريقيا وبذلك يصعب إثبات فرضيات مالتس على الوحدات البشرية الكبرى عبر التاريخ .

فماذا عن الأخطار المعاصرة وأثر الزيادة السكانية على نوعية الحياة ؟ وكيف يمكن قياسها ؟ لقد تم اعتماد عدد من المؤشرات الصالحة للإعمال على مستوى البلد الواحد وفي داخل الإطار القومي ، مثل متوسط الدخل الفردي ، والأجل المتوسط عند الولادة ومؤشر التنمية البشرية ، وإذا كان من الصحيح أن النمو السكاني يضر بنوعية الحياة ، فيكفي مقارنة هذه المؤشرات بمؤشر الضغط السكاني ، إلا أن مثل هذه المقارنة تفترض أن البيئة تتأثر بشكل مباشر وفوري بالديناميكة الديموغرافية ، والصحيح أن الآثار البيئية مثل التلوث ، لا تتحقق إلا على المدى البعيد كنتيجة لزيادة سكانية متواصلة وبشكل تراكمي ، وهي بذلك تتأثر بكثافة السكان أكثر مما تتأثر بزيادتهم السنوية . ففي بلد يتميز بكثافة سكانية عالية ، يشكل الضغط على البيئة عنصراً مستمراً وثابتاً ، سواء كان النمو

السكاني كبيرا أو ضعيفا في السنوات السابقة . أما عن قياس السعة السكانية بناء على حصر إنتاج المواد الغذائية ، فهو يرتبط مباشرة بالكثافة السكانية . إذ أن الزيادة السكانية في بلد محدود الكثافة ، لا تؤثر على إنتاج المواد الغذائية ، أما في البلدان الكثيفة السكان والتي تقترب من سعتها السكانية القصوى ، فإن أية زيادة محدودة قد تؤدي إلى تجاوز هذه السعة المفترضة . وإذا ما أخذنا بمقولة تجاوز السعة السكانية ، فإنما تعني أن ارتفاع الكثافة السكانية يعني انخفاض كم ونوعية الحياة وإبطاء النمو الاقتصادي أي زيادة الفقر .

وقد تناول المؤلف مؤشر الدخل المتوسط في ١٩٩٠ وعلاقته بالكثافة ، على مستوى البلدان ، موضحاً عدم وجود علاقة ارتباطية . ويصدق الأمر ذاته على مؤشر الأجل المتوسط ، بل أن البلدان ذات الكثافة السكانية العالية ، قد حققت تقدماً نسبياً في هذا المجال قياساً إلى البلدان المحدودة الكثافة ، ويرجع ذلك إلى عوامل لا علاقة لها بالطبيعة ولكنها تتصل بتوزيع شبكات الخدمات الصحية وشبكات المواصلات . ويفضى مؤشر التنمية البشرية إلى ذات النتائج ، خاصة وأنه يعتمد على قياس متوسط الدخل والأجل المتوسط . ومن ثم ، فإن الفحص الإمبريقي الأولي ، وفقاً للمؤشرات السائدة ، يكشف عن أن النمو الديموغرافي لا يشكل في ذاته عقبة في وجه نوعية الحياة ، أما عن تأثيره على التطور الاقتصادي ، فقد تم مقارنة توزيعات الكثافة السكانية والنمو الاقتصادي ، كما يكشف عنه تغير متوسط الدخل بين ١٩٨٥ و ١٩٨٨ ويكشف ذلك عن وجود علاقة إيجابية ، حيث كانت معدلات النمو الاقتصادي في المتوسط ، أعلى في تلك البلدان التي تزيد فيها الكثافة عن ١٠٠ نسمة في الكيلومتر المربع . على أن الفحص المتأني يكشف عن أن هذه العلاقة ليست ذات طابع سببي ، نظراً للفتاوت الكبير بين أوضاع الدول ، والأقرب إلى الصحة هو قول أن الكثافة السكانية لا تأثير لها على النمو الاقتصادي ، وفي المقابل ، فإن تفاوت مستويات الكثافة يرتبط بالوحدات الجغرافية الكبرى ، إذ يتضح على سبيل المثال أن كلا

من أوروبا وشرق أفريقيا وسطها وجنوبها وجنوب آسيا وشرقها ، يحتل موقع متميز ، مما يغرى باستخدام مفاهيم المركز والهوامش . على أن العلاقة الإيجابية المحدودة التي تم رصدها بين تراجع الوفيات والنمو الاقتصادي والكثافة السكانية ، لا تعود في التحليل الأخير ، إلا إلى التوزيع المكاني للبلدان ، التي تتكيف وفقا لبعضها البعض . فالعلاقة التي يكشف عنها كون آسيا ذات حجم سكاني كثيف ونمو اقتصادي ويكون أفريقيا أقل كثافة من حيث السكان ويتميز بالكساد الاقتصادي ، هي في واقع الأمر ، علاقة لا ترتبط بخصائص النمو والكثافة بقدر ما ترتبط بالمواقع النسبية للبلدان . وإذا كان غياب العلاقة الارتباطية بين معدلات النمو السكاني والاقتصادي ، قد أصبح أمرا مسلما به ، إلا أن البعض ينتقد هذه المقارنة من حيث المبدأ ، على اعتبار أن استجابة الاقتصاد للتغيرات الديموجرافية تكون متأخرة . وحتى مع الأخذ في الاعتبار بهذا العامل بمقارنة معدلات كل من النمو السكاني والاقتصادي لبلدان العالم ، بين ١٩٨٠ و ١٩٨٨ ، فالذي يتضح هو أن النمو الاقتصادي ، بما يؤدي إليه من خفض الخصوبة ، يدفع إلى الحد من الزيادة السكانية .

ويلخص هرفيه لوبراس في نهاية الجزء الأول من الكتاب ، الذي تعرض للمؤشرات الكلية ، إلى أن تأثير السكان على مستوى الحياة والنمو الاقتصادي ونوعية الحياة ، أمر لا يمكن التحقق منه . لا على مستوى التطور التاريخي ولا على مستوى الأوضاع الحالية لكوكبنا .

فماذا عما تشكل الزيادة السكانية من مخاطر ، بالنسبة لبقاء الكوكب

ذاته ؟

يتعرض الجزء الثاني من الكتاب لمقولة المخاطر البيئية للزيادة السكانية ، فيناقش على التوالي ، مسألة ثقب طبقة الأوزون والتغيرات المناخية ومصادر الطاقة . يستعرض المؤلف أولاً التقديرات المتفاوتة التي أعطيت لانخفاض كثافة طبقة الأوزون ، وأثره على زيادة نسبة الوفيات نتيجة للإصابة بسرطان الجلد . وحتى مع تبني أكثر التقديرات تشاؤماً والتي تقدر انخفاض كثافة الأوزون بـ ٦٪ ، ومع افتراض توقف كل تقدم في أساليب العلاج والطب على مدى السنوات الخمسين القادمة ، فإن الوفيات الناتجة عن ثقب الأوزون تقدر بـ ٧٢٠ سنوياً في الولايات المتحدة ، و ١٠٠ في فرنسا ، و ٢٤٠ في الهند والصين . ويطلق هرفيه لوبراس على ذلك بقوله أن المبالغة في تقدير الخطر ليست مصادفة ، فقد تم الخلط بين الوفيات والإصابات واعتبر أن الأخيرة سرطانية بالضرورة ، وتم إعطاء تقديرات للسنوات الخمسين القادمة ، على حين أن التقدير السنوي أقل في قيمته خمسين مرة ، وكما لو كانت إمكانيات العلاج والوقاية عنصر ثابت ، إن الهدف في رأى المؤلف ، هو تعمد إعطاء أرقام كبيرة لإثارة المخاوف . إن المقارنة بين حجم ضحايا ثقب الأوزون وحجم ضحايا الملاريا والسل والجفاف وحوادث الطرق ، كفيلة بوضع هذا الخطر في حجمه الحقيقي ، دون إنكار لوجود المشكلة وضرورة مواجهتها . لكن ما يستوجب النقد هو الانتقال الميكانيكي من قضية تتصل بالطبيب إلى الإنسان ، دون الأخذ في الاعتبار باستجابته وكأته مجرد مرآة لتحولات الطبيعة . ولعل ذبوع مسألة ثقب الأوزون ، يرجع إلى أنها تشكل من وجهة نظر أنصار الأيديولوجية البيئية ، حجة دامغة عن « التأثير الشامل » للبشر على الكوكب ، حتى وإن كانت مظاهر هذا التأثير الأكثر وضوحاً محلية الطابع ، في المناطق القطبية الجنوبية الخالية من الحياة البشرية . وإن كانت قد جرت العديد من الدراسات حول ثقب الأوزون ذاته ، فإننا لا نعرف الكثير من تأثيره على الإنسان والحيوان والنبات . وبالأحرى إذا ما تعلق الأمر بقضية

السكان . فعند ظهور الثقب عام ١٩٧٥ لم يحدث أى شيء مميز على المستوى الديموغرافى . على أنه يجدر الالتفات إلى أن إحصائيات عام ١٩٨١ ، تكشف عن ٨٠٪ من الـ CFC (كلور فلورو كربون) تم إنتاجها فى الدول المتقدمة . فمقولة المسؤولية « الشاملة » تسمح أيضا بالتغطية على المسؤوليات « المحلية » . ويصدق نفس الأمر على التغيرات المناخية وزيادة تركيز ثانى أكسيد الكربون ، وارتفاع درجات الحرارة ، وظاهرة الاحتباس الحرارى ، حيث تتوحد سلوكيات البشر لتشكيل « ظاهرة شاملة » ، أيا كانت مساهمتهم فيها .

أما عن النتائج المتوقعة نتيجة للتغيرات المناخية وارتفاع درجات الحرارة فهي تبدو أخطر من تلك المترتبة على ثقب الأوزون ، إذ تمتد من ارتفاع مستوى مياه البحار إلى تصحر المناطق الزراعية مروراً بنوبان الأقطاب الجليدية وغير ذلك من الكوارث . ولا شك فى أن التغيرات المناخية أمر وارد على المدى البعيد جداً . وماذا بعد ؟ إن أثر هذه التغيرات لا يعدو أن يكون إلا واحد من تأثيرات عديدة على حياة البشر ، شأنه شأن التغيرات فى أنظمة التعليم والإنتاج والاستهلاك وأساليب الحياة والتنظيم الاجتماعى ، التى تواجهها المجتمعات البشرية . أما أفكار توازن الطبيعة والانتظام الذاتى المستوحاة من الأيكولوجيا والتى يتم تعميمها من البيئات المحدودة إلى الكوكب بأسره ، للترويج لفكرة الطبيعة الثابتة والمستقرة ، فهي تبغى أيضاً الترويج لثبات الوضع القائم على مستوى المجتمعات البشرية . فضلاً عن ذلك ، فإن تدويل وعملة أنشطة الإنتاج والمبادلات ، يجعل من دراسة أثر التغيرات المناخية على بلد بعينه ، أمراً لا طائل من ورائه .

وهو ما يصدق أيضاً على موارد الطاقة التى يخصص لها المؤلف الفصل التالى ، حيث يتعرض لأثر أنماط الاستهلاك المختلفة على البيئة سواء تعلق الأمر بحرق الغابات لاستغلال الأراضى فى الزراعة فى البلدان الفقيرة ، أو بأنماط الاستهلاك فى البلدان المتقدمة . وفى مقابل تأكيد البعض على ضرورة خفض

الزيادة السكانية للتقليل من الهدر ، يشير المؤلف إلى أن هناك إمكانية كبيرة للحد من الاستهلاك ، فضلا عن أن الهدر يتم بدرجة أقل في البلدان ذات الكثافة السكانية الأكبر ، حيث تتداخل في ذلك عدة عوامل ، لا ترتبط بدرجة التنمية فحسب ، بقدر ما ترتبط بإحراق النبات في البلدان الفقيرة ذات الكثافة السكانية المحدودة وبالطابع المركزي للاقتصاد ، ثم بالسياسات الوطنية في مجال تسعير الطاقة . وعن العامل الأول يوضح الكاتب أن بلدان العالم الثالث تعيش ذات التجربة التي عاشتها أوروبا في منتصف القرن الوسطى ، والتي أدت إلى أزمة في الأخشاب ، امتدت إلى القرن الرابع عشر ، نتيجة لحرق الغابات وحل الأراضي الزراعية محلها . كما أنه ليست هناك علاقة مباشرة بين انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون ، الناتج عن ذلك وبين الكثافة السكانية ، إذ أن ثلثي كميات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن حرق النبات ، تصدر عن ١٣ بلداً لا تضم إلا ١١٪ من سكان العالم ، منها البرازيل وأندونيسيا وكوت ديفوار وكولومبيا ولاوس والكاميرون وزائير .

أما عن العامل الثاني المتعلق بالاستهلاك في ظل أنظمة اقتصادية ذات طابع مركزي ، فيوضح المؤلف أن نفقات الطاقة في بلدان الكتلة الشرقية السابقة تزيد بمقدار ضعفان ونصف عن البلدان الغربية ويرجع ذلك إلى عدم اهتمامهم بآثار الصناعة على البيئة ، وبصعوبة تكيف الأنظمة الإنتاجية ، حيث تظل الصناعات الثقيلة والإنتاج الضخم في الأشكال المهيمنة يقابلها تأخر في استيعاب تقنيات أخرى تتصل بالالكترونيات والحاسب الآلي ، على خلاف ما يحدث في الغرب في هذا المجال ، حيث تم ترشيد الاستهلاك ، إما لأن زيادة الإنتاج لم تقابلها إلا زيادة محدودة للغاية في تكلفة الطاقة المستخدمة لذلك ، وإما لأن أساليب الإنتاج قد استخدمت قدر أقل من الطاقة الخام ، أي أنها استخدمتها بأسلوب أكثر رشادة . وهو ما ينطبق مثلاً على فرنسا ، حيث ازداد السكان بنسبة ٤٣٪ بين ١٩٧٩ و ١٩٨٩ ، على حين زاد الناتج القومي الإجمالي

بنسبة ٢٣١٪ ، أى زاد الناتج الفردى بنسبة ١٨٪ . وفى المقابل ، فقد تراجعت نفقات الطاقة بنسبة ١٠٪ . ويختلف الأمر فى بلدان أخرى كالهند وتركيا والمكسيك ، تشهد ارتفاعاً سريعاً فى الناتج القومى الإجمالى وتميل إلى زيادة استهلاك الطاقة ، كنتيجة لظهور أنماط استهلاك جديدة تتصل بالتدفئة وشراء السيارات وتعميم هذه الأنماط فى الاستخدامات المنزلية . إلا أن معظم بلدان العالم ما تزال فى طور مرحلة زيادة نفقات الطاقة قياساً إلى الناتج القومى الإجمالى وما تزال بعيدة عن أشكال الرفاهية القائمة فى البلدان المتقدمة وهو ما ينذر بمزيد من انبعاثات ثانى أكسيد الكربون . فعلى حين لم يزد استهلاك بلدان مجلس التعاون والتنمية إلا بمقدار ١٥٪ منذ عام ١٩٧٣ ، فقد زادت بمقدار ثلاثة أضعاف فى سائر مناطق العالم . وتقدر الزيادة العالمية فى الاستهلاك بين ١٩٩٠ و ٢٠٢٠ ، فى أدنى تقديراتها بـ ٥٠٪ ، تعزى إلى البلدان النامية . غير أن هذه الزيادة لا ترتبط بالزيادة السكانية إلا بمقدار الثلث فحسب ، أما الثلثين فيربطان بأنماط الاستهلاك .

ويأتى هنا دور العامل المتعلق بفرط الاستهلاك فى بعض البلدان الغربية والناتج عن تشتت السكان ، مما يزيد من الاستهلاك ونفقاته خاصة إذا واكبت ذلك سياسة تسعير منخفض للطاقة ، لا تشجع على الحد من الاستهلاك ، على حين أن تحقيق ذلك ليس بمستحيل .

وإذا كان الهدر يرجع فى التحليل الأخير إلى ثلاثة عوامل رئيسية هى حرق الغابات والنبات ، وزيادة الاستهلاك فى دول الكتلة الشرقية السابقة وفى بعض البلدان الغربية . فإنه يمكننا المقارنة بين ما يؤدى إليه إلغاء أشكال الهدر هذه وما يدعو إليه البعض من وقف الزيادة السكانية فى العالم الثالث ، وفى الحالة الأولى ، فإن الوفرة المتحقق يفوق بنسبة ٥٠٪ ، زيادة الاستهلاك الناجمة عن الزيادة السكانية فى البلدان النامية حتى عام ٢٠٢٠ . وما يسعى المؤلف إلى

إثباته هنا هو أن الزيادة السكانية ليست العامل الوحيد أو الأول في زيادة استهلاك الطاقة ومن ثم في تراجيديا المناخ المرتقبة ويمكن أن يعد التحكم في الزيادة السكانية واحد من ضمن أدوات مختلفة للتحكم في هدر الطاقة وأثاره المناخية مثله مثل ترشيد الاستهلاك في بعض البلدان المتقدمة ، لكنه ليس أكثر هذه الأدوات فعالية ولا أكثرها ديموقراطية .

ويختتم المؤلف هذا الجزء الثاني من الكتاب بمناقشة هاجس استنزاف موارد الطاقة ، فبعد ٢٠ عاماً من « إنذار » نادي روما ، نجد أن تقديرات الاحتياطي من البترول والغاز الطبيعي ، بلغت حداً غير مسبوق ، ويرجع هذا إلى خلل في المنطق الذي لا يميز بين الاحتياطي الطبيعي - كما هو الحال بالنسبة لمليارات الاطنان من المياه - واحتياطي « اجتماعي » مثل البترول ، تتدخل في حسابه وتقييمه الاكتشافات وصلاحياتها للاستغلال التجاري ، وهي مفاهيم اجتماعية ومتغيرة . فالأولى هي الاكتشافات تتوقف على تقنيات التنقيب وتكلفتها ، كما أن ندرة الاحتياطيات تدفع إلى مزيد من الكشف . وينطبق نفس الأمر على الاستغلال التجاري ، فعند مستوى عشرة بولات للبرميل ، فإن القليل من الحقول ، يصبح ذي جدوى اقتصادية ، فضلاً عن أن تقنيات التنقيب ذاتها تتغير وفقاً للسعر السائد . وبهذا وكما يقول المؤلف فإن « الاحتياطي هو مفهوم أو تصور عن البترول ، ولكنه ليس البترول ذاته » . ومن ثم ينبغي قياسه عام بعام تماماً ، كما هو الحال بالنسبة للاستهلاك . إلا أن نادي روما ، رغم طابع التجديد الذي اتسمت به أعماله ، قد أهمل هذا العامل ، على حين أن تطور الاحتياطي يعتمد على الاستهلاك ، بقدر ما يرتبط تغير الاستهلاك بالاحتياطي . فهل يمكن رغمًا عن ذلك أن نتحدث عن أقصى احتياطي ممكن ، يأخذ في الاعتبار بكل ما يحويه باطن الكوكب من موارد محتملة للطاقة ؟ هنا ، يختلط مفهوم الاحتياطي بموارد الطاقة القابلة للتجدد ، ويبقى أن الاحتياطي يرتبط بلحظة معينة وتكلفة

معينة وتكنولوجيا معينة ومن ثم فإن تقدير حده الأقصى أو تطوره بمعزل عن تطور الاستهلاك والتقنيات أمر مستحيل . ويصدق هذا على كافة الموارد .

نضوب الموارد ، علم أم دبال علمي ؟

يسود الاعتقاد بأن الإنتاجية الزراعية قد أوشكت أن تبلغ حدها الأقصى وأن ما يحدث من تقدم في هذا المضمار في بعض مناطق العالم ، لا يفي بالحاجات المتزايدة الناتجة عن الزيادة الكلية والمستمرة في السكان . ومن ثم ، يزداد الفقر والجوع ، وتقل قيمة العمل ، على حين ترتفع قيمة المواد الغذائية وبذلك يكون عصرنا الحديث قد تبنى مقولة مالتس ، فضلا عما أضافه إليها من مخاطر تدهور البيئة التي سبق التعرض لها . فما مدى صحة هذه المقولة ؟

خصص المؤلف القسم الثالث من الكتاب لمناقشة هذه القضية . فتعرض أولا لمختلف السيناريوهات التي تعرضت لقضية نضوب الموارد . ولعل أخطرها هو ذلك القائل بأن البشرية أصبحت تستهلك ٤٠٪ من طاقة الشمس ، أي ما يقرب من النصف ، على حين أن النصف الآخر يسقط على المناطق غير الأهلة ، ولا سبيل إذن لزيادة الغذاء إلا بالتقاط شعاع الشمس من الفضاء . ومثل هذا السيناريو يبرهن بالفعل على أن ثمة خطر مخيف ، وقيد طبيعي لا يمكن تجاوزه .

إلا أن ثمة مساحة بين رصد وقياس الظاهرة الطبيعية وبين رصد وقياس نتائجها ، متمثلة في التحليل الأخير ، فيما يحصل عليه الإنسان من سمات حرارية . وتوقع المستقبل يجب أن يأخذ في الاعتبار بالديناميكية القائمة فيما بين الظاهرة الطبيعية وتأثيرها النهائي ، ولا يمكن بناءه فقط اعتماداً على ما تفرضه الظاهرة الطبيعية من قيود نهائية . فالقول بأن قسماً كبيراً من الطاقة الشمسية اللازمة لعملية التمثيل الضوئي للنباتات ، يخصص للاستهلاك البشري ، هو قول صحيح لأنه يظل بالغ التعميم والغموض ، فهو لا يحدد أي النباتات هي المقصودة ، وما يذهب منها لاستهلاك البشر أو الحيوان وما يخصص من

الموارد الحيوانية لاستهلاك الإنسان وكيف يترجم ذلك في صورة حاصلات زراعية أو ثروة حيوانية ، وقياس هذه المراحل ، يصل المؤلف إلى أن ما يستهلكه الإنسان من مجمل النبات بمختلف أنواعه على ظهر الأرض ، لا يزيد عن واحد على عشرة الاف ويهبط إلى أقل من ذلك إذا ما أدخلنا في الاعتبار الطحالب ! وهو ما يكافئ واحد على مائة ألف من إشعاع الشمس : وبذلك فقد بعدنا عن الـ ٤٠٪ المقدرة .. أما إذا اعتبرنا أن الطبيعة بأسرها قد خصصت للإيفاء بحاجات البشرية ، فإن ١٠٠٪ من الإشعاع اللازم للتمثيل الكلوروفيلي للنبات ، يستهلك لصالح البشر ! ومن هنا تتضح نسببة التقديرات . صحيح أن أوضاع الموارد الغذائية لا تبيح على التفاؤل ، إلا أن ذلك لا يرتبط بالطبيعة ، قدر ما يرتبط بأنماط التنظيم الاجتماعي . فالنمو الشامل يخفي حقيقة وجود قدر هائل من التفاوت المحلي ، والمشكلات البيئية ذات الطابع المحلي أمر واقع على أن هذه المشكلات لا ترتبط بالزيادة السكانية وإنما بالأوضاع السياسية والاجتماعية والتوزيع غير المتكافئ للسكان في العديد من بقاع الكوكب .

إن دراسة الارتباط بين السكان وإنتاج موارد الإعاشة تكشف عن أن هناك أقسام من القارات ، بل والقارات التي تتطور بشكل متجانس ، فيمكن الحديث عن مجتمع زراعي لكل من أمريكا اللاتينية وأفريقيا السوداء ، والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا . وفي المقابل ، فإن هيمنة أوروبا والولايات المتحدة على السوق العالمي للإنتاج الزراعي ، تتدخل في هذه الأنظمة القارية التي لا تملك إلا أن تخضع لمنطق التبادل السلمي . فأسعار المنتجات الزراعية تتأثر بشكل بالغ بالتغيرات الطفيفة في العرض والطلب ، لأن الجائع على استعداد أن يدفع أعلى الاسعار ، لكن من يحصل على كفايته لا يزيد من طلبه وإن كان السعر بالغ الانخفاض . وتكشف دراسة أوضاع المناطق الزراعية الكبرى عن أن قضية « موارد البقاء » و « الأمن الغذائي » ، بما لها من حساسية هي قضية سياسية واجتماعية في المقام الأول .

ففى أمريكا اللاتينية تحتفظ الحكومات بأسعار مواد الغذاء الأساسية عند سعر منخفض ، لتلافى مخاطر الهبات الحضرية . وإذا كانت هذه السياسة تسمح بتوفير الحد الأدنى للغذاء للفلاحين المعدمين وپرولتارياء الحضر ، إلا أن ذلك يسد الطريق أمام سبيل التطور فى الريف ، إذ لا يمكن لصغار المزارعين أن يعيشوا على دخل الأرض التى يملكونها ، ومن ثم يظل سعرها منخفضا ، وتباع لكبار الرأسماليين والملاك ، الذين يستغلون الأرض على مدى قصير ، أى دون الأخذ فى الاعتبار بتجدد هذا المورد ، الذى لن يعاد بيعه على أية حال ، إلا بأبسط الأسعار . وليس للضغط الديموغرافى أى وزن فى إطار هذا النموذج ، إلا بقدر ما يساهم البشر ، أغنياءهم وفقراءهم فى استنزاف الأراضى ، بدلا من إخضاعها لدورات زراعية منتظمة .

ويختلف الأمر فى أفريقيا السوداء ، نظرا للتفاوت فى أوضاع كل من بلدان قلب القارة والبلدان ذات المنافذ . ويؤدى انتشار المحاصيل السلعية فى الأخيرة ، مثل البن والكافوا والقطن ، وما تآتى به من عملة صعبة ، إلى شراء الحبوب وإحلالها محل أنماط الغذاء التقليدية ، مما يجعلها عرضة للتقلبات فى الأسعار ، وتتدخل المعونات الغذائية ذاتها ، لتهميش وضع الزراعات التقليدية . ويختلف الأمر فى بلدان قلب القارة التى لا تخضع لنفس درجة التدويل . ويقدر ما يرتبط بتدهور الإنتاج الزراعى فى بعض هذه البلدان بالاضطرابات السياسية مثل أنجولا وموزمبيق وأثيوبيا والسودان ، فهو يرتبط أيضا بالاتجاه إلى توسيع رقعة الزراعة ، بدلا من تكثيفها . ولا علاقة للإنتاجية المنخفضة بالظروف المناخية ، فبعض البلدان الحارة ومنها مصر قد حققت إنتاجية مرتفعة . إنما يرتبط ذلك الوضع بانخفاض الكثافة السكانية التى لا تشكل ضغطاً لتكثيف الزراعة . كما يحدث فى مصر على سبيل المثال ، وخلافاً لما يحدث فى زائير التى لا ينقصها موارد المياه والأراضى الخصبة ، ففى هذا البلد ، بلغت الزيادة السكانية ٣٥٪ فيما بين ١٩٨٠ و ١٩٩١ ، واتسعت مساحة

الأراضي المزروعة بنسبة ٣٥٪ ، على حين تراجعت الإنتاجية في بعض المحاصيل ، أو زلت على مستواها في البعض الآخر ، بحيث لم يزداد الإنتاج الغذائي إلا بنسبة ٣٢٪ وهو ما يقل عن الزيادة السكانية ، ورغم أن أفريقيا هي أقل القارات من حيث عدد السكان بها ، إلا أن أزمته الغذائية وتدهور إنتاجية أراضيها تعود أولاً إلى القطيعة الجذرية بين الحضر والريف ، حيث تفصل الحكومات اقتطاع أكبر قسم من حاصل تصدير الحاصلات الزراعية ، لتمويل شراء موارد غذائية من الخارج ، مما يحد من الموارد المخصصة للتنمية الريفية . من جانب آخر ، تلعب الأبنية الاجتماعية التقليدية دوراً ، فملكية الجماعة للأراضي ، وإن كانت تحفظ قدر من المساواة ، إلا أنها لا تشجع المزارع على الاستثمار ، طالما أنها قد تؤول إلى شخص آخر في العام التالي . وبذلك فإن الهدف هو الإعاقة وليس رفع الإنتاجية ، كما أن الجماعة تفقر في أحيان كثيرة إلى الموارد اللازمة للحفاظ على الأراضي ، في هذه الظروف يكون من الصعب مواجهة أثر التغيرات المناخية .

أن محدودية الكثافة السكانية تعوق تطوير البنية التحتية وشبكات النقل والمواصلات ، أما زيادتها ، فهي تؤدي أحياناً إلى تدهور الأراضي الزراعية ، إلا أن ذلك يتم في إطار علاقات غير متكافئة بين الحضر والريف وفي هذه الحالة ، فإن استمرار الزيادة السكانية أو توقفها ، وارتفاع الكثافة السكانية أو انخفاضها ، لا يغير من الأمر إلا بقدر محدود .

أما ما يميز الشرق الأوسط ، فهو ندرة المياه ، وهو ما يطرح بالفعل قضية حدود هذا المورد الطبيعي ، غير أن بعض البلدان التي تعاني من ندرة هذا المورد ، قد نجحت بالفعل في إيجاد مورد قابل للتجدد ، مثل ليبيا والسعودية . والواقع أن مشكلة المياه سياسية في المقام الأول ، وليس من الصحيح أن عدد السكان العالمي ، قد يواجه بمشكلة نفاذ هذا المورد . لكن الصحيح هو أن ما يميز بلدان الشرق الأوسط هو عدم التطابق بين خريطة السكان وخريطة الموارد المائية القابلة للتجدد .

ويخلص هرفيه لوبراس من استعراض هذه الحالات على تنوعها ، إلى أن فرضية مالتس لم يثبت تحققها ، والواقع أنه أيا كانت الرهانات السياسية للنظام الغذائي العالمي ، فإن تنويع الغذاء أمر لا يمكن الرجوع فيه . ومن ثم لا يمكن طرح هذه القضية إلا على المستوى الاقتصادي الكلى ، وليس من منظور السعة السكانية . إن رواج هذا المفهوم يرتبط بالأيديولوجية البيئية التي تنادي بها الملتسمية الجديدة ، حيث يخضع الإنسان لذات القوانين التي تحكم سائر الفصائل الحية . والواقع أن الطبيعة التي يدافع عنها هؤلاء ليست إلا تصوراً مثاليا ، أوحنين للمجتمعات البدائية المحدودة العدد .

فى عالم الحيوان

إن المقاربات البيولوجية هي التي تؤسس مفهوم السعة السكانية ، بموازاتها بين الإنسان وبين سائر الفصائل الحية ، وبذلك فإن مشكلة السعة السكانية للركب ، يمكن المقاربة بينها وبين أى فصيل حى ، كل ذلك للبرهنة على هذه القاعدة المنطقية من الناحية الشكلية وفحواها أنه فى بيئة مغلقة ، لا يمكن أن يكون النمو بلا حدود .

وفى واحد من أكثر أجزاء هذا الكتاب طرافة ، يتعرض المؤلف لمختلف التجارب العملية التي تم إجراؤها على الحيوان بهدف إثبات صحة هذه القاعدة ، ثم تطبيقها على البشر . وقد جرت التجربة الأولى قبل وبعد الحرب العالمية الأولى ، وأسفرت عن فكرة النمو وفقاً لمنحنى S ، التي تعتمد عليها تعريفات السعة السكانية حتى اليوم . وقد تم إخضاع مجموعات من « ذبابة الخل » لهذه التجربة ، حيث وضعت فى إناء محكم مع الطعام اللازم وتابع الباحث الديموغرافى Pearl صاحب التجربة ، تكاثر الذباب ، وأدخل بعض التعديلات على شروطها ، بما يسمح بتأكيد فرضية منحنى S ، وفى تحول مفاجئ من الذباب إلى البشر ، تابع دراسة التطور السكانى فى كل من السويد ، ثم الولايات

المتحدة وإنجلترا وفرنسا ، بل والبشرية بأسرها ، حيث قدر أن عدد البشر سوف يصل إلى مليارين و ٦٠٠ مليون في حوالي عام ٢١٠٠ . فما السبب في هذا الفشل الذريع ، رغم الطابع المحكم لقانونه ؟ لعله يتمثل في أن نقطة البدء ليست واحدة بالنسبة لمجتمع الذباب - الذى أرادته Pearl نموذجاً مصغراً لبدء الخليقة ، وبين المجتمع السويدى الذى كان عدد ١,٥ مليون نسمة ، وهو ما يصفه Pearl بأنه « الحد الأدنى للدورة السابقة » . حيث يفترض أن الإنسان قد مر بمراحل ثقافية ، وفي خلال كل منها ، كانت الزيادة السكانية تتم وفقاً لمنحنى S ، ثم تؤدي الاكتشافات والتغيرات في الأنماط المعيشية إلى الولوج في مرحلة جديدة ودورة سكانية ، تبدأ حيث انتهت الدورة السابقة . وقد طبق هذه الفرضية على التاريخ الديموغرافى الألمانى ، معتبراً أن الثورة الصناعية تمثل نقطة التحول من دورة إلى أخرى ولكنه عجز عن إثبات ذلك بالنسبة لساكنى البلدان التى درسها ، والواقع أنه قرأ البيانات بالأسلوب الذى يخدم فرضيته ، والأهم من ذلك ، هو أنه عجز عن تفسير السبب الذى يؤدي إلى وصول التكاثر عند نقطة الثبات ، رغم استمرار توافر الغذاء داخل الأنية . وهنا تأتي سلسلة ثانية من التجارب دارت في الخمسينيات وكانت بطلتها في هذه المرة ذبابة الأبقار ، والتي حاول من خلالها عالم الطبيعة الأسترالى Nicholson إثبات وجود عوامل تتعلق بالكثافة ، أى ميكانيزمات للضبط الذاتى بين التكاثر والموارد الغذائية ، لا ترتبط بالذرة بقدر ما ترتبط بأنماط التنافس الداخلى بين مجموعات الذباب . وإذا كانت هذه النتائج تناقض فكرة النمو وفقاً لمنحنى S وتثبت أن ما يميز منحنى النمو هو التآرجح العنيف بين قيم مختلفة إلا أن كلا من التجريبتين يعتمد في التحليل الأخير على فكرة التوازن . وإذا ما اتبعنا المنطق الذى عبرت عنه هذه التجارب ، يمكن التساؤل ، عما إذا كانت ظروفها المعملية قابلة للتحقق في الطبيعة . والإجابة هي بلا ، إذ أن وعاء الاختبار هو في واقع الأمر سبب وليس أداة . وبالتالي ، فإن أفكار الثبات والتوازن والسعة القصوى هي نتيجة لطبيعة الوعاء

ذاته وليست عناصر مفسرة لسلوك الذباب . بل أن ذبابة البقرة في الوعاء كانت أصغر ثعاني مرات عن مثيلتها في الطبيعة . ويغض النظر عن كل المأخذ على مقارنة سلوك الحيوان بالبشر ، فإن فكرة السعة السكانية القصوى لا تصبى على الحيوان ذاته ، في إطاره البيئي الطبيعي . بل أن مجموعات ذباب البقر ذاتها تلجأ إلى ميكانيزمات مركبة وبالأفة التعقيد للتكيف مع معطيات بيئة متغيرة ولا علاقة لها بما تسفر عنه مشاهدتها داخل الوعاء . وفي نفس الفترة التي كان Nicholson يجرى فيها تجاربه ، اعتمد بعض علماء الطبيعة على ملاحظة سلوك بعض جماعات الحيوان في بيئتها الطبيعية لمحاولة وضع نموذج للتكاثر الحيواني . وأوضحت بعض المشاهدات أن نمط التكاثر هذا لا يرتبط بالتنافس بين فصائل المجموعة الواحدة ، بقدر ما يرتبط بالتغيرات المناخية - في حالة الجراد مثلا - والانتقال من منطقة إلى أخرى ، وهو ما ينفي مقولة الكثافة . فضلا عن ذلك فإن الاختبار المعملى يقوم على عزل جزء من الفصيل في بيئة مغلقة ولا يمكنه أن يرصد تفاعلات الفصيل ككل ، وهو لا يخضع للملاحظة بهذا المعنى إلا مرحلة من تطور الفصيل ، إن الوعاء لا يعد بئى شكل من الأشكال نسخة مصغرة وأمنية للطبيعة . أما أن الوعاء يعكس تصوراً معيناً عن هذه الطبيعة ، فهذا صحيح ، وأن هذا التصور يتم إسقاطه على المجتمعات البشرية ، فهذا صحيح أيضا . على أنه إذا افترضنا أن الكائنات قد تتجاوز مرحلة التصارع للوصول إلى قدر من التنسيق والتعاون من أجل البقاء ، ففي هذا ما ينفي كافة الاقتراحات السابقة .

ويضيف هرفيه لوپراس على ذلك قوله إننا لا نعرف على وجه التحديد كيف يكون حال الحياة على وجه الكوكب إذا ما بلغ سكانه ٢٠ مليارات ولا نعرف أيضا إن كانت الحياة سوف تصبح أكثر احتمالا إذا ما قل عدد البشر . كل ما في الأمر هو أن هذه الإسقاطات تفترض « ثبات سائر العوامل الأخرى على حالها » ، ولما كان متغير السكان هو الأسهل من حيث القياس الرقمية ، فقد تم

التركيز على هذا المتغير ، دون الأخذ في الاعتبار مثلاً بأن انخفاض عدد السكان إلى النصف ، لا يعنى أن كل ما عداه سينخفض إلى النصف ، وإنما يفضى التغير في عدد السكان إلى تغيرات أخرى ليست نسبية بالضرورة ، في سائر أوجه الحياة .

ويتعرض الكاتب هنا للتصورات المختلفة عن التماسك الاجتماعي والتي صاغها العلماء بملاحظة سلوك بعض الفصائل الحيوانية التي تتميز بوجود حد أدنى من التنظيم الداخلي فيما بينها - وإذا كانت التجارب السابقة قد اعتبرت أن الطبيعة هي كم فيزيائي يخضع لقوانين المادة ، كما هو الحال في اختبارات كل من Pearl و Nicholson فعلى العكس من ذلك ، ترمى بعض التصورات إلى النظر إلى الطبيعة بوصفها مجتمعاً بشرياً وإلى تنظيم بعض فصائل الحيوان لذاتها ، بوصفه الأقرب إلى « طفولة البشرية » ، التي انتهكها البشر ذاتهم .

والواقع أن ذلك قد أدى إلى نتائج لا تقل في خطورتها عما أدت إليه مقولة السمة السكانية . حيث تظهر الطبيعة إما كفاعل يستهدف تحقيق التوازن وهنا تنتفى مقولة الفرد والحرية الشخصية ويمكن تبرير كافة التطورات السياسية والاجتماعية بإرجاعها إلى بحث الطبيعة عن نقطة الانسجام ، وإما كنوع من التوازن التلقائي المثالي ، الذي أدخل به البشر بزيادتهم السكانية ، إن كلا من الطرحان يقود إلى معضلة صعبة التعرف على تلك المعايير المستقاة من الطبيعة والتي يقال أنها يجب أن تحكم عالم البشر . ولا خروج من هذه المعضلة إلا بتصور ثالث يتجاوز كل من الرؤية الفيزيائية للطبيعة والرؤية الاجتماعية لها على السواء . ومحور هذا التصور حسبما يطرحه المؤلف ، هو رصد المرونة البيولوجية والاجتماعية الفائقة التي تميز كل من المجتمعات الحيوانية والبشرية على السواء . فالكائنات الحية تواكب تغيرات البيئة التي تعيش فيها ، ليس فقط من حيث الكثافة وإنما أيضاً من حيث السلوك الاجتماعي . ويمكن أن نتوقع أن

بعض أشكال التكيف قد تكون بطيئة أو سريعة لكنه ليس بوسعنا أن نتعرف مقدما على أشكال التكيف هذه .

إن هذا التصور القائم على المرونة والتكيف هو النقيض الموضوعي للحتمية المالتسية وهو يحمل اسم عالمة الاقتصاد الزراعى الدانمركية Ester Boserup التى صاغته فى كتابها *The conditions of Agricultural growth* وهى توضح فيه أن النمو السكانى يؤدى إلى إعادة تنظيم أنماط التقاط وإنتاج الموارد الغذائية . والفكرة المحورية هى أن حجم السكان ، أى حجم الطلب على موارد الإغاشة ، يفرض خيارات معينة ، من حيث نمط الانتاج ، ومن ثم ، فلا معنى لرصد الموارد وتطور السكان ، كل من ناحية .

وخلافا للتصور المالتسى الذى لا يتحقق فيه اللقاء بين المتغيرين إلا فى حالة الأزمة ، فهما فى تفاعل مستمر ، وفقا لتصور Boserup ، وهو ما يعنى أن كلاً من الطاقة السكانية والحد الأقصى للموارد يعاد تعريفه بشكل مستمر . وبدلاً من أن تقتصر المرحلة « الطبيعية » من حياة البشر على مرحلة الانتقاط والصيد ، فقد قدمت هذه الكاتبة تصورا عن تطور الإنتاج والسكان منذ البدء وحتى يومنا هذا ، قائم على فكرة أن البشر لا يسعون لتحقيق أكبر إنتاجية من الأرض وإنما أكبر عائد لوقت العمل . وإذا كان قد يعاب على هذا التصور إهماله لقيود ومحددات المرونة والتكيف ، فإن تصور Boserup يظل أكثر إنسانية من التصور المالتسى الذى ارتبط بالحفاظ على الأرضاع الاجتماعية القائمة .

ويؤكد لوبراس على انتماء كتابه إلى هذه المدرسة الأولى ، من حيث أنه يؤكد على أن تفاعل البيئة والمجتمع هو الذى يحدد طبيعة القيود التى يواجهها النمو السكانى . بل أن مثل هذا التصور هو الطرح العلمى الوحيد القابل للإعمال . فقد اتضح على مدى صفحات الكتاب أن تناول حجم السكان العالمى ككل ، وبكثلة عضوية ، لا يصمد أمام حقيقة التفاوتات سواء تعلق بتغيرات البيئة أو بإنتاج الغذاء . ومن ثم فإن المقارنة بين الكوكب وبين أى بيئة مغلقة لا

تستقيم . ثم اتضح أنه حتى في إطار البيئة المغلقة ، فإن مفاهيم السعة السكانية وشروط الثبات لا معنى لها . فالطبيعة لا تسكن وتتقلم إلا في المعامل وأقفاص المختبرات ، إما في الهواء الطلق ، فيستحيل عزل بيئات أو فصائل معينة عن بعضها البعض . فما إذن سر هواجس الطاقة السكانية والحد الأقصى من موارد الإعاشة والكوارث البيئية التي تهدد البشرية ولماذا تثير المسألة السكانية كل هذه المخاوف ؟ هذا ما يجيب عليه هرفيه لوپراس في الجزء الخامس والآخر من كتابه . فالحياد الظاهري للأرقام يخفي بالكاد ما وراءه من رؤى سياسية للعالم . في القسم الخامس والآخر في الكتاب ، والذي يحمل عنوان « الخيالات الديموغرافية » يتعرض المؤلف أولاً لمختلف سيناريوهات الزيادة السكانية ، فيوضح أن تقديرات الزيادة السكانية التي أجريت في العشرينات من هذا القرن لم يثبت صحتها ومن ثم يثير التساؤل حول صحة تقديرات التسعينيات للقرن الحادي والعشرين ، رغم تقدم التقنيات ، التي بدت عاجزة عن متابعة الزيادة المطردة في التنوع والطابع غير المتوقع لبعض التطورات السكانية . ويوضح أنه كلما ازداد نطاق التوقع - على صعيد الحجم العالمي - كلما زادت فرصة الخطأ ، وفي المقابل ، فإن هامش الخطأ بالنسبة لتوقعات البلد الواحد قد يهبط ، إلا أنه حتى في حالة اقتصر هذا الهامش على ١٪ سنوياً ، كما في حالة توقعات الأمم المتحدة عن السكان في فرنسا ، فإن الهامش يعني إغفال عدد كبير من السكان ، كما أن له أثر تراكمي يتزايد على مر السنوات . يضيف المؤلف أنه لم يكن من قبيل المصادفة ، أن هامش الخطأ في الإسقاطات الخاصة بالسكان في فرنسا من ١٩٢٨ إلى ١٩٥٥ ، تمثل في تقديرات أدنى من الواقع ، وهو ما يتفق مع توجهات تشجيع التناسل فإذا كان الأمريكيون يميلون إلى الـ self fulfilling prophecies أي النبوءات التي تثبت ذاتها ، فإن توقعات السكان في فرنسا ، تنتمي إلى النوع العكسي أي أنها كانت صيحات إنذار ، تستهدف منع حدوث ما تعلن عنه . ويصدق هذا على العديد من الإسقاطات الديموغرافية ، وقد

تمت صياغة بعضها في سياق سياسى كان العالم الأوروبى فيه يعيش مرحلة التوسع الاستعمارى ، وهو ما يقابله اليوم وجود عالم متقدم تحاصره الدينامية الديموجرافية لآسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وهو ما يفسر الشعور بالحصار والتخوف من هجرات الجنوب وتدعيم الرقابة على الحدود ، فطالما أن أوروبا أصبحت عاجزة عن الانتشار فى الأرض بسبب الركود السكانى فما من شك أن القارات الأخرى المسؤولة عن الزيادة السكانية سوف تقدم بدورها على الانتشار واستعمار أوروبا على طريقتهما . أن كل الكتابات حول الضغط السكانى « المرتفع والمنخفض » تتغذى من هذه المخيلة .

ويورد المؤلف مقارنة بالغة الدلالة بين تقديرات جامعة برينستون التى أجريت عام ١٩٤٤ لسكان أوروبا وبين تعدادات ١٩٧٠ موضحا أن السبب فى الإخفاق هو من جانب أول أنه قد تم توقع الاستمرار فى انخفاض الخصوبة على حين قلبت طفرة المواليد بعد الحرب هذه التوقعات . ومن جانب آخر فقد أهمل العامل المتمثل فى الهجرات . وإذا كانت هذه التوقعات قد أعطت تقديرات منخفضة للدول الغربية ، فقد بالغت فى تقديراتها للزيادة الديموجرافية الروسية ، مما يعكس التخوف الأمريكى من « الخطر الروسى » ، حتى قبل انتهاء الحرب . إن تقديرات برنستون لم تكن سيئة الظن أو كاذبة ، بقدر ما عكست البحث عن النتيجة المطلوبة . فلو أن التحليل الإحصائى أثبت زيادة ديموجرافية كبيرة فى أوروبا الغربية ، لا شك أنه كان سوف يستخدم نموذج إحصائى آخر ، يتفادى إعلان هذه النتيجة التى كان لها وقع سياسى غير مرغوب فى تلك الفترة . وبطريقة واعية أم غير واعية ، يتم انتقاء نموذج التوقع ، وفقا للنتائج المطلوب اعلانها ، إما لتحقيقها أو للحيلولة دون وقوعها .

وإذا كانت الحرب العالمية الثانية قد تفجرت بعد ذلك بشهور ، فتراجعت القنبلة السكانية لتحل محلها القنبلة النووية ، إلا أن الأولى قد عادت لاحتلال مقدمة المسرح ، وقد أعطت المخاوف البيئية بقعة جديدة « لرياضة تقديرات

« الزيادة السكانية » . وهو ما يقود المؤلف إلى التعرض لما اسماه بـ « أسطورة الأرقام » ، حيث يناقش المسلمات الضمنية للديموغرافيا ، والتي تتخفى وراء حيدة الأرقام ، وارتباط تطور هذه المنهجية بالفلسفات الاجتماعية وبالرهانات السياسية ، فهل يختلف الجانب الضمني للمخاوف الديموغرافية اليوم ، عن مخاوف العشرينيات ، أو عن المخاوف من الصعود السوفييتي كما عكستها تقديرات برنستون ، أو عن دراسات المعهد الدولي بفيينا IIASA ، التي تركز على الخطر القادم من أفريقيا ، بما في ذلك من إشارة ضمنية إلى أن القسم الأكثر خطرا من البشرية يتشكل من فقراء ينتمون لعرق مختلف ؟ ألسنا هنا بصدد خوف عظيم من فقراء العالم الثالث ، يشبه خوف أنصار اليوجينية في بداية القرن إزاء التزايد العددي للبروليتاريا وصعودها الاجتماعي ؟ إن تواتر تيمة « الخطر القادم من الجنوب » في أوروبا وتساعد الخوف من الهجرات - حتى في الولايات المتحدة ، التي تشكل الهجرة أسطورتها المؤسسة - وصعوبات الجنس والزواج المختلط ، كل هذا ينتمى إلى ذات الظاهرة ، ويدعمه التركيز على أن الزيادة السكانية القادمة سوف تقتصر على البلدان النامية ، مع ما يصحبها من زيادة التلوث ونفقات الطاقة . ويؤكد ذلك عقلنة للخوف من أن تتجاوز البلدان الفقيرة أزماتها وتندرج في إطار منافسة أوروبا والولايات المتحدة ، أسوة باليابان والنمور الآسيوية . فدراسات المنظمات الدولية تضع الجنوب في مواجهة الشمال وكأن من المسلم به أن التصنيف سوف يبقى على حاله مع حلول أعوام ٢٠٢٥ أو ٢٠٥٠ - أى أن تقديرات الزيادة السكانية تفترض أن كل ما عداها ثابت بما في ذلك الأوضاع الاقتصادية . والمنطق يفترض أن يتم رصد أوضاع الدول بشكل دوري ، قبل إلحاقها بشكل ميكانيكي على مجموعة الدول المتقدمة أو المتخلفة . وإذا كان قد تم صرف النظر عن إعطاء تعريف محدد للتخلف منذ فترة طويلة ، فإن هناك عدد من المؤشرات المعتمدة مثل متوسط الدخل الفردي ، ودرجة التنمية البشرية والخصوبة الذي يحظى بتفضيل قسم السكان بالأمم المتحدة . والواقع أنه بإعمال هذه المعايير على توقعات عام ٢٠٢٥ ، بما في ذلك

معيار الحضوبة ، فإن خطوط الانقسام بين الدول النامية والمتقدمة تعكس العديد من التغيرات . وهي لا تشير إلى تضيق الفجوة بين الدخل ، بقدر ما تشير إلى تجاوز عدد أكبر من البلدان لمستويات متدنية من الدخل والتنمية البشرية وسواء تعلق الأمر برجل الشارع أو بالخبراء ، فإن هناك صعوبة كبيرة في تقبل هذه الفكرة - الواقع أن النظر إلى البرازيل أو الصين أو المكسيك كبلدان متقدمة ، يفضي أيضا إلى إعادة تقييم السياسات الاقتصادية والبيئية لهذه البلدان . وفي هذا ما يشير إلى مدى تعويق التصنيفات الجامدة لفهم أفضل لحقيقة الوضع العالمي للموارد والسكان .

لعله من المهم أن نشير أخيراً إلى أنه قد صدر في عام ١٩٩١ كتاب آخر لهرفيه لويراس يحمل عنوان *Marianne et les lapins* يدين فيه الكاتب الجانب الآخر للهواجس الديموجرافية ، حيث يوجه المؤلف نقداً شديداً لـ *Marianne* - رمز الجمهورية الفرنسية - وسياساتها السكانية القائمة على تشجيع النسل *nataliste* ، والمؤسسة على الخوف من الكساد السكاني المتوهم ، وبذلك فهو يوجه النقد المدرسة المالتسية ومدرسة تشجيع النسل على سواء . ويقول في هذا الصدد أن ما تكشف عنه الأخيرة من مواقف كاريكاتورية يفضي إلى تدعيم المقولات المالتسية ، كما أن العكس أيضا صحيح ، وأن نقد الطرح المالتسي لا يجب أن ينطلق من تبني وجهة النظر المغايرة ، وإنما من موقع تجاوز الأطروحتين معاً .

Les Limites de la planète قيد الترجمة إلى العربية ويصدر عن دار الشروق .

I.S.B.N. 977-5122-02-3
Dépôt légal 4642/1990

Maison Galaxy pour l'Edition et l'Impression
41, rue Abdel Sattar - Pyramides - Guizeh
Tél. 5858587 - Télécopie : 5820932

